A-PDF MERGER DEMO

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي

جامعـــة الحـــاج لخـــضر ـ باتنـــة ـ

كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السياسيـــة

قســـم العلـــوم السياسيـــة

التفاعـلات الإسـتراتيجيـة فـي آسيـا الـوسطى دراسـة فـي العلاقـات بـين مثلـث القـوة الولايات المتحدة الأمريكية ـ الصين ـ روسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخـصص: عـلاقات دوليـة و دراسـات إستراتيجية

إعـداد الطالـب:
لـزهـر وناسـي

إشـراف الأستـاذ
أ.د/ حسـين قـادري

أعـضاء لجنـة المناقشـة

الإسـم و اللقـب	الرتبـة	الجامعـة الأصليـة	الصفـة
أ.د / صالـح زيـانـي	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة	رئيـسا
أ . د/ حسـين قـادري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة	مشرفـا و مقررا
أ . د/ أعجال محمد الأمين لعجال	أستاذ التعليم العالي	جامعـة بسكـرة	عضـوا مناقشا
د . وداد غـزلانـي	أستاذة محاضـرة ـ أ ـ	جامعـة قالمـة	عضـوا مناقشا
د/ نـورالديـن دخـان	أستاذ محاضـر ـ أ ـ	جامعـة المسيلـة	عضـوا مناقشا
د / عبـد الله راقـدي	أستاذ محاضـر ـ أ ـ	جامعـة باتنـة	عضـوا مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2013 ـ 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــداء

إلـــى أمـــي.....تقـــديـــرا و بـــرا

إلـــى أبـــــي.....شـــرفا و ذكـــرى

إلـــى أم المحمـــديـــن .. زوجتي نوال وفـــاءا و فضـــلا..

إلـــى المحمـــديـــن

الرضـــا و الجـــواد حنانـــا و حـــبا

إلـــى أفـــراد عائلـــتي

إحترامـــا و فخـــرا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر و عرفان

لائحة الذين أنا مدين لهم بهذا العمل طويلة لا آخر لها...

و أول الذين أدين لهم بأبلغ الشكر و أجل العرفان

المشرف على هذا العمل تقييما و توجيها و تصحيحا ...

الأستاذ الدكتور : حسين قادري

فله أبلغ الثناء و خالص العرفان...

إن أكبر حافز لإتمام هذا العمل جائني من زملائي الأعزاء

و الذين لولاهم لما رأى النور أبدا ، الدكتور: راقـــدي عبـــدالله

و الدكتور عبد الحميد بوطة من جامعة سطيف الذي له يد بيضاء على هذا العمل

و الأستاذين النابـــهين نجيـــم حـــذفـــاني و عبد الوهـــاب لوصيـــف

فلهم أسمى آيات الشكر و العرفان

إن شكري موصول بلا نهاية إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية الذين أعتز بكوني واحدا مـــن أسرتهـــم الجامعـــة،و الذكر مخصوص للدكاترة : صـــالح زيـــانـــي، عادل زقاغ مراد بن سعيد، يوسف بن يزة، و الأستاذ: سمير رحمـــاني على دعمهم و تشجيعهم المستمر.

إن الأستاذ: زيدان توليت الذي أشرف على إخراج هذه الأطروحة كتابة و طباعة يستحق ثناء خاصا.

كما أني سأكون مقصرا في كل واجباتي إن لم أرفع أسمى عبارت الشكر إلى طلبتي الأعزاء

في العلوم السياسية و علوم الإعلام و الاتصال ، و أخص بالذكر : إسمهان رندة بويلي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

خطة البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــة

الفصـــل الأول: ديناميات آسيا الوسطى الجيوبوليتيكية ما بعد الاتحاد السوفياتـي

ـ الإطـــار النظـــــري ـ

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الثاني :التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي

المبحث الثالث :الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية

المبحث الرابع : التفاعل الاستراتيجي على المستوى الإقليمي في آسيا الوسطى: نموذج التنافس التركي - الإيراني

الفصـــل الثانـــي: السياســة الأمريكيــة في آسيا الوسطى: الزاوية الجيواستراتيجية مـــن المثلـــث الاســـتراتيجي

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة و تحولات التفكير الاستراتيجي الأمريكي

المبحث الثاني : المسار التطوري للسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

المبحث الثالث : الإطار الجيواستراتيجي للمصالح الأمريكية في آسيا الوسطى.

الفصـــل الثالـــث : التوجـــه الصيـــني نحـــو آســـيا الوسطـــى: الزاوية الجيواقتصادية من المثلـــث الاستراتيجـــي .

المبحث الأول : السياسة الصينية في آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الثاني : التوجه الجيواقتصادي للصين نحو آسيا الوسطى : مركزية أمن الطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : التأثير الصيني الروسي في استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا الوسطى عبر منظمة شنغهاي

الفصـــل الرابـــع: الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيوسياسية من المثلث الاستراتيجـــي

المبحث الأول: تحولات الاستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: أبعاد و توجهات السياسة الروسية في آسيا الوسطى

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الروسية في آسيا الوسطى على علاقات التفاعل الإقليمية والدولية

خاتمـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــة:

بعـد أن أدى الإتحـاد الـسوفيتي دور إحـدى القـوتين العظميـين التـي اضـطلعت بمهمـة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة من الزمن ، أدى تفككه بعد انهياره مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين ،إلى انعكاسات شديدة العمق والتأثير على صعيد النظام الدولي والسياسة العالمية، حيث أفضى ذلك إلى حدثين أساسيين،كان الأول : هو الإعلان عن نهاية نظام الثنائية القطبية **"Bipolar System"** الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة واستمر أكثر من أربعة عقود .وتمثل الحدث الثاني في الإعلان عن نظام عالمي جديد تهيمن عليه قوة دولية وحيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم انتصارها في الحرب الباردة وإعلانها عن حقها في إعادة ترتيب وصياغة أوضاع العالم السياسي وبحكم ما تمتلكه من تجميع فريد **"Unique"Combination** لمقومات القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، لا تمتلكها مجتمعة أية دولة أو مجموعة دول أخرى،و قد كانت إفرازات البيئة الإستراتيجية الجديدة لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، مثار جدل كبير بين الأوساط الأكاديمية المهتمة باتجاهات السياسة العالمية و طبيعة التفاعلات التي أطلقها تحلل النظام الساكن للحرب الباردة، و تأسس هذا الجدل حول إشكالية مركزية تمحورت عليها أهم الدراسات و البحوث الجيوسياسية ، التي حاولت الإجابة على العديد من التساؤلات المرتبطة بماهية و طبيعة النظام الدولي الذي يمكنه استخلاف نظام القطبية الثنائية المتهاوي؟ فانتظمت أغلب تلك النقاشات حول نمطين من المقاربات يمكن لهما تأطير وتفسير و مقاربة مجمل التفاعلات الدولية ، تتعلق الأولى بنمط الأحادية القطبية Uni – polar كهيكل للنظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سيطرتها على علاقات القوة، و انتصارها في الحرب الباردة، أما الثانية فكانت تدفع باتجاه عالم متعدد الأقطاب **Multi-polar** خاصة بعد ظهور و صعود قوى إقليمية بارزة ، تتمتع بإمكانية التأثير في تفاعلات السياسة الدولية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية،و تأتي الصين و روسيا في مقدمة هذه القوى الدولية .

و على صعيد محركات هذه التفاعلات، بعد اختفاء العامل الأيديولوجي، تكاد تتفق هذه الأوساط العلمية و الأكاديمية، على أن ثنائية العوامل الجيوسياسية و العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيواقتصادية سيكون لها أبلغ الأثر في إعادة رسم مناطق النفوذ و مجالات القوة بين وحدات و فواعل السياسة الدولية، في إطار ما تطرحه نظريات السيطرة الاستراتيجية حول مركزية المحاور الجيوسياسية الجديدة، و إعادة إحياء الرؤى التنظيرية الجيوسياسة التي تقدم إطارا تفسيريا متماسكا و مقنعا لاستكناه اتجاهات التفاعل الدولي في أنماطه الصراعية، التنافسية و التعاونية بين فواعله و دوله المختلفة.

و على صعيد المناطق الجغرافية المرشحة لإحتضان كل هذه الأنماط و التفاعلات في شكلها الصراعي أو التعاوني ، تتجه أغلب الدراسات إلى اعتبار منطقة "أوراسيا" هي مركز هذه التفاعلات ، الأمر الذي قاد إلى إعادة طرح مفهوم الأوراسيا الجديدة **NEW EURASIA** في أية استراتيجيات تروم السيطرة على العالم من خلال السيطرة على قلبه الذي تمثله منطقة أوراسيا بثقلها السكاني، الإقتصادي و العسكري ، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، فاقتضت ضرورات البيئة الإستراتيجية الجديدة إعادة فحص للإستراتيجيات الموروثة عن الحرب الباردة التي كانت إستراتيجيا" الردع -الإحتواء **Deterrence and containment**" حجر الزاوية فيها و التحول إلى بناء استراتيجيات جديدة بإمكانها استيعاب التحولات الجديدة،و الإستجابة لمتغيرات النظام الدولي الجديد ،والتنبؤ باتجاهات سياسات القوة للوحدات الدولية التي لا تزال رهينة التصورات الواقعية للسياسة الدولية، و تمثل نظريات الجيوبوليتيكا الجديدة جوهر الإهتمام الأكاديمي و العلمي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ،وتأسيسا على ذلك، فإنه يمكننا توصيف الإتجاهات الإستراتيجية العالمية الجديدة من خلال إجلاء ثلاث زوايا بالغة الأهمية، كونها تشكل إسنادا مهما لعملية التحليل التي تستهدفها هذه الدراسة ونروم الكشف عن مرتكزاتها وجوانبها المختلفة:

أولا: تعد قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي،السكاني والعسكري الذي تتبوأه على الساحة العالمية، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجيا وانطوائها على محاور جيوبوليتيكية مهمة، ستكون موئلا لأية أنماط تحالفية بين مختلف القوى الدولية و العالمية، و في مقدمتها الحلف الأمريكي الأطلسي، أو الحلف الصيني الروسي الآسيوي، وعليه فإن هذه الأخيرة، ستسعى إلى بناء ترتيبات إستراتيجية جديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنطوي على ديناميات التفاعل الداخلي في أوراسيا بين هذه الأحلاف في صورة تحالفات أوراسية" **Eurasian Alliances** " تتحكم إلى حد كبير في طبيعة النظام الدولي الجديد. وهو الأمر الذي أدى على مستوى التنظير الاستراتيجي، إلى عودة الحديث في الدوائر الفكرية والأوساط الأكاديمية عن محورية أوراسيا في أية استراتيجية للهيمنة على العالم.

ثانيا: من زاوية التفاعل الإرتباطي بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، تسعى قوى المثلث الإستراتيجية الولايات المتحدة الصين و روسيا إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مراكز إنتاج الطاقة في العالم، والتحكم في المفاصل الجغرافية لنقل الطاقة، بدءا من الشرق الأوسط وصولا إلى نفط آسيا الوسطى وغازها، وبهذا تستطيع التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية، في ظل تبوء موضوع أمن الطاقة. **Energy Security** لصدارة إهتمامات النقاشات المتعلقة بالتفاعلات الجيوبوليتيكية للسياسة الدولية.

ثالثا: من زاوية إعادة تعريف المصالح الوطنية لقوى المثلث الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و روسيا، يعاد بعث مفهوم المناطق الحيوية**"Vital Areas"** و مجالات النفوذ للمصالح الاستراتيجية لها، هذه الزوايا التحليلية، تمدنا باستبصارات إدراكية تشكل لنا رافدا مهما في سعينا لمقاربة التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى لكونها جزئية أساسية في فهم الترتيبات الجيوبوليتيكية و الجيواقتصادية، التي أفضت إليها تحولات ما بعد الحرب الباردة، و دفعت إليها العلاقات الثلاثية في إطار المثلث الاستراتيجي في آسيا الوسطى بين الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و روسيا ، وهو ما يقتضينا الولوج إليها من خلال العناصر البحثية التالية:

1- <u>التعريف بالموضوع:</u>

تقف آسيا الوسطى في مقدمة المناطق التي تأثرت تأثرا مباشرا بانتهاء فترة الحرب الباردة، فقد تغيرت مكانتها في بنية القوة الدولية و التوازنات الأوروآسياوية تغييرا راديكاليا نتيجة لتحلل نظام الثنائية القطبية، وتفكك الإتحاد السوفيتي ، كانت عملية الإستقطاب الساكنة للحرب الباردة تحول دون تفعيل المقاييس الجغرافية و التاريخية الخاصة بآسيا الوسطى، و أدى سقوط هذه البنية الساكنة إلى ظهور مشكلة تحقيق التوافق و الانسجام بين الحدود السياسية للمنطقة، و بين الخطوط و الأقاليم الجيو سياسية و الجيو اقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و الجيو ثقافية الأخرى ، كما عززت خصائص المنطقة نفسها، أو التوازنات الأورآسيوية التأثير المتبادل بين هذه الخطوط، و دفعت بالمنطقة إلى الصعود الجيواستراتيجي على مسرح الصراع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، و أعادت إلى الأذهان تلك الصراعات التاريخية بين مختلف القوى العالمية و الإمبراطورية للسيطرة على هذه المنطقة باعتبارها منطقة محورية دخلت ضمن الفروض الأساسية للمقاربات الجيوبوليتيكية الحديثة مثل نظرية ماكيندر الذي عدها منطقة القلب " **Heart land** "، و تجلى ذلك بأوضح ما يكون عليه الأمر في إطار ما عرف باللعبة الكبرى القديمة بين روسيا القيصرية و الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، ثم في السجالات الدائرة إبان الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حفظ لهذه المنطقة أهميتها الجيوسياسية النابعة من خصائصها الجغرافية ومواردها الطبيعية،وصولا إلى ما تسميه الأدبيات الجديدة المهتمة بالمنطقة باللعبة الكبرى الجديدة " **the new Great game** "التي تدور رحاها بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وروسيا في إطار المثلث الاستراتيجي في آسيا الوسطى **the stratigic triangle in central asia** حيث شكلت هذه المنطقة في ظل الفراغ الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة، منطقة اهتمام و جذب لكافة اللاعبين الساعين إلى تطوير استراتيجيات عالمية و قارية وإقليمية، و نتيجة لهذا الاهتمام انعكست توازنات القوى التي أخذت في التبلور في آسيا عامة على البناء الإستراتيجي في آسيا الوسطى ، و برزت مقاييس لتوازن القوى تتحكم فيها أنماط متشابكة من العلاقات الأفقية و الرأسية، و صيغ التحالف و الإتفاق بين القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، وروسيا ودول الإتحاد الأوروبي فرنسا و ألمانيا، و بين القوى الإقليمية مثل: تركيا و الهند و إيران وباكستان ،و بين جمهوريات آسيا الوسطى نفسها مثل أوزباكستان و كازخستان وتركمستان و قيرغيزيستان و طاجكستان،إن كل هذه التدفقات و الديناميات ولدت بيئة كثيفة من التفاعلات الإستراتيجية من والي دول آسيا الوسطى ودفعت بها إلى قلب الإهتمام و الصراع و التنافس العالمي و الإقليمي بين مختلف القوى الدولية ضمن ثلاث مستويات تفاعلية أساسية هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- التفـاعلات الإسـتراتيجية للمنطقـة و القـوى العظمـى خاصـة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية، الصين، وروسيا.

2-التفاعلات الإستراتيجية للقوى الإقليمية التي تتأثر بالمتغيرات الجارية في آسيا الوسطى و لها امتدادات تأثرية بالدائرة التفاعلية الأولى للقوى العظمى مثل إيران و الهند و تركيا.

3- التفاعلات الإستراتيجية الداخلية بين اللاعبين داخل المنطقة ووضعيتهم إزاء التفاعلات الدائرة الثانية و الأولى، وحجم واتجاه الاستقطابات لجهة القوى العالمية و الإقليمية التي تخضع لها جمهوريات آسيا الوسطى.

و من خلال موضوع بحثنا الموسوم بـ: " **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و روسيا** " ، فإننا نروم البحث في المضامين والتفاعلات الإستراتيجية و الجيو استراتيجية التي حدثت بين أقطاب المثلث الإستراتيجي المتنافسة على المنطقة، و الذي بدأ مباشرة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في ديسمبر 1991 وتكرس أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسرحا لها و ما تبعها من حرب عالمية على الإرهاب على أفغانستان و عليه،فإن مجال الدراسة المكاني يعنى بالمنطقة الجغرافية الموسومة بآسيا الوسطى **central Asia** " ، في حين يتحدد المجال الزماني للدراسة بالفترة الزمنية التي أعقبت استقلال الجمهوريات الإسلامية في العام 1991،و التي تمتد مع أحداث 11 سبتمبر" 2001 كتاريخ محوري في التفاعلات التي حدثت في المنطقة، حيث دفعت تلك الأحداث بالمنطقة إلى تبوء مكانة جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و جيوسياسية بالنسبة لروسيا و جيواقتصادية بالنسبة للصين.،الأمر الذي أوقعها في دائرة شديدة من الإستقطاب التنافسي بين هذه القوى الثلاثة وهو ما أجمعت الأدبيات السياسية المهتمة على توصيفه باللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى"**The New Great Game in Central Asia**". ، ديناميات هذا التنافس ومستقبل المنطقة أعاد إلى الواجهة الأهمية الجيوسياسية للسيطرة على آسيا الوسطى من أجل السيطرة على أوراسيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **أهمية الموضوع:**

من خلال التعريف بالموضوع، يتضح جليا أنه على قدر كبير من الأهمية العلمية والأكاديمية، الأمر الذي يجعله جديرا بالدراسة والتحليل، فهو يندرج ضمن موضوعات الدراسات الإستراتيجية والدولية المعاصرة التي أصبحت اليوم حقلا معرفيا مثيرا للإهتمام العلمي لدى مختلف الأوساط الأكاديمية والجامعية- الوطنية والعالمية - على حد سواءا وفيما يتصل بهذه الدراسة فأهميتها العلمية تتأتى من زاويتين:

الأولى: اتساق الدراسات المحلية مع مثيلاتها العالمية من حيث مواكبتها للأحداث السياسية العالمية، و محاولة الإسهام في البحوث و الدراسات التي تقارب هذه الأحداث توخيا للجدة التي يتطلبها البحث العلمي الأكاديمي.

الثانية : ترتبط بالمكانة التي أصبحت تتبوأها الدراسات الجيوسياسية في الجامعات العالمية ومراكز البحث والدراسات، خاصة وأن اتجاه الأحداث الدولية وتفاعلاتها في مجملها الآن أصبحت على صلة بقضايا الصراع و التنافس الجيوسياسي و الجيو استراتيجي في العالم.

3- **أسباب اختيار الموضوع:**

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيارنا لهذا الموضوع في ثنائية الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية، فإذا ما بدأنا بالأسباب الموضوعية، فإننا نوجزها فيما يلي:

أ- هيمنة الدراسات التي تعنى بالتفاعلات الجيواستراتيجية في إطار عودة العامل الجيوبوليتيكي كأهم عامل محرك لديناميات السياسة العالمية و قضايا العلاقات الدولية.

ب- الضرورة التي يفرضها تخصص الدراسة بوصفه مجالا ضمن حقل الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، والحاجة الملحّة و الماسة إلى تناول مواضيع ذات صلة وثيقة بتخصص الدراسة النظرية،و ربطها بالقضايا العملية و الراهنة التي تمور بها أحداث شؤون السياسية العالمية.

ج- استكمال البناء التراكمي للبحث العلمي من خلال الإستمرار في البحث في موضوع آسيا الوسطى الذي تأسست نواته البحثية مع مذكرة الماجستير للباحث، و محاولة التأسيس للتقليد الأكاديمي منوط بالتخصص البحثي على هذا المستوى و حفز جهود الطلبة و الباحثين إلى طرق مثل هذه الدراسات و التخصص فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- ضرورة استكشاف مناطق دراسية جديدة "**New Areas of Study**"، تفتقر إلى دراستها الجامعات الوطنية، وتُكسب البحث الجامعي تنويعات علمية قوامها الجدة المعرفية التي يتطلبها البحث العلمي الأكاديمي ،خاصة وأن المنطقة المستهدفة بهذه الدراسة جديدة على هذا المستوى.

أما المبررات الذاتية التي كانت حافزا لنا للبحث في هذا الموضوع، فإنها لا تخرج عن الميل الذاتي والرغبة في طرق المواضيع ذات الصلة بالدراسات الإستراتيجية، لما لمصطلح الإستراتيجية من جاذبية خاصة، بالإضافة إلى كونها تنطوي على مسائل مثيرة للإهتمامات البحثية ولافتة لأنظار النخب العلمية وحتى للرأي العام البسيط .هذا إلى جانب أننا نستبطن رغبة ذاتية في اكتشاف المنطقة من خلفية حضارية، حيث سمحت لنا الدراسة بالتعرف على منطقة تشكل جزءا منسيا من العالم الإسلامي،كما كانت الرغبة الشديدة في فتح وحدة الدراسات الآسيوية في قسم العلوم السياسية بجامعتنا وراء إختيارنا لهذا الموضوع بسبب إضطلاع الباحث بتدريس مقياس الدراسات الآسيوية لطلبة الليسانس علاقات دولية لمدة أ ربعة مواسم جامعية متتالية.

4- <u>إشكالية الدراسة:</u>

تأسيسا على أن منطقة آسيا الوسطى، أصبحت في مركز التفاعلات الاستراتيجية ذات المستويات الجيوساسية و الجيواقتصادية و الجيواستراتيجية بين القوى الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و روسيا في إطار سعيها السيطرة على هذه المنطقة و التحكم في تفاعلاتها الإستراتيجية ،منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991 فإن مقاربة هذه التفاعلات و الأبعاد التي تنطوي عليها هذه اللعبة الثلاثية يستوجب ذلك محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

«إلى أي مدى تشكل منطقة آسيا الوسطى مجالا حيويا لإدارة التفاعلات الإستراتيجية بين أقطاب المثلث الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و روسيا؟ » و تتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الجزئية المنبثقة عن المحاور التي تثيرها الدراسة مثل:

- ما هي دلالات الصعود الإستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى في البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما طبيعة استراتيجيات دول المثلث الاستراتيجي المتنافسة على منطقة آسيا الوسطى ؟
- مـــا هـــي مـــضامين الإهتمـــام الأمريكـــي و الروســـي و الـــصيني بآســـيا الوســـطى و انعكاساتها على العلاقات الثلاثية ضمن المثلث الإستراتيجي ؟

5- **فرضيات الدراسة:**

اتساقا مع الإشكالية السابقة والتساؤلات المنبثقة عنها، فإن الدراسة تستوجب منا فحص واختبار الفرضيات التالية:

أ- تعتبر آسيا الوسطى منطقة جيواستراتيجية بالنسبة لقوى المثلث الاستراتيجي للتحكم و السيطرة على أوراسيا.

ب- التواجد الأمريكي في المنطقة يهدف إلى خلق منطقة عازلة أمام التحالفات الإقليمية التي لها صفة التهديد الاستراتيجي.

ج- يدفع التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى إلى قيام تحالف روسي- صيني استراتيجي يهدف إلى مجابهة التهديد الجيواستراتيجي الأمريكي في المنطقة.

6- **المقاربة المنهجية:**

تنحو المقاربة المنهجية في هذه الدراسة إلى الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، كما تفرضه الموضوعية العلمية في هذا النوع من الدراسات ذات الموضوعات المتشابكة والمتشعبة، ومنه؛ فإن موضوعنا، ونظرا لاشتماله على الجوانب التاريخية ،الجغرافية والسياسية، وتعدد مستويات التحليل من وحدات دولية إلى علاقات إقليمية إلى نسق دولي مع تداخل متغيرات التحليل السياسية، الاقتصادية ،الأمنية والجغرافية، فإنه يقتضي منا توظيف المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الجيوسياسي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي مع تقنيات وأدوات التحليل السياسي .وترجع أسباب الأخذ بالتكامل المنهجي إلى تشعب مجال الدراسات الإستراتيجية وتفاعل المحددات التاريخية والجغرافية مع العوامل الإقتصادية السياسية ،والأمنية في إطار تحليلي واحد،و في الحقيقة؛ فإن هذا التكامل المنهجي أملته حالة التعقد التي تشتمل عليها موضوع هذه الدراسة و صعوبة الإلمام بكافة زواياه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المنهج التاريخي يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث والسياسات في هذه المنطقة مع استرجاع زمني للأحداث الماضية كعوامل مساعدة على التحليل والتفسير والإستشراف أخذا بديناميكية المنهج التاريخي في إعادة إنتاج الظاهرة التاريخية بشروط جديدة وفي سياقات زمنية مختلفة بعيدا عن التحليل الستاتيكي للتاريخ، وهي ذات الإسقاطات التاريخية على ديناميكية التفاعلات في آسيا الوسطى.،أما المنهج المقارن، فيستهدف الكشف عن التفاعلات والإرتباطات السببية لأجزاء الدراسة ذات التماثلات والسياقات الواحدة (مجال جيوسياسي واحد، مصالح متماثلة، منطقة جغرافية واحدة، منظومة حضارية واحدة....)، كما أن منهج التحليل الجيوسياسي فرضته طبيعة الموضوع في حد ذاته و متغيراته التي تتجسد في العلاقة الإرتباطية بين العوامل والمؤثرات السياسية والموقع الجغرافي .حيث تتفاعل السياسة مع الجغرافي، فتمنحان لدولة ما أهمية استثنائية على الخريطة العالمية متأتية من موقعها الجغرافي، وهذا ما نلحظه بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى.، في حين استغرق المنهج الوصفي الجزء الأكبر من الدراسة، وهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب على غرار البحوث الطبيعية.

7- **أدبيات ومصطلحات الدراسة:**

استقى الباحث أدبياته من المصادر و المراجع المتوفرة حول موضوع الدراسة من كتب ومجلات ودوريات متخصصة، مثل كتاب" **التحولات الدولية في آسيا** " لمؤلفه: محمد السيد سليم، و الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية لعام 1998، و كتاب " **أمن الطاقة الأوراسية**" لمؤلفه : جيفري مانكوف و الصادر عن مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية في عام 2010، و كذلك كتاب " **البيئة الأمنية في آسيا الوسطى**" الصادر عن ذات المركز في عام 1999 ، لمؤلفه: فريديريك ستار وكتاب " **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**" لمؤلفه:ألكسندر دوغين-الصادر عن دار الكتاب الجديدة المتحدة، في عام 2004 ، أما الكتب الأجنبية فإن الكتاب الموسوم بـ: " **Géopolitique de la nouvelle asie centrale : de la fin de L'URSS a l'après – 11 septembre**" للمؤلفين **Mohammad- Reza Djalili et Thierry Kellner** والصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية الفرنسي بتاريخ 2006. و أيضا مقال **Lowell Dittmer**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعنوان " **المثلث الإستراتيجي: كعنصر تحليل في نظرية اللعب** **"the strategic triangle: An Elementary Game Theoritical Analysis"** والصادر في مجلة **World Politics** وكذلك المقال الصادر بمجلة الشؤون الدولية **"Journal of international affairs"** لكاتبه **Huei- Ming Mao**، بعنوان:

"The U.S – China- Russia: Strateigic Triangle Relationship- Sinice the Beginning of the buch administration"

و فيما يتعلق بالمصطلحات التي تم توظيفها و على نحو واسع في هذه الدراسة ، وبالرغم من الصعوبات الناتجة من التحديد" السيمونتيكي " للمصطلحات ودلالاتها .فقد استخدمت في هذا البحث بعض المصطلحات والمفاهيم التقنية، لكن استخدامها كان ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها لدقة معانيها التفسيرية والمفهومية التي تستوجبها كلمة" السيمونتيك"، التي تعني؛ تحديد معنى المفهوم بدقة. ومن المصطلحات التي تكرر توظيفها في هذه الدراسة بحاملها السيمونتيكي، مصطلح "جيوبوليتيك Geo-politic" و مصطلح "جيوستراتيجيك Geo strategic " و جيواقتصادي geo-economic، ومعنى كلمة جيوبوليتيك أو جيوسياسي التي نستعملها في هذه الدراسة هو ليس (جغرافيا سياسية) كما تثبته الترجمات العربية له، وإنما يعني طريقة استخدام الدولة للموقع الجغرافي السياسي الذي تحكمه على صعيد دولي، أي استثمار الجغرافيا السياسية للدولة استثمارا إيجابيا يوضع من أجل أن تكون الدولة المعنية قوة إقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي السياسي، وبفضل ما تحتويه الرقعة الجغرافية السياسية لدولة ما من مؤهلات ديموغرافية أو اقتصادية أو أمنية .لذلك، فإن مصطلح جيوبوليتيك هو مصطلح ديناميكي يعني فعالية الدولة في استخدام موقع جغرافي ما لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الوطنية.

كذلك تم توظيف مصطلح الجيواقتصادي Geo-economic و الذي يعني استخدام الوحدات الدولية لمقدرتها الإقتصادية من أجل الهيمنة على الموارد و السيطرة على المناطق الغنية بهذه الموارد، بمعنى آخر؛ فالجيواقتصاد ؛ كمصطلح جديد في أدبيات العلاقات الدولية يشير إلى حالات الصراع و التنافس التي تنشأ بين الوحدات الدولية على الموارد الإقتصادية أو تعبئة هذه الموارد الإقتصادية لتحقيق مصالحها الوطنية في إطار من المنافسة و الصراع الجيوسياسي.أما مصطلح جيوإستراتيجي فيعني؛ استخدام القدرة الجيوبوليتيكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و الجيواقتصادية للدولة على نطاق إستراتيجي دولي، بمعنى استخدام كل ما يتضمنه الجيوسياسي و الجيواقتصادي - حسب ما عرفناه سابقا -استخداما إستراتيجيا دوليا. حيث يغدو الجيوبوليتيك مرحلة أولية لاستخدام الدولة لطاقاتها ومؤهلاتها الجيواقتصادية على صعيد دولي. كما يعني استخدام كل هذه الطاقات في توظيف استراتيجي يواجه عالميا الكيانات الدولية القوية التي نجحت في التحول من قوى دولية إلى قوى عالمية، مثلما هو الشأن بالنسبة لحالة الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا، بريطانيا، الصين وفرنسا.

8- <u>تبرير خطة الدراسة</u>:

اشتملت خطة الدراسة على هيكلية من أربعة فصول و مقدمة عامة و خاتمة ويتفرع عن كل فصل مجموعة من المباحث التي تتفرع بدورها إلى مجموعة من المطالب من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب و الزوايا التي تروم هذه الدراسة إثارتها و التطرق إليها.

جاء **<u>الفصل الأول</u>** بعنوان: ديناميات آسيا الوسطى الجيوبوليتيكية ما بعد الإتحاد السوفيتي الإطار النظري - مشتملا على ثلاثة مباحث و مجموعة من المطالب الأساسية ليقدم إطارا تعريفيا ونظريا و مفاهيميا لموضوع الدراسة من جهة الأدوات النظرية و المفاهيم التي استخدمت في إبراز حدود الدراسة الزمانية، المكانية و النظرية، و يؤسس هذا الفصل للأرضية المنهجية و المفتاحية للتعمق في زوايا الموضوع المثارة في الفصول اللاحقة و تعد الأدوات النظرية و المفاهيمية بمثابة المفاتيح الأساسية للولوج إلى عناصر الموضوع واستقراء المتغيرات البحثية و البناء المنهجي لموضوع الدراسة. كما أن حدود الدراسة الزمانية و المكانية و المتغيرات الأساسية المتعلقة بها تعتبر من الأهمية بمكان في تحديد الإتجاه العام للتحليل الذي تتوخاه الأطروحة، كما اشتمل هذا الفصل على تقديم بطاقة تعريفية لمتغير الدراسة المكاني آسيا الوسطى من حيث التعريف بها و إبراز ديناميات الصعود الإستراتيجي لها و أهميتها الجيوسياسية بعد فترة نهاية الحرب الباردة .

أما **<u>الفصل الثاني</u>** الموسوم بـ : السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيو استراتيجية في المثلث الإستراتيجي، فإنه سعى إلى فحص و دراسة الزاوية الأولى من الدراسة المتعلقة بالمضامين و الإتجاهات التي اتبعتها الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى بعد تبوء المنطقة لأهمية جيواستراتيجية في الأجندة العالمية الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **الفصل الثالث** بعنوان: التوجه الصيني نحو آسيا الوسطى: الزاوية الجيواقتصادية من المثلث الاستراتيجي،فاشتمل على ثلاثة مباحث أساسية هدفت إلى إظهار و إبراز طبيعة التوجه الصيني و مضامينه الجيو اقتصادية و الجيو أمنية نحو منطقة آسيا الوسطى باعتبار الصين تأتي في المرتبة الثانية من حيث القدرات و الإمكانيات الإقتصادية و المالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و قد زاد اهتمامها بالمنطقة من الناحية الإستراتيجية مع افتراض أولوية البعد الجيواقتصادي الذي يعد موضوع أمن الطاقة محركا و دافعا أساسيا وراء التوجه الصيني إلى المنطقة و الذي مثل الزاوية التحليلية الثانية من هذه الدراسة.

في حين خصص **الفصل الرابع** و الأخير، و الذي جاء بعنوان: الإستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيوسياسية من المثلث الاستراتيجي، لمقاربة السياسة الروسية في آسيا الوسطى ذات الأولوية الجيوسياسية و الإعتبارات الأمنية و الاقتصادية، بالنظر إلى أهمية المنطقة لروسيا جيوسياسيا ، وهو ما انطوت عليه الزاوية الثالثة من التحليل و الدراسة عبر ثلاثة مباحث أساسية ، و به يكتمل الإطار التحليلي للمثلث الاستراتيجي في آسيا الوسطى، و في الأخير تم تضمين مختلف النتائج المتوصل إليها في هذه الأطروحة في خاتمة عامة حيث تضمنت الإجابة على مختلف التساؤلات و الإشكاليات التي كان عليها مدار دراستنا هذا.

9- الصعوبات البحثية:

مثل أية دراسة جامعية، فلا شك أنها تنطوي على صعوبات ومعوقات حالت دون الإلمام الكافي بالموضوع وتغطية جميع جوانبه مما يجعله في حاجة ماسة إلى دراسات إضافية وبحوث مستفيضة في المستقبل، وتتمثل أهم هذه الصعوبات في:

* صعوبة التحكم و الإلمام بجوانب الموضوع لاتصاله بتطورات قضايا السياسة العالمية الراهنة، فضلا عن اشتماله على تعدد المتغيرات الدراسية التي تتطلب دراسة كل متغير على حده.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول:

ديناميات آسيا الوسطى الجيوبوليتيكية ما بعد الإتحاد السوفياتي

- الإطار النظـــــــــري -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يروم هذا الفصل تقديم هيكلية منهجية تستوعب الإطار النظري و التحليلي لموضوع هذه الأطروحة من خلال التعرض إلى الأدوات النظرية و المفاهيم المساعدة على تحليل و تفسير و فهم الهيكل البنائي العام للدراسة ، فضلا عن تحديد الإطار المكاني و الزماني لها ، و ما يشتمل عليه من مختلف العناصر البحثية و ما تثيره مختلف الديناميات و التفاعلات ذات الطبيعة الجيوبوليتيكية لمنطقة آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي و تبوئها لمكانة جيواستراتيجية في السياسة العالمية ،تعززت أكثر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان، و كذالك إبراز مقومات و عوامل الصعود الجيوسياسي للمنطقة و دور هذه الديناميكية الجيوسياسية في جذب القوى الكبرى إليها، و تأسيسا على ذلك يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الثاني :التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي

المبحث الثالث :الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية

المبحث الرابع : التفاعل الاستراتيجي على المستوى الإقليمي في آسيا الوسطى: نموذج التنافس التركي الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المطلب الأول: في مفهوم الاستراتيجية: من الجذور العسكرية إلى التخطيط الاستراتيجي

تعد الإستراتيجية من بين المفاهيم الكثيرة التي وقف عندها العديد من الباحثين يستكشفون أبعادها ويسلطون الضوء على ماهيتها. بيد أن هلامية هذا المفهوم قد أذابت إمكانية الإتفاق عليه بين الباحثين ،ومن هنا نشأت الحاجة إلى إقامة الرابط الموضوعي بين البنية النظرية للإستراتيجية بعد استكمال ملامحها وبين البعد الإجرائي الوظيفي لها على قاعدة الافتراض بإمكانية استثمار تلك النظرية في تطوير فاعلية الإستراتيجية لخدمة أغراض الدولة[1]، لقد انبثق مفهوم الاستراتيجية من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالانتصارات أو الإخفاقات العسكرية البحتة التي تحدث في ساحة المعركة وباستمرار التطور الإنساني وتنامي القدرات البشرية والمادية تحققت فائدة مهمة من هذا المفهوم في المجال السياسي خاصة، فمن مفهوم الإستراتيجية المباشرة المعتمدة على الفعل العسكري المباشر من خلال ساحة المعركة ، إلى الاستراتيجية غير المباشرة المعتمدة على كل الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتكنولوجية والنفسية فضلا عن الوسائل العسكرية، باعتبارها آخر الخيارات التي يتم اللجوء إليها من قبل الدولة لتنفيذ أهدافها الداخلية والخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي، ومن ثم تحديد أهم مبادئ الاستراتيجية والتي تساعدها على توضيح أسس تنفيذها وتوظيفها . ثم بيان أثر الإستراتيجية على توازنات القوى والمصالح على المستوى الدولي [2].

و بسبب الجدل الذي أثاره عدم الإتفاق على تقديم تعريف محدد لمصطلح الإستراتيجية ثلاثة عناصر أساسية في محاولة لاستيعاب و الوصول إلى تعريف جامع يخدم غر ضنا في هذه الدراسة، إنصرف العنصر الأول منها إلى استخدام البعد الإجرائي في تعريف الإستراتيجية، وانصرف الثاني إلى تحليل بنية الإستراتيجية ومحتواها على ضوء معايير

---

(1) سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي استراتيجي، جامعة كربلاء، دون تاريخ،في الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/mag/issue-6-2.html

(2) دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي، دون تاريخ، في الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net/iasj

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجرائية وظيفية،في حين تطرق العنصر الثالث إلى استكشاف الأبعاد الإجرائية لتفرعات الإستراتيجية ومخرجاتها.

1 - المدخل الإجرائي إلى تعريف الإستراتيجية:

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات، نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie ، وفي الروسية **strategija** وفي الهنغارية **strategi**. وعندما نقول **(stratos agein)** فإن مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و **agein** نحصل على **stratego** وهذا يعني" الجنرال"، وفعل **strategô** يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها **strategikos** و التي تجمع **strategika** فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، فالإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة [1].

وهناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق في جذوره الأولى. فعندما نقول stratos فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما ويكون في حالة حرب ، والإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة، فكلمة stratos تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى، **(gia)** تعني الأرض، أما **(agein)** فهي تعني الدفع إلى الأمام ،إن هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية بسبب كون هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا "ساكنا" بل هي مرتبطة " بالحركة" [2].

إن كلمة **strategia** أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة **strategema** و التي خرجت منها كلمة **stratagème**، ولكن المارشال **De Puységur** (القرن الثامن عشر) يرى أن :" هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية، حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب"، لكن **stratagème**(الوسيلة أو

---

[1] صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية العلوم السياسية الدنمارك،دون تاريخ، ص، 9.في الموقع الالكتروني http://www.ao-academy.org/entranc.

[2] المرجع نفسه، ص، 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخديعة الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة؛ بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به"الجنرال" ففي عالم الحروب و الصراعات التي يسيطر عليها بالقوة تكون الإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل [1].

إن هذه النشأة العسكرية لمصطلح "**الإستراتيجية**" متفاعلة مع الأهمية التي مثلتها الحرب ـ آنذاك ـ في تقرير مصائر الأمم الأمر الذي جعل الإستراتيجية وصفاً للحرب في أذهان معظم من تصدى لمفهوم الإستراتيجية حتى يومنا هذا. فعرف المفكر الألماني كارل فون كلاوزفتز**carl von Clausewitz** الإستراتيجية بأنها "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب" ، و هنا حقق **كلاوزفتز Clausewitz** ـ بهذا التعريف ـ التواصل بين الوسائل والأهداف في نظرته إلى الإستراتيجية،إلا أنه جعل الإستراتيجية حكرا على ميدان القتال بوسائلها وأهدافها[2].

أما الفرنسي **ليزيه** فقد ذهب في تعريفه للإستراتيجية إلى كونها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة، والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعركة[3] . و هنا حصر ليزيه الإستراتيجية في تفاصيل الاستعداد للحرب والخوض فيها لإدراك النصر ، وبذلك ضيق مساحة الهدف الاستراتيجي و ربطه بالمعركة دون الحرب.

وجاء من بعده **فون مولتكه** ـ المفكر العسكري الفرنسي- و قام بنقلة نوعية في تعريف الإستراتيجية، حيث يعرفها بأنها " إجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود"[4]. فأوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات، وأخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية وبذلك أطلق بعدا آخر للإستراتيجية بجعلها توظف وسائلا غير حربية لخدمة أغراض واسعة.

---

(1) صلاح نيوف ، مرجع سبق ذكره، ص، 09.
(2) كارل فون كلاوزفتر، فن الحرب، ترجمة: أكرم ديري و الهيثم الأيوبي: القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ ، ص، 218.
(3) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد: شركة أياد للطباعة الفنية،دون طبعة، 1988، ص، 88.
(4) إيدوارد ميدايرل، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،الطبعة الأولى ، دون تاريخ ،ص، 231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظ أن التطور في مفهوم الإستراتيجية وأبعادها يحاكي التطور في النظرة إلى الحرب التي بدأت ومنذ القرن التاسع عشر تطال المجتمعات بتأثيراتها، بسبب التطور في أنظمة السلاح وإدارة الحروب واستعداداتها، فحصول الترابط بين الحرب من جهة وبين السياسة والمجتمع من جهة أخرى قد نقل مفهوم الإستراتيجية جزئيا من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة. لقد دافع كلاوزفيتز **Clausewitz** بقوة عن هذه الفكرة قائلا:" الهدف السياسي كدافع أساسي للحرب، يقدم حجم الهدف المطلوب من خلال العمل العسكري. الفكرة الأساسية لهذه الصيغة هي أن: الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، فالحرب ليست فقط عمل سياسي، لكن أداة سياسية حقيقية، تابعة للأهداف السياسية،و يتم تحقيقها بوسائل أخرى [1].

ونجد أن **ليدل هارت lidell hart** يعرف الإستراتيجية بكونها:"فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" [2]، وميزة هذا التعريف أنه أسبغ على الإستراتيجية صفة فنية تتمثل في تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، فجعل الإستراتيجية تصب في مصلحة تحقيق الأهداف السياسية، بيد أن **ليدل هارت** أبقى الإستراتيجية في مرقعها العسكري من منظور الوسائل، وتناسى الوسائل الأخرى غير العسكرية التي تعمل أيضاً في خدمة السياسة، وقد اقتفى اندريه بوفر **andrée beaufer** خطى ليدل هارت في تعريفه للإستراتيجية و قدم تعريف مفاده الإستراتيجية هي: فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة و بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ الأهداف السياسية فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي :استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية [3]. وهو ما يؤكده **كلوزفيتز** حيث يقول: " أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة، وأيضا: "ليست الحرب عملا

---

(1) صلاح نيوف، مرجع سبق ذكره ، ص، 14.
(2) سامر مؤيد: مرجع سبق ذكره،
(3) Philippe Moreau, Defarges, Problèmes stratégiques contemporaines. Paris : éditions Hachette, 2ème édition, 1994,p,9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة، ومتابعة للعلاقات السياسية، وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى" [1].

فالإستراتيجية هي عملية توفّق فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن .وتشتمل الإستراتيجية الكبرى في زمن السلم على ما يلي :تحديد مصالح الدولة الأمنية؛ وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح؛ وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن المصالح الحيوية للدولة[2].

أما القوة التي فسرت بدلالتها الإستراتيجية فهي تنطوي على أبعاد أكثر سعة من البعد العسكري إذا أخرجت الإستراتيجية من غايتها العسكرية ووسيلتها العسكرية إلى وسيلة أعم و غاية أشمل. وبسبب ما أملته الحرب العالمية الثانية من تطورات تقنية في منظومات السلاح واكتشاف السلاح النووي، وما أملته الحرب الباردة، وحركات التحرر في العالم من تأكيد اعتمادية الحرب على موارد الدولة وإمكاناتها، أضحت الإستراتيجية ذات بعد شامل باستخدامها لموارد الدولة كافة وشاملة في أهدافها لتحقيق طموحات الدولة، فتنادى المعنيون مؤكدين على هذه الحقيقة و مسبغين على الإستراتيجية مفهوم الإستراتيجية الشاملة [3].

إن الضرورة العلمية تقتضي وضع حدود موضوعية لمفهوم الإستراتيجية لتحصينها من التداخل مع غيرها من المفاهيم ، فالإستراتيجية تتميز عن التعبئة بكون هذه الأخيرة تنطوي على تحركات محدودة لتحقيق أهداف وسطية (تفصيلية) لوقت محدد ، في حين أن الإستراتيجية تستخدم وسائل أكثر وتتعامل في مجال أوسع ولفترة أطول لتحقيق أهداف تحتوي على أهداف التعبئة في حد ذاتها و بصورة أوسع.فالعلاقة بين الإستراتيجية والتعبئة بمثابة العلاقة بين الكل والجزء، فالإستراتيجية هي الكل الذي يؤطر ويوجه الأجزاء التعبوية التي ترتبط مع بعضها لتصب في مصلحة الإستراتيجية، و هذه

---

[1] كارل فون كلاوزفيتز، مرجع سبق ذكره ، ص، 219

[2] كريستوف فرنسيس، إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي و العشرين أم توازن قوى ترجمة ، أديب يوسف شيش، ص، 27.في الموقع الالكتروني: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-

[3] سامر مؤيد، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة تعطي للتعبئة محتواها وإطارها مثلما تكون التعبئة عنصرا هاما من عناصر الإستراتيجية[1].

كما تتميز الإستراتيجية عن السياسة بكون الإستراتيجية هي شرح لفكرة السياسة عند التنفيذ، بمعنى حشد الوسائل وتوزيع الأدوار وتهيئة البيئتين المادية والمعنوية وتكييف العلاقة بين الوسائل لبلوغ أهداف السياسة، وبالتالي تكون الإستراتيجية هي البيئة الحركية (التطبيقية) لفكرة السياسة. ويتفرع عن ذلك ضرورة التمييز بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية كما يعرفها **علي الدين هلال:** "مجموعة الأنشطة و السلوكات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة"، فتتحرك السياسة الخارجية ومن ضمنها الدبلوماسية كأداتين من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية). لذلك يرى **مازن الرمضاني:**" أن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف و هذا بوصف الإستراتيجية إطار غائي الذي يضم الوسيلة السياسية الخارجية[2].

وعن العلاقة بين الإستراتيجية والتخطيط ، فان هذا الأخير، ينصرف في دلالته إلى التفكير الواعي والمسبق بالمستقبل، والذي يرمي إلى وضع خطة تهدف إلى تحديد الوسائل الممكنة و المقبولة سياسياً لترجمة الأهداف عمليا و تطبيقيا، و عليه يؤشر التخطيط بهذا الوصف على كونه إطاراً نظرياً يجسد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لتقوم الإستراتيجية - هنا- مقام الجسر الذي ينقل الخطة من إطارها النظري الساكن إلى إطارها التطبيقي المتحرك. فالتخطيط يحتاج الإستراتيجية لترجمة الطموحات مثلما تحتاج الإستراتيجية إلى إطار فكري تستهدي به في تحركاتها كي لا تقع في مطب التناقض بين الوسائل و الغايات ،و يتراوح جوهر أي إستراتيجية في العلاقة بين الوسائل و الأساليب التي تنتهي بما يدعى بالهدف، ومن نافل القول في هذا المقام، أنه إذا كانت الغايات المرجوة من أي مسار عمل ليست مفهومة بشكل واضح أو ليست واقعية فإن

---

[1]The Encyclopedia Britlannica.London: the Encyclopedia Britannica company, ltd,vol21,p 30.

[2] علي الدين هلال : الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 35، 1984، ص، 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنفيذ الإستراتيجية ستكون ذات خطة غير مكتملة و عرضة للفشل المحتمل، و يعود ذلك بالطبع إلى العلاقة الحتمية بين الأهداف و الإستراتيجية التي تفترض ذلك التناغم بين الغايات و الوسائل و الموارد [1].

2- البنية الإستراتيجية ومضمونها الوظيفي:

إن البناء الاستراتيجي يتبلور من تفاعل العناصر المكونة له، وباستنطاق التعريف القائل بان الإستراتيجية "هي فن استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف" نجد أن هذه الأخيرة تصاغ من مكونات هي: (الأهداف، الوسائل، وفن استخدام هذه الوسائل). و يعبر الهدف من المنظور المفاهيمي عن وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التحقيق الفعلي. فتحديد الأهداف يعد المرحلة الأولى من مراحل إعداد إستراتيجية معينة. مثلما يشكل الهدف مكوناً أساسياً من مكونات الإستراتيجية، وبدون الأهداف يتعذر تفسير الأسباب الداعية لإعداد الإستراتيجية، فالهدف يكون بمثابة الحافز للصياغة الإستراتيجية والإطار الذي تتحدد به في المستقبل والغاية التي تنشدها. وعندما يغيب تحديد الأهداف في أية إستراتيجية تتلاشى حدود الحركة، ويضيع معيار النجاح. و يجب على الهدف المتوخى أن يتسم بالواقعية والوضوح، فواقعية الهدف تعني إمكانية تحقيقه ضمن الإمكانيات المتاحة، وبغياب الصلة الموضوعية بين الهدف والإمكانيات تعجز الإستراتيجية عن تحقيق أهدافها أو تتواضع في تحقيق أهداف أدنى من المطلوب انجازه والمكافئ للإمكانيات [2].

إن الإنتقال والتطور في الفكر الإستراتيجي من مفهوم ضيق و تقليدي إلى مفهوم معاصر وواسع جعل مفهوم القيادة الإستراتيجية يرتبط بمكانة الدولة في البنية الهيكلية للنظام الدولي، من حيث توزيع مراكز القوة في العالم، ذلك لأن من أبرز مهام القيادة الإستراتيجية ممارسة عملية التخطيط الإستراتيجي القومي ، الذي يحاول استثمار موارد

---

[1] آلان ستيفنز و نيكولا بيكر،فهم الحرب: إستراتيجية للقرن الواحد و العشرين، ترجمة: أدهم مطر، دمشق: الشركة الجزائرية السورة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2013، ص- ص ، 23 - 27

[2] سامر مؤيد، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة لتحقيق مكانة أفضل على الساحة الدولية، فالقيادة الإستراتيجية هي التي تصنع الرؤية الإستراتيجية للدولة (أين نحن؟ وإلى أين نريد أن نصل؟ وكيف نصل؟)، هذا يعني أن القيادة الإستراتيجية تمارس عملية التفكير الإستراتيجي ثم تصوغ عمليات التفكير هذه وتنظمها وتوزعها إلى خطط استراتيجية، ثم تطلب من الإدارة الإستراتيجية (السلطة التنفيذية) تطبيق هذه الإستراتيجيات على أرض الواقع، بعد أن تخصص الموارد اللازمة لضمان نجاح تطبيق الإستراتيجيات القومية خلال الفترة الزمنية اللازمة لها[1] . وهذا ما يؤكده الواقعيون في تحليلهم للعلاقات الدولية بحيث أن كل دولة تلتزم بهدف أساسي يجب أن تعضده كل الأهداف القومية وهو المصلحة القومية **national interst** التي هي بالدرجة الأولى السعي المستمر لتحقيق القوة و يكون ذلك بتقديم المساعدة الذاتية خاصة على الصعيد العسكري، فالسياسة الدولية هي صراع من اجل القوة والسياسات الخارجية للدول ليست سوى جهد متواصل للحفاظ على زيادة القوة الذاتية والنيل من قوة الخصم[2].

ففي العلاقات الدولية، فإن كل الأنظمة السياسية هي قيادات استراتيجية لأنها تتحكم في مستقبل الدولة ومصيرها على كافة الأصعدة (السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية...)، لكن فعالية القيادة الإستراتيجية تختلف من حكومة لأخرى وذلك مرتبط بالقدرة والإستمرارية في التفكير والتخطيط الإستراتيجي ، ويمكن القول أن عملية التفكير الإستراتيجي هي العملية التي تخلق الأفكار الجديدة والمتطورة وحلولا لمشاكل الدولة، بينما تأتي عملية التخطيط الإستراتيجي لتنظيم هذه الأفكار وتنسيقها بما يتفق والقدرات القومية للدولة وظروفها العاملة وعقيدتها السياسية، لتتبلور بين هاتين العمليتين (التفكير والتخطيط) الإستراتيجية القومية، التي تهتم بالوسائل والأهداف القومية للدولة علما أن عملية تحديد الأهداف هي من اختصاص السياسي (متخذ القرار)، وإن كانت الإستراتيجية مسؤولة عن انجاز تلك الأهداف ، أما الإستراتيجي، فتتحدد مسؤوليته

---

[1] فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية و برنامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا ،القاهرة ،مكتبة مدبولي، دون طبعة ،2013، ص، 83.

[2] زينب عبد العظيم، الإستراتيجية الأمريكية العالمية و استمرار الحرب ضد الإرهاب ، مركز الحضارة للدراسات السياسية،دون طبعة ، دون تاريخ، ص، 809.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تحفيز وتعبئة الموارد القومية المتاحة لتحقيق أهداف الدولة، لذلك فإن خضوع الإستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية في الفكر الإستراتيجي [1].

كما يجب التمييز بين قدرات الدول ومطامحها تبعا لموقعها في النسق الدولي بمعنى ما إذا كانت لاعبا جيواستراتيجيا أم لا في السياسة العالمية؟ إن اللاعبين الجيواستراتيجيين النشيطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في الشؤون الدولية، كما تملك هذه الدول أيضاً المقدرة الكامنة والإستعداد للتأثير في الشؤون الجيوبوليتيكية الراهنة. وهكذا نجد أن بعض الدول تسعى فعلاً لتحقيق المصلحة القومية والإنجازات الإيديولوجية والتوسع الاقتصادي، وتحقيق السيطرة الإقليمية و النفوذ العالمي. وتكون مدفوعة إلى ذلك بحوافز عميقة الجذور. [2]

كل هذا يستلزم أن تكون الأهداف واضحة وبعيدة عن الغموض أو الخلط، فوضوح الأهداف يؤشر درجة الإتفاق عليها بين صناع الإستراتجية، ويعني وضوح مسلك الإستراتيجية ويسلط الضوء على الطريق الذي ستسلكه وبالتالي عدم تخبطها بتحقيق أهداف أخرى ناجمة عن الخلط وسوء الفهم فعلى قدر وضوح الأهداف يأتي الانجاز الاستراتيجي. وبسبب من تمايز الدول في واقعها الداخلي والخارجي وانعكاس ذلك على عملية تحديد الأهداف وجدنا أن الدول تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تبعاً لمعايير عدة كمعيار الأهمية في تصنيف الأهداف إلى أهداف أساسية وأهداف ثانوية، أو تصنيفها تبعاً لطبيعتها بتقسيمها إلى أهداف مادية وأهداف إيديولوجيه، وأخرى أمنية كما تصنف الأهداف تبعاً لمعيار البعد الزمني إلى أهداف قريبة وأهداف متوسطة وأهداف بعيدة الأمد.

وتستمد الإستراتيجية ـعند التطبيقـ تميزها من عنصر الوسائل أو الإمكانيات المتاحة فتقوم هذه الوسائل والإمكانيات مقام المحددات التي تؤطر مسالك الإستراتيجية، وتشكل قيوداً ومعايير يتم بموجبها اختيار كيفية الحركة وغايتها ، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى

---

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 83- 89.

[2] زبيجنيو بريجينسكي، اللاعبون الجيواستراتيجيون و المحاور الجيوبوليتكية، جامعة جون هوبكنز، واشنطن،بتاريخ: 2011/05/29 ،في الموقع الاليكتروني: http://www.politics.at.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعين؛ الوسائل المادية (الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية) والوسائل المعنوية (الثقافية والاجتماعية) [1].

تجدر الإشارة إلى انه من الصعوبة بمكان أن يتوافر لإستراتيجية ما قدر متساوي من الوسائل المتاحة فالتفاوت- موضوعيا- أمراً واقعياً لا مفر منه، وهنا تقع مهمة الإستراتيجية في التكييف والتنسيق بين هذه الإمكانيات المتاحة لاحتواء ثغرات التفاوت (الكمي والنوعي) في الإمكانيات وانعكاساتها السلبية على أداء الإستراتيجية.

3- البعد الإجرائي في تفرعات الإستراتيجية ومخرجاتها:

تتفرع الإستراتيجية عند التطبيق إلى أنواع عدة تبعا لنوعية الأداة وكيفية الاستخدام وغايته.وعند تقسيم أنواع الإستراتيجية تبعا لماهية الوسائل تظهر الإستراتيجية السياسية،والإستراتيجية العسكرية، والإستراتيجية الاقتصادية والإستراتيجية الثقافية فتتولى الإستراتيجية السياسية إعداد الخطط والمبادئ التي تهيئ الأجواء لتحقيق الأهداف السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخليا تتولى الإستراتيجية السياسية إدارة برنامج وطني لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والإجتماعي، وخارجيا تسعى هذه الإستراتيجية وعبر موائد التفاوض إلى تهيئة البيئة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية في التصدي واحتوائها للخصوم وكسب الحلفاء والأصدقاء وتحقيق المكانة والتأثير في بيئتها الخارجية. وهذا لا ينفي أن تستمد الإستراتيجية السياسية فاعليتها من إمكانات الدولة لرفد فاعليتها في تحقيق أهدافها السياسية التي تصب في محصلتها في خدمة أهداف السياسة العليا للدولة. إذن فحركة هذه الإستراتيجية تكون في أوقات السلم والحرب، ونطاق هذه الحركة يكون في الداخل والخارج، إلا إنها تبقى في ساحة القتال في وقت الحرب أو الاستعداد لها إذ تنصرف الإستراتيجية العسكرية إلى استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها لتحقيق أهداف تعود في محصلتها إلى خدمة الهدف الاستراتيجي النهائي [2].

---

[1] سامر مؤيد، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يتم توظيف مجموع الوسائل الميسورة لإستراتيجية الدولة من دون التعويل على هذه الإستراتيجية لكن تبقى هذه الأخيرة ماثلة، فقد تضطر الدولة إليها (أي الإستراتيجية العسكرية) لحسم موقف لصالحها سواء كان هذا الموقف عدوانياً (هجومياً) أم دفاعيا، فتعمد الإستراتيجية العسكرية إلى انتهاج نهج خاص تودعه في عقيدتها العسكرية، سواء من ناحية الاستعداد للحروب من حيث حجم القوات وأسلحتها (كماً ونوعاً) أو من ناحية خوض هذه الحروب باستخدام أساليب متعددة مباشرة عن طريق التعرض المباشر للخصوم أو غير مباشرة بتحطيم معنوياتهم وتفتيت قواهم، أو قد يكون استخدام الإستراتيجية العسكرية لأغراض الردع والتهديد من خلال المناورات واستعراض القوى وعقد التحالفات ترهيباً للخصم.أما الإستراتيجية الثقافية فهي الإستراتيجية التي تراعي العوامل النفسية للمواطن داخل الدولة، وتكفل التأثير على الرأي العام العالمي خارج الدولة سبيلا لتحقيق الغرض من استخدامها، والذي يصب في محصلته النهائية في خدمة غرض الإستراتيجية النهائي ، فتعمد هذه الإستراتيجية لاستخدام أدوات كالإعلام والمعلومات في تحقيق التلاحم بين أفراد المجتمع أفقياً، وتأمين التفافهم حول قيادتهم عمودياً بترسيخ ثقافة معينة على الصعيد الداخلي.

وتوظف الإستراتيجية الثقافية ذات الأدوات (الإعلام، والمعلومات) لنشر ثقافتها والدفاع عن سياستها وحشد الرأي العام العالمي إلى جانب مواقفها على الصعيد الخارجي.وعند تقسيم الإستراتيجية تبعا لكيفية الاستخدام للوسائل، نكون أمام إستراتيجية مباشرة وإستراتيجية غير مباشرة[1]. الإستراتيجية المباشرة هي الإستراتيجية التي تبحث عن تحقيق الأهداف القومية بالطرق السريعة والوسائط الأكثر قوة والأكثر وضوحاً وتحديدا، ويمكن تسميتها أيضاً بإستراتيجية الطرفين إذ تتوجه هذه الإستراتيجية بصورة مباشرة إلى الطرف الآخر وعبر آليات الإغراء والتهديد لإيقاع التأثير المناسب فيه تحقيقاً لأهداف الإستراتيجية النهائية.ومع التسليم بكون الأدوات الرئيسية للإغراء هي الإعلام والدبلوماسية، إلا إن الإغراء يتفرع من حيث المكسب الاشتراطي للطرف الثاني فيكون الإغراء مادياً إذا توخى توظيف الإعلام والدبلوماسية لإقناع الطرف الآخر بأن التغير

[1] أحمد داود سليمان، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة، بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1988، ص، 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الايجابي في مواقفه لمصلحة الدولة الأولى سينطوي على تحقيق مكاسب مادية له (معونات اقتصادية، معونات عسكرية، التنازل له عن منطقة معينة) ويكون الإغراء معنوياً إذا تم توظيف ذات الأدوات (الإعلام والدبلوماسية) لإقناع الطرف الآخر بان التغير الايجابي في مواقفه لصالح الدولة الأولى سيحقق له مكاسب معنوية (تأييده في قضية معينة أو مطلب معين، أو تحقيق مطلب معين له.

فيقوم الإغراء على توازن المصالح بين الطرفين، عن طريق تحقيق المنافع المتبادلة لهما، ويصب في محصلته النهائية في تحقيق إحدى أهداف الإستراتيجية.ويختلف الإرغام (التهديد) عن الإغراء بأنه يوظف وسائط مادية (عسكرية، اقتصادية) ووسائط معنوية (الإعلام والدبلوماسية) بدلاً من الارتكان إلى الوسائط المعنوية كما يفعل الإغراء ويرنوا إلى تحقيق أهداف ومصالح تكون على حساب الطرف الآخر، فيقوم الإرغام على اللعبة الصفرية في الكسب والخسارة لأعلى توازن المصالح الموجود في الإغراء. وينقسم الإرغام إلى ذلك، تبعاً للوسائط المستخدمة فيه، على إرغام مادي حينما يعمد الطرف الأول إلى إرغام الطرف الآخر بواسطة التهديد أو باستخدام وسائل مادية (القوة العسكرية، العقوبات الاقتصادية) سبيلاً لتحقيق أهدافه، ويكون الإرغام معنوياً عند استخدم الطرف الأول أو التهديد باستخدام وسائل معنوية (الإعلام، والدبلوماسية) لإرغام الطرف الآخر على الاستجابة[1]. من مزايا الإستراتيجية المباشرة سرعة الحسم، ووضوح الغرض، وعمق التأثير وذلك متأتي من تمحور أداءها باتجاه واحد على طرف بعينه لغرض معين. وما يشوب هذه الإستراتيجية التسرع والانكشاف مع احتمالية الفشل وصعوبة تلافي الأخطاء، فتفاعل التسرع غير المدروس في الأداء مع انكشافيته يفضي إلى الفشل وصعوبة تلافي الأخطاء، أما الإستراتيجية غير المباشرة فطالما كانت سمتها الغموض والالتفاف إلى مسالك غير مباشرة بحثاً عن تحقيق الهدف،فالإستراتيجية غير المباشرة لا تتجه إلى طرف بعينه بأداة وهدف واضحين، وإنما توظف الإمكانيات المتاحة لديها في تهيئة الظروف المحيطة بالطرف الثاني لتدفع به إلى تبني أنماط سلوكية تخدم في محصلتها الهدف النهائي للإستراتيجية،فيكون أداء هذه الإستراتيجية أشبه بأداء لاعب

---

[1] جارلس وليرتشي، الحرب الباردة و ما بعدها،ترجمة: فاضل زكي محمد، بغداد: الحية للطباعة، 1988، ص، 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشطرنج [1]، من خلال تهيئة أجواء اللعبة للفوز عن طريق سلسلة من الخطوات لإيصال الخصم إلى النقطة المطلوبة تحقيقاً للغاية و الأهداف المسطرة ،وهكذا تتسم هذه الإستراتيجية بالمرونة والتكيف مع الظروف والأحوال وإمكانيات تلافي الخطأ وبالتالي تحقيق الهدف، بيد أن ما يشوبها هو الاستغراق في الزمن واستنزاف الموارد، والاحتمالية في تقدير المكاسب، أما أنواع الإستراتيجية تبعاً لغاية الاستخدام فتكون إستراتيجية دفاعية وإستراتيجية هجومية، وتعرف الإستراتيجية الدفاعية بأنها قدرة الدولة على تجنب أو تفادي الانصياع أو الإذعان أو الخضوع للقسر والإكراه والإرغام الذي تحاول دولة أخرى تعريضها له أو تهديدها به لذا يمكن اعتبار هذا النوع من الإستراتيجية استجابة يبديها الطرف الآخر على إستراتيجية الإرغام التي يبديها الطرف الأول، أو العكس[2].

غالبا ما تصنف الإستراتيجية الدفاعية إلى الإستراتيجية الدفاعية الساكنة والإستراتيجية الدفاعية المرنة (المتحركة)، فإذا ما انتظرت الدولة العدوان أو لحظة البدء بتنفيذ التهديد وتركت الخيار للخصم للقيام بالخطوة الأولى كانت إستراتيجيتها دفاعية ساكنه(عندها تسلك الدولة المدافعة سلوكاً باتجاهين: الاتجاه الأول داخلي بترصين بنيان الدولة الداخلي والاستعداد به للاحتمالات المتوقعة، وسد الثغرات التي من الممكن أن يتسلل منها الخصم إلى الداخل لتفتيت الجبهة الداخلية ،والثاني خارجي ويظهر؛ من خلال إقامة الأحلاف ذات الطبيعة الدفاعية، أو تقوية علاقتها مع أطراف أخرى للضغط على الطرف المهاجم، أو الدخول معه في مفاوضات وصولاً لتسوية الأزمة. أما الإستراتيجية الدفاعية النشطة (المتحركة) فينطبق عليها وصف الاستباقية فإذا ما أحست الدولة بمصدر الخطر ونية الخصم - قبل ترجمتها إلى سلوك عدواني- اتخذت الخطوات العملية لمواجهة التحدي على ذات الميادين (الداخلية والخارجية) بفرق التوقيت، بعبارة أخرى؛ إن الإستراتيجية الدفاعية الساكنة تنتظر المبادرة من الخصم أي لحظة وقوع العدوان والهجوم لتقوم بتحصيناتها، في حين إن الإستراتيجية الدفاعية المتحركة تستعد لمواجهة الخصم قبل شروعه بالعدوان.وتتمثل الإستراتيجية الهجومية في قدرة الدولة على فرض

---

[1] هينري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الأمريكية و دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: حازم طالب مشتاق، بغداد : دار واسط للدراسات و النشر و التوزيع،دون طبعة، 1987، ص، 29.

[2] هينري كيسنجر،مرجع سبق ذكره، ص - ص، 29- 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إرادتها على دولة أخرى بتوظيف و استخدام الوسائل المتاحة لإيقاع التأثير وفرض الإرادة على الخصوم لتحقيق أهداف ذات طبيعة تكاد تكون عدائية وذلك عبر سلوكيات متعددة منها امتلاك القدرات العسكرية والاقتصادية والثقافية المتفوقة، إقامة الأحلاف والتكتلات والنشاط البارز في المنظمات الدولية فيكون هدفها إرباك الخصوم، وبذلك تغلب على هذه الإستراتيجية سمة العدوان، وتنطوي على مزايا منها عنصر المبادأة وحرية اختيار وقت الحركة ونقلها إلى ساحة الخصوم ، فضلاً عن كونها تكسب دولتها النفوذ والمكانة ، وما يعيب هذه الإستراتيجية هي كونها على الغالب ذات صبغة عدوانية مستهجنة دولياً خاصة إذا ما خلت من مبرراتها.

المطلب الثاني :الإطار العام للإستراتيجية

يقصد بالإطار العام مختلف العوامل والعناصر والمحددات التي تأخذ بها الهيئات والدوائر المسؤولة عن تصميم ورسم وتنفيذ الإستراتيجيات .لهذا نجد ذلك التمايز والتباين في الإستراتيجيات- حسب مقتضيات التحولات المكانية والزمانية - تبعا لثلاثة أطر رئيسية تتحكم في إعداد ورسم الإستراتيجية، فهناك أطر للإستراتيجية من خلال مستوياتها ونماذجها ووسائلها .وقبل التطرق لدراسة وتحليل هذه الأطر، يجب أولا معرفة الكيفية التي عادة ما تلجأ إليها الدوائر الإستراتيجية المختصة ومراكز الدراسات والفكر الإستراتيجي عند وضع الإستراتيجية الكبرى، وهي تتضمن خمس خطوات أساسية:[1]

1-دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث إطارها(داخلية، إقليمية، خارجية أو دولية) . حيث ترى نظرية اللعبة"**Game Theory**" أن صانع القرار يجب أن يركز على الأطراف الفاعلة في هذه المهمة، وكذلك يجب دراسة هذه المهمة من حيث الأهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التركيز على الأهداف العامة، بل يجب البحث عن الأهداف الخفية والكامنة من وراء السلوك الإستراتيجي.

2- تحديد التغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتيبها من حيث درجة الأهمية أو درجة التعقيد أو حتى درجة التهديد .ومهمة تحديد المتغيرات ذات صلة وثيقة بمنظومة

([1]) حسين بوقارة، **مفهوم الإستراتيجية**، محاضرة في مقياس : الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر،غير منشورة ماجستير علوم سياسية، فرع .العلاقات الدولية، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2006 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المتوفرة حول المكان والزمان أو العدو .فمدى توفر المعلومات وجودتها هو- بلا شك -عامل مهم وعنصر مؤثر على مستوى الصراعات الإستراتيجية المتعلقة بالتنافس بين الدول .فالطرف الذي بحوزته أكبر قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة هو- بلا شك -من يملك القدرة على إدارة وتسيير قواعد اللعبة والتحكم فيها بما يخدم مصالحه الإستراتيجية.

3 - وضع فكرة أو أسلوب للتعامل مع موضوع هذه الإستراتيجية أو المهمة ويتطلب ذلك القيام بمهمتين:

أ- محاولة استشراف تداعيات وانعكاسات هذا السلوك المحتمل.

ب- محاولة التنبؤ بمختلف اختيارات واستراتيجيات الأطراف الأخرى.

4- وضع مخطط تفصيلي بكيفية قيام هذه المهمة، ويحتوى المخطط -عادة -على تحديد مضمون المهمة، أهدافها بدقة ثم الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، أيضا الإجراءات و السلوكات التي تقتضيها أهداف المهمة، ثم وضع أجندة أو رزنامة بمختلف الفترات التي تتطلبها عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

5- حسم أو اختيار الإستراتيجية مع الأخذ بقراراتها .والحسم النهائي هو سلوك تترتب عنه مجموعة من الآثار .ولكن ما يعتقده جوزيف فرانكل" **Joseph Frankel**" أن اتخاذ القرار لا يعتبر وحدها سلوك، بل أن الإمتناع عن اتخاذ القرار هو أيضا سلوك، ويمثل أحيانا القرار الأكثر عقلانية عند الدول التي تمتلك إمكانيات ووسائل تنفيذ الإستراتيجيات من النوع الشامل والكبير، وعادة ما يعتبر القرار الأول خطوة أولى تعقبها سلسلة من الخطوات أو القرارات التكميلية أو التغييرية أو التوجيهية عبر مسار تنفيذ الإستراتيجية الزماني والمكاني، لكون الإستراتيجية عبارة عن برامج قابلة للتكيف والتغير، وتأتي سلسلة الأفعال الثانية عادة لتصحيح المسار العام ضمن تفاعلات البيئة العملية التي تخضع لمعيار عدم اليقين أو التأكد من النتائج في القيادة والتنظيم [1]

"L'incertitude dans la conduite et dans l'organisation de l'opération stratégique"[2]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره.

[2] لمزيد من الإطلاع راجع:

- Joseph Frankel, Contemporary international theory and the behaviors of states, oxford,1973.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تطرقنا لمختلف الخطوات لوضع الإستراتيجية الكبرى، يمكن أن نتطرق الآن إلى دراسة وتحليل الأطر المختلفة للإستراتيجية على النحو التالي:

أولا: مستويات الإستراتيجية

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية:

1-المستوى الإستراتيجي Le niveau stratégique أو المستوى السياسي العسكري **"Politico- militaire"**: وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين**L'incertitude** في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لوحداتها الدولية .فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2–المستوى التكتيكي Le niveau tactique : تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية**"Le haut commandement"** والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب .ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالإستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3–المستوى العملي Le niveeau opérationnel : وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي .هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفادي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكّن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية[1].

---

[1] Wikipedia, L'encyclopédie liber, “Stratégie ” http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat%C3%A9gie

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: نماذج الإستراتيجية

النموذج هو تصميم بالوسائل والأهداف ينطوي على الارتباط التفاعلي بين الأهداف المتوخاة والإمكانيات الموجودة، وحسب الجنرال الفرنسي أندري بوفر **André Beaufre"** فنماذج الإستراتجية خمسة:

النموذج الأول :الذي يرتبط بالوسائل والإمكانيات القوية المتنوعة ولكن الهدف الذي تريد تحقيقه الدولة هدف متواضع .في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الخبرة والاستعدادات العسكرية عن طريق التهديد. فالنموذج هنا يستند على التهديد المباشر، لأنه يكفي لإجبار الطرف الآخر الضعيف على الامتثال وتغيير سلوآه ليتوافق ومصالح الطرف القوي .وفي هذا الصدد، يقول توماس شلينغ **"Thomas Sheling** أن التهديد يكون فعالا، وفي حالة عدم الاستجابة يلجأ الطرف الأول إلى الاستخدام الفعلي للقوة[1].

النموذج الثاني :وهو عكس الأول عندما يكون الهدف متواضعا والإمكانيات متناسقة مع الهدف. فالنموذج هنا يقوم على مبدأ المباغتة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وهو نموذج الضغط غير المباشر، إذ في بعض الأحيان تكون فيه حرية المناورة محدودة جدا.

النموذج الثالث : حسب بوفر فهو يتعلق بالحالات التي تكون فيها الوسائل والإمكانيات ضعيفة أو محدودة والهدف يكون حساسا بالنسبة للدولة .وفي هذه الحالة، فالنموذج يأخذ سلسلة الأفعال المتتابعة التي تحتوي على مزيج من التهديد المباشر واستعمال محدود للقوة، وغالبا ما يكون مرتبطا بحالة الدول الضعيفة التي تبحث عن قيم معينة وأساسية.

النموذج الرابع :عندما تكون حرية المناورة أو الحركة واسعة ولكن الإمكانيات المستعملة ضعيفة جدا لتحقيق هدف مثالي وهام .وهذا عادة ما يرتبط بالنزاعات العسكرية غير متكافئة بين طرفين بسبب فجوة القوة بينهما .فالطرف الأضعف هنا يلجأ إلى استعمال أسلوب النزاعات الطويلة أو نزاعات الاستنزاف التي يرمي من ورائها إلى التأثير السيكولوجي على الطرف القوي وإرهاقه مثال ذلك حالة حروب التحرير.

---

(1) Philippe Moreau Defarges, op.cit, p 11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الخامس :عندما تكون الإمكانيات والوسائل العسكرية معتبرة وقوية ولكن الهدف يرتبط بنزاع عنيف ومحدد، من الناحية الزمنية حتى هذا الهدف ممكن أن يزول مع مرور الوقت، فالنموذج.هو نموذج التدخل المباشر لإرغام الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الطرف الأقوى. [1]

ثالثا: وسائل الإستراتيجية

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية الفعالة والناجحة مهما كانت درجة تماسكها المعرفي وواقعية طرحها النظري ومثالية تصورها الفكري إذا لم تسندها الوسائل والإمكانيات اللازمة لنقلها من الأفكار المجردة إلى التطبيقات العملية .فكلما توفرت الوسائل المعنوية والمادية وإمكانيات القوة المتعددة والشاملة، كلما ساعد ذلك على تحقيق التفوق الاستراتيجي وإدارة المواجهة الإستراتيجية باقتدار على الإستراتيجيات المعاكسة . والطرف الأقوى من حيث تنوع الوسائل هو الطرف الذي يحوز على صفة الميزة الإستراتيجية المطلقة إذا ما استعرنا مصطلح دافيد ريكاردو"**David Ricardo**" الميزة التجارية المطلقة. فالحديث اليوم عن التفوق الإستراتيجي العالمي لأمريكا لم يكن نابعا من مثاليات أخلاقية لولا القوة الفريدة والإمكانيات المتعاظمة التي منحت لها ما سميناه بالميزة الإستراتيجية المطلقة خاصة القوة العسكرية .ففارق القوة العسكرية بينها وبين دول عديدة يصل إلى أرقام ذات دلالة إستراتيجية بالنسبة للإنفاق العسكري والميزانية الدفاعية . وبصفة عامة، فإن وسائل الإستراتيجية صنفت إلى نوعين رئيسيين هما :الوسائل المادية والوسائل المعنوية. [2]

أما الوسائل المادية، فيقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج.

والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية(نوع العتاد العسكري وحجم التسلح وعدد الجيش)، كل هذه الوسائل مجتمعة إذا ما توفرت بشكل كبير فإنها تمنح للدولة حرية

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

في حين تنطوي **الوسائل المعنوية** على منظومة الأفكار الإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل جنبا إلى جنب مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية .فالسياسة الخارجية التي تنطوي على سلوك دولة ما حيال محيطها الخارجي تقوم عادة على وسائل الإقناع والدبلوماسية والتحالفات،وهي في جملتها وسائل معنوية تعتمد على المهارة ومنظومة القيم المغرية للأطراف الأخرى والقادرة على استقطاب الحلفاء وعزل المناوئين ودحر الأعداء .فقوام الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى هو اعتمادها المزاوجة بين وسائل الإستراتيجية المادية والمعنوية بشكل متوازن مراعاة لظروف التفاعلات الخارجية فوفقا لتعبير"بول كينيدي **Paul Kennedy**" فإن: «الإستراتيجية الكبرى الحقيقية معنية بالسلم بقدر ما هي معنية بالحرب، فهي معنية بالسياسات تطورا وتكاملا التي يجب أن تبقى صالحة لعقود، بل وربما لقرون ولا تنتهي هذه الإستراتيجية بانتهاء الحرب كما أنها لا تبدأ باندلاعها»[1].

فالإستراتيجية التي تستند إلى الأخلاقيات ولم تكن لها مساند من القوة لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب في عالم لازالت الواقعية السياسية تتحكم في سلوكاته وفي نمط التفاعلات بين وحداته الدولية .فالإستراتيجية المتساندة بين الإمكانيات المادية للقوة والمنظومات القيمية والأخلاق أو التي تعتمد تارة على الإكراه وأخرى على المكافأة ستحقق في نهاية المطاف أهدافها المرسومة.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول أنه و بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمصطلح الإستراتيجية بسبب إختلاف مدارس التفكير الاستراتيجي و تضارب الغايات من وراء إعداد و تنفيذ الخطط الإستراتيجية، تبقى الإستراتيجية هيكلية لسياسة تجد

---

[1] عمرو ثابت ، الاحتواء المزدوج وما وراءه :تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى،2004 ، ص،42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جذورها في المنطق العسكري و تتخطاه إلى مستويات و ميادين متعددة، و حسب المنظور التعددي هذا يمكن تعريف الإستراتيجية حسب ما تقتضيه هذه الدراسة و ما يرنو إليه الباحث من وراء ذلك بأنها خطة عمل طويلة المدى، تروم توظيف مختلف الوسائل المرتبطة بأبعاد القوة المختلفة لإدارة و تحقيق الأهداف التي تنطوي عليها المصلحة الوطنية للدول و الوحدات السياسية المتنافسة و التي تفضي إلى ميدان من التفاعلات من أجل تحقيق المصلحة الوطنية لها، و هو التعريف الذي قدمه "برادلي. أ.تاير **Braddeli .A.tayr** " و الذي مفاده«الإستراتيجية هي كيف تعرف الدولة مصالحها و التهديدات التي تستهدف هذه المصالح، ووسائل التعامل معها»[1]

المطلب الثالث: نظرية المثلث الاستراتيجي

يذهب جيرارد سيغال **Gerard Segal** ولوال دايتمار **Lowell Dittmer** إلى القول بأن مصطلح **نظرية المثلث الاسترتيجي*** جرى توظيفه في السابق بغية توصيف العلاقة التي كانت قائمة بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية[2]، ولفت روبارت أس. روس **Robert S. Ross** الانتباه إلى أن علاقتهم المثلثية يتم تميزها بدرجات معتبرة من خلال الاعتماد المتبادل الاستراتيجي، وأن أمن كل دولة تم تشكيله وفقا لطبيعة العلاقة بين الدولتين الأخريين.[3]

فخلال فترة الحرب الباردة، كان الحديث دوما يدور حول القطبية الثنائية، لذلك كانت يطلق على العلاقة المثلثية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين بالعلاقة ذات البعد الاستراتجي. وقد برزت القوى الثلاثة على المسرح الدولي لتعلب أدوار اللاعبين المهمين والرئيسيين إن على المستوى العسكري أو السياسي.وهناك من يعتبر

---

(1) برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط :المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة :عماد فوزي الشعبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،2004 ، ص، 8 .

* يعد هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أول من أطلق مصطلح المثلث الإستراتيجي strategic triangle في توصيفه للعلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة روسيا و الصين إبان الحرب الباردة ، و تم إعادة طرح المصطلح من جديد على يد وزير الخارجية الروسي بريماكوف في عام 1999 و الذي أطلقه على العلاقات الروسية، الصينية و الهندية ، عند زيارته للهند عام 1999.

(2) Lowell Dittmer, "The Strategic Triangle: An Elementary Game Theoritical Analysis," World Politics, N°33,vol4, July 1981,p-p, 485-516, and Gerard Segal The Great Power Triangle , New York: St. Martin's Press, 1982.

(3) Robert S. Ross, ed., China, the United States, and the Soviet Union: Tri polarity and Policy Making in the Cold War ,Armonk, N.Y: M.E. Shape, 1993, p.4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة المثلثية الكبرى بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي على أنها أكثر العوامل والأبعاد المهيمنة في حقل العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة. الأمر الذي أدى إلى بروز وضع سمح بالقبول الواسع لهذه العلاقة التي كانت قائمة بين القوى الثلاثة،وحيث جرى التعامل معها خلال الحرب الباردة بإعتبارها علاقات مثلثية.

فوفقا للأدبيات النظرية السائدة، يمكن فحص المواقف ذات الصلة في المثلث الاستراتيجي عبر ملاحظة العلاقات الثنائية القائمة بين القوى الثلاثة. ويمكن تمييز تلك العلاقات سواء ذات الطابع المتسم بالصداقة أو العداء. ويمكن تصور عبر العلاقات المثلثية الاستراتجية للولايات المتحدة ـ الصين والاتحاد السوفييتي سابقا، منذ بداية إدارة بوش إذا ما كان المثلث الاستراتيجي يتسم بالطابع الصداقي في العلاقات الثلاثة التي تجمع الأطراف الثلاثة أو علاقتين تتسم بطابع الصداقة مقابل واحدة تتسم بالعدائية أو ثلاثة أنواع من علاقات عدائية. بالنسبة لهنري كيسنجر، يرتبط الموقف الأكثر إيجابية في المثلث الاسترتيجي بالدور المحوري للدولة أو القوة المحورية، والذي يحافظ على طابع الصداقة مع الطرفين او اللاعبين الآخرين، وفي نفس الوقت يقوم بتأليب الطرفين على بعضهما البعض[1]

(أنظر الشكل رقم 1) .

رسم تخطيطي لعلاقات المثلث الاستراتيجي

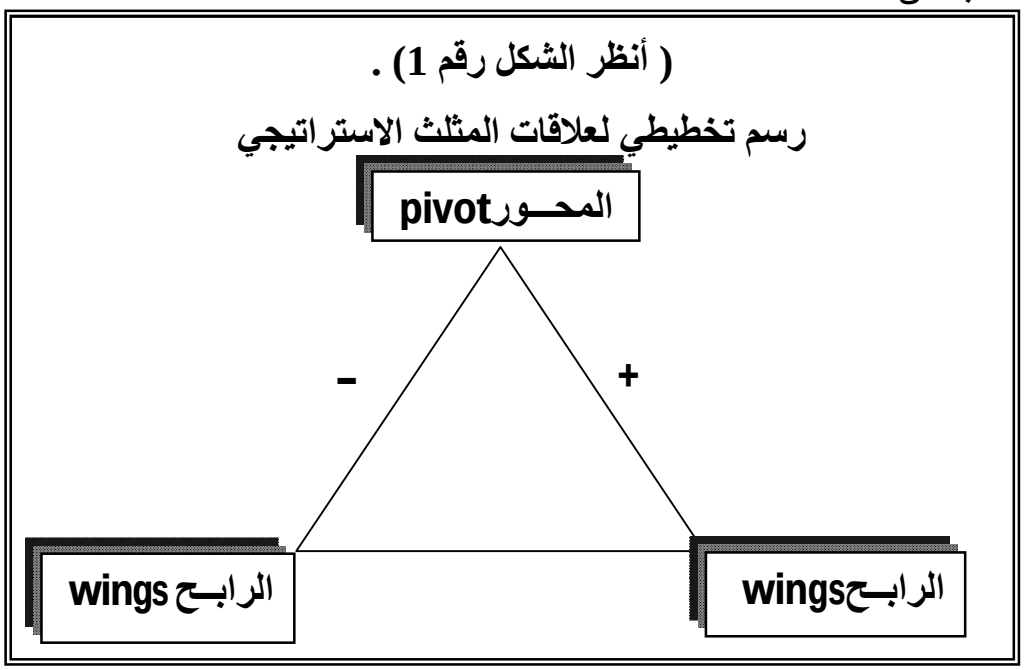

المصدر: مـــن إعـــداد

(1) Wu Yu-Shan, Exploring Dual Triangles: The Development of Taipei-Washington-Beijing Relations, Issues & Studies ,October 1996,p, 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن أن يحافظ الفاعل المحوري باتقان على التوازن الدقيق السائد في العلاقات التي يقيمها مع الطرفين الآخرين. ويسمح له ذلك الوضع الناتج عن العلاقة المتسمة بالتنافسية بالحصول على مكاسب عظمى. ويحافظ الفاعل المحوري على علاقتي الصداقة التي يقيمها مع الطرفين الذين يمثلان الجناحين الضروريين لأجل أن يحصل تبادل للقيم الايجابية التي يستفيد منها الطرف المحوري. وتعد أيضا العلاقات المتسمة بالسلبية بين جناحي المثلث بالضرورية.هناك من يستبعد وجود إمكانية تسمح للجناحين بالتآمر على المحور. هذا الاتجاه يرى بوجود دافع للجناحين بالتودد للمحور في مسعى يمكن هذا الأخير (المحور) من كسب فوائد من اللاتوازن القائم بين الطرفين المتوددين إليه. وفي إطار الحصول على أكبر قدر من التنازلات من طرف واحد، من الضروري بالنسبة للمحور أن يقوم بإثارة درجة معينة من الغيرة، أو الذعر، وهذا من خلال الميل في اتجاه طرف على حساب طرف آخر.[1]

مع بدايات فترة سبعينات القرن العشرين، أخذت الولايات المتحدة بالتدريج مكانة القوة المحورية، حيث شهدت تلك الفترة زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى كل من بيكين وموسكو ، في حين تحولت موسكو وبيكين إلى الطرفين الرابحين. وقد عبر عن ذلك هنري كيسنجر بالقول:"علاقتنا بالخصوم المحتملين يجدر أن تكون مثل خياراتنا تجاه كليهما و التي كانت أكبر من الخيارت التي كانوا يمتلكونها تجاه بعضهم البعض،وأن العداء الذي يكنونه ضد بعضهم البعض ساهم بشكل جيد في تحقيق أهدافنا إذا ما حافظنا على علاقات متينة مع كليهما أكثر مما يجمعهم من علاقات"[2].

خلال بدايات ثمانينيات القرن العشرين، كان على دولة الصين الشعبية أن تغير الدور المتمثل في إعتبارها شريك ثانوي في المثلث الأكبر وهذا في اتجاه الموقع او الموقف المحوري،وهذا عبر الحفاظ على مسافة واحدة مع كل من واشنطن والاتحاد السوفياتي. ولقد سعى الاتحاد السوفياتي إلى تحسين علاقاته مع الصين.[3] غير أن دياو

---

(1) Ibid.
(2) Henry Kissinger, white House Years , Boston: Little, Brown ,p, 165
(3) Huei-Ming Mao, The U.S.- china- Russia Strategic Triangle Relationship- Since the Beginning of the Buch Adminstration, Tamkang Journal of International affairs, p. 80.in http://www2.tku.edu.tw/~ti/Journal/8-3/834.pdf.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياوبينغ رأى إن مثل هذا التقارب محدود مقارنة بحجم المصالح القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. مبرر ذلك بالنسبة للصين أنها أدركت بأن ثمة مسعى لإعادة ترتيب السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظل إدارة نيكسون وكيسنجر في 1972. ففي ظل هذه الظروف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من لعبة المثلث الأكبر. في حين إعتبرته الصين الشعبية بمثابة أداة إضافية تضفي المزيد من التحسن على هذه العلاقات [1]

رغم أن أداء أو لعب دور الفاعل المحوري هو الجانب الأكثر رغبة في المثلث الاسترتيجي، لكن مع ذلك لا يمكن تحقيقه دوما . فإذا ما كانت العوامل الداخلية (على سبيل المثال تكون حصريا مرتبطة بفاعلين معينين وليس بالطرف الثالث) تعمل على إثارة العداوة بين طرفين او فاعلين ، فان أفضل دور مفترض يقتضي أن يطور علاقات ايجابية (صداقة) مع الطرف الثالث. بينما يدفع إلى إثارة عداوة الطرف الثالث مع أي منهما. أحيانا نجد في بعض المثلثات الاستراتجية شريكين يتعاونان ضد العدو المشترك او المنبوذ.[2] من الفاعل المحور إلى الشريك ، خسارة صداقة واحدة غير انه على الأقل لن يحصل تصادم بين اللاعبين الآخرين، رغم انه ثمة إمكانية بحصول ذلك، ما يستدعي أن يكون هناك حرص مشوب بالحذر.

في خمسينيات القرن الماضي ، اختارت الصين أن تحول وجهتها نحو الاتحاد السوفياتي وهذا تبعا لما تمليه عليها بيئتها الداخلية والدولية، وكانت النتيجة قيام تحالف بين كل من بيكين وموسكو. ففي هذه اللعبة الكبرى، أصبح كل من الاتحاد السوفياتي والصين شريكين أساسيين وثانويين، بينما كانت الولايات المتحدة الطرف المنبوذ. لقد أدى التحالف القائم بين بيجين وموسكو من جهة والعداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية إلى قيام وضع يتجه فيه الاتحاد السوفيتي إلى مواجهة الولايات المتحدة لمصلحة الصين.أيضا حصل توجه لدى الاتحاد السوفيتي نحو تقوية و تعزيز علاقات الصداقة مع الصين ، على اعتبار أن موسكو وبيكين تواجهان عدو مشترك،مع ذلك، فإذا

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما شرع الشريك الثانوي في التعاون مع الطرف الخصم ، تبقى الشراكة بين الطرفين تتسم بالايجابية، وتبعا لذلك ينظر الطرف الأول إلى سلوك الطرف الشريك على أنه خيانة او نقض لما اتفق بشأنه وتحول نحو الطرف الرابح، بينما يكسب الطرف الخائن وضعية المحور. أحيانا لا يتعاون الحليف فقط مع الطرف الخصم، فقد يجعل الطرف الأخر يتراجع او يعود إلى نفسه او ذاته. و من الواضح أن لعب دور الطرف المنبوذ هي الوضعية غير المحبذة بين أطراف المثلث الاستراتجي. كما يمكن أيضا حصول وضعيات يكون فيها الفاعلون الثلاثة أصدقاء او اعداء ففي هاتين الحالتين ، كل لاعب يوجد وبدقة في نفس الحالة التي يكون عليها الطرفين الآخرين: أنهم أصدقاء في كل اللعبة التي تتسم بالصداقة. مع ذلك ، فان أكبر عدد من الصداقات يمكن أن يطورها لاعب في المثلث منوطة بالوضعية الأفضل التي يتواجد عليها في المثلث الاستراتيجي. وتحصل وضعيات الصداقة حينما يحبذ او يدفع لاعب الطرفين إلى التعاون.

لقد جعلت محادثات كامب دفيد التي جرت في 1959بين خروتشوف وايزنهاور الصين تحس بالخيانة من قبل أكبر شريك لها وأدخلت بموجب ذلك الريبة بين بيكين وموسكو. والنتيجة أن تحولت الصداقة بينهما إلى عداوة، مما أدى إلى حصول تغيير في بنية المثلث الأكبر. كما أدى ذلك إلى جعل الصين الشعبية تنظر إلى كل من القوتين العظميين كثورتين ثقافيتين بعيدة عنها، بسبب تنامي الصدع بين القوى الداخلية في المثلث الاستراتيجي، فقد تحول المثلث بالنسبة للصين الشعبية إلى لعبة تتشكل من عناصر عدائية.

خلال ستينيات القرن الماضي، تحول كل المثلث إلى مثلث عدائي. مع ذلك تبقى مرحلة ما بعد الحرب الباردة قيد التشكل. فالولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في عالم اليوم، كما أن روسيا هي قوة عظمى سابقا خلال الحرب الباردة، لكنها تبقى قوة عسكرية في حين يبدو الصين بلد صاعدا ويستيقظ بشرعية اقتصادية من خلال مستويات النمو الاقتصادي المحقق. فضلا على ذلك، تعتبر الدول الثلاثة من بين الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن.كما تعتبر من بين الدول الأكثر حيازة على الأسلحة النووية. مع ذلك فقد غيرت أحداث 11 سبتمبر العالم وأعادت تعريف العلاقات بين القوى الثلاثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحاليا تعتبر العلاقة بين القوى الثلاثة الولايات الأمريكية ، الصين ، و روسيا في أسوا مستويات لها،وترغب الولايات المتحدة في ظل العلاقات القائمة وفقا للمثلث الاستراتيجي في الهيمنة على العلاقات الدولية، بينما توحدت الصين وروسيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أخرى ، في ظل هذه الشروط كيف سيدار " المثلث الاستراتيجي" في اتجاه تحديد ما إذا كان العالم سينعم بالسلم والاستقرار أم لا؟

لقد كانت دوما العلاقات القائمة بين القوى العظمى حاسمة في تشكيل النظام في منطقة إقليمية، فضلا عن العالم. فمن تاريخ العلاقات الدولية نجد حالة اللاتوازن التي يبرز من خلالها الصراع بين هذه القوى للوصول إلى حالة التوازن، وعليه فان الحفاظ على توازن استراتيجي ثلاثي له دلالات كبرى في مستقبل السياسة الدولية، فإذا ما تمت إدارة المثلث الاستراتيجي بشكل سليم فانه يمكن تفادي خطر اندلاع حرب القوى الكبرى في العقود القادمة على الأقل من وجهة نظر افتراضية تصورية.

المطلب الرابع : منهجية التحليل الجيوبوليتيكية

إن المنهج الجيوبوليتيكي صار بكل انسيابية وبكيفية لا تحتاج إلى برهان، يتبوأ من تلقاء ذاته، مكانة النموذج التفسيري الأساسي بالنسبة للنخب المعاصرة المهتمة بشؤون وتفاعلات السياسة العالمية. بحيث يؤدي بطبيعته إلى الجمع بين الرؤية الزمانية لهذه التفاعلات والرؤية المكانية التي تمثل البوتقة التي تنصهر فيها النماذج التاريخية والزمانية لكل التحولات والتغييرات التي تطال بنى النظام العالمي والسياسة الدولية، وأصبح من الواضح اليوم أن اتفاق يالطا **Yalta** في عام 1989 وما بعده قد سقط بتلاشي وانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وعلى الصعيد العالمي يرتسم واقع جيوبوليتيكي مفعم بالأحداث والتحولات ومحاولة سبر أغواره وأحداثه ورسم صور لمساراته دون الاستعانة بالمنهج التحليلي للجيوسياسية العالمية الجديدة أمر بعيد عن الحصافة العلمية والتعمق البحثي ويحول، ذلك دون فهم التفاعلات المختلفة لوحدات نظام ما بعد الحرب الباردة. حيث خطوط التقسيم يعاد رسمها ودوائر النفوذ والصراع أيضا تتشكل على نحو جديد وغير مسبوق، وخريطة العالم تتبدل بخطى حثيثة، والصيغ الإيديولوجية والابستيمولوجية القديمة الجاهزة أصبحت عاجزة عن مسايرة وفهم، فضلا عن تقديم تفسير حصيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحولات النظام العالمي الجديد. كما يقف الجهاز المفاهيمي الملائم للصياغة المناسبة للمواقف الإستراتيجية العالمية قاصرا عن الإلمام ولو بالنزر اليسير من خريطة هذه التفاعلات الدولية على المسرح الجيوبوليتيكي العالمي.

إن الإعتماد على أسس المنهجية الجيوبوليتيكية تسمح اليوم بالذات، وبصفة دقيقة بتقديم مقاربة أكثر تماسكا وتفسيرا لكل المشاكل والتحديات والرهانات الماثلة اليوم أمام الإنسانية، وبالتوصيف الدقيق لكل التيارات والمتغيرات السارية على السطح في السياسة الدولية، أو المتخفية في العمق تحت أطر وصيغ ونماذج تحتاج إلى جهد بالغ لاستكشافها وعرضها على مشرط التشريح الجيوسياسي .

1- التحليل عبر المنهج الجيوبوليتيكي :

إن العلاقة شديدة الإلتصاق التي تربط الجيوبوليتيكيا بالسياسة العالمية، وبقضايا الصراع والتنافس والتعاون بين الوحدات المشكلة لتفاعلات السياسة العالمية يفترض تضمينها عددا كبيرا من الحقول الدراسية والمعرفية الأخرى، كالجغرافيا والتاريخ الديمغرافيا، الايدولوجيا، الأثنولوجيا، علم الاجتماع، علم السياسة والسياسة الخارجية ...الخ، كل هذه الفروع على تضارب واختلاف في مدارسها ومنطلقاتها وتأسيساتها تجعل من محاولة التأحيد الإبستمولوجي للجيوبوليتكيا أمرا مجانبا للحقيقة العلمية، وأي ضرب من الصرامة التعريفية لها لا يخلو من مطبات منهجية وابستمولوجية .

إن الجيوبوليتيكا أو الجيو سياسية، رؤية للعالم تكاد أن تكون منظورا أو نموذجا تفسيريا"**Paradigme**"متماسكا يرتقي إلى المنظورات الكبرى كاللبرالية والماركسية (*)

تطرح الجيوبوليتكيا مبدأ "التضريس الجغرافي مصيرا" فالحدود الجغرافيا والسياسية تلعبان دورا أساسيا في المقاربة الجيوبوليتكية، التي تعمل على القضايا المكانية الواسعة، التخطيط الاستراتيجي، تدبر الأحداث والسنن التاريخية على المستوى الكوني وتمثل الدليل المخلص لرجل السلطة، الذي يقدم كتابا ملخصا لما يجب وضعه في الاعتبار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند اتخاذ القرارات الكبرى المصيرية مثل عقد التحالفات، إعلان الحروب، القيام بالإصلاحات ، تنفيذ السياسات الاقتصادية الواسعة ...الخ [1]

الشكل رقم(02)

مخطط توضيحي لأبعاد الجيوبوليتيكا

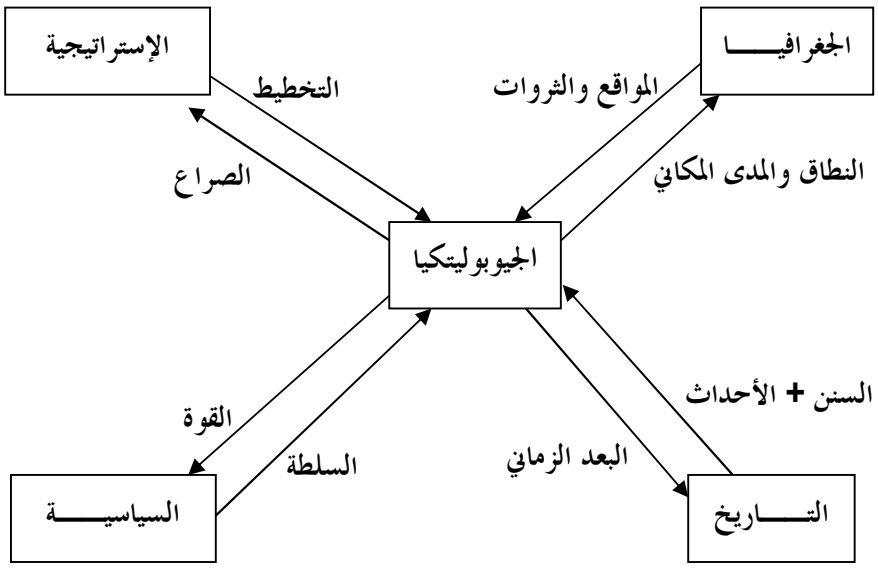

المصدر: من إعداد الطالب

2- القانون الأساسي للجيوبوليتكيا :

هو إقرار للثنائية المنعكسة في التكوين الجغرافي لكوكب الأرض وفي النمطية التاريخية للحضارات،وهذه الثنائية تعبر عن نفسها في المواجهة بين القوة البرية "التيلوروكراتيا" والقوة البحرية "التالاسوكراتيا"، حيث ترتبط القوة البرية بثبوتية المكان

(*) تطرح كل من الماركسية والليبرالية وعلى مستوى واحد الجانب الاقتصادي كجوهر تفسيري للأحداث الدولية، وفق مبدأ الاقتصاد مصيرا، لكن تختلفان في أسس و منطلقات ونهاية النموذج التفسير لهما، وتصلان إلى نتيجتين متناقضتين تقومان على استحالة التعايش بينهما، فيصل ماركس إلى حتمية الثورة ضد الرأسمالية وينتهي الليبراليون إلى غائية الليبرالية كإطار أعلى ونهائي ووحيد لخير البشرية، وبالرغم من الانتقادات الدائمة لهاتين الصيغتين، فإنهما تبقيان الأنموذجين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين المهيمنين، بالرغم من تراجع الصيغة الماركسية التي يعاد إحياؤها في صبغة جديدة عبر العالم المتقدم.

[1] الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: الدكتور عماد حاتم، دمشق: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص، 60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخصائصه الجغرافية والنوعية، وعلى المستوى الحضاري يتجلى ذلك في السكان المحافظين والروح الجماعية، والتراتبية والاجتماعية والأخلاقية والتقاليد الثابتة، في حين تقوم القوة البحرية على أنماط مغايرة، فهي ديناميكية ومتحركة،و تقوم على مركزية الفرد ودائمة التغير في الأنماط الاجتماعية والحضارية، وخريطة العالم تمثل لوحة جيوبوليتكية، تتفق أغلب النظريات الجيوسياسية على توصيفها كالتالي :

- أراضي اليابسة الممتدة ضمن الأماد القارية وهي ثابتة وتسمى الأرض القلبية **Heartland** للمحور الجغرافي للتاريخ، وتمثل أوراسيا بصفة أساسية الأرض القلبية وأدت إلى تشكل الإمبراطوريات التالية ألمانيا، روسيا ، المجر وروما ...الخ.
- الهلال الداخلي أو القاري، وتسمى بمنطقة الحافة **Rimland** وتمثل مجال التطور الثقافي المتسارع، تظهر عليها ملامح التلاسوكراتيا والتيلوروكراتيا ويمثلها العالم الإسلامي كأمة وسط جغرافيا بين القوى البحرية والقوى البرية.
- الهلال الخارجي ويمثل الآماد البحرية البعيدة من المحيطات والبحار، ولا يمكن الوصول إليها إلا عبر المواصلات البحرية وكانت سببا في تشكل الإمبراطوريات البحرية عبر التاريخ، آثينا ، قرطاج، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية... [1]

إن مفردات قلب الأرض **Heartland** ، الهلال الخارجي **Rimland** و جزيرة العالم **World Island**،تغدو مكونات أساسية لفهم التفاعلات الكثيرة التي تمر بها السياسة الدولية، فمثلا يمكن فهم المقولة الأثيرة "توسع الناتو نحو الشرق" عن طريق توظيف اللغة الجيوبوليتيكية التي مفادها توسع مساحة **Rimland** لصالح القوى البحرية ضد روسيا التي تمثل القوة البرية **Heartland** ، وبالاستعانة بهذا التحليل يمكن تشفير المصالح والأهداف الكامنة وراء الكثير من الصراعات والنزاعات في العالم اليوم لكن هذا لا يعني أن التفسير الجيوبولتيكي هو حتمي أو يمكن النظر إليه على أنه الـ **litimo ratio** أو الدليل النهائي، إلا انه في بعض الحالات يبدوا معبرا على أعلى

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 64-65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستويات ومفيد في حقل التحليل والاستشراف في بيئة سياسية دولية لا تستقر على حال[1].

3- أسيا الوسطى: تحليل جيوبوليتيكي

تعد دول أسيا الوسطى دولا قارية برية تمثل العمق البري أو القلب البري " **Heart land** " بعد إعلان إستقلالها عن الاتحاد السوفياتي في عام 1991، بدأت تتطلع هذه الدول إلى ممارسة علاقات سياسية خارجية مع الجوار الإقليمي والعالمي، من الناحية الجيوسياسية تحاط أسيا الوسطى بلاعبين إقليميين متحفزين إلى تشكيل علاقات مع هذه الدول تحت ذريعة ملأ الفراغ الجيوسياسي الناجم عن انفراط عقد الاتحاد السوفياتي تتخلف التوجيهات الجيوسياسية للاعبين الإقليميين تجاه دول أسيا الوسطى ولكنها تنتظم في أربعة توجهات كبرى وأساسية

التوجه الجيواقتصادي : ويشير هنا إلى دور كل من الصين والهند بصفة أساسية وإيران وتركيا بصفة ثانوية بالنظر إلى الفرص الطاقوية والتجارية التي تنطوي عليها هذه الجمهوريات و توجه تلك الدول إلى محاولة الاستحواذ على الفرص الاقتصادية و التجارية في أسيا الوسطى.

التوجه الجيوسياسي : تقف روسيا في صدارة اللاعبين المتحفزين تحت طائل الإدراكات الأمنية والسياسية في المنطقة، باعتبار هذه الدول تمثل المنطقة الرخوة في حزام الأمن الروسي الجنوبي، وبالنظر إلى الإرث التنافري المكرس من الحقبة السوفياتية فضلا عن البيئة التنافسية والاستقطابية المتشكلة في آسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفياتي.

التوجه الجيواستراتيجي: مرتبط بدخول لاعب استراتيجي غير إقليمي إلى المنطقة بمحددات جيواستراتيجية في إطار مشروع الهيئة الأطلسية بصيغتها الأمريكية ،و في إطار لعبة التحكم والضبط الاستراتيجي العالمي لنظام القطبية الأحادية الأمريكية الهادفة إلى التحكم في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية لإدارة الهيمنة العالمية.

وأخيرا التوجه الجيوثقافي الذي تتنازعه الادراكات الهوياتية والإثنية والدينية لدول المنطقة تجاه محورين جيوبوليتيكيين أساسيين إيران وتركيا، تتقاطع سياستهما ضمن لعبة

---

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره ، ص،72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جواستراتيجية كبرى تدار في المنطقة بين لاعبين استراتيجيين ضمن المثلث الاستراتيجي المتشكل في آسيا الوسطى ونعني بذلك روسيا الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

إن دول آسيا الوسطى ثرية جدا بالنفط والغاز ومصادر الطاقة والثروة الطبيعية وتتطلع إلى تصديرها عبر الطرق البرية أو البحرية، يمثل الاتجاه الغالب في الطرق البرية المرور عبر أراضي آسيا الوسطى نحو الصين أو إيران أو روسيا،و هنا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، التي تمثل الامتداد البري لآسيا الوسطى وتوصد الأبواب أمام أي استمرار واتصال بري بين أسيا الوسطى والصين أو الهند باحتلالها لأفغانستان ، ثم تقوم بإقامة قواعد عسكرية في هذه الدول حتى تكون فعليا من الناحية الجيوبوليتيكية أكثر خضوعا للسيطرة الأمريكية الأطلسية المباشرة وتقوم بغلق الامتداد القاري لآسيا الوسطى.

تطبق الولايات المتحدة هنا المعنى الجيوبوليتيكي للحدود ضمن معطى الهلال الخارجي **Rimland** فتضغط لتصبح هذه المنطقة لها صفة عازلة و توجه نحو المصالح الأمريكية أو نحو الأطلسية بصفة عامة، في المقابل تميل الصين وروسيا إلى تحويل هذه المنطقة إلى خط ، بالمعنى القانوني للحدود وليس بالمعنى الجيوبوليتيكي، حيث يصبح ضمن الحدود الجيوسياسية لروسيا أو الصين ويمكن أن تدخل دول بكاملها في مفهوم فكرة الحدود الجيوبوليتيكة[*] وفي حالة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تسعى روسيا إلى القبول بالامتناع عن السيطرة السياسية المباشرة على هذه الجمهوريات والاستعاضة عن ذلك بتشكيل حلف استراتيجي مع إيران والهند والصين معاد لأمريكا وذو توجه قاري موجه ضد الأطلسية.

4-الأبعاد الخمسة للتحليل الجيوسياسي :

يعتقد الدكتور أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي أن عملية التحليل الجيوسياسي تأخذ في مجال العلاقات الدولية خمسة أبعاد رئيسية هي الوصف

---

[*] تستوحى هذه المحاكاة من الفكرة البريطانية (للنطاق الصحي) بين روسيا وألمانيا، التي كانت تفترض مثلا إقامة منطقة محايدة ذات توجه نحو إنجلترا. تتكون من دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية موجهة ضد أي تقارب ألماني روسي على عكس من ذلك كانت روسيا وألمانيا تميلان إلى تحويل هذه المنطقة إلى خط، يسهل تحويلها إلى حدود جيوبوليتيكية إذا اقتضت الضرورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Description والتوضيح **Explantions** والفهم **Under standing** والتفسير **Interprétation** والتوجيه **Direction**. [1]

الوصف: يعتمد هذا البعد على رسم صورة لموضوع البحث حسب الشكل الذي يبدو عليه.

التوضيح: هدفه الأساسي استخراج الديناميكيات التي تبدو من خلال واقعية البحث عن طريق ملاحظة العلاقات السببية بين متغيرات الموضوع.

الفهم: وهو عملية الربط بين بعدي الوصف والتوضيح من خلال إطار مفاهيمي متماسك ومنسجم يمكن استخدامه كأدوات بحث مهمة الاستخراج وفهم هذه العلاقات والديناميكيات التي ينطوي عليها هذا الحقل البحثي ،كما يستدعي الفهم قدرة البحث على الانتقال من الوقائع إلى التجريدات الذهنية والعكس صحيح تنزيل البناء الذهني للدراسة على الواقع يكون من صميم بعد الفهم هذا، ويعبر هذا الأخير عن رؤية معمقة وفاحصة للموضوع محل البحث والدراسة.

التفسير : هو اتخاذ موقف من الظاهرة المدروسة من خلال زوايا نظر أو منظورات متماسكة تحقق استيعاب الظاهرة بكل متغيراتها مع إمكانية رسم مساراتها التطورية وذلك من خلال الاستبصارات التي تقدمها الأطر النظرية الأقدر على تفسير الظاهرة بكل تعقيداتها ومتغيراتها.

التوجيه : ينطوي هذا البعد على إمكانية استخراج أو الوصول إلى النتائج المرجوة والمخططة من عملية البحث، وتوجيه هذه النتائج إلى التأثير العملي في التفاعلات الواقعية للظاهرة المدروسة بمعنى أدق؛ التوجيه هو القيام بتنزيل النتائج المتوصل إليها من خلال الأبعاد الأربعة السابقة على محك الواقع السياسي والدولي، وكذلك بناء جسر يربط بين النظرية بما هي تجريدية توضيحية تفسيرية والتطبيق بما هو مادي وعملي وواقعي،وهذا البعد هو خلاصة التفكير عند كثير من الاستراتيجيين الذين أحدثوا تأثيرا في مجرى الأحداث في التاريخ مثل ماكيندر، سبيكمان وماهان، وهينتينغتون

---

[1] أحمد داود أوغلو،العمق الاستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى، 2010، ص - ص ،17-21 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبريجينسكي هذا الأخير الذي تعبر توصياته الاستراتيجية بمثابة معالم الطريق الاسترشادية التي تسير عليها الإستراتيجية الأمريكية في العالم .

إن منهج التحليل الجيوبوليتيكي و الجيواستراتيجي يتطلب عمقا تاريخيا يستوعب عامل الزمان، وعمقا جغرافيا يستوعب عامل المكان. ذلك أن التحليل الذي يفتقر إلى العمق التاريخي ينتج ظواهر منفصلة يصعب ربطها مع بعضها البعض، كما أن التحليل الذي يفتقر إلى العمق الجغرافي ينتج عن عموميات سطحية لا تستطيع ربط الجزء بالكل[1].

المطلب الخامس : النظريات الجيوسياسية والاستراتيجيات العالمية

1- نموذج نظرية المركز الأوراسية

كان لقيام صراع السيطرة العالمية، الذي احتدم مع الاستعمار الجديد منذ القرن التاسع عشر قد أدى إلى ظهور عديد من النظريات المرتبطة بديناميكيات هذا الصراع وتوجيهه بين القوى الكبرى نحو تحقيق أهداف إستراتيجية و مصالح قومية لهذه القوى الدولية، وتعتبر نظريات السيطرة الجيوسياسية إحدى الأدوات المهمة التي تم تطويرها للمساعدة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتوجيه بوصلة السياسات الخارجية للدول المتصارعة، وهدفت هذه النظريات إلى تحقيق غايتين بالنسبة لهذه الدول؛ تمثلت الغاية الأولى في كونها وفرت للأطراف المختلفة أفكارا هامة على أبعد الحدود فيما يخص تحقيق الأهداف الأساسية، وأما الثانية فكانت تشكيل الأرضية الشرعية للسياسات التوسعية التي يجب إتباعها من اجل الوصول إلى تلك الأهداف [2] .

تأسست جل نظريات السيطرة الجيوسياسية والإستراتيجية على مركزية الإدراك المكاني والتصور الجغرافي كأهم مرتكز يقوم عليه تنفيذ الإستراتيجية العالمية للدول

---

[1] أحمد داود أوغلو ،مرجع سبق ذكره، ص – ص، 19– 20 .

[2] المرجع نفسه، ص، 127.

* جغرافي ألماني يعتبر من ألمع مؤسسي علم الجيوبوليتيكا، ولد في عام 1844، سميت دراسته الأهم التي رأت النور عام 1897 بـ politishe geographie ثم قدم نظريته الموسومة بالنظرية العضوية لتطور الدولة، التي شبه فيها الدولة بالكائن الحي الذي يتطور ويتمدد، ولا يتمدد إلا باحتلال مساحات جديدة، سمي راتزل بأب "الجيوبوليتيكا" وقد تأثر بنظرية كل رواد الجيوبوليتيكا العالمية مثل ماكيندروسبيكمان، وهاوسهوفر ورودولف هيلس والتي شكلت نظرياتهم الدليل الإرشادي للقوى العظمى للسيطرة الجيوبوليتيكة على العالم، للمزيد من التفاصيل أنظر :ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبرى ، فعلى سبيل المثال استغلت الدول الغربية نظرية المدى لراتزل Ratzel * الذي يعتبر مؤسس الجيوبوليتكا من خلال أرائه من أجل تدعيم السياسة التوسعية، وفق فكرة التمدد العضوي للدولة، التي شكلت الأرضية النظرية للجيوسياسة البرية والبحرية والجوية التي تم تطويرها فيما، بعد ووفقا لهذه الرؤية سيتم تحديد قوة الدول وفق مقياس حجم النفوذ الذي ستفرضه في الساحات الجديدة من خلال طرح أسئلة مثل " ما المناطق التي ستحقق للدول تفوقا نسبيا أكبر في هذا السياق؟ و كيف يمكن الحفاظ على التفوق والنفوذ في هذه المناطق الجديدة ؟.

تعد دراسة الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية أمرا ضروريا من اجل فهم مراحل تطور الإستراتيجيات العالمية والإستراتيجيات العسكرية، ولعل من ألمع النظريات الجيوسياسية التي شغلت الكثير من علماء السياسة والقادة العسكريين والسياسيين " نظرية السيطرة على أوراسيا" التي قدم بشأنها طيف واسع من المفكرين والجيواستراتيجين نظريات حصيفة وتطبيقات امبريقية من أمثال سبكمان **Spykman** وهاوسهوفار **Houshofor** ،وماكنيدر بريجينسكي وكيسنجر **brizinski kisinjer makinder** وغيرهم كثير، وكل واحد من هؤلاء كان يروم تقديم نظريته بما يتوافق وإستراتيجية الدولة التي ينتمي إليها، شكلت النظرية "الأوراسيا "مركز اهتمام في نظرية السير هيلفورد ماكيندر **Halford Makinder** (1861 - 1947) التي مثلت أطروحته حول "المحور الجغرافي للتاريخ" "**The geographic pivot of History**" التي نشرها عام 1904 بمثابة النص الجيوبوليتيكي الرئيس الذي صاغ من خلاله نظريته حول السيطرة على أوراسيا وفكرته العميقة حول الوضع المتوسط والمركزي "**Heartland**" أو قلب العالم،المحدد في "القارة الأوراسية" وهي رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة و السيطرة على العالم بأكمله، من خلال قانونه الجيوبولتيكي الذي صاغه كما يلي [1] .

« إن من يسيطر على أوروبا الشرقية، يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على

---

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره ، ص، 89.

[*] قلب الأرض heartland هي روسيا+آسيا الوسطى، أما جزيرة العالم World Island فتشير إلى تجمع القارات الثلاثة: آسيا + أوروبا + أفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم » [*] ،إن ماكيندر يعتبر أن روسيا أو بالأحرى أراضي الاتحاد السوفياتي السابق هي قلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على العالم فقد كتب يقول : « تحتل روسيا في هذا العالم موقعا استراتيجيا مركزيا، والتطور النهائي لحركتها ليس إلا مسألة وقت والمهمة الأولى للجيوبوليتيكا الأنجلوساكيونية هي الحيلولة دون تشكيل الاتحاد الاستراتيجي القاري حول المحور الجغرافي للتاريخ" »[1]

بالإضافة إلى ذلك، يقدر ماكنيدر أهمية آسيا الوسطى في نظريته حول "قلب الأرض" حيث يدعي أن الحضارة الغربية هي من نتاج النضال العالمي ضد القوى الآسياوية التي تتمتع بأفضلية جيوبوليتكية عالمية من خلال توسطها لليابسة كمركز ثقل للقوة البرية في مقابل القوة البحرية، وأدخلها ضمن زاوية الساحات المحورية **"Heartland-Pivot area"** ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية وبذلك يكون الشرط الأساسي لإستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو السيطرة على هذه الأحزمة المحورية، وتشمل هذه الأخيرة أحواض الأنهار ومناطق المصادر الداخلية المائية المغلقة في آسيا الوسطى [2] .

اهتم أيضا الجيوبوليتيكي الألماني هاوس هوفر**"Haushofer"** بنظريته قلب الأرض وأكد على ضرورة اعتماد ألمانيا على إستراتيجية احتواء بريطانيا من اتجاهين الأول هو السيطرة على الكتلة البرية لأوراسيا، والثاني قطع الطريق البحرية على بريطانيا في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وكل الطرق البحرية المحيطة بالكتلة المركزية في أوراسيا[*] ،وبخصوص الدليل الإرشادي للجيوبوليتيكا الأمريكية،تمثل نظرية سبكمان **"Spykam"** القائمة على نقد فكرة ماكيندر أهم النظريات تأثيرا في صياغة التوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية نحو السيطرة العالمية ، حيث أوصى سبيكمان الإدارة الأمريكية بإتباع سياسة تمنع أي قوة أخرى من السيطرة على

---

(1) ألكسندر دوغين ، مرجع سبق ذكره ، ص، 84.

(2) أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص، 128.

(*) يرى الكثير من الجيوبولتيكيين أن سبب هزيمة الألمان في الحرب العالمية الثانية يعود إلى عدم تطبيق نظرية هاوسهوفر، حيث أخطا هتلر عندما قام بالهجوم على أوراسيا (روسيا) وتخلى عن السيطرة على الطرق البحرية المحيطة بأوراسيا بالرغم من اعتراض القائدين العسكريين ريدر Reader وروميل Rowmel .

(**) يعتبر ماهان MAHAN هو مؤسس نظرية القوة البحري The sea power وهو صاحب أعظم تأثير في صياغة الفكرة الإستراتيجية الأمريكية المؤسسة على القوة البحرية للسيطرة على العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزام المحيط "**Rimland**"[**] الذي يحيط بـ "**Heartland**" وتعتمد فكرة **Rimland** لسبيكمان على سياسة الاحتواء "**Containment**" للكتلة الأوراسية المركزية عن طريق تطويقها بالأحلاف العسكرية كحلف الناتو، والاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا، وهذه الإستراتيجية في الحقيقة هي تطوير لأفكار ماهان **Mahan** حول القوة البحرية كأساس للسيطرة الجيوسياسية على العالم، انطلاقا من البحر في اتجاه البر الأوراسي وأكد أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا والدول الأطلسية هي احتواء روسيا والسيطرة على الصين من خلال مبدأين أساسيين يتمثل الأول في قبول الحرب في البحار البعيدة عن أمريكا بشكل دائم، وتشكيل سلسلة من الاتفاقيات والأحلاف التي تمسك بنبض التطورات في القارة الأوراسية [1].

شكل رقم (03):

رسم تخطيطي لنظرية قلب الأرض

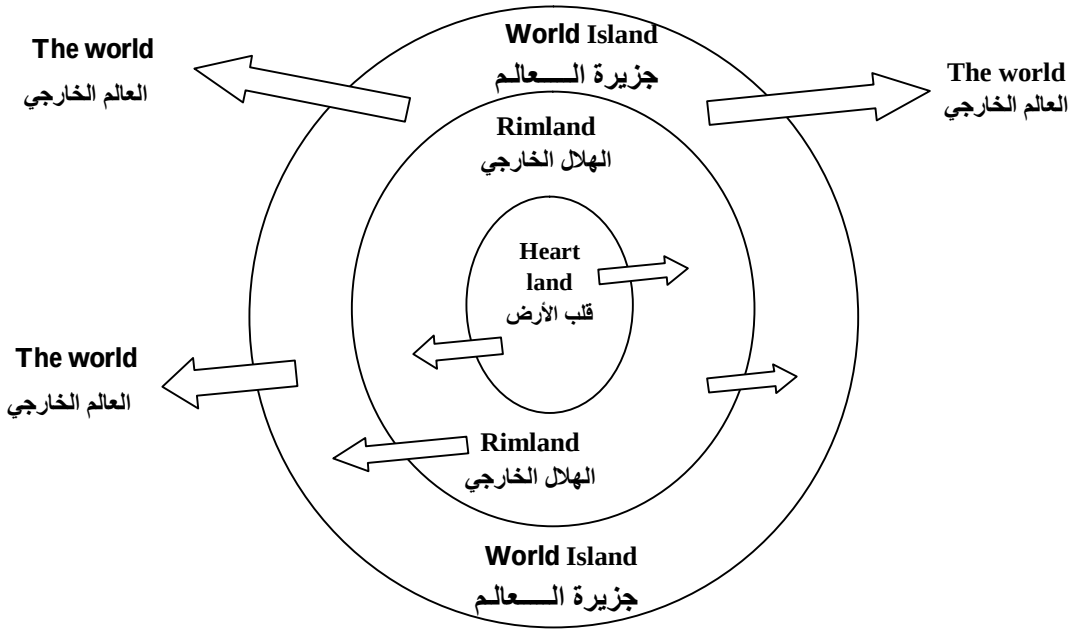

المصدر:من إعداد الطالب

[1] أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره ، ص، 131.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي :

أفضت التحولات البنيوية التي طالت هيكل النظام الدولي بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، إلى ظهور محاولات تفسيرية للديناميات الجيوسياسية الجديدة تبعا للمعياري القوة والنفوذ للوحدات الدولية، هذه التحولات التي بوأت الولايات المتحدة الأمريكية على أعلى هرم القوة العالمية، كقوة وحيدة مهيمنة، حيث وضع سول كوهين **"Saul cohen"** مقاربة جيوبوليتيكية جديدة تقوم على محورية مفهوم "الحزام المحيط الجديد" **" The New Rimland"** في إطار نظري أكثر شمولا وبقراءة تطويرية لفكرة **Rimland** التي أوجدها سبيكمان من قبل، وذكر أن تغيير بنية النظام الدولي التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة والمعبر عنها بنظام القطبية الثنائية؛ أدى إلى ظهور مناطق فراغ جيوسياسية جديدة كنتيجة لسقوط التوازن الاستراتيجي الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وهذه المناطق تحولت إلى ساحات للصراع بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، واتسع المجال للولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ في هذه الساحات، مما أدى إلى عودة صراعات القوى حول التوازنات الجيوسياسية الجديدة لتحل محل أغلب العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة،وبناءا على التعريفات التي وضعتها المدارس الجيوبوليتيكية الكلاسيكية، تشكلت ساحات فراغ جيوسياسية وجيواقتصادية حول نقاط الاتصال والعبور المائية لقارات إفريقيا واسيا وأوروبا وخطوط التنقل بين الشمال والجنوب، ولقد تكونت ساحات الفراغ الجيوسياسي حول المنافذ الإستراتيجية في مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى [*] خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي و تسارع التحولات الدولية التي طالت هيكل النظام الدولي و أثرت على إنتشار هيكل القوة على مستوى هذا الأخير الأمر الذي أدى إلى عودة الصراع الجيواستراتيجي على مناطق الفراغ الجيوسياسي التي أضحت من جديد في قلب لعبة الصراع الدولي من اجل الهيمنة والسيطرة، الأمر الذي جعل هذه المناطق تتبوأ مقدمة المناطق الصاعدة جيواستراتيجيا وجوسياسيا[1] .

(*) تمثل هذه المنطقة التي تدخل في إطار ما سمي بالشرق الأوسط الكبير في صلب الاهتمامات التنظرية والفكرية للاستراتيجيين الأمريكيين، فهنري كنسجر سماها منطقة الاضطراب العالمي، و عند بريجينسكي هي البلقان العالمي، وهذا دليل على محورية هذه المناطق في التخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. للتفصيل أكثر أنظر: زبيجنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى :التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة، ترجمة :سليم أبرهام، دمشق، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى،2001

[1] أحمد داود أوغلو ، مرجع سبق ذكره، ص - ص ، 134 – 140 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي

المطلب الأول :الإطار الجغرافي والديموغرافي و التاريخي لآسيا الوسطى

01- الموقع الجغرافي

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية حول تعريف آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على أنها تقع في قلب القارة الآسيوية بعيدة عن المحيطات والبحار المفتوحة.

أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية لتلك المنطقة، فإنه يمكن التمييز بين تيارين أساسيين : الأول وهو الذي يعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا ضيقا .إذ يقصرها على بعض الجمهوريات المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي في قلب آسيا، وهي :طاجاكستان أوزباكستان، قيرغيزستان وتركمانستان .وبذلك فهو يستثني جمهورية كازاخستان من التعريف .ويمثل هذا التيار أحد أكبر المتخصصين في شؤون آسيا الوسطى وهو جيفري هويلر **"Geoffrey Wheeler"** أما التيار الثاني، والذي تمثله دائرة المعارف البريطانية **"The Encyclopédie Britannica"** فإنه يعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا أكثر اتساعا .إذ يرى بأن آسيا الوسطى هي المنطقة التي تمتد شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليا وتمتد طوليا من جنوبي سيبيريا في الشمال إلى شمال وشمالي إيران وأفغانستان في الجنوب .هذه المنطقة الجغرافية تشمل مجموعة الدول والأقاليم التي تضم كل من منغوليا والجزء الجنوبي من سيبيريا والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، بالإضافة إلى خمس جمهوريات استقلت حديثا عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991 ، وهي :كازاخستان تركمانستان قيرغيزيا أوزباكستان وطاجاكستان.[1] ، من الواضح أن" هويلر "قد تبنى معيارا جغرافيا -دينيا لتعريف المنطقة، وربما يرجع استثناء كازاخستان إلى وجود تجمع سكاني روسي هائل في تلك المنطقة بما لا يجعل من الكازاخ أغلبية واقعة بها، بينما اعتمدت دائرة المعارف البريطانية على المعيار الجغرافي البحت .وبصرف النظر عن هذه الاختلافات ودلالاتها فإن ما يهمنا بالأساس في هذه المنطقة وتعريفها بما يخدم أهدافنا في هذا البحث هو الأخذ

---

[1] محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في :آسيا الوسطى والتحولات العالمية القاهرة :مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1998 ، ص،314

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمعيارين الديني والجغرافي في تعريف المنطقة وتحديد إطارها الجغرافي وامتدادها الإقليمي وتفاعلها الدولي .وعليه فآسيا الوسطى هي مجموعة الدول الإسلامية الخمسة المستقلة عن الإتحاد السوفيتي عام1991 والتي أُتفق على تسميتها بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى"" **Central Asia Islamic Republic** والتي تضم كل من : كازاخستان، أوزباكستان تركمانستان، طاجاكستان وجمهورية قرغيزيا .حيث اتفقت هذه الجمهوريات فيما بينها عام 1993 على اعتماد تسميتها بـ "جمهوريات آسيا الوسطى" [1] وتتسم هذه الجمهوريات بخصائص ثقافية-حضارية تميزها عن باقي مناطق آسيا الوسطى .وتقع هذه الجمهوريات الخمس في قلب آسيا الوسطى، مشكّلة كتلة إقليمية واحدة متجاورة جغرافيا لا تفصلها فواصل جغرافية، مما يرشحها لأن تكون كتلة سياسية واحدة . هذه الكتلة الإقليمية يحدها من الشمال روسيا الاتحادية مجاورة لكازاخستان وإلى الشرق تحدها جمهورية الصين الشعبية مجاورة لكل من كازاخستان وطاجاكستان وقيرغيزستان وإلى الجنوب تحدها كل من إيران وأفغانستان مجاورتان لطاجاكستان وتركمانستان وإلى الغرب يحدها بحر قزوين مشاطئا لكل من تركمانستان وكازاخستان،(أنظر الخريطة أدناه):

[1] محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى ،مرجع سبق ذكره، ص،315

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (01) توضح الموقع الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى

المصدر: http://www.google.fr/maps

تبلغ مساحة آسيا الوسطى ما يقارب 4 مليون كم^2 ، فهي تزيد مثلا بثمانية مرات على مساحة فرنسا وتعادل مساحة الهند ونصف مساحة الصين تقريبا .والتوصيف الطبيعي للمنطقة يشير إلى شدة تنوعها الإيكولوجي وغناها الطبيعي .فهي تتربع على مساحة 4 مليون كلم ^{2} من الصحاري الواسعة والسهول والواحات والجبال الممتدة من بحر قزوين حتى حدود الصين، كما يوجد بها عدة أنهار أهمها نهري "سيحون وجيحون "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو" أموداريا وسيراداريا "وبها أكبر بحيرة طبيعية مغلقة في العالم والمسماة ببحر الأرال . لكن التقسيم والتوزيع المساحي بين هذه الجمهوريات تم بشكل غير متساو، فمساحة كازاخستان تشمل أكثر من نصف المساحة الإجمالية، ومرد ذلك إلى عوامل تاريخية وسياسات استعمارية .فالمنطقة اليوم عبارة عن كتلة إقليمية وجغرافية واحدة في قلب آسيا الوسطى تشكل فسيفساء دينية وعرقية ولغوية تتداخل فيها الأعراق والأديان واللغات ويمتزج فيها التاريخ بالجغرافيا حتى أصبحت اليوم حقيقة توصف بقلب الأرض "Heart Land"[1]

جدول رقم :(1) مساحة وسكان دول آسيا الوسطى حسب إحصائيات 2007.

الـــدولـــة	المساحـــة كلـــم^2	السكان(مليون نسمة)
كازاخستان	2700.000كلم^2	15.2مليون نسمة
تركمانيستان	488.100كلم^2	5مليون نسمة
أوزباكستان	447.400كلم^2	23.3ملين نسمة
طاجاكستان	143.100كلم^2	7.3مليون نسمة
قيرغيزستان	198.500كلم^2	5.2مليون نسمة
المجموع	3977100 كم^2	56 مليون نسمة

المصـــدر:

- Institut d'études internationales de Montréal, bulletin n°84, février 2007, www.er.vqam.ca

02- التركيبة السكانية

فيما يتصل بالسكان في آسيا الوسطى، فإن الملاحظة الأولى الظاهرة لكل متتبع لشؤون المنطقة هو ضعف التعداد السكاني في المنطقة مقارنة بمناطق الجوار في قارة آسيا .فتعداد السكان - حسب تقديرات عام - 2007 بلغ 56 مليون نسمة موزعة بين الجمهوريات الإسلامية كما ورد في الجدول رقم (1)أعلاه .وهو ما يمثل أقل من تعداد سكان إيران التي تحصي أكثر من 70 مليون نسمة لوحدها.في حين يبلغ تعداد سكان

[1] Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11septembre, Paris: PUF, 4ème édition, 2006, p - p. 32-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين أكثر من 25 مرة من عدد سكان آسيا الوسطى وكذلك كل من الهند التي يبلغ حجم سكانها أكثر من 20 مرة من عدد سكان آسيا الوسطى وباكستان التي يزيد حجم سكانها عن حجم آسيا الوسطى بـ 3 مرات، أما روسيا فهي تحصي تعداد سكاني يزيد عن سكان المنطقة بـ4 مرات، وكذلك تركيا التي يفوق حجم سكانها على آسيا الوسطى بـ 1,5 مرة.

من هذه الإحصائيات السكانية يتبين لنا أنه على مستوى الحجم الديموغرافي فإن منطقة آسيا الوسطى يمكن توصيفها بالمنطقة الفارغة في محيط ممتلئ"entouré de plein Vide" من زاوية نظر داخلية فإن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تبدوا كفسيفساء عرقية ودينية ولغوية غاية في التعقيد والتركيب، حيث تختلط وتتداخل فيها القوميات والإثنيات بشكل كير، وتتوزع هذه الإثنيات داخل الجمهوريات بنسب متفاوتة .

وفي الجانب المتعلق بالدين فإن الإسلام بمذهبه السني يشكل الأغلبية الدينية بين السكان مع وجود لأقليات شيعية ويهودية ومسيحية في المنطقة .أما اللغة فإن اللسان التركي يكاد يكون اللسان الأول في المنطقة إضافة إلى اللغة الفارسية والروسية واللغات المحلية .هذا التوصيف الديموغرافي للمنطقة يشكل عاملا مساعدا على فهم اللعبة السياسية هناك ويقدم لنا الجدول التالي صورة عن التركيبة العرقية والإثنية المعقدة وتوزيعها داخل الجمهوريات الإسلامية[1].

[1] Ibid, p 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم :(2) التوزيع الإثني للسكان في دول آسيا الوسطى في عام 2006

الدولـــــة	التوزيع العرقي للسكان
كازاخستان	الكازاخ51%
	الروس32 %
	الأوكران5 %
	الألمان2 %
	التتار2%
	الأوزبك2 %
قيرغيزستان	القيرغيز56 %
	الروس31 %
	الأوزبك13 %
	الأوكران3 %
أوزباكستان	الأوزبك75%
	الروس6 %
	الطاجيك5 %
	الكازاخ4 %
	التتار2 %
	الكاركالياكس2 %
	الكوريون1 %
	الأوكرانيون1 %
طاجاكستان	الطاجيك67 %
	الأوزبك25 %
	الروس2 %
	التتار2 %
تركمانستان	التركمان77 %
	الأوزبك9 %
	الروس7 %
	التتار2 %

المصـــدر:

Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF,4ème édition, 2006, p 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :المراحل التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى

تعرضت منطقة آسيا الوسطى على مدار تاريخها الطويل لموجات عديدة من الغزو الخارجي من قبل العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية الشرقية والغربية على حد سواء في دلالة تاريخية على محورية المنطقة وأهميتها في إستراتيجيات الإمبراطوريات الاستعمارية منذ القدم لإخضاع المنطقة واستعمارها والاستيلاء عليها .وترصد لنا كرونولوجيا التاريخ أهم المحطات التي مرت بها المنطقة قبل إعلان استقلالها في تسعينات القرن العشرين .وذلك من خلال الحقب التالية:

أولا: الحقبة الإسلامية: 638 م- 1840م

بدأ الفتح الإسلامي لمنطقة آسيا الوسطى- التي أطلق عليها المسلمون بلاد ما وراء النهرين نهري "سيحون وجيحون-"في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عام 638 م .و ذلك عندما فتح المسلمون إقليم خرسان، الذي يعد المفتاح الإستراتيجي لبلاد ما وراء النهرين . وتوطدت الفتوحات الإسلامية لآسيا الوسطى في عهد الخليفة الثالث" عثمان بن عفان "ثم استقرت في عهد الأمويين .إذ وصلت الجيوش الإسلامية حتى شمال أفغانستان وحدود الصين على يد الفاتح" قتيبة بن مسلم الباهلي "سنة 714 م.

وعرفت هذه المنطقة في عهده بتركستان الغربية (أوزباكستان، تركمانستان طاجاكستان وقيرغيزيا)، وفي عهد الدولة العباسية(750م - 1250 م)، استمر الحكم الإسلامي لبلاد ما وراء النهرين، وازدهرت فيها عدد من المدن التاريخية مثل بخارى سمرقند ومرو...الخ، واستمر الحال على ذلك حتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول الذين حكموا المنطقة قرابة قرنين من الزمان إلى غاية قيام الدولة العثمانية التي أخضعت المنطقة لسلطانها وأصبحت آسيا الوسطى جزءا أساسيا من الإمبراطورية العثمانية إلى غاية عام 1853 م الذي شهد بداية تغلغل روسيا القيصرية للاستيلاء على أراضي آسيا الوسطى[1]

[1] لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى 2006 ، ص- ص، 12- 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الحقبة القيصرية: 1853 م - 1917 م.

بدأ الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى عام 1853 م وبدأت روسيا بالتوسع في المنطقة من الفترة التالية لصلح باريس عام 1856 م تحت تأثير هزيمتها في الجبهة الأوربية ومحاولة تعويض خسائرها في أوربا .كما ازدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين سنة 1878 ، والذي دعم من التوجه الروسي في آسيا الوسطى، ففي هذه الفترة اندلع النزاع الروسي-البريطاني في المنطقة وأطلق على هذا الصراع في الأدبيات السياسية والدبلوماسية باللعبة الكبرى **"Great Game"** بين روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية للهيمنة على آسيا الوسطى .وفي عام 1884 م، استأنفت روسيا توسعها في آسيا الوسطى، فاحتلت مدينتي" ميرف وساراك ."وفي عام 1885 م وصلت إلى البنجاب وهو ما اعتبرته بريطانيا تهديدا لوجودها في الهند، فأشتعل الصراع بينهما مرة أخرى حتى أفضى ذلك إلى عقد برتوكول بينهما سنة 1885 م، يقضي بتراجع روسيا نحو الحدود الغربية لأفغانستان .هذا وقد انتهجت روسيا القيصرية عدة سياسات في آسيا الوسطى من حركة استيطان واسعة وبناء مدن جديدة وتهجير قسري للسكان الأصليين والتبشير بالأرثوذوكسية... الخ، وقد أدى ذلك إلى قيام ثورات متكررة من جانب الأهالي حتى بلغت المواجهات مع القياصرة 5000 مرة فيما بين عامي 1899 م و 1916 م[1]

ثالثا :الحقبة السوفياتية: 1917م - 1991 م

سقطت جمهوريات آسيا الوسطى تحت الاحتلال السوفيتي مباشرة بعد انتصار الثورة البلشفية في عام 1917 م، وبدأ التوسع السوفيتي في المنطقة سنة 1923 م واستمر حتى نهاية الاتحاد السوفيتي عام 1991م .فلمدة تزيد عن 60 سنة، تعرضت الجمهوريات الإسلامية إلى السياسة السوفيتية الشيوعية بتطبيقاتها الماركسية- اللينينية، وارتكزت الحقبة السوفيتية على سياستين تجاه المناطق المحكومة بما يسمى "الترويس"، أي القضاء على الهويات الإقليمية والتهجير الذي طال السكان الأصليين إلى مناطق أخرى في سيبيريا والاتحاد السوفيتي .وخلال هذه الحقبة مثلت الجمهوريات الإسلامية النموذج الأكثر تطبيقا للنظرية الماركسية في الحكم والسياسة والاقتصاد، كما كانت أنظمة الحكم

---

[1] لطفي السيد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 20 – 21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلية اشد ارتباطا بالحكم المركزي في موسكو، بحيث لم تشهد هذه الجمهوريات أية حركات تحرر وطنية مناهضة للمد الشيوعي وللحكم المركزي في موسكو بخلاف الجمهوريات السوفيتية الأخرى التي شهدت تململات وحركات سياسية تطالب بالانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، مثل جمهوريات البلطيق الثلاثة وأوكرانيا وجورجيا وغيرها ...ونظرا للتمايز العرقي والثقافي بين شعوب آسيا الوسطى وغيرها من شعوب جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فإن سياسات الكرملين عملت على إبقاء الشعوب الإسلامية في دائرة التخلف .ففي الجانب الاقتصادي، أبقت على النمط الزراعي التقليدي . كما تعرضت الثروات الطبيعية للمنطقة إلى سياسة استغلالية جشعة تم بموجبها استخراج هذه الثروات ونقلها إلى المراكز الصناعية في روسيا وأوكرانيا وجمهوريات البلطيق...الخ[1]

هذه هي باختصار مجمل التطورات التاريخية لمنطقة آسيا الوسطى، التي امتدت من الفتح الإسلامي سنة 638 م إلى غاية انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 م وتدلل هذه التطورات التاريخية على مدى الاستقطاب الخارجي الذي تعرضت له المنطقة عبر حقب تاريخها الطويل .وبانهيار الاتحاد السوفيتي طويت مرحلة تاريخية كانت من أشد المراحل تأثيرا ووطأة على الكيانات السياسية والثقافية لدول آسيا الوسطى، وبدأت مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية في المنطقة حيث عادت الروح الوطنية بقوة لشعوب آسيا الوسطى والقوقاز بعد 70 سنة من الطمس والإقصاء والتهميش، والمطالب بتصحيح مظالم الماضي، تهيمن على الحياة السياسية في معظم هذه الدول، هذه الهموم والانشغالات دفعت بشدة نحو إعادة التأسيس للسيادة والبناء الاقتصادي والسياسي في مرحلة جديدة أطلقت عليها الأدبيات المتخصصة بالمنطقة مرحلة الانتقال ما بعد الانهيار السوفيتي[2] **"Transition-post Soviet collapse"** .

---

[1] لطفي السيد الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص، 25 - 26

[2] زالماي خليل زاد، التقييم الإستراتيجي (محرر)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: دراسات مترجمة،الطبعة الأولى، 2001 ، ص ص، 264 – 265.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث :تحولات و أبعاد ما بعد الإستقلال لدول آسيا الوسطى

يقدم هذا العنصر توصيفا سياسيا، اقتصاديا وجيوسياسيا للتحولات التي عرفتها منطقة آسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي أو ما بعد الاستقلال منذ عام 1991 م إلى غاية اليوم فيما تسميه الأدبيات السياسية الراصدة لهذه التحولات بالانتقال الثلاثي في آسيا الوسطى **"Transition en Asie centrale"** و مدلول الانتقال يشير إلى الفترة الزمنية الفاصلة بين فترتين أو مرحلتين .بمعنى آخر يشير إلى الجسر الرابط بين فترتين، فترة سابقة وفترة لاحقة مفارقة لها على مستوى البنيات الهيكلية والاجتماعية والأنساق السياسية والأوضاع الاقتصادية .فالانتقال عملية استمرار مع عملية تغيير تستهدف مختلف البنى والهياكل والأنساق المشكلة للوحدة السياسية مثار البحث، وظهر هذا المصطلح كتوصيف للتحولات التي عصفت بالكثير من الدول مع انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاشتراكية والتي كانت تتبنى الاشتراكية والماركسية كنظرية للتنمية والتطور وكأسلوب للإدارة وحدات النظام السياسي.فالعملية التي صاحبت تخلي هذه الدول عن نمط التسيير الاشتراكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة وسعيها للولوج إلى النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر والديمقراطية سياسة وثقافة واقتصادا أطلق عليها بمرحلة الانتقال**"Transitions"** [1] ، والانتقال في آسيا الوسطى، تم على الأقل على ثلاث مستويات رئيسية[2] ،أولا باعتباره يمثل الخروج عن نمط الحكم السياسي السوفيتي بهدف إعادة بناء السيادة والدولة ـالأمة ونحن هنا بصدد الانتقال السياسي **"Transition politique"** الذي لم يكن بالضرورة يعني الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية **"Le passage du totalitarisme à la démocratie"** بقدر ما مثل عملية انتقال من الشمولية إلى التسلطية **"Le passage du totalitarisme à la autoritarisme"** ،وذلك دائما بذريعة أولوية البناء الوطني على الديمقراطية وهو ما سمح للنخب الحاكمة بإبعاد الديمقراطية للحاجة السابقة .المستوي الثاني للانتقال في جمهوريات آسيا الوسطى هو

(1) Mohamed R. J et Thierry. K, op.cit, p, 53.
(2) Ibid, p 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتقال الاقتصادي**"Transition économique"** والذي يعني عملية التحول من النظام الاشتراكي في تسيير الاقتصاديات الوطنية إلى اعتماد نظام اقتصاد السوق الحر **"Le passage d'une économie socialiste à une économie de marché"**

وأخيرا هناك مستوى آخر للانتقال في آسيا الوسطى وهو الانتقال الجيوسياسي **"La transition géopolitique"**، الذي يترجم إلى إرادة إدماج الدول الجديدة في محيطها الإقليمي والدولي[1] .

هذه المستويات الثلاثة للانتقال في آسيا الوسطى تضعنا أمام إشكالية رئيسية عن فحوى الانتقال في المنطقة .بصيغة أخرى، هل الانتقال في آسيا الوسطى مشابه أو مفارق في صيرورته لحالات الانتقال في العالم؟ فمحمد رضا جلالي وتيري كولنر- وهما من أبرز المتخصصين في شؤون المنطقة - في كتابهما "الجغرافيا السياسية الجديدة لآسيا الوسطى **"La nouvelle géopolitique de l'Asie centrale"** يشيران- وبكثير من الأدلة - إلى أن حالة الانتقال في آسيا الوسطى يمكن اعتبارها حالة خاصة من بين غيرها من حالات الانتقال في العالم .فحسب" جليلي وكولنر "فالإنتقال في آسيا الوسطى لا يعبر عن قطيعة حقيقية **"Rupture véritable"** مع الموروث السوفيتي في السياسة والاقتصاد لأسباب عديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها إنما فحص عملية الانتقال يتم وفقا لسياسة الاستمرارية والتغيير**"La Continuité et de Changement"** الاستمرار في النظام السياسي والتغيير في النظام الاقتصادي[2]

أولا: البعد السياسي

إن نقطة البداية في تقييم حالة الانتقال السياسي لدول آسيا الوسطى في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تنطلق من حقيقة سياسية تتصل بالأوضاع الجديدة لهذه الدول . فكازاخستان وقيرغيزيا وطاجاكستان وتركمانستان وأوزباكستان هي جميعا دول حديثة السيادة .الأمر الذي جعل من الانتقال السياسي في المنطقة صعبا وهشا .إذ تركزت الاهتمامات الأولى للنخب الحاكمة في المنطقة إلى جهة تعزيز السيادة وبناء كيان الدولة

---

(1) Idem , p 55.
(2) Ibid , p 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية وعدم الالتفات إلى المطالب الملحة لإصلاح الأوضاع الداخلية على شاكلة الدولة الغربية .بمعنى تعزيز الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية ونشر الديمقراطية .وقد انعكست مثل هذه التصورات على أنظمة الحكم السياسية التي أبانت عن استمرارية الإرث السوفيتي في الحكم وأسلوب إدارة الدولة السياسي .فكما اشرنا فيما سبق، فإن الانتقال السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى مر من النظام الشمولي إلى النظام التسلطي، ومسمى" جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي "يعكس بصورة واضحة سلسلة من السمات الموروثة عن الحقبة السوفيتية .إن فرض سيطرة الدولة على كل جانب من جوانب الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى البيروقراطية المعوقة والخانقة وعدم وجود المعارضة السياسية وقمعها بالقوة في حالة وجودها (أحداث أنديجان في أوزباكستان مثلا) والرئاسة مدى الحياة، هي من خصائص الإرث السوفيتي[1] .

من مؤشرات الانتقال السياسي في المنطقة بالرغم من الاستمرارية في النهج السوفيتي من خلال القبضة الحديدية على الدولة ومؤسساتها وعلى المجتمع واتجاهاته، وصول النخب السياسية ذات التكوين الشيوعي إلى المناصب السامية في أنظمة الحكم الجديدة، فكل هذه النخب ترعرعت وتكونت ثقافيا وسياسيا في مكاتب الحزب الشيوعي الروسي، والتي تمثل الإطارات الشيوعية الإدارية التي آلت إليها مسؤوليات إدارة الحكم في الجهوريات الإسلامية . بحيث لم تستطع أن تتخلى عن طريقتها في تسيير الإدارة بحكم ماضيها الشيوعي واتجاهاتها الفكرية .فعلى هذا المستوى لا تزال بصمات التسيير الشيوعي بادية لكل المتتبعين، كما أن الانتقال على هذا المستوى، سيحتاج إلى فترات زمنية طويلة حتى تتكون نخب جديدة تحمل قطيعة فكرية وإيديولوجية جديدة مع الإرث السوفيتي[2] .

ثانيا :البعد الاقتصادي

شكلت جمهوريات آسيا الوسطى بالإضافة إلى أذربيجان غداة انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، مجموعة من الدول الأكثر فقرا من مجموع جمهوريات الاتحاد

---

(1) فريديريك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سلسلة محاضرات الإمارات 38 ، الطبعة الأولى، 1996 ، ص- ص،6 - 8

(2) Mohamed. R. J et Thierry. K, op.cit, p -p 54-55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي الخمسة عشرة .حيث توجد بها أكبر نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .ومع الاستقلال لم تتحسن هذه الأوضاع الاقتصادية كثيرا .ومثلت حالة الانتقال الاقتصادي في المنطقة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر واحدة من حالات الانتقال الصعبة على مستوى دول العالم، بسبب غياب إستراتيجية واضحة للانتقال . فالشروط الموضوعية والهيكلية للانتقال الاقتصادي لم تتوفر في بيئة اقتصادية لا تزال رهينة لأنماط التسيير الاشتراكي الموروث عن الحقبة السوفيتية حيث لا تزال الدولة المركزية تلعب الدور الأساسي في إدارة العملية الاقتصادية .الأمر الذي صعب من اندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي .كما أنها لم تستطع أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها العولمة الاقتصادية وتدويل الاقتصاد على مستوى عالمي .فنمط الإنتاج التقليدي الذي يعتمد على الإنتاج الزراعي، مثل :زراعة القطن واستخراج المواد الأولية وتصديرها، وخاصة النفط والغاز واليورانيوم وهو الذي تعتمد عليه الجمهوريات الإسلامية في صادراتها الخارجية لضمان تدفقاتها المالية من العملة الصعبة .وهذا النمط الإنتاجي يعتبر امتدادا للحالة التي كانت سائدة في عهد الاتحاد السوفيتي .فضعف الاقتصاديات الوطنية وانعدام الصادرات خارج المواد الأولية وضع المجتمعات في هذه الجمهوريات أمام تحديات معيشية شديدة الصعوبة وخلفت العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست بشكل سلبي على مستوى المعيشة للسكان والمداخيل الفردية التي تراجعت عن مؤشراتها أيام عهد الاتحاد السوفيتي. وتكشف المؤشرات الصادرة عن الهيئات المختصة والمراقبة للأوضاع الاقتصادية في المنطقة عن اتساع مستويات الفقر وتراجع رهيب في مؤشرات الدخل الفردي والقومي فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2,5 دولار في اليوم في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى حوالي 60 % من إجمالي عدد السكان .كذلك الشأن بالنسبة للمداخيل الشهرية للأفراد التي تعتبر الأدنى على مستوى العالم .[1] ، وهو ما يبينه لنا الجدولان أدناه:

---

[1] Mohamed. R. J et Thierry. K, op.cit, p -p. 59-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم :(3) نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى(2006)

الـــدولـــة	النسبة المتدنية للفقر%
كازاخستان	%43
قيرغيزيا	%50
طاجاكستان	% 83
تركمانستان	% 48
أوزباكستان	% 23

المصدر:

Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF,4ème édition, 2006, p 60.

جدول رقم :(4) متوسط الدخل الشهري في آسيا الوسطى(*)2006)

الدولة	الدخل الشهري (دولار أمريكي)
كازاخستان	127دولار
قيرغيزستان	37دولار
أوزباكستان	58دولار
تركمانستان	54دولار
طاجاكستان	12 دولار

المصدر:

Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11 septembre, Paris: PUF,4ème édition, 2006, p 61.

(*) بالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول رقم 04 ، نلاحظ أن دولة طاجكستان هي أفقر دول آسيا الوسطى من حيث متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد مقارنة بالدول الخمسة الأخرى، و هذا راجع بالأساس إلى كون طاجكستان لا تمتلك أية موارد طبيعية أو طاقوية مع وجود إقتصاد زراعي متخلف ، و كذلك دخولها في حرب أهلية طويلة و سعت من دائرة الفقر لدى السكان ، و أثرت على بنية و هيكل الاقتصاد المحلي المتخلف أصلا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل جمهوريات آسيا الوسطى لمسايرة حالة الانتقال، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تبنت سياسات صندوق النقد الدولي والمعروفة بالعلاج بالصدمة "**Thérapie de choc**" للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو نظام اقتصاد السوق .وكغيرها من بلدان العالم الثالث التي عرفت مرحلة الانتقال، فإن هذه السياسات أثبتت فشلها الذريع وفاقمت من تدهور الأوضاع الاقتصادية ومن حالة التبعية الخارجية .الأمر الذي أدى إلى وقوع هذه الدول على مستوى" الجيو اقتصاد "في لعبة الاستقطاب الاقتصادي مع دول الجوار الإقليمي وذلك في تجارب إقليمية لإقامة التكامل الاقتصادي نستعرضها في العنصر التالي من هذا التحليل .وعلى صعيد اتجاهات الدول المستقلة في آسيا الوسطى نحو تحقيق التعاون الاقتصادي والاندماج فيما بينهما وبين جوارها الإقليمي، فقد شهدت مرحلة الانتقال الاقتصادي ظهور عدة مبادرات للتكامل الإقليمي في شكل منظمات إقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي نذكر منها على سبيل المثال :كومنولث الدول المستقلة، اتفاقية الأمن الجماعي، منظمة التعاون لآسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي.

01- كومنولث الدول المستقلة :وهي منظمة إقليمية تجمع جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق مع روسيا من أجل التعاون والاستقرار والأمن .عقدت أول اجتماعاتها في 8 ديسمبر 1991 م في منسك وتم بموجبها إنشاء فضاء يجمع روسيا والجمهوريات الإسلامية الخمسة للتعاون في مجالات حماية الحدود الخارجية لدول الكومنولث .ولكن النتائج الهزيلة على جميع المستويات لكومنولث الدول المستقلة أدت إلى ضعف الروابط البينية بين مجموعة الدول المشكلة لهذا التكتل، بل أكثر من ذلك رأت فيه الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى بابا خلفيا لاستمرار روسيا في هيمنتها على المنطقة الخلفية واستمرارا للسوفيتية القديمة[1]

02- اتفاقية الأمن الجماعي :عقدت اتفاقية الأمن الجماعي "**CSTO**" في شهر ماي عام 1992م، وعرفت باسم اتفاقية طشقند، وتشمل كافة دول آسيا الوسطى، إضافة إلى روسيا

[1] Idem, p 155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفيا .وهدفت إلى إقرار مبدأ الحماية المشتركة والرد الجماعي على أي عدوان، وفي شهر ماي 2006 تم تحويلها إلى" بناء دولي متعدد الوظائف" [1]

03- منظمة التعاون آسيا الوسطى CACO: تأسست منظمة تعاون آسيا الوسطى بصورتها الأولى عام 1994 بعضوية روسيا وكافة دول آسيا الوسطى ما عدا تركمانستان .ولكن مع عدم فاعليتها أدمجت عام 2005 في منظمة أخرى هي " يوراسيك **EURASEC**" للتعاون الاقتصادي التي تضم كل من روسيا، كازاخستان، قيرغيزيا طاجاكستان وبيلاروسيا، ومثل سابقاتها لم تفلح هذه المنظمة في تحقيق أي تكامل اقتصادي فعلي بين دول آسيا الوسطى[2]

04- منظمة شنغهاي :وتعتبر أحدث أشكال التعاون الإقليمي تأسست في جوان 2001 كتطوير لمجموعة عرفت من قبل باسم مجموعة شنغهاي .وهذه الأخيرة عقدت أول اجتماعاتها التحضيرية سنة 1996 في مدينة شنغهاي الصينية .وضمت كلا من روسيا والصين ودول آسيا الوسطى .كان الهدف من تأسيسها مواجهة ما أسمته دول المجموعة بالشياطين الثلاثة (الحركات الانفصالية، الإرهاب، التطرف الديني) كما تهدف إلى تمتين الروابط الاقتصادية والتجارية والتعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى حسب التصور الصيني، حيث تم إقامة مجلس مشترك للأعمال وهيئة للبنوك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء[3] ،إلى أن تم الإعلان عن تأسيسها تحت مسمى منظمة شنغهاي للتعاون و الأمن في جوان 2001، وبصورة عامة، فإن محاولات إقامة التكتلات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي في آسيا الوسطى لم تحقق أغلب الأهداف المرسومة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل أهمها:

---

(1) Ibid, p ,156

(2) Idem, p,170.

(3) رفقى عبد السلام، قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006،في الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المنهج الذي تتبعه روسيا في تعاملها مع دول آسيا الوسطى الساعي إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية أكثر من سعيها لتحقيق تعاون على أرضية متساوية.

ب- التدخلات الدولية وتنافس الاستراتيجيات الإقليمية وتضاربها من أجل السيطرة والهيمنة والنفوذ في المنطقة.

ج /عدم امتلاك الإرادة السياسية في ظل تأرجح النظم الحامة بين القوى الدولية الساعية إلى السيطرة على المنطقة، روسيا، الصين، الو.م.أ، الناتو، إيران، تركيا... إلخ[1]

ثالثا: البعد الجيوسياسي

يجد مصطلح الانتقال الجيوسياسي "**Transition Géopolitique** " توظيفاته الدلالية في الأدبيات" الأنجلو - ساكسونية "والتي تعني الانتقال المفتاحي في الصيرورة التاريخية لقوة مهيمنة على السياسة العالمية، والتي تستعد للتخلي عنها لصالح قوة مهيمنة أخرى داخل النسق السياسي والاقتصادي العالمي. كما يمكن تعريفة بأنه التوزيع الثابت نسبيا للقوى السياسية في العالم الجغرافي ، يتكلم أغلب الكتاب عن نوعين متتابعين من الأنظمة الجيوسياسية العالمية شهدهما القرن العشرون .يشير الأول إلى النظام الجيوسياسي البريطاني والثاني وهو الذي أعقبه زمنيا مباشرة وأطلق عليه اسم" النظام الجيوسياسي للحرب الباردة "الذي انهار بدوره نهائيا سنة 1989 مع انهيار جدار برلين وتصدع المعسكر الشرقي .فمنذ تلك اللحظة دخل النظام الجيوسياسي العالمي في مرحلة انتقالية بديناميكية جديدة اتسمت بعدم اليقين بظهور الاضطراب العالمي حسب تعبير جيمس روزنو"**James Rosenau**" الذي كان يهدف إلى إعادة ترتيب الفوضى الدولية ببناء نظام عالمي جديد[2].

أما بالنسبة للانتقال الجيوسياسي في آسيا الوسطى والذي يهمنا في هذا التحليل فإن اختفاء نظام الحرب الباردة أفضى إلى نتائج كبيرة ومهمة، حيث سمح بإعادة بعث

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 322 .

[2] Mohamed. R. J et Thierry. K, op.cit, p. 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"Reemergence" للمنطقة على الخريطة العالمية كانت منعزلة وغائبة لفترة طويلة عن التفاعلات الدولية بسبب الهيمنة الروسية السوفيتية عليها .فمنذ عام 1991 ، عادت المنطقة إلى البيئة الدولية ليس الأمر بسبب اكتشاف خمس دول جديدة بل يتعدى ذلك إلى إعادة تشكيل جيوسياسي لمنطقة جغرافية تتعدى كثيرا الحدود الجغرافية للجمهوريات الخمس الجديدة، فهذه الأخيرة تمثل وضعية جغرافية خاصة، ذات صلة بالحراك الاستراتيجي والسياسي الإقليمي والعالمي .فهي تشكل جزءا مهما من الفضاء الأوراسي "EURASIA"الذي سماه الجيوسياسي البريطاني" السير هالفورد ماكنيدر "Halford Machinder في مقال صدر سنة 1904 بـ" المركز الجغرافي للتاريخ "Geographical Pivot of History، ثم طورها إلى فكرة قلب جزيرة العالم"Heart Land" التي من يسيطر عليها يسيطر على العالم .ودون الخوض في النقاش حول فكرة الأرض المركزية لماكيندر، فإن من المقطوع به هو مركزية المنطقة من الناحية الاستراتيجية، ليس فقط بكونها تقع جغرافيا في قلب الكتلة القارية الأوراسية "La Masse Continentale Euro-Asiatique"، لكن لكونها كذلك منطقة مفترق طرق للحضارات الألفية (الإمبراطوريات) وممرا تاريخيا للتبادلات الاقتصادية والدينية والثقافية بين أوروبا والشرق وكذلك بين الشرق الأقصى والعالم الإسلامي .وهو ما يمكن اعتبارها بمثابة جسر جغرافي واستراتيجي بين آسيا وأوربا والشرق الأوسط .فانحسار الهيمنة الروسية عن المنطقة بانهيار الاتحاد السوفيتي سمح بصعود المنطقة مرة أخرى إلى واجهة النقاشات الأكاديمية المهتمة بالجيوسياسة والجيواستراتيجية .وفي سياق هذا الصعود فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أشرت بقوة على عودة المنطقة كفضاء جيواستراتيجي . ويمكن اعتبار هذه الأحداث كنقطة فاصلة بين مرحلتين من التطور الجيوسياسي للمنطقة . فالمرحلة الأولى بدأت بنهاية الحرب الباردة واستمرت لمدة عقد من الزمان وسميت بمرحلة الانتقال الجيوسياسي الأولى في حين كانت المرحلة الثانية قد بدأت مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وشهدت تحولا جيوسياسيا حقيقيا ومهما تمثل في بداية التغلغل الأمريكي المباشر والحقيقي في المنطقة لأول مرة في التاريخ مؤذنا ببداية مرحلة الاستراتيجية الأوراسية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي لما بعد نهاية الحرب الباردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الحضور الأمريكي أفضى إلى ترتيبات جيوسياسية جديدة إقليمية وعالمية فيما يبدو أنه فضاء للتنافس والصراع .كما بدأت النقاشات الأكاديمية والأدبيات السياسية تتحدث عن المتغيرات الجديدة- القديمة في المنطقة، فظهرت مصطلحات جديدة من قبيل" اللعبة الكبرى الجديدة **The New Great Game** "،في مقابل" اللعبة الكبرى القديمة " ومصطلح" طريق الحرير الجديد **"The New Silk Road** " في مقابل" طريق الحرير القديم"، ومصطلح" الحرب البارد2ة الجديدة "في مقابل" الحرب الباردة التقليدية "هذا وتكون أدوات الضبط الاستراتيجي والهيمنة على أوراسيا، والعزل الاستراتيجي، وأمن الطاقة والانتشار النووي، في قلب رهانات المرحلة الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى[1]

[1] Ibid, p 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية

المطلب الأول :الصعود الإستراتيجي لآسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة

تستمد أية منطقة مكانتها عادة من موقعها الجغرافي وحجم مواردها وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي، ومن الامتيازات الكامنة فيها والتحديات والمخاطر التي تفرضها، فضلا عن بعض الاعتبارات الثقافية والحضارية .فإذا كان أي من هذه العوامل كاف لوحده ليعطي منطقة ما مكانة خاصة في الإستراتيجية الدولية فإن هذه العناصر جميعها اجتمعت في دول آسيا الوسطى .ومكانة آسيا الوسطى ليست حديثة طارئة فرضتها الظروف المستجدة للصراع الدولي الجديد في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بل إن المنطقة كانت حيوية وإستراتيجية عبر التاريخ .فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير **"The Silk Road"** وهو الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، حيث كان من أهم طرق القوافل والاتصال بين الشرق والغرب[1] .

واليوم لا يزال طريق الحرير يحتفظ بأهميته الإستراتيجية ليس بوصفه ممرا للقوافل والبضائع ولكن لكونه ممرا لخطوط نقل البترول وأنابيب الغاز .وتتصل بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة موقعها الجغرافي الاستراتيجي، اذ هناك أربعة اعتبارات على الأقل تجعل من آسيا الوسطى ذات مكانة إستراتيجية، فهي قلب آسيا وجزء من مركز العالم بما تمثله من قرب نسبي للكتل الجغرافية والفضاءات السياسية .فعلى المستوى الآسيوي تمثل- على الأقل - قلب آسيا مما يجعلها نقطة وصل بين الأطراف الآسيوية جميعا بكل ما يمثله ذلك من اعتبارات اقتصادية وأمنية وثقافية، كما أن لها حدودا مباشرة مع جميع القوى المؤثرة والإقليمية في قارة آسيا، فهي على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران وتركيا وتطل على شبه القارة الهندية .وهي تتوسط كل هذه القوى بثقلها السكاني الذي يصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، كما أنها بموقعها الجغرافي هذا تشكل منطقة عازلة استراتيجيا وجيوإستراتيجيا وتحد من الحراك والاحتكاك المباشر بين هذه القوى الآسيوية الإقليمية إذا ما اعتمدنا منظور الاتجاه التفاعلي للصراع

---

[1] أسعد طه،" الصراع الدولي في آسيا الوسطى"، 31 جانفي 2002 ، في الموقع الالكتروني:www.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"Interaction Approach of Conflict" في أي نظام إقليمي نتيجة وجود تفاعلات سياسية واقتصادية بين الدول وبعضها، ليس بالضرورة في اتجاه التفاعل التعاوني ولكن أيضا في اتجاه التفاعل الصراعي .إذ أن هذه القوى الإقليمية لا تشكل فواعل متجانسة في نظام إقليمي متجانس .فكما يمكن أن تتواصل جغرافيا، يمكنها أن تتباعد استراتيجيا وفقا للمصالح الخاصة والإستراتيجية لكل طرف.[1]

ثاني الاعتبارات ذات الصلة بالموقع الجغرافي الممتاز لمنطقة آسيا الوسطى هو إطلال معظمها على بحر قزوين وبلاد القوقاز سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبحر قزوين نفسه يحظى بأهمية اقتصادية وجغرافية وإستراتيجية كبيرة .فهو أكبر بحيرة في العالم تحاط بخمس دول، وهي :روسيا، كازخستان، أذربيجان، تركمانستان وإيران وبمساحة تقدر بـ 450 ألف كم ^{2} وتأتي أهمية بحر قزوين من كونه بحيرة غنية بالطاقة إذ تتعدى احتياطاته أكثر من 150 مليار برميل من النفط وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب أي ما يعادل 50 %من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي .إن هذه البحيرة تمنح لدول آسيا الوسطى أهمية خاصة سواء من حيث مشاطئتها للبحر(تركمانستان كازاخستان) ومشاركتها للثروة الهائلة أو من خلال تحولها إلى ممرات حيوية لعبور أنابيب النفط والغاز نحو البحار المفتوحة وأسواق النفط وما يثيره ذلك من مشكلات تجعل الاقتراب من بحر قزوين ضرورة إستراتيجية كبرى لكل الدول الإقليمية[2]

ثالث هذه الاعتبارات الجغرافية، هي المساحة الكبيرة التي تتربع عليها منطقة آسيا الوسطى بتنوعها المناخي وثرائها الطبيعي من سهول وجبال وصحاري وأودية وأنهار . فهي تزيد كثيرا عن مساحة دول أوربا وما يقرب من ثلث مساحة روسيا، وهي منطقة تسكنها شعوب ولغات وأعراق تشكل منها فسيفساء عرقية ولغوية وذات حراك تاريخي وحضاري لافت للنظر[3]

---

(1) أسعد طه، الصراع الدولي في آسيا الوسطى ، 31 جانفي 2002 ،في الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net
(2) أبو خزام، إبراهيم، أقواس الهيمنة :دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى،2005 ، ص، 89 .
(3) إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص، 91 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما آخر هذه الاعتبارات الجغرافية، فإنها تتصل بما ذكرناه في عنصر الانتقال الجيو سياسي حول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى من منظور بعض الدراسات الأكاديمية في علم الجيوبوليتيك .فآسيا الوسطى- حسب ماكنيدر في نظريته "**The Geographical Pivot of History**" يضعها كجزء مهم من مركز العالم أو قلب العالم "**Heart Land**" الذي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم .ففي البداية أشار ماكيندر إلى تصاعد قوة آسيا الوسطى كمنطقة واسعة التي سماها" الأرض المركزية لأوراسيا "La Terre **Centrale de l'Eurasie** ، والتي تشكل منها آسيا الوسطى جزءا مهما بسبب سكانها قمحها، قطنها، موارد الطاقة فيها، معادنها، وملخص هذه الأهمية ذكرها في قوله *:

من يهيمن على أوروبا الشرقية يتحكم في الأرض المركزية؛ ومن يهيمن على الأرض المركزية يتحكم في جزيرة العالم (بمعنى أوراسيا وإفريقيا)؛ ومن يهيمن على الجزيرة العالمية، يتحكم في العالم"[1]

ومن النظريات الجيوبوليتيكية التي أشارت إلى أهمية آسيا الوسطى نظرية أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي نيكولاس سبيكمان"**NIKOLAS Spykman**" ، والذي لفت الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة لأرض الهامش والتي أسماها "**Rim Land**" والتي تشمل سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران، وكان يرى أن من يسيطر على دول المحيط الأرضي" أرض الهامش "يسيطر على أوراسيا ويملك قلب العالم، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم[2]

هذه هي الاعتبارات الأربعة التي تستمد منها آسيا الوسطى أهميتها الجغرافية والاستراتيجية فموقعها الجغرافي وإطلالها على بحر قزوين وبلاد القوقاز ومساحتها الجغرافية وثرائها وتنوعها الطبيعي والبشري وأخيرا اهتمام الدراسات الأكاديمية

---

* « Qui règne sur l'Europe de l'est, commande à la terre centrale ; qui règne sur la terre centrale commande à l'ile mondiale [c'est-à-dire l'Eurasie plus l'Afrique] ; qui règne sur l'ile mondiale commande au monde »

(1) Ferkhat. Tolipov, "l'intégration géopolitique de l'Asie centrale", 3ème congrès du réseau Asie-imasie, centre international de recherche, 26 septembre 2007, en www.reseau-asie.com.

(2) لطفي السيد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص، 66 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيوبوليتيكية بها كل هذا جعلها تتبوأ مكانة هامة على صعيد الإستراتيجيات الدولية وتكون مبعثا للصراع والتنافس الدولي والإقليمي بين القوى المختلفة،وللاعتبارات السابقة سيكون لدول آسيا الوسطى والقوقاز مكانة خاصة في الصراع الدولي المقبل يتشابه- إلى حد كبير - مع مكانة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة.

والعنصر التالي يلقي مزيدا من الضوء على أحد أهم وأخطر بواعث الصراع الجيوسياسي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة واستقلال دول آسيا الوسطى.

المطلب الثاني :الجغرافيا السياسية للطاقة :طريق الحرير الجديد

تعتبر آسيا الوسطى منطقة مهمة في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى أوراسيا، ومنطقة أوراسيا هي عبارة عن محيط من الثروة النفطية وحقل كبير للألغام السياسية، ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين اللاعبين الاستراتيجيين الإقليمين والدوليين، ويقع البترول والغاز في صلب هذه اللعبة الدائرة في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بين كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا وإسرائيل ودول أوربا الغربية والهند وباكستان وأوكرانيا... إلخ حيث تتضارب إستراتيجيات هذه الدول وتتنافس من أجل الحصول على نصيب من "الكعكة "النفطية في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

أولا: القدرات النفطية لآسيا الوسطى

حسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن المنطقة تحتوي على قدرات نفطية هائلة .فهي بالإضافة إلى بحر قزوين المتاخم لها، واللتان تشكلان معا كتلة جغرافية واحدة تطلق عليها الكتابات الأمريكية توصيف آسيا الوسطى الكبرى **"Great Central Asia"** تحتويان على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وبالرغم من أن هناك تضاربا في القيمة الحقيقية للاحتياطيات المؤكدة لأغراض جيوسياسية وجيوإستراتيجية، إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن نسبة الاحتياطيات النفطية للمنطقة تبلغ حوالي 15 % من إجمالي الاحتياطيات العالمية .وتشير هذه التقديرات إلى أن البترول يبلغ أكثر من 33 مليار برميل احتياطي مؤكد وتغالي بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقديرات لترفع الرقم إلى 243 مليار برميل وهو ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد احتياطي المملكة العربية السعودية .وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن المنطقة تنام على احتياطي يعتبر الأول على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 50 %من إجمالي احتياطي الغاز العالمي، وتشير التقديرات إلى 90 تريليون (90000 مليار) متر مكعب من الغاز الطبيعي[1].

بالرغم من تضارب الإحصائيات والتقديرات الصادرة عن الهيئات الدولية ومكاتب الدراسات حول المقدرات النفطية للمنطقة إلا أن الراصد للحراك الجيو سياسي والصراع الإستراتيجي الدائر في المنطقة بين القوى العالمية والإقليمية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأكثر حضورا في المنطقة وروسيا والصين اللاعبين الإستراتيجيين التاريخيين في المنطقة يدرك أن أوراق اللعبة الدائرة هناك هي في صلب الرهان على النفط والغاز في المنطقة وذلك في ظل بروز مؤشرات ما يسمى في الدراسات العالمية والإستراتيجية بأمن الطاقة" **Security Energy**" والجدل الدائر بشأنها .فآسيا الوسطى بإمكانياتها الطاقوية وموقعها الجغرافي وشبكات نقل النفط التي تمر بأراضيها كلها عوامل ستجعل منها المنطقة الأكثر حضورا في قلب الرهان الإستراتيجي العالمي حول أمن الطاقة[2].

ثانيا :الخريطة الطاقوية لآسيا الوسطى

تتكون آسيا الوسطى- كما أشرنا فيما سبق - من الجمهوريات الإسلامية الخمس المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وهي :كازاخستان وتركمانيستان وأوزباكستان وطاجاكستان وقيرغيزيا وتتباين هذه الدول فيما بينها من حيث الإمكانيات النفطية بين دول كبيرة نفطيا (تركمانستان وكازاخستان)، ودول متواضعة نفطيا (أوزباكستان وقيرغيزيا وطاجاكستان) فمن بين الدول الخمس، تشاطئ كازاخستان وتركمانيستان الأحواض الترسبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين، بينما تمتلك باقي الدول

---

(1) Regis. Genté, du coucas à l'Asie centrale. "grand jeu" autour du pétrole et du gaz. Le monde diplomatique. Paris, juin 2007, p. 18.

(2) عاطف عبد الحميد،" أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مطابع الأهرام التجارية، العدد 164 ، أفريل 2006 ، ص،76 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثلاثة التي لا تمتلك حقولا نفطية ثرية أهمية من نوع آخر تكمن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط من هاتين الدولتين إلى الأسواق العالمية والدول الإقليمية المجاورة . فكازاخستان تحظى بأكبر احتياطي مؤكد للنفط يتراوح ما بين 10 و 30 مليار برميل ويبلغ إنتاجها 1,2 مليون برميل في اليوم ولا تستهلك من هذا الإنتاج سوى 15% أما تركمانستان فرغم إنتاجها الأقل نسبيا (300 ألف برميل يوميا) إلا أنها صاحبة أكبر إنتاج من الغاز الطبيعي، حيث تمثل كمية إنتاجها السنوي أكثر من 2000 مليار متر مكعب ويتوقع أن يصل في 2010 إلى 4000 مليار متر مكعب[1] أنظر الخريطة أدناه.

خريطة رقم (02) تبين توزيع حقول و أنابيب الغاز في آسيا الوسطى

المصدر: http://www.google.fr/maps

[1] عاطف عبد الحميد،" أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين ،مرجع سبق ذكره، ص، 77 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا لتقديرات الإنتاج النفطي والغازي للمنطقة في سنة 2010 فإن وزارة الطاقة الأمريكية **(DAE)** تضع كازاخستان على رأس دول المنطقة بنسبة 40,7 % ثم تليها كل من أوزباكستان وتركمانيستان بنسبة 16,9% لكل واحدة منهما في حين تأتي تركمانستان على رأس دول آسيا الوسطى في إنتاج الغاز الطبيعي بالنظر إلى احتياطاتها الضخمة من الذهب الرمادي كما أشرنا سابقا والجدولان التاليان يكشفان لنا عن الإمكانيات والتقديرات النفطية للدول المنتجة في آسيا الوسطى[1]

جدول رقم :(5) احتياطيات تقديرية للنفط موزعة بنسب مئوية على دول آسيا الوسطى حسب إحصائيات 2006.

الدولة	الاحتياطي البترولي 44.2 مليار برميل (100%)
أذربيجان	% 28,3
كازاخستان	% 65,6
تركمانستان	% 3,8
أوزباكستان	% 1,3

المصدر:

Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin №14, février 2007, P. 3.

[1] Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin n°14, février 2007, P. 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم :(6) احتياطيات تقديرية للغاز الطبيعي موزعة بنسب مئوية على دول آسيا الوسطى حسب إحصائيات 2006.

الدولـــــة	الاحتياطي 232 مليون متر مكعب	النسبة المئوية
أذربيـــجان	29,93مليون متر مكعب	% 12,9
كازاخستان	64,96مليون متر مكعب	% 28
تركمانستان	70,75مليون متر مكعب	% 30,5
أوزباكستان	66,14مليون متر مكعب	% 28,5
المجموع	232مليون متر مكعب	% 100

المصدر

Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin №14, février 2007, P.3.

ثالثا: الجغرافيا السياسية لأنابيب الطاقة في آسيا الوسطى- بحر قزوين-

تعتبر مسألة نقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى الأسواق الخارجية مسألة مركزية في الجغرافيا السياسية للطاقة في المنطقة، فبالنظر إلى عزلة المنطقة جغرافيا ووقوعها في منطقة مغلقة وبعيدة عن البحار المفتوحة شكلت عملية نقل إمدادات الطاقة إلى الخارج معضلة حقيقية لدول المنطقة على مستوى التكاليف الاقتصادية والحسابات السياسية إذ تحتاج خطوط الأنابيب إلى استقرار في العلاقات الإقليمية والدولية بين مختلف الأطراف وهذا ما لا يحدث غالبا لتداخل الحسابات الإستراتيجية وتضارب المصالح بين البلدان المنتجة والمستهلكة والناقلة، وتعكس الخريطة الجغرافية لشبكة الأنابيب البترولية والغازية في آسيا الوسطى تلك الصورة التي تتداخل فيها الحسابات الاقتصادية والتكتيكات السياسية والاستقطابات الدولية،(أنظر الخريطة أدناه).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (03): تبين التوزيع الجغرافي لأنابيب نقل النفط و الغاز في دول آسيا الوسطى

المصدر: http://www.google.fr/maps

حيث أضحت السياسة تقود الجغرافيا وبالنسبة لدول المنطقة، فإن المعضلة المركزية تتمثل في إمكانية إيجاد ممرات بترولية لا تتصل بشبكة النقل التقليدية الموروثة عن العهد السوفيتي ومن بعده روسيا التي تستغلها كورقة ضغط في ضبط وتوجيه الخيارات السياسية لدول المنطقة وفي الحد من الاستقلالية الاقتصادية لهذه الدول، حيث أن 70% من صادرات النفط والغاز من المنطقة تمر عبر أراضي الشمال التي هي أراضي روسية . فعلى سبيل المثال دولة كازاخستان في عام 2005 قامت بتصدير جزء كبير من إنتاجها البالغ 1,2 مليون برميل يوميا عبر المرور بشبكة التوزيع الروسية .كما أن الصادرات نحو الغرب في معظمها تمر عبر أنبوب كونسورتيوم-قزوين**"Pipeline Consortium "Caspian"** الذي يمر طويلا عبر شمال القوقاز مرورا بأراضي روسية [1]

(أنظر الخريطة أدناه)

[1] Ibid, p 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (04) تبين الصراع حول مسارات مرور الأنابيب البترولية في دول آسيا الوسطى

المصدر: http://www.google.fr/maps

إن هذه الوضعية الجيوسياسية لنقل النفط في المنطقة دفعت بالجمهوريات الإسلامية إلى البحث عن خيارات أخرى، وهناك خط قزوين الجنوبي**BTC** " خط باكو-جيهان -تبليسي **Bakou-Tbilissi- Ceyhan** " الذي ينقل النفط من آسيا الوسطى مرورا بأذربيجان وجورجيا وصولا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط الذي يتوقع أن يكون المنافس الحقيقي لخط كونسورتيوم بحر قزوين .وهو الخط الذي تدعمه أمريكا والإتحاد الأوروبي وتعارضه روسيا بشدة وهو ما أشعل ما يسمى بحرب الأنابيب في آسيا الوسطى وإدخال المنطقة في بؤرة صراع جيوسياسي حول النفط والغاز ومصادر الطاقة أطلق عليه تسمية" حروب الأنابيب" [1] أنظر الخريطة أدناه

[1] Mohammad R. j et Thierry. K, op.cit, p. 203.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (05) تبين مشروع خط الأنابيب الأمريكي - الأطلسي باكو-جيهان - تبليسي عبر آسيا الوسطى- بحر قزوين-

المصدر: http://www.google.fr/maps

ولتوصيف هذا الصراع أطلق عليه بالمثلث الإستراتيجي عندما دخلت الصين على خط الصراع. فالصين كانت تنظر إلى المنطقة على أنها الخزان الآمن لإمداداتها النفطية المباشرة تحسبا لأي نزاع محتمل في المناطق الأخرى،- خاصة الخليج العربي -يؤثر على إمداداتها البحرية من الطاقة .وروسيا من جهتها ترغب في مراقبة وتطوير حقول آسيا الوسطى التي تسمح لها بتأخير استثماراتها في المناطق الإستراتيجية الأخرى من روسيا على غرار حقول سيبيريا البعيدة والمكلفة اقتصاديا .وأخيرا أمريكا الضلع الثالث لهذا المثلث الذي ترغب بالاستثمار في المنطقة وتطوير خطوط النقل خاصة خط باكو- تبليسي-جيهان"**BTC**" نحو تركيا وأوروبا من أجل غايات إستراتيجية كمحاصرة إيران وعزل روسيا واحتواء الصين[1].

[1] Patrick. Lacroix, op.cit, P.4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إصرار روسيا على مرور الأنبوب الرئيسي لنقل النفط القزويني عبر أراضيها نابع من إدراكها لحقيقة أن إمساكها بهذا الشريان الحيوي لاقتصاديات جمهوريات آسيا الوسطى فضلا عن فوائده الاقتصادية المباشرة يساهم في إبقاء هذه الجمهوريات ضمن دائرة النفوذ الروسي ولتركيا حساباتها الاقتصادية والإستراتيجية فيما يتعلق بأنبوب النفط القزويني الأذربيجاني تحديدا .فمن الناحية الاقتصادية تعول أنقرة على هذا المصدر النفطي وفوائده الاقتصادية ومزاياه التجارية والذي يمكن أن يخفف عنها تبعيتها لنفط الخليج العربي .ومن الناحية الإستراتيجية تعتقد تركيا أن هذا الأنبوب سيشكل الأساس الموضوعي لتواصلها مع آسيا الوسطى ويعزز من مكانتها الإستراتيجية في الحسابات الأمريكية،وقد برزت في خضم الصراع الدائر مجموعة أخرى من الخيارات لنقل نفط آسيا الوسطى إلى الأسواق الخارجية أبرزها خط باكو ـ نوفوروشيك الروسي على البحر الأسود وخط تقترحه إيران ينطلق من تركمانباشا أيضا ويمر عبر أفغانستان وباكستان جنوبا نحو بحر العرب وكذلك خط ينطلق شرقا من كازاخستان نحو الصين[1].

إن هذه الشبكة المتداخلة من الأنابيب التي تقطع آسيا الوسطى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، تعكس بجلاء حقيقة الصراع الدائر بين هذه القوى على امتلاك مفاتيح اللعبة البترولية في المنطقة، فحرب الأنابيب ستكون الوقود الحيوي للصراع الاستراتيجي في المنطقة الذي يرتكز على مجموعة من السياسات تبدأ بالحروب الباردة وتنتهي عند الحروب بالوكالة، وتؤشر الأزمة الأخيرة التي اندلعت في "أوت 2008 " بين جورجيا وروسيا على المسار الاستشرافي حول المنطقة في غضون السنوات القليلة القادمة والذي ستطبعه المزيد من التوترات الداخلية (العرقية والدينية) وخارجية اقتصادية تحت عنوان حروب الطاقة في القرن الواحد والعشرين.

---

(1) محمد دياب،" الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، **شؤون الأوسط** :بيروت، العدد 105 ، شتاء 2002،ص- ص، 158 – 159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع : التفاعل الاستراتيجي على المستوى الإقليمي في آسيا الوسطى: نموذج التنافس التركي الإيراني

يناقش هذا المبحث التفاعلات الإستراتيجية على المستوى الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى، حيث يقدم نموذج التنافس التركي الإيراني إطارا تحليليا مهما في هذا الجانب لمقاربة ديناميات وتوجهات هذا التنافس وانعكاساته على دول المنطقة، التي وجدت نفسها بعد حالة الفراغ الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي أمام نموذجين مختلفين للاستقطاب الإقليمي، النموذج التركي العلماني ذي التوجهات الأوروأطلسية والنموذج الإيراني الإسلامي، ومثل مستوى التنافس الإقليمي على المنطقة إطارا جيدا للتحليل عبر الأبعاد الجيواقتصادية والجيوسياسية والجيوثقافية التي انطوت عليها سياسات كل من إيران وتركيا، وأهدافهما، وذلك من خلال مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: سياسة آسيا الوسطى في إستراتيجية تركيا الجديدة : أولوية الجيوثقافي

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى: أولوية الجغرافيا السياسية.

المطلب الأول: سياسة آسيا الوسطى في إستراتيجية تركيا الجديدة : أولوية الجيوثقافي

بدأت السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة في مناخ من الإندفاع العاطفي ، ثم بدأت تتسم بمرحلة جديدة من التأني والواقعية، وهذا راجع إلى جملة من العوامل والمتغيرات التي أثرت على التوجه التركي إلى هذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة باعتبارها منطقة فراغ قوى إستراتيجي، فضلا عن مكانة المنطقة في استراتيجيات الدول الكبرى والفواعل الإقليمية المتنافسة وكذلك التحولات المتسارعة التي تعيشها آسيا الوسطى، ودور ذلك التحول في العلاقات مع تركيا، والمسارات التي ترتادها القوى العالمية والإقليمية الأخرى لتطوير سياساتها في آسيا الوسطى.

ومع التحولات المثيرة للدهشة، التي جرت في ما بعد الحرب الباردة، استعادة دول آسيا الوسطى استقلالها على نحو مفاجئ وغير متوقع، واندفعت نحو عملية تحول متناقض ومضطرب، شكلت تركيا مسافة مناورة مهمة للجمهوريات الإسلامية الخمسة تمكنها من رسم توجه إستراتيجي نحو هذه المنطقة الموصوفة بمنطقة فراغ قوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستراتيجي، معتمدة على العامل الجيوثقافي كركيزة أساسية في التغلغل إلى المنطقة وإعادة بناء وصياغة جديدة لسياستها هناك.

قامت تركيا بالمساهمة في عملية التحول هذه من خلال الدمج بين التضامن السيكولوجي، الذي يعزز الأسس التاريخية والجيوثقافية ويوجه شعوب المنطقة نحو مفهوم وحدة المصير والتحرر من أغلال الاستعمار السوفياتي الروسي الطويل، ومع إستراتيجية عقلانية تراعي توازنات القوى لدى الفاعلين الاستراتيجيين الآخرين الذي لهم تأثير على تفاعلات المنطقة الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والإستراتيجية،وفي ظل الوضع الدينامي الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، أصبحت آسيا الوسطى إحدى الساحات الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال فترة قصيرة للغاية.

بيد أن هذه السياسة الخارجية عرفت تقطعا من ناحية البناء الإستراتيجي كشف عن عدم استعداد تركيا في بداية توجهها إلى آسيا الوسطى لمباشرة سياسة خارجية واضحة الأهداف، وتبدت الملامح الأولى لحالة عدم الاستعداد للتعامل مع التحولات المتسارعة التي دفعت بها نهاية الحرب الباردة، حيث لم تستطع تركيا خلال المرحلة الأولى من بروز التطورات في آسيا الوسطى القيام بأية سياسية عقلانية وهادئة، فالانتقال المفاجئ من مرحلة لم تكن فيها أسيا الوسطى تحضى بأية وجود يذكر على أجندة السياسة الخارجية التركية إلى مرحلة أخرى اعتلت فيها آسيا الوسطى قمة جدول الأعمال التركي وتبوأت فيها مركز السياسة الخارجية التركية، حال دون الانخراط في عملية استعداد سيكولوجي، بل أفضت حالة عدم الاستعداد هذه والتركيز على تفضيل العوامل الجوثقافية (الدين، واللغة والعرق و الهوية)- في إطار العالم التركي أو الطوراني الذي يمتد من تركيا إلى تركستان الشرقية مرورا بجمهوريات آسيا الوسطى- إلى إزعاج القوى القارية والإقليمية المتنافسة على المنطقة[1] .

وفي هذه الفترة قامت الأوساط الأكاديمية التركية بتوصيف السياسة التركية نحو أسيا الوسطى بأنها خضعت لمقاربة عفوية وعاطفية تستند إلى ردود أفعال أكثر من كونها سياسة خارجية عقلانية مخطط لها، الأمر الذي أدى إلى وقوع هذه السياسة في فخ

---

[1] أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 523- 524.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التناقض والتعثر ، تجلى ذلك في اضطراب هذه السياسة عند التعامل مع الأزمات الانتقالية التي مرت بها أسيا الوسطى، وهذا ما منح دورا أكثر حضورا ونشاطا للاستراتيجيات الأخرى للاعبين والمنافسين لتركيا في هذه المنطقة.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى إلى بروز العالم التركي " مع بدايات التسعينات، ليشكل محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي بالنسبة لتركيا التي تربطها صلات تاريخية عرقية ودينية بشعوب هذه المنطقة، وفي سبيل ذلك حرصت تركيا على إظهار نفسها بمثابة "الأخ الأكبر" لهذه الجمهوريات، خاصة وأن خمسة من أصل ستة جمهوريات هي ذات أصول عرقية تركية وتربطها بتركيا لغة مشتركة وهي: أذربيجان (في القوقاز)، وتركمانستان، وكازاخستان وأوزباكستان وفيرغزستان أما طاجكيستان، فتنتمي إلى الثقافة واللغة الإيرانيتين، كما حرصت تركيا على تقديم نفسهما لهذه الجمهوريات على أنها تمثل النموذج العلماني الليبرالي الجاذب والناجح.

و يمكن رصد أهم المحطات في علاقات تركيا لدول آسيا الوسطى عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى : (1991 - 1993) سياسة الأخ الأكبر والدولة النموذج

وصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة الاندفاع العاطفي للسياسة الخارجية التركية نحو جمهوريات أسيا الوسطى، وبدأت مباشرة مع تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في عام 1991، والتي شكلت فرصة سانحة لتركيا لاستعادة أهميتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فاتجهت تركيا إلى هذه الجمهوريات بحماس زائد في عهد الرئيس "تورجوت اوزال" دون تخطيط واضح، متعمدة على تسويق نفسها بكونها الأخ الأكبر في إطار الجامعة التركية للشعوب الناطقة باللغة التركية وذات الأصول العرقية الطورانية، واتساقا مع هذا التصور منحت تركيا هذه الدول هبات وقروض ووعود لم تستطع الوفاء بها نظرا للأوضاع المالية والاقتصادية الضعيفة للاقتصاد التركي في تلك الفترة، وكذلك عملت تركيا على تنظيم علاقاتها مع دول المنطقة في إطار بناء مؤسسات جديدة، فأنشأت في جانفي 1992 مؤسسة "تيكا"**tika** ، وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جويلية من العام نفسه مؤسسة تورك صوي "TURKOSOY" كما تم وضع حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود عام 1992.[1]

المرحلة الثانية: (1993 - 2003) إعادة تقييم لسياسة آسيا الوسطى التركية

بدأت هذه المرحلة بانتهاج تركيا لسياسية خارجية واقعية ومتأنية نحو أسيا الوسطى بعد فشل موجة الاندفاع العاطفي الأولى من المرحلة السابقة في تحقيق أي من أهداف تركيا في المنطقة، بسبب الفجوة بين الإمكانيات والأهداف المخطط لها ، فضلا عن عدم حاجة جمهوريات أسيا الوسطى لسياسة أخ أكبر جديد تعوض سياسة الأخ الأكبر الروسي أو السوفياتي، وكذلك خيبة الأمل لدى هذه الجمهوريات من السياسة التركية التي لم تحقق لها شيئا،هذه المعطيات سرعت من تحول الإدراك التركي إلى انتهاج مقاربة عقلانية أكثر في سياستها الخارجية نحو هذه الجمهوريات مستوعبة للتحولات السريعة للبيئة الداخلية والبيئتين الإقليمية والعالمية لهذه الجمهوريات الإسلامية،و مقدمة الاعتبارات الجيواقتصادية والجيوسياسية على العوامل الجيوثقافية التي كانت محرك توجهها الأول نحو دول المنطقة ، خاصة بعد تحول المنطقة إلى بؤرة تنافس دولي على مصادر الطاقة والممرات البرية لها الأمر الذي حدا بتركيا إلى تقديم نفسها بمثابة دولة مفتاح لأية ترتيبات اقتصادية وأمنية في المنطقة، وجنوب أوراسيا بصفة عامة.

وبالنظر إلى موقع المنطقة القريب من أوروبا فإنها يمكن أن تساهم في تأمين الطاقة ونقلها من حوض قزوين وآسيا الوسطى إلى تركيا فأوروبا، وفي هذا الإطار، فإن خط باكو- تبليسي- جيهان، كمشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا لتكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب، وقد بدأ المشروع في عام 1998، وافتتح رسميا في 2006 بطول يبلغ 1776 كلم، وهو بذلك ثاني أطول خط للأنابيب في العالم بطاقة يومية تصل إلى مليون برميل في اليوم [2].

---

[1] عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، الواقع والتحديات، بتاريخ 2010/12/08، في الموقع الاليكتروني:

www.Asiaalwsta.om/countryIngopetails.asp?Iot=245.

[2] المرجع نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة :(2003 – 2014) آسيا الوسطى ونظرية العمق الاستراتيجي لتركيا

في هذه المرحلة يتعين النظر إليها على ضوء مفهوم السياسة التركية الجديدة التي تبلورت مع قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث تغير مفهوم السياسة الخارجية على يد احمد داود أوغلو(*) ، وتهدف هذه السياسة التي تتبنى مبدأ تصفير المشاكل مما أهل تركيا لأن تكون نموذجا جيدا لصناعة الأمن في المناطق الإقليمية القريبة منها وتصدير الاستقرار إلى محيطها الجيوبوليتيكي، وباعتبار أسيا الوسطى منطقة تقع في المجال الجيوسياسي الحيوي للسياسة الخارجية التركية، قامت تركيا بالعمل على تعظيم مكاسبها واستغلال موقعها الاستراتيجي والتأثير في الترتيبات المتعلقة بإستراتيجيات اللاعبين الآخرين في آسيا الوسطى، والاستفادة من الأخطاء المرتكبة في الفترات السابقة والتعامل بواقعية برغماتية مع التفاعلات السياسية في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والبلقان وغيرها، ومن الناحية العملية استعاضت تركيا عن فكرة وحدة العالم التركي بفكرة الوحدة الثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى، كما سعت إلى إدخال روسيا في الاستراتيجيات المتعلقة بعلاقة تركيبا بدول المنطقة، وفي هذا الإطار، يمكن فهم سعي تركيا إلى إشراك روسيا في مشروعات نقل الطاقة من حوض قزوين وآسيا الوسطى خاصة مشروع "نابوكو" لنقل الغاز والبترول إلى أوروبا، الذي كان في الأساس يرمي إلى عزل وإبعاد روسيا عن التأثير في معادلة أمن الطاقة مع أوروبا، والذي شكل جوهر الصراع في المنطقة بين روسيا والمجموعة الأطلسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما عرف بحرب الأنابيب أو الصراع على طريق الحرير الجديد " **The New Silk Raod**"[1]

كذلك عملت تركيا على مواصلة دعم المنطقة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية و الثقافة و التعليم ، ومع الاعتراف بوجود علاقات متينة مع النخب السياسة في دول آسيا

(*) يعتبر الدكتور أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي الحالي أب ومهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة ويطلق عليه "كيسنجر تركيا"، ويعتبر كتابه "العمق الاستراتيجي لتركيا" دليل إرشادي للسياسة الخارجية التركية الجديدة، الذي قدم به رأى متماسكة لدور تركيا الإقليمي والعالمي.

[1] عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، 2010/12/08 في الموقع الاليكتروني:

www.AsiaaLwsta.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسطى فإن تركيا ترمي إلى إقامة علاقات مستقرة ترتكز على الآليات المؤسسية، في منأى عن إيحاءات الزعامة التركيا على القوقاز وآسيا الوسطى، لأن هذا التوجه يحيي المرارات الدفينة للعهد الشيوعي والميراث السوفياتي الذي لا يزال ماثلا أمام شعوب آسيا الوسطى.

أكسبت نيل جمهوريات آسيا الوسطى لاستقلالها السياسة الخارجية بعدا جديدا وتطورت علاقات التعاون بين تركيا وهذه الدول التي ترتبط معها تركيا بروابط اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة بشكل سريع استنادا إلى المصالح المشتركة والمتبادلة.

وقامت هذه السياسة على دعم دول المنطقة في مواصلة جهودها في تحقيق استقلالها ودعم استقرارها السياسي والاقتصادي واندماجها الإقليمي والدولي، وتعتبر اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الموقعة بين تركيا وكازخستان في عام 2009 نموذجا للتعاون الوثيق بين تركيا ودول المنطقة.

وبدأت هذه السياسة قبل ذلك بعقد تركيا لقمة الدول الناطقة بالتركية على مستوى الرؤساء منذ 1992، وذلك من أجل زيادة التضامن بين الدول الناطقة بالتركية وخلق فرص التعاون فيما بينها، وقد اكتسبت عملية تنظيم هذه القمم بنية مؤسساتية بالتوقيع على اتفاقية "ناهدتشيبيفان" المتعلقة بتأسيس مجلس تعاون بين الدول الناطقة بالتركية، والتي تم التوقيع عليها في شهر أكتوبر 2009، وقد تأسس المجلس المذكور في القمة العاشرة لقادة الدول الناطقة بالتركية التي عقدت في العاصمة إسطنبول في شهر جوان 2010.

وعلى صعيد التعاون التجاري والاقتصادي والمالي، تطورت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل سريع، وقطعت أشواط متقدمة، حيث قدمت تركيا قروض لدول المنطقة تجاوزت 1 مليار دولار أمريكي، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة أكثر من 6.5 مليار دولار أمريكي، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة أكثر من 5 مليار دولار أمريكي عام 2010، أما قيمة المشاريع التي تقدمها شركات التعهدات التركية فقد وصلت إلى حدود 30 مليار دولار أمريكي، وهناك حوالي 2000 شركة تركية تعمل وتستثمر في دول آسيا الوسطى [1] .

---

[1] وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى،2010، في الموقع الاليكتروني : www.mta.gov.fr

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على صعيد العلاقات الثنائية بين تركيا وقيرغيزيا دخلت مرحلة جديدة بالإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين الذي عقد اجتماعه الأول ما بين 25 – 28 أفريل 2011 وأعلنت تركيا دعمها المتواصل لحكومة قيرغيزيا وسارعت بتقديم قروض بنكية لها بقيمة 30 مليون دولار أمريكي ومساعدات تقنية بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي بعد الثورة الشعبية في قيرغيزيا في عام 2010، فضلا عن ذلك، قامت تركيا بدعم التعاون الثقافي والعلمي في دول آسيا الوسطى عبر المدخل الجيوثقافي وإنشاء عديد الجامعات والمدارس باللغة التركية في قيرغيزتان وتركمانستان وكازخستان وغيرها في سياق متصل ، اعتبرت الدول الغربية السياسة التركية في آسيا الوسطى متناغمة إلى حد بعيد مع الاستراتيجيات الأطلسية في المنطقة، وهي تشكل جزاءا مهما من سياسة احتواء معتمدة ضد التهديد الاستراتيجي المتمثل بالأصولية الإسلامية بطبيعتها الخاضعة للرعاية الإيرانية خصوصا، وحلقة أساسية من حلقات تحجيم النفوذ الروسي واستكمال حصار روسيا من منطقتها الرخوة الجنوبية في آسيا الوسطى،وكذلك تمثل تركيا دولة نموذج في منطقة مضطربة سياسيا وثقافيا ومرشحة لأن تغدو بؤرة بلا ضوابط لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وملاذا للجماعات الإسلامية المتطرفة ومنطقة عبور للإرهاب العالمي، وعلى هذه الأسس غدت منطقة آسيا الوسطى مرشحة لأن تكون منطقة نفوذ تركية إسلامية، خاصة مع تحول النظرة الأمريكية التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة تجاه هذه المنطقة.

بيد أنه، ولجهة التفاعلات الإستراتيجية المنافسة للسياسة التركية في هذه المنطقة ثمة مجموعة من العقبات التي تعيق تنفيذ تركيا لسياساتها تلك، حيث أن هذه الأخيرة ليست الطرف الإقليمي الوحيد الساعي لبسط النفوذ على الجمهوريات الإسلامية، فهناك روسيا وإيران والصين والهند، خاصة من الناحية الإقليمية حيث تمتلك إيران وضعا مقاربا للوضع التركي ولديها مسوغات تاريخية وثقافية شبيهة بما لدى تركيا، أما روسيا فبوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة فهي ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة تابعة لها اقتصاديا وسياسيا، فضلا عن الاعتبارات الجيوسياسية والجيوأمنية التي توليها روسيا اهتماما كبيرا في أية ترتيبات جيوإستراتيجية في دول آسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسطى[1] . بالإضافة إلى عقبات داخلية تنبع من الوضع السياسي الداخلي لهذه الجمهوريات مع رفض القادة السياسيين للجمهوريات الإسلامية الجديدة الدخول تحت أية وصاية جديدة شبيهة بالوصاية التي فرضها عليها الأخ الأكبر السوفياتي السابق واستبداله بالشقيقة التركية الكبرى الجديدة، وهو ما صرح به رئيس كازخستان حيث بات يكرر بعد كل قمة "لمجموعة الدول الناطقة بالتركية" قائلا « إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفياتي وعلى قاعدة الأخ الأكبر» ، كما أن كل من كازاخستان وأوزباكستان ترغبان بالقيام بدور في منطقة آسيا الوسطى ومحيطها نظرا لثقلهما الاقتصادي والسكاني والتقني المؤثر [2] .

المطلب الثاني : السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى :أولوية الجغرافيا السياسية

تعتبر إيران من الدول المجاورة لآسيا الوسطى من جهة الجنوب، وتتمتع إيران بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لدول آسيا الوسطى، والتي تعتبر بمثابة إمتداد قاري وبرى لهذه الجمهوريات، فلإيران حدود برية تتجاوز1000 كلم مع تركمانستان كما أنها تقتسم شواطئ بحر قزوين مع كل من كازخستان و تركمنستان وأذربيجان وروسيا وهو ما يمنحها الكثير من المزايا الجغرافيا والجيوسياسية أمام الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، فمن ناحية الجغرافيا تمنح إيران مفتاح الحصار الجغرافي المغلق لهذه الدول إلى المنافذ البحرية المفتوحة في الخليج الفارسي وبحر عمان.أنظر الخريطة أدناه.

---

[1] وزارة الخارجية التركية، الموقع الرسمي: العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، في الموقع الاليكتروني : www.mta.gov.fr

[2] عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، في الموقع الاليكتروني: www.Alamatonline.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (06) تبين الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة للجمهوريات الإسلامية المجاورة لها و بحر قزوين

المصدر:http://www.Google.fr/maps

فضلا عن عديد من المزايا البرية والاقتصادية بالمرور عبر الأراضي الإيرانية فبالنظر إلى طبيعة موقعها الجغرافي، فإيران هي المعبر الأسهل والأسرع والأقصر والأقل كلفة نحو الأسواق الدولية، للبضائع والثروات الطاقوية لبحر قزوين وعموم آسيا الوسطى ، بخلاف المسالك الأخرى المقترحة عبر روسيا أو تركيا وحتى أفغانستان وباكستان فهي الأطول والأكثر كلفة، وتطرح مشكلات سياسية وجيوسياسية اكبر من المسالك الإيرانية ،كما تستطيع إيران تقديم خبرتها الكبيرة في مجال الصناعات البترولية والبيتروكميائية وتضعها في خدمة ومتناول اقتصاديات هذه الجمهوريات الإسلامية [1].

1) Mohamed Hida Djalili, et Thierry Kellmer, opcit.p.126.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استند التوجه الإيراني الجديد إلى آسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفياتي إلى مقاربات متعددة واقعية وثقافية وجيواقتصادية وجيوسياسية، انطلاقا من مقولة إعادة اكتشاف الماضي المشترك المنقسم بين العالم "التركي-إيراني" الموغل في التاريخ وثقافة شعوب منطقة العالم التركي-الفارسي الذي يمتد من إسطنبول حتى نيودلهي مرورا بإيران وآسيا الوسطى، وكذلك إعادة تعريف جديد للعلاقات الإيرانية- الوسط آسياوية وفقا لمعطيات التحولات الجديدة في البنية التفاعلية للنظام الدولي والإقليمي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، التي ألقى بضلالها النظام الدولي على منطقة آسيا الوسطى معلنا عن ميلاد الجمهوريات الإسلامية الخمسة الجديدة بديناميات داخلية مضطربة بين الإعلان عن المصالحة مع الجذور الثقافية والحضارية والتاريخية لشعوب آسيا الوسطى وعدم القطيعة النهائية مع الموروث السوفياتي الروسي الذي يشكل في الوقت نفسه جسرا للعبور نحو الثقافة الأوروبية ـ الغربية.

بقدر ما شكل انهيار الاتحاد السوفياتي مفاجأة لإيران، بقدر ما ساعدها على الإسراع في ملأ الفراغ الناجم عن هذا الانهيار في الجوار الإقليمي القريب شرقا حيث الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. إن التوجه الإيراني السريع إلى المنطقة تجلى في إقامة العلاقات الثنائية بينها وبين هذه الجمهوريات على الصعد الاقتصادية والسياسية الثقافية والدبلوماسية.

تأسست الاندفاعية الإيرانية على اعتبارين مهمين، تمثل الاعتبار الأول في سعي إيران على استغلال الفرصة التي منحت لها منذ 1991 لاختراق جدار العزلة الدولية المفروض عليها والظهور بصورة العنصر الديناميكي والمحوري في اللوحة الإقليمية الجديدة ، وإرسال إشارة إلى الدول الغربية عن مدى أهميتها في أية ترتيبات إستراتيجية إقليمية؛ أما الاعتبار الثاني، فإن الإعلان المتتالي عن استقلال الجمهوريات الإسلامية يغير بشكل عميق البيئة الجيوبولتيكية لإيران، بحيث تمنحها إمكانية جديدة لتصبح دولة عبور وعنصر أساسي في طريق الحرير الجديد **"The New Silk Raod"** [1]، بهذين الاعتبارين، طورت إيران إستراتيجية سياسية تمحورت حول الدبلوماسية متعددة

---

[1] Opcit.p.129.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطراف والواقعية السياسية القائمة على المصالح المشتركة وتدعيم العلاقات الثنائية مع كل دول آسيا الوسطى، فانتهجت إيران مقاربة برغماتية بعيدة عن الإيديولوجية التي صاغت المقاربات السلوكية الخارجية لإيران الثورة الإسلامية منذ 1979، مفضلة نهج القوة الإقليمية الكبرى عن دور الدولة الإسلامية الثورية، الأمر الذي بدد كل مخاوف جمهوريات آسيا الوسطى من الإسلام الثوري الذي تدعوا إليه طهران، إن اعتماد إيران لهذه المقاربة ينم في الحقيقة عن إدراكها لمحدودية التأثير عبر العنصر الديني في المنطقة نظرا للاختلاف المذهبين الشيعي و السني حيث تمثل نسبة المسلمين السنة أكثر من 85% من سكان آسيا الوسطى المختلفون مع المذهب الشيعي الإيراني، حتى في طاجاكستان ذات الثقافة واللغة الفارسية أغلب سكانها يعتنقون المذهب السني،و في أوج الحرب الأهلية الطاجيكية لم تدعم طهران الإسلاميون الطاجيك على سبيل النقيض قامت بالتوسط والتقريب بين مختلف أطراف الصراع الأهلي في هذه الجمهورية [1] .

على مستوى العلاقات متعددة الإطراف ، ساهمت إيران وعلى نحو واسع في تفعيل منظمة التعاون الاقتصادي **ECO** عن طريق دعم انخراط جمهوريات آسيا الوسطى في هذا الفضاء الإقليمي للتعاون الاقتصادي، كما أعلنت عن إنشاء هيكل جديد للتعاون الإقليمي يضم الدول الخمس المتشاطئة على بحر قزوين سنة 1992.

أما على صعيد العلاقات الثنائية، بادرت طهران بفتح سريع للعديد من البعثات الدبلوماسية في كل عواصم دول آسيا الوسطى، وتم عقد وتوقيع عديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتقنية و الثقافية وتبادل مكثف للزيارات الرسمية وبشكل متبادل بين طهران ودول آسيا الوسطى منذ 1992 ، ومن بين الجمهوريات الإسلامية تحضى كل من تركمانستان وطاجكيستان بأهمية خاصة في العلاقات الثنائية مع إيران، الأولى بسبب الجوار الجغرافي والتماس الحدودي بينها وبين إيران جعلا منها الدولة ذات الأولوية الإيرانية، والثاني بسبب الاشتراك الثقافي واللغوي في الموروث الفارسي، كما تعتبر تركمانتسان بوابة إيران إلى كل الكتلة البرية لأسيا الوسطى المقدرة بأكثر من أربعة ملايين كلم^2.

---

(1) Opcit.p.130.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ سياسة إيران في المنافسة الدولية على الطاقة في أسيا الوسطى

باشرت إيران سياسة طاقوية نحو آسيا الوسطى تهدف من خلالها إلى المشاركة في التنافس مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على تلك المنطقة ومواردها، وهذه السياسة في الأساس جاءت كرد فعل للمشروع الأمريكي التركي، فهنا فحاولت إيران التأثير في المعادلة الجيواقتصادية حول الطاقة من خلال موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية لخطوط الأنابيب فيها وخبرتها في مجال الصناعات البترولية والغازية، فضلا على أنها أكثر فعالية من مشروعات نقل الطاقة الأخرى من النواحي الاقتصادية والأمنية، وترتبط إستراتيجية إيران الطاقوية حيال آسيا الوسطى بعديد من الدوافع الجيبوليتيكية التي تسعى إيران لتحقيقها، فبوصفها دولة مهمة ومؤثرة في الخليج الفارسي وبحر قزوين .[1]

كما تهدف إيران إلى لعب دور خاص في تطوير مصادر الطاقة في حوض قزوين وآسيا الوسطى وتسعى إلى ممارسة دورها في عملية نقل النفط والغاز هناك إلى بقية دول العالم ، فالموقع الجغرافي لإيران الممتد ما بين الخليج الفارسي وحوض قزوين يجعلها دولة ذات ميزة مهمة في عملية نقل النفط ؛ إذ أن هذا الطريق يعد الأكثر فاعلية والأوفر اقتصاديا، وفي ضوء ذلك يمكن بسهولة ربط حقول إنتاج النفط في أذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان، بخطوط الأنابيب والمصافي النفطية في إيران، والذي لن يتطلب صرف مبالغ طائلة كما الحال مع خط الأنابيب باكو-جيهان . وبما أن التنافس على أنابيب نقل النفط في هذه المنطقة أصبح الآن إحدى قضايا السياسة الخارجية، فلم يكن الدور الإيراني بمعزل عن دوافع المشاركة في هذا التنافس، فإيران تسعى إلى تطوير علاقاتها السياسية، بل حتى الأمنية، مع هذه الدول من اجل تقرير مكانتها الإقليمية والحد من عزلتها الدولية.

ولجهة الدوافع الجيوبوليتيكية الكامنة وراء المقاربات الإيرانية في اللعبة الجيواقتصادية للتنافس الدولي على الطاقة في آسيا الوسطى ، نجد أن سعي إيران في المقام الأول يقوم على تعزيز نفوذها في المنطقة بعد حالة الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه

---

[1] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2010 ، ص – ص، 209 – 210.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية عن روسيا، والانخراط الإيراني في هذه المسألة تأسس على مسوغات تاريخية وثقافية ودينية وحضارية وبواعث جيوأمنية وجيوسياسية، فهذه المنطقة كانت تشكل جزاء من إيران الكبرى في الماضي ومن زاوية التبادل التجاري والاقتصادي لإيران مع دول المنطقة تسعى طهران إلى توسيع هذه الروابط باعتبار الجمهوريات الإسلامية الجديدة تمثل سوقا اقتصادية واستثمارية واعدة .

وعلى صعيد العلاقات الأمنية، سعت إيران بشكل كبير إلى نشر الاستقرار السياسي وتأمينه في المنطقة ، وأحد الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء مثل هذا الاهتمام يتمثل في التدخل الإثني-الثقافي مع كل من أذربيجان وتركمانستان وطاجاكستان، فلذلك نجد أن إيران لا يمكن لها أن تساهم في نشر عدم الاستقرار في عمقها الشمالي خوفا من عدوى انتقال الصراعات إلى الداخل الإيراني نفسه، ومن الناحية العلمية لعبت إيران دورا فاعلا في الدعوة إلى تأسيس مجلس التعاون لدول بحر قزوين " **Caspian sea corporation Consul**" وسعت من خلال هذا المجلس إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعاون ما بين دول هذا البحر في استغلال موارده في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة.

2- العمل على تعزيز الأمن في المنطقة عبر التعاون الاقتصادي المشترك.

3- التعاون في ميدان التجارة الداخلية والخارجية، ولاسيما في قطاعي النفط والغاز..

4- تأكيد ربط دول المنطقة عبر شبكة واسعة من طرق النقل البري والبحري. [1]

إزاء هذه التوجهات الإيرانية حيال دول المنطقة ، وبالرغم من المعارضة الشديدة التي تبديها واشنطن والدول الغربية للانخراط الإيراني النشط في الترتيبات الجيوبولتيكية للمنطقة ،عملت إيران على ضرورة تقاطع إستراتيجيتها مع استراتيجيات القوى المعارضة للسيطرة الأمريكية على المنطقة لاسيما مع روسيا إضافة إلى الصين وهو ما سيرشح تصاعد التأثير الإيراني في مستقبل المنطقة، وفي سبيل ذلك باشرت إيران سياسة متعددة الصعد أمنيا واقتصاديا واستراتيجيا تمثلت في النقاط الآتية :

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص – ص : 226 – 225.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- استمرار التعاون العسكري الإيراني –الروسي-الصيني في مواجهة التحدي الأمني في المنطقة.

2- تنسيق سياسات أمن المنطقة مع روسيا في ظل التحالف الإيراني الروسي سريع التطور.

3- استمرار الضغط الروسي الإيراني نحو تأجيج المشكلات الجيوبولتيكية التي تعرقل تنفيذ مسار خط أنابيب باكو-جيهان مستقبلا .

4- تسعى إيران إلى خرق جدار العزلة الأمريكية الذي أوجد أمامها عقبات جيوبولتيكية كأداء للتحرك الفعال في المنطقة من خلال توطيد علاقات التحالف مع محور بكين- موسكو- طهران-أرمينيا في مواجهة تحالف محور أمريكا-تركيا-أذربيجان- جورجيا- إسرائيل في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

5- تغليب صفة التعاون على صفة التنافس في نظرة إيران للسياسات الروسية في آسيا الوسطى ، حيث أن كلا من إيران وروسيا تشكلان نقاط ارتكاز رئيسية في هذه المنطقة ، كما أن هذه المنطقة الفاصلة بينهما تمثل الجغرافيا السياسة فيها العامل الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الإيرانية الروسية، وكل الترتيبات ذات الطبيعة الجيوبوليتيكة في آسيا الوسطى تستدعي قدرا أعلى من التنسيق الإستراتيجي بين موسكو وطهران، في سياق الحلف الثلاثي المتشكل من روسيا-الصين وإيران في مقابل التحالف الأمريكي – الأطلسي – التركي .

و تجدر الإشارة أن الدور الإيراني في آسيا الوسطى تعترضه مجموعة من العقبات الكبرى المتعلقة بالميزة الجغرافيا والجيوسياسية لإيران تجاه دول آسيا الوسطى.

✧ هذه العقبات هو طبيعة النظام السياسي، فعزلة النظام الإيراني الدولية والإقليمية بسبب توجهاته الأيديولوجية هي تمثل عائق حقيقيا في تدعيم الروابط الإيرانية بالجمهوريات الجديدة، وتخفض إلى حد كبير المنافع التي يمنحها الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة لدول آسيا الوسطى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✧ في المسائل المتعلقة بالطاقة، فإيران تعاني من تصاعد حدة المنافسة بينها وبين تركمانستان حول الغاز من وجهة نظر تأمين الإمدادات البترولية.

فإطلاق عمليات الإنتاج من حوض قزوين يقوي من الناحية الإستراتيجية أهمية هذه المنطقة ويدفع بها إلى استقطابات وصراعات إقليمية ودولية ترهن أي مجال للتعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين إيران والدول المشاطئة لحوض قزوين من جمهوريات آسيا الوسطى تركماستان وكازخستان، إضافة إلى أذربيجان، وكلها لديها خلافات قانونية وجيوسياسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لجهة الخلافات حول الحصص القانونية أو الممرات الجغرافيا نحو الدول المستهلكة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تولد حدة هذه المنافسة في حوض قزوين وضعا جيوسياسيا وجيواستراتيجيا شبيها بالخليج العربي و الشرق الأوسط .

- ◈ إن سياسة العزل الأمريكية المنتهجة ضد إيران منذ 1979 تخلق عقبة كبيرة أمام التوجهات الإيرانية نحو دول آسيا الوسطى، والتي تم تكريسها أكثر منذ 1995 في إطار سياسة الاحتواء المزدوج لإدارة كلينتون، والتي منعت بمرسوم حكومي كل الشركات الأمريكية و كل فروعها من إقامة أية علاقات اقتصادية أو تجارية مع إيران، وتوسع ذلك إلى تعريض كل الشركات الأجنبية التي تقيم أية علاقات اقتصادية مع إيران إلى عقوبات أمريكية، كل ذلك اثر على الدور الإيراني للمساهمة في فك الحصار عن ثروات آسيا الوسطى ونقلها عبر الأراضي الإيرانية، في مقابل دعمها اللامحدود للخيار الأخر هو نقل بترول وغاز آسيا الوسطى عبر تركيا[1]

---

(1) Mohamed .R .j, et Thierry Kellner, opcit.p.126

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كخلاصة لهذا المبحث فإن التفاعلات الإستراتيجية المتعلقة بالمستوى الإقليمي من التحليل، والتي قدمنا نموذجها الأساسي في التنافس التركي -الإيراني حول النفوذ والعلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، يعضد الافتراضات المطروحة بشأن الديناميكية الشديدة التي تنطوي عليها هذه المنطقة على الصعد التحليلية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيواستراتيجية والتي دفعت بها إلى وضع معقد من ناحية التحليل الجيوسياسي والجيواستراتيجي، فالدوائر الثلاثة المتصلة والمتقاطعة من التفاعلات الداخلية والإقليمية و الدولية تنبئ عن ضرورة ارتباط المستويات الثلاثة التحليلية في أية مقاربة تسعى إلى دراسة هذه المنطقة في الإطار الأكاديمي.

ومن أهم الاستنتاجات المتوصل إليها في هذا المبحث، أن التنافس التركي - الإيراني القائم في المنطقة أفضى إلى نتائج غير ملائمة في إستراتيجية كلا من الدولتين وذلك لثلاثة أسباب وجيهة :

أولهما : حساسية دول المنطقة تجاه أية مشروعات هيمنة جديدة ذات مسوغات مختلفة تكون بديلة عن الهيمنة الروسية السوفياتية الطويلة، جعلت من هذه الدول تتمتع بساحة مرونة واسعة لجهة خيارات توجهاتها السياسية بعيدا عن الدوران في فلك أي من هاتين الدولتين.

ثانيهما: المشكلات الاقتصادية والسياسية الداخلية لدى كل من إيران وتركيا تحول دون تحقيق أهداف سياستهما الخارجية، فضلا عن تشتت الاهتمامات في قضايا السياسة الخارجية للدولتين.

ثالثهما: قوة الاستقطاب والتنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المنطقة، أخضع التنافس الإقليمي التركي-الإيراني إلى حالة من الجذب الخارجي جعلتهما تدوران في فلك الدولتين العظميين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كخلاصة لهذا الفصل؛ فإن الجهد كان منصبا حول تقديم إطار نظري و مفاهيمي للدراسة، من أجل رسم إطار تحليلي للفصول القادمة من خلال توظيف هذه الأدوات النظرية، كما تم التعرض إلى الحدود الزمنية و المكانية للدراسة، و ذلك من خلال فحص متغيرات البيئة الجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفيتي ، و التي انطوت على مستويات و أبعاد تحليل مختلفة، فضلا على إبراز أهميتها الجيواستراتيجية التي أدت إلى حالة من الاستقطاب و التنافس الثلاثي بين الدول المشكلة للمثلث الاستراتيجي: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و روسيا، و التي تستدعي فحصا معمقا لاتجاهات و أبعاد استراتيجية كل من هذه الدول الثلاثة، و هو ما سيتم التطرق له عبر الفصول الثلاثة المقبلة،و التي نبدأها بالفصل الثاني الموسوم بـ: السياسة الأمريكية لآسيا الوسطى: الزاوية الجيواستراتيجية من المثلث الاستراتيجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثانـــي

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيواستراتيجية من المثلث الاستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة إلى ظهور منطقة آسيا الوسطى- بحر قزوين- كمنطقة جديدة ذات أهمية بالغة على الخريطة الجيوسياسية العالمية و تنبع أهميتها من خلال اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز، وكذلك انفجار سلسة هائلة من المخاطر والصراعات في المنطقة و حولها التي جذبت إهتمام دوائر التخطيط الإستراتيجي الأمريكي إلى الحقائق الجديدة في المنطقة، و كانت مبعثا لنقاش حاد داخل هذه الدوائر حول المفاصل الجيوسياسية والجيوإستراتيجية العالمية لفترة ما بعد الإتحاد السوفيتي و التي تتيح لواشنطن التحكم في ديناميات التفاعل الدولي وتوجيهها نحو إطالة وتكريس عصر الإمبراطورية الأمريكية، ففي خضم تلكم النقاشات برزت منطقة آسيا الوسطى كإحدى المناطق المهمة جيواستراتيجيا على سلّم المصالح الأمريكية، و التي تنطوي على فرص استراتيجية من شأنها توسيع حدود المصالح الحيوية الأمريكية في قارة آسيا،و عليه يستعرض هذا الفصل التعريف بالدور والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة الموسومة بآسيا الوسطى **the great central asia** وإجلاء مرتكزاتها ودوافعها في إطار الزاوية الجيواستراتيجية للمثلث الاستراتيجي في أسيا الوسطى **the statigic triangle in central asia** وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، هي:

المبحث الأول:نهاية الحرب الباردة و تحولات التفكير الاستراتيجي الأمريكي .

المبحث الثاني :المسار التطوري للسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

المبحث الثالث :الإطار الجيواستراتيجي للمصالح الأمريكية في آسيا الوسطى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:نهاية الحرب الباردة و تحولات التفكير الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول :جدل الحوارات الاستراتيجية الجديدة:الهيمنة أم القيادة

منذ نهاية الحرب الباردة واختفاء الإتحاد السوفيتي، والإدارات الأمريكية خصوصا إدارة بيل كلينتون باعتبارها - هي التي ورثت عمليا واقع النظام العالمي الجديد -تتعرض لانتقادات حادة من مؤرخين وخبراء استراتيجيين أمريكيين وعلى مستوى العالم لعجزها عن صياغة إطار متماسك تدير من خلاله السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة . وحسب هؤلاء المنتقدين، فإن غياب هذا الإطار بدا واضحا في مواجهة القضايا والمشكلات الجديدة في البوسنة وأوضاع روسيا، البلقان وإفريقيا والشرق الأوسط إلى درجة أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت تدار بلا تفكير واسع حول دور الولايات المتحدة في العالم، وبحيث أصبح النمط الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكية هو نمط رد الفعل والاستجابة للأحداث حالة بحالة**"Case by case"** وجهود اللحظة الأخيرة من دون أن تملك رؤية شاملة لأمريكا ولدورها في عالم ما بعد الحرب الباردة[1]

وفيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء مثل هذه الحالة، فإن اعتبارات البيئة الدولية المتغيرة والجديدة تأتي في طليعة الأسباب التي أدت إلى حالة عدم اليقين الإستراتيجي حيال اتجاهات وديناميات وتفاعلات السياسة العالمية ضمن هذه الأوضاع الجديدة التي تميزت بالتحول إلى نظام أكثر تعقيدا، تتداخل فيه معطيات القوة الشاملة والتدفق الجارف للمعلومات وثورات التقلبات المالية، وتفجر النزاعات العرقية والإثنية ، بيد أن أهم ميزة لهذه البيئة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي اتساع نطاق مفهوم الأمن وقضاياه .إذ انضمت إلى قضاياه التقليدية العسكرية، قضايا البيئة والهجرة والطاقة .وقد أدى غياب العدو الإستراتيجي البديل للاتحاد السوفيتي كثابت في الإستراتيجية الأمريكية إلى حالة الفجوة في منظومة الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

وبالرغم من حالة الفراغ الإستراتيجي التي يكاد يكون الإجماع منعقدا عليها في الأوساط الأكاديمية والفكرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور تيارات ومدارس فكرية سعت إلى مقاربة البيئة الإستراتيجية الجديدة.

---

[1] تشارلز ويليام ماينز، الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية من أسفل إلى أعلى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق :سلسلة مقالات معربة، العدد 20 ، 1996، ص ص، 3-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا المطلب سنحاول أن نجلي مفردات الخطاب الإستراتيجي الأمريكي رغم الصعوبات المنهجية الماثلة أمام أي محاولة لتصنيف وقراءة أدبيات التفكير الإستراتيجي الجديد .ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتجاهات الفكرية ليست على نمط واحد في التفكير ولكن على توافق بشأن الأهداف والغايات التي مدارها المحافظة على التفوق الجيوإستراتيجي الأمريكي والوصول إلى مقتضيات ما أطلقت عليه هذه الأدبيات ذاتها بعهد السلام الأمريكي **"Pax Americana"** ، منطلقة من سؤال أساسي حكم مجمل التصورات النظرية الإستراتيجية مفاده :هل الولايات المتحدة الأمريكية تريد السيطرة على العالم أم قيادته **"Global Leadership or Global Domination? "**.

أفرزت محاولات الإجابة على هذا التساؤل المركزي ما عرف بالحوار الإستراتيجي بين دعاة الأحادية ودعاة التعددية أو جدل الأحاديون والتعدديون .وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في سياق هذا المطلب ومن خلال تحليل العناصر الثلاثة الأساسية التالية:

أولا: البنية الجيوسياسية للنظام الدولي الجديد.

ثانيا :التعدديون :إستراتيجية الشراكة والقيادة.

ثالثا :الأحاديون وإستراتيجية الهيمنة الشاملة.

أولا: البنية الجيوإستراتيجية للنظام الدولي الجديد

لقد أدى انهيار الإتحاد السوفيتي إلى انعطافة حقيقية في العلاقات الدولية، حيث كانت من العمق بمكان بسبب التحولات التي طالت مختلف البنى السياسية والجيوسياسية للنظام الدولي قيد التشكل .حيث لم يعد هذا الأخير قائما على التوازن الثنائي، كما كان عليه الأمر غداة الحرب الباردة، بل أصبح يتجه نحو تشكل نظام دولي جديد كما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مفارق في بنيته الجيوسياسية وفي تفاعلاته الجيواقتصادية ووحداته السياسية وتحالفاته العسكرية وقضاياه الأمنية لنظام الحرب الباردة[1]

وفي سبيل توصيف البنية الجيوسياسية للنظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة تشير عديد الدراسات إلى أن المجتمع الدولي في إطار هذه البنية يبدو نظاما يطوي في داخله صراعات على مستويات مختلفة .فعلى المستوى الأول؛ ثمة صراع على قمة النظام

[1] السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة :عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2001 ، ص،5 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته" بالقطب الدولي **International Polarity**" وفي المستوى المتوسط من النظام؛ نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز" القطب الحيوي**Vital Polarity**" أي الإقليم الأكثر أهمية وعلى المستوى الثالث؛ نجد صراعا داخل كل إقليم أي بين الدول المؤلفة له على احتلال دور المركز أو ما يسمى بالقطب الإقليمي" **Sphere Polarity**". هذا التوصيف يقدم لنا هيكلية العلاقات الدولية على أساس أنها تشتمل على تنافس وتعاون بين وحدات أو أقطاب النظام الدولي، لتحقيق الأهداف التالية:

1- القطب الدولي :أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم.

2- القطب الحيوي :أي تحقيق وصف الإقليم الأهم في العالم .

3- القطب الإقليمي :أي تحقيق صفة الدولة الأهم في أي إقليم من أقاليم العالم[1].

وبناء على ذلك، تكاد تجمع جل الدراسات المهتمة بطبيعة النظام الدولي على شيء واحد هو أن القطب الدولي أو مركز النظام الدولي الجديد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأهم في العالم وبحكم انتصارها في الحرب الباردة وما تجمع لها من عناصر القوة الشاملة .في هذا السياق، فإن غايتنا من معرفة التحولات الجيوسياسية ترتبط بطبيعة النسق الدولي المتشكل وموقع الولايات المتحدة الأمريكية فيه . فهناك عديد من المقاربات التي قدمت من أجل فهم طبيعة النظام الدولي وبلورة أطر تفسيرية قادرة على تحليل ديناميكية التفاعلات الدولية واتجاهاتها المستقبلية وتأثيراتها على العلاقات الدولية .وكان السؤال المحوري الذي طرح بشأن هذه المقاربات هو :هل النظام الدولي لما بعد الإتحاد السوفيتي عبارة عن فوضى دولية أم نظام أحادي القطبية؟.

يجادل دعاة النزعة الفوضوية للسياسة الدولية بأن وصف النظام الدولي الجديد بالأحادية القطبية فيه كثير من المعيارية ومتهافت من الناحية الواقعية .فالأحادية القطبية تقتضي نوعا من التدرج في السلطة من أعلى إلى أسفل في نسق هرمي ترتيبي تكون فيه دولة ذات قوة فائقة على قمة الهرم السياسي، ثم تليها قوة أقل منها وهكذا وصولا إلى قاعدة الهرم حيث توجد دول عديدة تتسم بمحدودية القوة وضعف النفوذ السياسي، وهذا

[1] وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان :دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001 ، ص، 7 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر بهذا التحديد فيه تنميط وتبسيط لحالات التفاعلات الدولية القائمة .إذ بالرغم من تبوأ القوة الأمريكية لقمة الهرم الدولي دون نظير منافس، إلا أن هرمية السلطة الدولية غير ممارسة بالشكل التسلسلي الانسيابي، ودليل ذلك المعارضة التي تواجهها الولايات المتحدة في كثير من القضايا من لدن دول الدرجة الثانية من القوة، مثل :روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الممانعة التي تبديها دول القاعدة الهرمية حيال السياسات الأمريكية .هذا الواقع يعزز من صدقية التوصيف المقدم من لدن أصحاب النظرة الفوضوية للعلاقات الدولية التي ترى في إطلاق صفة القطب الواحد على النسق الدولي شيئا مضللا للغاية .فإذا كانت القطبية الأحادية تعني أن السلطة تتركز في قطب واحد -وهذا سيغير مبدأ الترتيب العالمي في النظام الدولي من الفوضوية إلى السلطة الهرمية التسلسلية أمر لا يستقيم وواقع السياسات العالمية -فالولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة لكنها ليست أحادية القطب .فالواقعيون الجدد من أمثال**"Kenneth Waltz"** يقرون بالحالة الفوضوية للنظام الدولي النابعة من انهيار نظام التوازن الثنائي للحرب الباردة . وعليه فالواقعيون الجدد والمحافظون الجدد يميلون إلى اعتبار التحولات الجديدة أفضت إلى بيئة فوضوية مدار التنافس فيها على المصالح الوطنية لوحدات سياسية عديدة . واعتبار السياسة الدولية فوضوية يعني عدم وجود حكومة عليا، إنما تتألف البيئة الدولية من دول مترابطة نسبيا ولكن لا تحكمها حكومة عليا واحدة، الأمر الذي يعني أن السياسة الدولية تعرّف على أنها سياسة تنشأ في غياب سيادة ومشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام. وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية(أناركية)**Anarchy** . وتعتبر السياسة الدولية وفقا لهذا التعريف أنها نظام للاعتماد على الذات[1]

فالخريطة الجيوسياسية لديناميكيات التفاعلات السياسية ستشهد صراعا بين القوة الأعظم الولايات المتحدة والقوى الصاعدة**"Les Pouvoirs Emergentes"** حول المصالح الحيوية وضمن فضاءات جغرافية داخل الإقليم القطب الأكثر أهمية في العالم وتفضي إلى بناء استقطابات وتحالفات وشراكات إستراتيجية على امتداد هذه الأقاليم القطبية .وسوف يتخذ هذا الصراع والتنافس أشكالا عدة تبعا لتداخل توزيع عناصر القوى

(1) Joseph, Nye, S. Jr, understanding international conflicts:an introduction to theory and history , New York, Harper Collins college publishers,ferst edition, 1993, p 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن التطور في هذه الأبعاد - وعلى المدى المنظور -سيشهد منافسين محتملين للولايات المتحدة على النفوذ والمكانة وتأتي الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان ودول جنوب شرق آسيا في طليعة الدول التي تشكل قيدا استراتيجيا على الوضع الأمريكي المتفرد في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولكن بدرجات متفاوتة[1]

تشارك مدرسة التحليل الجيواستراتيجي الأمريكية مع الواقعيين الجدد والمحافظين الجدد في تقاسم هذا التحليل بشأن الدور الأمريكي والمنافسون المحتملون على الإدارة الإستراتجية للمصالح الدولية المتضاربة في العالم، وبإقرارهم أن الدور الأمريكي في النظام الجديد منوط بسؤال القيادة أم الهيمنة من جهة، وبسلوك المنافسين المحتملين وتصورهم لمصالحهم الوطنية من جهة ثانية .وعليه، فمستقبل النسق الدولي ستتحكم فيه -إلى حد كبير - طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية الكبرى. وكما تمت الإشارة إليه فيما سبق، فإن الإستراتيجية الأمريكية ضمن هذا النسق تتصل بسؤال مركزي مفاده :كيف تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها ضمن البيئة الجيوسياسية الجديدة؟

وهو سؤال دارت حوله مختلف النقاشات الفكرية والسياسية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما يمكننا أن نرصده عند الحديث عن الفكر الإستراتيجي الأمريكي لما بعد الحرب الباردة.

ثانيا :المنظور التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية

يستند دعاة المنظور التعددي **"Multipluralism"** في أطروحاتهم بشأن الإستراتيجية المثلى للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى ميراث عريق من الأفكار المتراكمة للمدرسة اللبرالية الكلاسيكية .فهم يمثلون امتدادا متواترا للبراليين الكلاسيكيين والتيار المثالي الويلسوني الذي ساد في العشرينيات من القرن الماضي، وبعد نهاية الحرب الباردة، عادت الأفكار اللبرالية إلى الظهور والرواج في

[1] السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص، 81 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قالب جديد سمي اللبرالية الجديدة "**Neo-liberalism**". ونحن هنا لسنا بصدد الكشف عن المرتكزات النظرية والأطر المعرفية والمنهجية والأنطولوجية للمنظور الليبرالي الجديد إنما نروم إظهار تأثير الأفكار اللبرالية الجديدة على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في أبعادها الإستراتيجية الشاملة وأنماط إداراتها للعلاقات الدولية.

فمنذ وصول الديمقراطي" بيل كلينتون "إلى رئاسة البيت الأبيض عام 1993 أصبحت النظرية اللبرالية الجديدة الموجه الأساسي للسلوك الخارجي الأمريكي .إذ تركز الاهتمام على مقاربة الشراكة والقيادة العالمية بتوسيع العمل متعدد الأطراف .فمن وجهة نظر التعدديين، فإن الإستراتيجية الأمريكية المتضمنة الدفاع عن المصالح الأمريكية لا تستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال دمج المصالح الوطنية في مفهوم عريض بعيد النظر ضمن المصالح العالمية، وذلك من خلال شراكة موسعة تضم جميع أطراف المجتمع الدولي، الأمر الذي من شأنه نفي تهمة الهيمنة الأحادية المثيرة لقلق كثير من دول العالم. فالإرهاب العالمي، عدم الاستقرار المالي، الاحتباس الحراري والانتشار النووي ...كلها قضايا تستدعي تعاونا متعدد الأطراف للحد من تأثيراتها السلبية على المجموعة الدولية . من هذا المنظور، يهتم اللبراليون الجدد بضرورة العمل المتعدد الأطراف .وهو ما يستوجب على الولايات المتحدة أن تركز سياستها الخارجية على البلدان التي تحدد الطابع الشامل للنظام الدولي .كالصين، روسيا، اليابان الاتحاد الأوروبي والهند .هذه الدول التي تتمتع بإمكانيات متعددة هي وحدها القادرة على خوض الصراعات أو منعها في الإقليم أو في العالم، كما يمكن لها أن تهدد السلام العالمي .ومادامت هذه الدول في حالة سلام، فإن الاضطرابات التي تحدث في النظام الدولي يمكن أن تستمر من دون أن تزعزع أسسه - مبدأ التوتر المحكوم - ولا يكون السلام في الأقاليم أو في العالم مهددا عندما تشترك هذه الدول في لعبة كبرى من النوع الذي حدث قبل الحرب العالمية الأولى أو عندما تسعى دولة كبرى إلى أداء دور ينطوي على هيمنة وتسلط .وبناء عليه، ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة الوصول إلى اتفاق يجمع بينها وبين هذه الدول على طاولة اتخاذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات وإشراكها في إدارة الأوضاع الدولية بمسؤولية .وهو ما يتطلب أن تعمل في سبيل الالتزام بالمبادئ وإنشاء الهيكليات التعددية التي تكبح جماح السلوك الإمبريالي[1]

ومن المحتمل أن تتولى الدول الكبرى للمناطق المجاورة لها مباشرة مسؤوليات وتأثيرات غير متناسبة .والمهمة هي منع هذه الحقيقة الحياتية من تبرير الامبريالية والصراعات بين الدول الكبرى التي قد تحاول التصرف في مجالات النفوذ المتنازع عليها .هذا الأمر يدفع بالولايات المتحدة إلى المفاضلة بين عدة خيارات إستراتيجية حول سبل التعامل مع هذه الحقيقة الدولية، حيث أن طبيعة هذه الدول لا تتغير من وجهة نظر واقعية، إذ تسعى إلى الهيمنة والسيطرة وبناء القوة .ويعتقد التعدديون أن ثمة خيارين لإدارة التفاعلات الإستراتيجية بين الدول الموصوفة بالكبرى إما بسمارك وإما بريطانيا على حد تعبير" جوزيف جوف "المعلق الألماني على السياسة الخارجية، أي إما توازن من دون سفك للدماء على الطريقة البريطانية، وأما هيكلية أمنية معقدة تتحكم فيها قوة دولية متفوقة- كما كانت عندئذ ألمانيا - وهي الآن الولايات المتحدة[2]

على أية حال، تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية - حسب وجهة نظر التعدديين إلى تقديم سلع عامة مغرية للاستفادة من الشراكة العالمية في إدارة القضايا الدولية ذات الاهتمام الدولي المشترك.

فحسب" جوزيف ناي"، فإن إنتاج سلع عامة يحتاج إلى الاستثمار في مصادر القوتين الصلبة والناعمة على السواء بتقديم «مثل طيب يحتذى به» درءا لتهمة بقية العالم الذي يرى في تقديم أمريكا مصالحها المحلية الضيقة قبل الاحتياجات العالمية آما هي الحال في مستوى الانبعاثات الغازية الضارة أنانية أمريكية قد تتحول إلى خيبة أمل عالمية وأن لا تتبنى السياسة الخارجية وجهة نظر ضيقة للمصالح الوطنية الأمريكية[3]

وتتطلب القوة الصلبة دائما حسب النيوليبرالية المزيد من الاستثمار في الموارد غير العسكرية من الشؤون الخارجية بما في ذلك معلومات مخابرات أفضل، وحث الكونغرس على رفع قيمة الإعتمادات المخصصة للشؤون الدولية التي تبقى شيئا زهيدا

---

[1] جوزيف ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة :محمد توفيق البجيرمي، الرياض :مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى،2003، ص ص 46- 52

[2] تشارلز ويليام ماينز، مرجع سبق ذكره، ص ص، 18- 20.

[3] جوزيف ناي (الابن)، مرجع سبق ذكره، ص ص، 253 – 255.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقارنة مع مخصصات الإنفاق العسكري وفقا للنسبة التي بلغت 1% إلى 16 % من الميزانية الوطنية الأمريكية .هذا وقد صدرت تحذيرات متوافقة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن عدم قدرة السياسة الخارجية على إدارة الشؤون الإستراتيجية بشكل يحمي المصالح الوطنية إذا ما استمرت موارد الإنفاق على الشؤون الدبلوماسية في التدني من عام إلى آخر[1]

فيما يخص الأمر المتعلق بالتخطيط للجوانب الإستراتيجية، فالمنظور التعددي يؤكد على ضرورة وجود إستراتيجية عامة بوسائل عمل أفضل .والإستراتيجية المتوخاة يجب أن تنطوي على عنصرين أساسيين :الأول :أن تتضمن بقاء القيادة الأمريكية لأطول فترة ممكنة، والثاني :أن تركز على تقديم سلع عالمية مقبولة ومثيرة للاهتمام ومحفزة للتعاون الدولي .فالأولوية الإستراتيجية يجب أن تعطى لتلك الجوانب من النظام الدولي التي تبعث على استقرار طويل المدى يخدم في النهاية المصالح الأمريكية من خلال المصالح العالمية بتقديم سلع عامة مدارها على ثلاث عناصر أساسية، هي:

1- الحفاظ على توازن القوى الإقليمي" الاحتواء المتعدد **Multi containment**" وكبح الحوافز المحلية لاستخدام القوة لتغيير الحدود وذلك بتقديم سلع عامة لكثير من البلدان وهو ما سيساعد بدوره على تشكيل البيئة في أقاليم شتى بإبقاء الآلاف من الجنود الأمريكيين في قواعد متقدمة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط .فالحفاظ على الأمن الإقليمي بالتواجد الفعلي على الأرض من شأنه أن يجعل من هذا التواجد شيء مطلوبا ومرغوبا فيه من قبل العديد من الدول .ومن جانب آخر، فإنه يمنع من ظهور قوى إقليمية مهيمنة[2]، فالتواجد الأمريكي يقوم بدور الموازن الأوتوماتيكي[*] لعلاقات القوى الإقليمية في العالم لمواجهة اختلالات ميزان القوى بين الدول في مجال القطب الإقليمي.

2- الترويج لنظام اقتصادي عالمي مفتوح مما يوسع فرص النمو الجيدة للاقتصاد الأمريكي والدولي .فالنمو الاقتصادي على المدى الطويل يرجح احتمال تغذية مجتمعات

---

[1] ريتشارد .ن .جاردنر،" الدبلوماسية الأمريكية وحل الواحد في المائة"، ترجمة :محمد على ثابت، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 105 ، مارس-أفريل2001 ، ص ص، 14- 15.

[2] جوزيف ناي(الإبن)، مرجع سبق ذكره، ص، 257.

[*] يستعمل مصطلح الموازن الأوتوماتيكي لمعالجة الإختلالات في الموازنة العامة بين الموارد والنفقات في أدبيات الاقتصاد الكلي و في تخطيط السياسة الاقتصادية الوطنية، والدلالة اللغوية الموضوعة هنا تقارب مصطلح الضبط الإستراتيجي في العلاقات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقرة، ديمقراطية للطبقات الوسطى .ولن يتأتى ذلك إلا بجهود تكون موجهة نحو دعم المؤسسات المالية الدولية، بتوسيع مجالات التعاون والشراكة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين الدول .هذه الإستراتجية من شأنها أن تخلق ارتباطا متبادلا بين الاقتصاديات القوية وغيرها من الاقتصاديات الهشة .وهو ما يفضي في النهاية إلى العمل على تمرير الأجندة الإستراتيجية من خلال الارتباط بالاقتصاد العالمي .[1] فمثلا مسألة التعامل مع الصين في المستقبل المنظور، إذ ما شكلت تحديا أو تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية - من وجهة نظر التعدديين -تعتمد على زيادة ربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الأمريكي تصديرا واستيرادا .وهذا يشكل قيدا على الحراك الإستراتيجي للصين، فلا يمكن للصين مقايضة320 مليار دولار قيمة التبادلات التجارية مع الولايات المتحدة سنويا بأي شيء آخر يرتبط بالنفوذ والتنافس الإستراتيجي العالمي .هذا الأمر ينطبق على كثير من التوجهات الاقتصادية الأمريكية القائمة على مبدأ الربط بينها وبين الاقتصاديات الدولية والتحكم عن طريق الاستهلاك .آلها عوامل تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بممارسة نفوذ سياسي عالمي، آما تسمح لها بالتحكم في ديناميات الحراك الإستراتيجي للدول ذات الاقتصاديات المنافسة.

3- يركز التعدديون على أهمية الحفاظ على الأشياء الدولية المشتركة، مثل :المحيطات البيئة واستعمال الفضاء الخارجي .وعلى هذا الأساس، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد في تنمية وصياغة أنظمة عالمية من القوانين والمؤسسات التي تنظم العمل الدولي في مجالات متنوعة لا تقتصر على البيئة والتجارة الدولية فحسب، بل تشمل أيضا انتشار الأسلحة، حفظ السلام، حقوق الإنسان والإرهاب وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك .وبإمكان الولايات المتحدة أن تكون طرفا فعالا في إدارة النزاعات والأزمات الدولية، بالعمل كوسيط لتقليص مصادر عدم الاستقرار[2]

وفي تقييم للمحاور الكبرى للمقاربة التعددية حول الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المتركزة على مفهوم الشراكة الموسعة والقيادة الأمريكية " **Enlargement Partnership and American Leadership**" فإن الأفكار

[1] جوزيف ناي(الإبن)، مرجع سبق ذكره، ص، 257- 258.
[2] المرجع نفسه، ص، 259.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطروحة تشكل قواسم مشتركة لتطور المدرسة اللبرالية الكلاسيكية وتقاطعها مع اللبرالية الجديدة والتيار المثالي الأخلاقي الذي يشجع النزعة التعاونية والمؤسساتية في العلاقات الدولية. أيضا، فإن التعدديين أضفوا شيئا من الواقعية اللينة **Soft Realism** على أطروحاتهم وشددوا على أهمية دور القوة في إدارة الشؤون الدولية، كذلك نلمس لديهم نوعا من البراغماتية حيال معطيات التحالفات الدولية.

وأخيرا، فإن النظام التعددي- الذي هو صيغة معدلة اسميا لنظام توازن القوى - قدم ميزتين للولايات المتحدة الأمريكية .أولها، أنه يخفض الإنفاق الدفاعي كما يقلل من الحاجة إلى نشر القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم، مادامت الولايات المتحدة الأمريكية تترك معالجة المشكلات لتضطلع بها الدول الكبرى في مناطقها .ثانيها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتمتع- بدرجة أكبر من الحرية - في الاهتمام بمصالحها الاقتصادية حتى لو ألحقت ضررا بعلاقاتها السياسية مع حلفائها القدامى، إلا في الحالات المحددة التي تحتاج فيها إلى التحالف مع إحدى القوى الكبرى لصد تهديد أكبر[1]

ثالثا :الأحاديون وإستراتيجية الهيمنة العالمية

يعتبر التيار الذي يتبنى وجهة النظر الأحادية على قدر كبير من التنوع والتمايز المعرفي والفكري .فهو ليس تيارا متجانسا من حيث الرؤى الإستراتيجية والفكرية، بل هو مزيج من المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد والواقعيين الجدد الذين يرون في انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة فرصة مواتية لصياغة جديدة للعلاقات الدولية وفقا للتصور الأمريكي الأحادي .وبشكل عام، فإنهم يتصورون أن القرن الواحد والعشرون سيصبح قرن عدم توازن القوى الصارخ لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2]

إن الرؤية الإستراتيجية التي صاغها أصحاب النزعة الأحادية تتأسس على توجيه انتقادات شديدة لتيار التعدديين الذين وصفوا إستراتيجيتهم بسياسة المساعدات الإنسانية على طريقة الأم تريزا، وعدم قدرتهم على استثمار معطيات البيئة الجديدة في المضي

---

[1] زالماي خليل زاد،" الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها عليها وعلى العالم"، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001 ، ص،34 .

[2] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر : 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت :الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى، 2004 ، ص،42 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدما على طريق الزعامة والهيمنة على العالم واستغلال فارق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الوطنية الحيوية . وتبعا لأنصار نظرية ثبات القطبية الأحادية، فإنهم يعتقدون أنه كلما زادت الدولة الزعيم قوة زاد النظام الدولي استقرارا. فالدور الأمريكي حسب" وليام كريستول **William Cristol** " و"روبرت كاغان **Robert Kagan**" يجب أن يتمثل في الهيمنة الشاملة على العالم وتكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الأمريكي الكاسح لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة التي تتماشى مع انتشار وتحقق قيمها الحضارية . إذ أن انتصارها على الإمبراطورية السوفياتية حقق تفوقا استراتيجيا وأيديولوجيا غير مسبوق .فالهدف الأول والأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في الحفاظ على هذا التفوق وتدعيمه من خلال الأمن الأمريكي والحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم كله. [1] ،فأمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة لها مصالح طويلة الأمد في أن لا تسيطر قوى معادية على القارة الأوراسية .ولتبرير هذه الدعوة، فإن الأحاديين يسندون وجهة نظرهم بحاجة العالم الماسة إلى زعامة تفرض ضبطا استراتيجيا على تحركات القوى الدولية .وحسبهم فإن مصدر التهديد في العالم سيتعاظم في حالة تراجع القوة والهيمنة الأمريكية، والخطر الأساسي يتمثل في الضعف الأمريكي ذاته .فالهيمنة الأمريكية تعد الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأمن الدولي من الانهيار لذلك يلزم التفكير ليس في الحفاظ على السلام فحسب بل في فرضه على الأطراف المتصارعة .فالشقوق التي يمكن أن تصيب جدار الهيمنة الأمريكية- حسب الأحاديين - لن تأتي إلا من ترك الساحة العالمية للآخرين .فالتنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وحلفائها يمثل خطرا كبيرا بالنسبة لها مع احتمالات حدوث صدامات حادة مع اليابان وأوربا في حالة استمرار التوجه الدولي على ما هو عليه .فضلا عن ذلك، تشكل الصين وروسيا أكبر مصادر التهديد الإستراتيجي للزعامة الأمريكية .ومنه، فالدور الأكبر الذي يجب أن تقوم به أمريكا في البنية

[1] السيد ولد أباه ،مرجع سبق ذكره، ص، 43 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيوسياسية الجديدة هو تحجيم تلك القوى التي تسعى إلى الهيمنة خاصة في المجالات الجغرافية الشديدة الأهمية، مثل :الفضاء الأوراسي ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا.[1]

ودائما حسب المنظور الأحادي، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية هو إحداث تغيير في النظام في البلدان غير الديمقراطية كالعراق وكوريا الشمالية والصين وإيران، ذلك أن التعددية سوف تعني «إغراق الإدارة الأمريكية في عصيدة طرية فضفاضة من صنع القرار الجماعي وبذلك تكون قد حكمت على نفسك بالاقتصار على إظهار ردود الأفعال إزاء الأحداث».[2] ويجادل الأحاديون بأن القضية الرئيسية في النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمعبرين عن معارضة هيمنتها ليست هي الغطرسة الأمريكية بل هي الحقيقة المحتومة التي لا مفر منها للقوة الأمريكية بأشكالها المتعددة .ومن هذه الزاوية فعلى الأمريكيين أن يقاوموا تجاوز القانون الدولي على سيادتهم والحد من تدخل الأمم المتحدة إلا بما يتوافق ودور أمريكا العالمي.

أما فيما يتعلق بتحديات القوة الأمريكية، فإنها تنبثق من عوامل جيوبوليتيكية وبالتحديد من إمكانية تحالف قوى إستراتيجية بين دول، هدفها الحد من الهيمنة الأمريكية . فحالة الكراهية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وحسب الأحاديين له علاقة بسلم القوة .فالولايات المتحدة الأمريكية أقوى من أية دولة أخرى .ولطالما أن تمركز القوة مرادف للاضطراب، فإن البلدان الأخرى تنتفض لإقرار نوع من التوازن مع القوى العظمى المهيمنة حسب القانون الثاني لنيوتن ليس في الطبيعة ولكن في العلاقات الدولية، حيث سبق أن تكتلت الدول لهزيمة القوى المهيمنة في التاريخ.وعليه، يجب تفتيت هذه التحالفات ومنع سيطرة القوى الكبرى على الفضاءات الحيوية والجيواستراتيجية[3] .

---

[1] أناتولي أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة :أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، القاهرة :المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2003 ، ص ص،256 - 258.

[2] جوزيف ناي (الابن)، مرجع سبق ذكره، ص ص، 273 – 274 .

[3] فريد زكريا،" كراهية أمريكا"، ترجمة :عادل زقاغ، **علم السياسة والعلاقات الدولية :قراءات عالمية**، المجلد الأول، العدد الأول، باتنة، 2005 ، ص ص،57 - 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر2001 وتحولات السياسة الأمريكية

أولا :تأثير أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثاني انعطافة حقيقية في غضون عقد من الزمان في مسار العلاقات الدولية والسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة .وقد أثارت جدلا واسعا حول ما إذا كانت هذه الأحداث ستكون لحظة تحول وقطيعة في التاريخ ونهاية لحقبة كاملة وبداية لعهد جديد أم مجرد هزة عابرة لا تأثير لها في العمق والجوهر على العلاقات الدولية وتطوراتها المستقبلية؟

كانت محاولات الإجابة عن هذا السؤال متطابقة إلى حد بعيد بشأن التأثير العميق والبنيوي للأحداث على الشؤون الدولية وإيقاعها السريع وردات الفعل التي تركتها والنتائج البعيدة التي ستفضي إليها مستقبلا، خاصة على السياسة الأمريكية تجاه العالم بحكم استهدافها في أمنها القومي وفي داخل أراضها لأول مرة في التاريخ، وأيضا باعتبارها القوة الأعظم تأثيرا في الشؤون الدولية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة .من هذا المنظور، يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية المقَدمة لاستكناه الحدث وتأثيراته في ثلاث اتجاهات متمايزة، هي:

الاتجاه الأول :اعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة؛ أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج إلى ذريعة الخطر الخارجي الذي يوفر الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية .بحيث وجدت الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن في ذي الخلفية "**The Empire of Hegemony**" الأحداث فرصة تجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة الأيديولوجية المحافظة، القائمة على ثلاثة ركائز أساسية هي :التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الاقتصادية[1]

ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتمرير أجندتها الإستراتيجية ومضاعفة الإنفاق والتدخل العسكري في الخارج وفق مبدأ إثارة الخوف.

[1] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص، 12 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سياق متصل بالمفاهيم النظرية المطروحة لتفسير الأحداث وتأثيراتها على أنماط العلاقات الدولية، تشير بعض الدراسات إلى أنه- ومن منظور إستراتيجي - فإن هذه الأحداث ساهمت في ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء الاتحاد السوفيتي . فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها وجود عدو خارجي من ثوابت السياسة الأمريكية شكلت لها الأحداث فرصة لتثبيت عدو جديد في منظومة التفكير الأمريكي. فالإرهاب الدولي "**International Terrorism**" كبديل موضوعي للعدو السوفيتي، أضحى متغيرا أساسيا لبناء عقيدة إستراتيجية للتحالف الدولي، وصياغة وبلورة أدبيات نظرية ومفاهمية جديدة وأطر تفسيرية للتفاعلات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 . وتلخص عبارة «من الحرب الباردة إلى الحرب ضد الإرهاب "**From the cold war to the war on terror**". أنماط التوجهات الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية . كما تبين إلى أي مدى قادت هذه الأحداث إلى سد فجوة الفراغ الإستراتيجي"**Strategic gap**" لفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وبناء على ذلك، فالحرب الشاملة ضد الإرهاب "**Global war on terror**" ستكون المفهوم الأكثر مركزية في الخطاب الاستراتيجي الأمريكي لما بعد 11 سبتمبر[1]

ومن جانب آخر، أدت أحداث 11 سبتمبر إلى حسم الجدل الفكري الإستراتيجي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأحاديين"**Uni-polarists**" والتعددين "Multi-polarists" لصالح دعاة التيار الأحادي .حيث دفعت بآرائهم وأفكارهم إلى مقدمة السياسة الخارجية الأمريكية في تماثل مع أطروحات المحافظين الجدد وتحت مفاهيم جديدة مثل :الحرب الاستباقية والعمل بشكل إنفرادي والتدخل العسكري في العالم.

<u>الاتجاه الثاني</u> :وهو وثيق الصلة بالاتجاه الأول، ويتمثل في اللجوء إلى أطروحة صدام الحضارات "**The Clash of Civilisations** " التي كثر الحديث حولها بعد الأحداث . فأطروحة صدام الحضارات التي قدمها صمويل .ب هنتنغتون "**Samuel. B Huntington** " كمقاربة لتفسير نمط النزاعات في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب

[1] Michael Cox , From the cold War to the War on Terror, in : John Baylis and Steve Smith(eds), The Globalisation of World Politics, Oxford University Press, Third Edition, 2004, p p. 152-155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباردة والتي تنطوي على تحليل لشكل الصراعات التي ستكون حسبه دامية بين كيانات ثقافية متمايزة وحضارات مختلفة من حيث البنى الثقافية .فالحدود الفاصلة بين الحضارات ستكون حدودا ثقافية بسبب دور العامل الثقافي والعامل الديني تحديدا في تأجيج الصراعات والنزاعات بين الدول على خلفية الاستقطابات الإثنية والدينية والهويتية فيما أسماها "حدود الدم **Blood Boarders** " ، من هذا المنظور، فالتصادم الحضاري خاصة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية سيكون حتمية تاريخية في مستقبل العلاقات الدولية .إذ جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضفي على هذه الحتمية بعضا من الصدقية بعد التراجع الأكاديمي الذي شهدته أطروحة صدام الحضارات .ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهبون إلى حد اختزال الصراع الدائر راهنا في صراع الإسلام والغرب، إلا أن التحوير المفهومي للحرب الشاملة على الإرهاب حاضر في الأذهان، بصورة توحي باختزاله في الحرب الشاملة على لإسلام.[1] وقد عكست الخطابات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة بعد التفجيرات هذا الوضع بالتركيز على الأصولية الإسلامية وخطرها وضلوعها في الأحداث، وكذلك ما أصبح يشكله التحدي الإسلامي كعدو إستراتيجي على منظومة الحضارة الغربية[2]

الاتجاه الثالث :يرى في هجمات 11 سبتمبر ردة فعل همجية من طرف العالم الثالث على الحداثة الغربية والقيم الغربية، التي تمثل العولمة أكبر تجلياتها المعاصرة .فالأوضاع المعقدة التي يعيشها العالم الثالث ولدت شعورا بالإحباط لدى فئات واسعة من شعوبه والتي باتت ترى في هذه الأوضاع نتاجا لسياسات الدول الغربية التي كرست التخلف والفقر والعنف فيها، وخاصة بسبب إفرازات ظاهرة العولمة التي زادت من توسيع الهوة بين العالم المتقدم وعالم الجنوب المتخلف .وقد مثّلت الهجمات على مركزي التجارة العالمية دلالة رمزية على وجاهة المقاربة التفسيرية من هذا المنظور .وعلى المستوى الثقافي، ليس بمعنى أطروحة صدام الحضارات والثقافات والديانات، وإنما بسبب غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لأيديولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تروج له

---

(1) السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص، 13 .

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، بيروت :دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006 ، ص ص،35 - 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدبيات الأمريكية، أو توفير إطار مرجعي لديناميات العولمة في ما وراء طابعها التقني-الاقتصادي.

وليس بإمكان الخطاب الليبرالي الجديد تقديم هذا الإطار الأيديولوجي لما يكتنفه من التناقضات بين النظرية والتطبيق، بحيث تحول الخطاب الليبرالي إلى مجرد أداة لممارسة التدخل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآنية .فالإرهاب الجنوبي- من هذا المنظور -هو تعبير حاد وجذري عن تفاقم أزمة التواصل بين الفضاءات التي يتشكل منها عالم اليوم فيما وراء وهم القرية الكونية الواحدة المنسجمة[1] فهذا الاتجاه يفسر الهجمات من زاوية اشتداد حالات الغضب في الدول الفقيرة من السياسات الاقتصادية الظالمة والمجحفة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية.

وخلاصة لما تقدم، يمكن القول أن هذه الاتجاهات حاولت تقديم إطار تفسيري لطبيعة الأحداث وتأثيراتها على مستقبل السياسة العالمية والسياسة الأمريكية منها تحديدا . إذ تركت أحداث 11 سبتمبر تأثيرا عميقا في بنية السياسة الإستراتيجية الأمريكية وعززت- بشكل كبير -أطروحة مشروع الهيمنة الشاملة على العالم الذي تقف أفكار المحافظية الجديدة "**The new Conservatism**" وراء الترويج لها في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية ونقلها إلى التطبيق الواقعي في السياسة العالمية.

ثانيا: تأثير المحافظون الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

01- :ظهور المحافظين الجدد وأفكارهم السياسية

تسمية المحافظية الجديدة «**The new Conservatism**» جاءت في مقابل المحافظية التقليدية القديمة،وهي مدرسة فكرية ذات أطياف عديدة في السياسة الأمريكية بعضها معتدل وبعضها الآخر متطرف.

والمحافظون الجدد يقفون على أقصى اليمين .وهم امتداد للتيار الويلسوني المحافظ في السياسة الأمريكية الذي كان يؤمن بأن القيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان في العالم .والفارق الأساسي بين المحافظين الجدد والمحافظين الجمهوريين التقليديين، يكمن في أن

[1] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص، 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحافظين التقليديين يميلون إلى تبني خطاب العزلة والتقليل من التدخل في الشؤون العالمية، بينما ينزع المحافظون الجدد إلى الانهماك في قضايا السياسة العالمية ويدعون إلى زيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية .تبلور تيار المحافظين الجدد في حقبة الثمانينات الريغانية على شكل مجموعات تتسم بالاستماتة في العداء الشديد للمعسكر الشرقي، والإيمان العميق بالتفوق الأمريكي الغربي .وكان ذلك على يد مجموعة من المنشقين عن الحزب الديمقراطي من أمثال" أرفنغ كريستول "و"نورمان بودرهورتز " و"ميج ديكنز" [1].

تعود النشأة الفكرية للمحافظين الجدد إلى تأثير أفكار الفيلسوف الألماني اليهودي "ليوشتراوس" التي كانت فلسفته تقوم على دعامتين أساسيتين :أولهما :يقينه بأن الديمقراطية لا تستطيع فرض نفسها إذا بقيت عاجزة عن مواجهة الطغيان، أما الثانية -التي ترسخت عنده ومثلت المنطلق في عقيدة المحافظين الجدد -هي أن أي موقف رافض للقيم الغربية الديمقراطية يعد رفضا للفضيلة ذاتها .وبناء على ذلك، قسم الأنظمة إلى أنظمة خيرة وجيدة وهي الأنظمة الديمقراطية وأخرى فاسدة وشريرة (محور الشر) وهي الأنظمة غير الديمقراطية[2].

استمر عمل المحافظون الجدد الفكري الذي يستمد مرجعيته من الفلسفة الشتراوسية وانصرفوا إلى المزيد من الانخراط في العمل الأكاديمي والإعلامي وكونوا في النهاية مذهبا فكريا أكثر منه توجها سياسيا، حتى تم لهم حضور بارز على الساحة السياسية الأمريكية، ظهر بقوة أثناء فترة الفراغ الاستراتيجي التي تلت انتهاء الحرب الباردة، حيث انبرى هذا التيار إلى طرح وتبني أفكار تسد هذا الفراغ، مثل أطروحة" نهاية التاريخ **The end of History"** لفرنسيس فوكوياما[*] الذي يعد من أبرز رموز المحافظية الجديدة، وأطروحة صدام الحضارات " **The clash of Civilization"** لصمويل هنتنغتون،ولما وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وجد المحافظون الجدد فيها فرصة

---

[1] مستقبل العالم الإسلامي :تحديات في عالم متغير، **مجلة البيان**، في :عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، الرياض، الطبعة الأولى، 2004 ، ص،329 .

[2] المرجع نفسه ، ص، 332 .

(*) يعد فرنسيس فوكوياما صاحب كتاب" نهاية التاريخ والإنسان الأخير "The end of history and the last man من أبرز منظري تيار المحافظين الجدد قبل أن يعلن انسحابه من هذا التيار وبدأ في النقد والتشهير بأفكارهم، راجع مقاله :ما بعد المحافظية الجديدة في شؤون الأوسط، عدد 122 ، جوان2006

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتنفيذ أفكارهم وتطبيقها في شكل مشاريع تختزل رؤيتهم لأمريكا والعالم، تبلورت كلها في مشروعهم البحثي الذائع الصيت حول عهد السلام الأمريكي "**Pax Americana**" والذي ظهر في مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي صاغ فيه المحافظون الجدد(*) إستراتيجية شاملة للهيمنة الأمريكية على العالم تدعى بمشروع القرن الأمريكي الجديد "**The Project of the New American Century**" بأدوات وتكتيكات ومسوغات جديدة، مستمدة من مرجعيتهم الفكرية والفلسفية حول التاريخ، الدين والسياسة .وعليه، فإن مشروع القرن الأمريكي الذي يتحدث عنه المحافظون الجدد تأسس عام 1997 تحت رعاية مؤسسة المواطنة ومولته مؤسسة برادلي .وقد ارتبط أيضا بمؤسسة" أمريكان انتربرايز"، وهدفه المعلن هو تعزيز القيادة الأمريكية للعالم من خلال زيادة الإنفاق الدفاعي وتحدي الأنظمة المعادية لمصالح أمريكا وقيمها وتعزيز العلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين(1)

02- مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية عند المحافظين الجدد

حسب فرنسيس فوكوياما، فإن التحول الأبرز الذي نجم عن أحداث 11 سبتمبر هو القطيعة النهائية مع المقاربة الانعزالية التي جمعت بين التوجهين الديمقراطي والجمهوري على اختلافهما في الرؤية والتوجه خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

لقد تغيرت الأوضاع جذريا بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية- المستهدفة لأول مرة في تاريخها وعلى أرضها وأمنها القومي -بناء عقيدة إستراتيجية جديدة تتماشى مع هذه التحديات غير المسبوقة. وتلخص مقولة" روبرت كاغان ووليام كريستول" «مصالح قومية ومسؤوليات كونية» الإطار العام الذي صيغت في ظله الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فالإستراتيجية الكبرى للمحافظين الجدد لا تنفصل في سياقها عن الجدل الإستراتيجي قبل أحداث 11 سبتمبر .فالهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم وردع

(*) يضم الفريق الذي صاغ مشروع القرن ألأمريكي الجديد أبرز رموز المحافظية الجديدة من أمثال :إيرفينغ كريستول، وليام كريستول، نورمان بودهورتز، ريتشارد بيرل، بول، وولفوفيتز، إيليوت أبرامز، ديفيد ورمز، جون بولتون، دوغلاس فايت،روبرت كاغان، دونالد كاغان، وليام بينت، ديك تشيني، رونالد رامسفيلد...الخ.

(1) مستقبل العالم الإسلامي :تحديات في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص، 357 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنافسين والأعداء وبلوغ المصالح القومية وتحقيقها ذات الأبعاد الجيوإستراتيجية والامتداد الكوني هي الركائز المحورية في التصور الإستراتيجي للمحافظين الجدد.

ففي ظل غياب أي منافس استراتيجي من حجم الاتحاد السوفيتي، ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف كقوة عظمى في الساحة الدولية، مركزة فقط على تأمين مصالحها الوطنية المباشرة الملموسة مع التخلي عن تحمل المسؤوليات الكبرى التي سبق لها أن تولتها بوصفها زعيمة العالم الحر .علاوة على ذلك، فإن سياسة خارجية منطلقة من فكرة هيمنة أمريكا والمزاوجة بين المبادئ والمصالح المادية من شأنها أن تعني قدرا من التدخلات العالمية لا تستند فقط إلى مفهوم المصلحة الوطنية، ولكن يجب ربطها بحماية القيم الأمريكية أيضا .كذلك ينبغي لأي إستراتيجية تتوخى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في العالم أن تعتمد على التنبؤ المسبق بالأزمات قبل تفجرها وتطورها إلى نزاعات مستعصية على الحل .وذلك حسب المحافظين الجدد هو معيار أي قوة عظمى كوكبية عازمة على صياغة البيئة الدولية بما ينسجم مع مصلحتها. فمبدأ الاستباق "**Pre-emptive**" والتدخل الإستباقي "**Pre-emptive intervention**" يجب أن يشكلا حجر الزاوية في إستراتيجية التعامل مع الأوضاع الدولية التي بها نذر تشكيل تهديد أمنى للولايات المتحدة الأمريكية .

فلم تعد إستراتيجية الهيمنة مرتبطة بمعيار المصلحة الوطنية، إنما يتعدى ذلك إلى صياغة البيئة الدولية بشكل استباقي لتشكل مجالا حيويا لا نهائيا للمصلحة الوطنية[1]

إضافة إلى ذلك، فالمحافظون الجدد مثلهم مثل الواقعيون يدعون إلى ضرورة تكريس التفوق العسكري الأمريكي عالميا، وبالشكل الذي يجعل الهوة في التسلح تزداد اتساعا بينها وبين بقية الدول والتي تستطيع بها موازنة ميزتها النسبية في القوتين الاقتصادية والتكنولوجية .وكثيرا ما يثير المحافظون الجدد مسألة الإنفاق العسكري في نقاشاتهم وكتاباتهم، فيطالبون بتخصيص زيادات هائلة في الإنفاق العسكري لرأب الصدوع الناتجة عن تقليص إدارة كلينتون من نفقات التسليح وموازنة الدفاع. الشيء الذي أفضى إلى ظهور فجوة بين غايات أمريكا الإستراتيجية ومطامحها، والوسائل المتوفرة لبلوغ تلك

[1] ويليام كريستول وروبرت كيغن،" مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية"، في :إيرون سيلزر، المحافظون الجدد ترجمة :فاضل جيكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005 ، ص ص، 104 – 105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغايات .هذه الفجوة تزداد اتساعا كلما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها في الخارج .ويبدو معدل 3,5 % من إجمالي الناتج القومي الأمريكي البالغ 11 ألف مليار دولار جديرا بتحقيق تمويل كاف لمتطلبات شؤون الدفاع وموازنات التسلح[1]

وفضلا عن ذلك، يشدد المحافظون الجدد على أهمية تمتين روابط التحالف التقليدي القائم بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والديمقراطيين في العالم منذ حقبة الحرب الباردة، ويعتقدون أن أي إستراتيجية أمريكية للتفوق العالمي دون إشراك الحلفاء الموثوقين، مثل :بريطانيا، ألمانيا، اليابان وإسرائيل، هي فكرة تبدو مضللة إستراتيجيا، ولذلك من شأن أي إستراتيجية هادفة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي، تتطلب التزاما مطردا بالعمل مع الحلفاء .وعليه، ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف بشأن التهديدات الموجهة إلى مصالح حلفائها آما لو أنها تهديدات تطال المصالح الحيوية الأمريكية .هذا التصور متماثل مع العمل في الإطار التعددي الذي أشرنا إليه كأحد خيارات العمل الإستراتيجي المثير للنقاش مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتتأسس نظرة المحافظين الجدد تجاه تنفيذ هذه الإستراتيجية على مبدأين رئيسيين:

المبدأ الأول :سياسة تغيير الأنظمة

في تقاطع مع أطروحات التيار الأحادي بشأن ضرورة تغيير الأنظمة يؤكد المحافظون الجدد على مركزية هذه المسألة في أية إستراتيجية أمريكية لإعادة صياغة البيئة الدولية وفقا للمصالح الأمريكية،فكما زاوجت الإستراتيجية الأمريكية الناجحة في الحرب الباردة بين احتواء الاتحاد السوفيتي من جهة، والمسعى الهادف إلى تقويض النظم الشيوعية من الداخل من جهة ثانية، فإن إحدى أهداف السياسة الخارجية الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة من وجهة نظر المحافظين الجدد يجب أن تتركز على إحداث تغيير في أنظمة حكم الدول المعادية في كل من بلغراد، بغداد، طهران، بيونغ يانغ دمشق، بكين وموسكو... الخ .هذه الإستراتيجية التي تعد مسارا متواصلا لإستراتيجية الاحتواء والإفساد"**Containment and Contamination** " أطلق عليها" بالاحتواء المزدوج **Dual Containment** " التي باشرتها إدارة بيل كينتون وكانت موجهة إلى

[1] ويليام كريستول وروبرت كيغن، مرجع سبق ذكره، ص، 106.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنظمة المعادية في الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية، وتحديدا العراق وإيران .وكان الهدف هو شل القدرات والتحركات الإستراتيجية للنظامين، ويسعى أساسا إلى تحريك ديناميات الانفجار من الداخل. [1] هذا، ويبقى خيار الحرب غير مستبعد من حسابات الإستراتيجية الجديدة .إذ تحاول الحرب مع السبل غير العسكرية أن تعجل بديناميات الانفجار الداخلي. وفي مسألة تغيير الأنظمة، لا يتفق المحافظون الجدد مع النيوليبراليين في فكرة ضرورة التعامل التجاري مع أي نظام مهما كان معاديا .فحسب اعتقادهم، فإن من شأن تلك العلاقات أن تعرض الهدف الجوهري في إعلان النظام الديمقراطي إلى انتقادات بصورة تتعرض فيها الجاذبية الأخلاقية والثقافية الأمريكية بسبب التعامل مع الأنظمة غير الديمقراطية.

وبناء على ذلك، يستخف المحافظون الجدد بسياسة الليبراليين الجدد التي ترمي إلى تغيير سلوكات هذه الأنظمة عن طريق زيادة ربطها وإدماجها في شبكة التبادلات العالمية والاعتماد المتبادل، وهي سياسة لا تصمد أمام الوقائع التاريخية .فالوفاق المفتوح مع الاتحاد السوفياتي لم يؤد إلى تخلي الاتحاد السوفيتي عن أيديولوجيته، بقدر ما دفعت به إلى مزيد من التشدد في بناء إمكانياته وقدراته .لكن سياسة ريغان المعادية لسياسة الوفاق تمكنت من الإطاحة بالاتحاد السوفيتي .والدرس المستخلص من مثال الاتحاد السوفيتي -حسب المحافظين الجدد - يتمثل في معاملة الأنظمة الشبيهة بهذا الأخير بالعمل على تحقيق زوالها وتغييرها ولو بالقوة - إذا اقتضى -الأمر وليس العمل على ربطها بشبكات من الاعتماد المتبادل الذي لن يمنحها سوى الوقت الكافي لاستكمال استعداداتها وبناء قدراتها لتصبح في نهاية المطاف أنظمة غير طوعية.[2]

ومن هذا المنظور، يجب على سياسة تغيير الأنظمة أن تُقدم في إطار متناغم مع مقتضيات المبادئ والقيم الديمقراطية كالإصلاح ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وذلك لإخفاء الطابع الإمبريالي المثير للاعتراض من قبل الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي على حد سواء .ومما لا شك فيه، فإن سياسة تغيير الأنظمة الفاسدة

---

[1] عمرو ثابت ، الاحتواء المزدوج وما وراءه :تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى،2004 ، ص، 22 .

[2] ويليام كريستول وروبرت كيفن، مرجع سبق ذكره، ص، 109 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنظمة إصلاحية وديمقراطية ستؤدي- في الأخير - إلى تحقيق المصالح الأمريكية عن طريق ذات الأنظمة التي تبقى على أية حال مذعنة ومستجيبة لمتطلبات السياسة الأمريكية في هذه المناطق .ولإخفاء طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين هذه الأنظمة، ونفي تهمة العمالة عنها، تمت صياغة مفاهيم مستوحاة من تاريخ الإمبراطورية الرومانية "Pax-Romana" مثل مصطلح الحليف الإستراتيجي أو الشريك الإستراتيجي الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية توزعه كلقب على مثل هكذا دول. فحسب "مايكل هاندل Michael Handel" « فقد طور الرومان شيئا فشيئا علاقة"الحامي -العميل "لتكون أقرب إلى علاقة المستغل من طرف واحد .وفقا لهذه العلاقة تحصل الدولة العميلة على قدر ضئيل من المنفعة، والتي كانت- في حقيقة الأمر - محميات أو دول تابعة أكثر منها أعضاء في تحالفات حقيقية وفي الوقت الذي احتاجت فيه روما إلى مساعدة الدول العميلة كانت هي نفسها حريصة على جعل هذه الدول قوية بأفضل شيء ممكن، بحيث تكون قادرة على حماية نفسها ومساعدة الرومان، دون أن تصل قوتها إلى الحد الذي يهدد المصالح الرومانية».[1]

هذا الإطار بالتحديد هو الذي يحكم السياسة الأمريكية وغاياتها الإستراتيجية من وراء قيامها باستبدال أنظمة بأنظمة أخرى تحت دعاوى نشر الديمقراطية .أما فيما يخص تكتيكات تغيير الأنظمة، فإنها تتباين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى غيرها .ففي بعض الحالات، قد تكون أفضل الخطط دعم جماعات متمردة كما طبقت في نيكاراغوا وقد تعني- في حالات أخرى -دعم منشقين بأساليب مكشوفة أو خفية أو عقوبات اقتصادية مع عزل دبلوماسي .وفي حالة أكثر إلحاحا، يتطلب الأمر التدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق عام2003 [2]

المبدأ الثاني :إعادة تعريف المصلحة الوطنية Redefinition the Concept of National Interest

حسب المحافظية الجديدة، لابد للأمريكيين أن يعاودوا احتضان مفهوم واسع لمقولة المصلحة الوطنية "**National Interest**" بشكل مغاير لتعريف الواقعيين لها، والتي لها

[1] عمرو ثابت، مرجع سبق ذكره، ص، 30 .
[2] وليام كريستول وروبرت كيفن، مرجع سبق ذكره، ص، 114 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتباط بعلاقة القوة والحدود الجغرافية ومستويات الرفاه المادي والازدهار .فالمصلحة الوطنية - حسب وجهة نظر المحافظين الجدد- لابد أن تتجاوز معناها الضيق المتمثل في الازدهار والأمن والرفاه المادي للشعب الأمريكي، لتشتمل على أبعاد إستراتيجية تمزج بين القيم الأمريكية والشرف العالمي والأمن والازدهار المادي فيما وراء الحدود الجغرافية .فأينما وجدت الحاجة إلى نشر القيم الأمريكية وتحقيق الرفاه المادي والأمني للشعب الأمريكي في بقعة من بقاع العالم، فثمة توجد المصلحة الوطنية؛ بمعنى أينما بلغ السلام الأمريكي مداه، فثمة المصلحة الوطنية، وقوام هذا الأمر توسيع مبدأ مونرو على العالم بأسره .فالمصالح الوطنية الأمريكية بهذا التوصيف لها طابع كوني وتنطوي على معايير مادية كالأمن والازدهار والاقتصاد ومعايير قيمية أخلاقية تستوجبها ضرورة تعميم الديمقراطية والثقافة الأمريكية على العالم وهو ما يعبر عنه" نيبور راندهولد **Reinhold Neibuhr**" بقوله: « إن إحساس أمريكا بالمسؤولية إزاء أسرة دولية فيما وراء حدودنا فضيلة، وهذه الفضيلة لم تتعرض- بأي شكل من الأشكال -للتقليص من جراء كون هذا الإحساس بالمسؤولية نابعا في الوقت نفسه من الفهم الحصيف لمصالحنا الوطنية » .[1]، ومن زاوية أخرى، يرتبط بالمصلحة الوطنية مفهوم الأمن القومي وتحدياته .هذا المتغير الذي له حضور واسع في أدبيات المحافظين الجدد ومقالاتهم .فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبح الأمن القومي يحتل المرتبة الأولى على سلم الأولويات الإستراتيجية الأمريكية، ومفاد ذلك ما تسميه بالحرب الدولية على الإرهاب"Anti-Terrorism War" الذي اضطلع المحافظون الجدد بصياغتها أهدافا و وسائل كما أصبحت من المفردات الخطابية واسعة الانتشار والتي تخفي وراءها الكثير من الأجندة الخفية للهيمنة والسيطرة على العالم، خاصة بلدان العالم الإسلامي التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي لما تسميه الإرهاب الدولي.

بقيت نقطة أخيرة تجدر الإشارة إليها وذات صلة بإعادة تعريف المصلحة الوطنية وهي العمل على تهميش الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية .فالمحافظون الجدد لا يعارضون التحالفات الدولية إنما يتوجسون من منح المؤسسات التعددية مثل الأمم

[1] وليام كريستول وروبرت كيفن، مرجع سبق ذكره ، ص، 118.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة حق نقض تحرك الولايات المتحدة .فالعمل مع الأمم المتحدة يكون مرغوبا فيه، إذا لم تشكل قيدا على حرية الحركة الأمريكية في العالم .أما إذا تحولت إلى منبر معاد للمصالح الأمريكية، فالمحافظون الجدد يطالبون صراحة بتجاوزها وتهميشها والعمل بشكل أحادي وإنفرادي[1]

ثالثا :اتجاه التحليل الجيوإستراتيجي :الاحتواء الشامل

تعتقد جل التيارات الفكرية والسياسية الأمريكية أن من شأن الهيمنة الأمريكية العالمية أن تثير ضدها عديدا من الاعتراضات التي تنطوي على رغبة بعض الدول وسعيها إلى تحجيم قوة أمريكا، خاصة إذا تبين لها أن عالما تقوده أمريكا متضارب مع وجودها ومصالحها .وتعتقد هذه الأوساط أن الأخطار والتهديدات الممكنة على الموقع الأمريكي في النسق الدولي يمكن أن تنبع من قيام تحالفات إستراتيجية بين دول كبرى تتقاسم العداء للتوجهات الأمريكية، يدفعها إلى ذلك إمكانياتها وقدراتها بأبعادها المختلفة . وللحفاظ على هذا الموقع، توصي هذه التيارات الفكرية بضرورة منع الولايات المتحدة الأمريكية لقيام أي تحالف استراتيجي لهذه الغاية بين تلك الدول، خاصة بين روسيا والصين.[2]،في هذا الإطار، تقدم مقاربة التحليل الجيواستراتيجي الإسهامات الفكرية للإستراتيجيين الأمريكيين لإدارة التفاعلات العالمية من زاوية جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية في الفضاء الأوراسي الأكثر ديناميكية ونشاطا على مستوى التفاعلات في السياسة العالمية .التحدي الجيواستراتيجي المركزي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية يمكن في وجود قوى معادية تسيطر على مقدرات أوراسيا الواسعة، لذلك كان الاهتمام الأمريكي بأوراسيا، وهو أمر تقليدي في مجال الجيوبوليتيك الأمريكي،فالمفهوم الأكثر تأثيرا في فن الدولة الأمريكية يتمثل في فكرة" قلب الأرض **Heart Land**" عن أوراسيا وعن الفضاء المركزي، للحيلولة دون قيام دولة مركزية قوية في هذا الفضاء الجيوبوليتيكي ولاسيما قيام تحالفات بين دول مركزية قارية[3]

---

[1] ماكس بوت،" قصص خرافية عن المحافظين الجدد"، في :إرون سيلزر، مرجع سبق ذكره، ص، 82 .
[2] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص ص، 58- 63.
[3] أناتوني أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص، 32 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

01- المنافسون المحتملون

هناك سؤال ما فتئت الأوساط الأكاديمية الأمريكية تطرحه حول من سيكون بإمكانه مستقبلا استغلال تشتت القوات الأمريكية؟ بصيغة أخرى من بإمكانه أن يتحدى القوة الأمريكية في العالم؟ .لقد أصبح تحديد هوية المنافسين المحتملين للهيمنة الأمريكية إحدى المهام الرئيسية المطروحة أمام عالم السياسة الأمريكي .ولقد لقيت أراء الأمريكيين بشأن القدرات المختلفة للدول تأثيرا متباينا، فهناك من يرى في الصين وصعودها المستمر القوة الأولى في العالم التي لها إمكانية تحدي الهيمنة الأمريكية، ويذهب فريق ثان إلى اعتبار روسيا، وبالرغم من ضعفها الحالي إلا أنها ستكون من بين الفاعلين الرئيسين المقررين للأوضاع الدولية وتحدي الإنفراد الأمريكي .أما" صمويل هنتنغون "فيرى في تفاعل الحضارات وإمكانية قيام تحالف الحضارات المخالفة للحضارة الأمريكية، التحدي الرئيس للهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين .إلا أن الاستراتيجيين الأمريكيين يعتقدون أن من شأن قيام أي تحالف بين الصين وروسيا والهند أو بين الصين وروسيا وإيران، أن يقوض الأحادية الأمريكية في العالم، عند هذه المعادلة تؤكد" تريزا ديلبش" « أن مستقبل العالم خلال مئة عام بالنسبة لقضية الحرب والسلام يتوقف على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا».[1]

أ /**الصين** :يثير الصعود المستمر للقوة الصينية مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية إذ يرى الاتجاه الصراعي في العلاقات الأمريكية–الصينية أن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة منافسة، وستقود إلى زعزعة الاستقرار في آسيا وتحدي المصالح الأمريكية الحيوية فيها .ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الصين تسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات التوسعية والسياسية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية إقليميا وعالميا، ويحفزها على ذلك استمرار تحسن أداء الاقتصاد الصيني منذ بداية التسعينيات، حيث لا يزال يسجل أعلى معدل نمو في العالم بالإضافة إلى نزوع الصين إلى تحديث وبناء قواتها المسلحة وفقا لإستراتيجية« النسر ذو رأسين»، هذا

[1] أناتوني أوتكين، مرجع سبق ذكره ، ص، 33 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع في حالة إستمراره، سيدفع بالصراع الأمريكي-الصيني في الفضاء الجيوسياسي الباسيفيكي إلى دائرة التفاعلات العالمية .وهو أمر لا يمكن تجنبه في المدى المنظور[1]

ب /روسيا :لا تزال روسيا بتوجهات سياستها الداخلية والخارجية" الثقب الأسود "في مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، ولازالت توجسات العلاقات أثناء الحرب الباردة تلقي بضلالها الكثيفة على العلاقات الأمريكية الروسية الحالية .وحسب وزيرة الخارجية الأمريكية" كوندوليزا رايس"، فإن روسيا ستبقى اللغز المحير أمام الولايات المتحدة الأمريكية .وتدلل التوجهات الحديثة لروسيا نزوعها المستمر إلى إعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية واتخاذها لمواقف في سياستها الخارجية مخالفة للتوجهات الأمريكية، سيجعل منها منافسا محتملا ومعاديا لأمريكا في القرن الواحد والعشرين خاصة إذا تم تعافيها اقتصاديا وسياسيا .ولقد قام اثنان من أبرع المختصين في الشؤون الروسية، وهما" دانيال يرجن وتاين جوستافينسون" بتحديد المدخل الإستراتيجي لواشنطن بشكل واضح على النحو التالي: « إذا ما استعادت روسيا قوتها الاقتصادية والسياسية فسوف تصبح خصما ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية ولن تكون هذه المنافسة منافسة أيديولوجية، وإنما منافسة بين دولتين عظميين».[2]

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، وقف أصحاب الاتجاه الواقعي - انطلاقا من الحقائق الجيوبوليتيكية -أمام حقيقة مفادها أنه إلى جانب« العظماء غير المشهورين الثلاثة البعيدين عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهم :الصين الكنفوشيوسية وجنوب آسيا الهندوسية والعالم الإسلامي(وهؤلاء يتجاوز تعداد كل واحد منهم مليار نسمة)، هناك دولة تقع في شمال القارة الأوراسية، وهذه الدولة هي روسيا، هاتان هما الدولتان المحوريتان التي تذهب بشأنهما التحليلات الإستراتيجية الأمريكية إلى اعتبارهما تأتيان على رأس قائمة الدول التي تشكل تهديدا أو تحديا استراتيجيا للوضع الأمريكي في النسق العالمي . وعليه، فمدار الإدارة الجيواستراتيجية الأمريكية للتفاعلات العالمية ترتبط- إلى حد كبير - بمستقبل الديناميات المتولدة من توجهات العلاقات الأمريكية–الروسية -الصينية داخل

---

[1] محمد سعد أبو عامود،" العلاقات الأمريكية–الصينية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مؤسسة الأهرام، عدد 145 جوان 2001 ، ص،97 .

[2] زبيجنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره، ص، 47 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يسمى بالمثلث stratigic triangl الإستراتيجي العظيم في الجيوبولتيك الأوراسي في القرن الواحد والعشرين[1]

02- عودة المركزية ا لأوراسيا الجديدة The new eurassian

تشير الجيواستراتيجية "**La Géostratégique**" إلى الإدارة طويلة المدى للمصالح الجيوسياسية و تعني الجيوسياسية "**La Géopolitique**" تفاعل السياسة مع الفضاء الجغرافي، أي تحليل التفاعلات السياسية في أبعادها المساحية والمكانية. وعليه فالإدارة الجيواستراتيجية لأوراسيا "Eurasia" تعني مسألة وجود إستراتيجية أمريكية متكاملة وشاملة تحتضن مصالحها الموزعة على الفضاء الجغرافي لأوراسيا باتت أمرا حتميا "**A Geo-strategy for Eurasia**" وأوراسيا هي موئل معظم دول العالم التي تتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما أن أكبر دول العالم تعدادا للسكان التي تطمح في أن تكون لها السيطرة الإقليمية، مثل :الصين، الهند وروسيا موجودة في أوراسيا، وكذلك الحال بالنسبة للدول ذات الطموح الهادف إلى تحدي التفوق الأمريكي .وتضم هذه المنطقة كذلك أكبر القوى النووية والاقتصادية والعسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويعيش في أوراسيا 75 % من سكان العالم، كما يوجد بها 60 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 75% من موارد الطاقة العالمية .كل هذه المعطيات والإحصائيات جعلت من أوراسيا - خاصة في جزئها الآسيوي الشرقي -منطقة ذات أهمية جيوبولتيكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل حجر الزاوية في إستراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة والهيمنة على العالم[2] .ولذلك فإن أوراسيا هي المنطقة المحورية في العالم .وأية قوة تسيطر على أوراسيا قد يكون لها من التأثير الحاسم في التفاعلات العالمية الشيء الكبير . فحسب" بريجنسكي"، فإن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم[3]

وقد ثار جدل حاد بين رواد ومحللي الجيوسياسة حول ما هي المناطق ذات الأهمية الكبرى في الفضاء الأوراسي، وبرزت في خضم هذا الجدل منطقتان على قدر كبير من الأهمية .أولهما هي منطقة -المحور الأوراسية -التي كنت تشمل سيبيريا كلها وأجزاء

---

(1) أناتولي أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص، 59 .

(2) المرجع نفسه ، ص، 95 .

(3)Zibigniew Brzezinski, "A Geostrategy for Eurasia" **foreign affairs**, New York, N 5, vol: 76, sep-oct 1997,www.foreignaffairs.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسعة من آسيا الوسطى .ثانيهما؛ هي منطقة قلب الأرض التي كانت تشتمل على شرق أوروبا والقوقاز .أما اليوم، فإن القضية الجيوسياسية تتعدى مسألة الجزء الجغرافي الأكثر أهمية من أوراسيا إلى التركيز على الفاعلين الأساسيين الأكثر تأثيرا في ديناميكية التفاعلات في الفضاء الأوراسي .ففي كتابه" رقعة الشطرنج العظمى "قسم بريجنسكي هؤلاء الفاعلين إلى صنفين أساسيين، هما:

أولا :اللاعبون الناشطون جيوإستراتيجيا :وهم الذين يملكون القدرة على إحداث التأثير في الأوضاع كما لهم طموحات إقليمية نابعة من تفاعل عوامل تاريخية وسياسية وجغرافية.

ثانيا :المحاور النشطة جيوسياسيا :وهي الدول ذات المواقع الجغرافية الإستراتيجية المحفزة والتي لها تأثير على الظروف الإقليمية وعلى اللاعبين الناشطين جيوإستراتيجيا[1] . يضم الصنف الأول دولا مثل :الصين، روسيا والهند .وهي دول لها إمكانيات وقدرات علمية وبشرية واقتصادية وعسكرية، كما أن لها طموحات ومحفزات تاريخية وتطلعات خارجية .أما الصنف الثاني فيضم المنطقة الجيوسياسية في الجزء الآسيوي، وتشتمل على دول مثل :تركيا، إيران، دول آسيا الوسطى والقوقاز .وهي دول تستمد أهميتها من موقعها الحساس ومن عواقب ظرفها الذي تكون فيه على نحو محتمل عرضه لسلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين .وفي معظم الأحيان يمنحها موقعها الجغرافي دورا خاصا في تحديد إمكانية الوصول للمناطق المهمة، أو حرمان لاعب جيواستراتيجي كبير من الموارد أو من حرية الوصول إلى هذه الموارد .يمنح هذا التحديد للاعبين الجيواستراتيجيين وللمحاور الجيوسياسية خيارات حازمة ويساعد على تعيين المعضلات الكبرى للسياسة الأمريكية، وعلى توقع التحديات الكبرى في القارة الآسيوية .والتي يلخصها بريجينسكي في أربع مسائل أساسية، وهي:

1- أي نوع من روسيا يدخل ضمن الاهتمام الأمريكي؟

2- ما هي التصورات المتوقعة بشأن دول البلقان الجديد في آسيا الوسطى، وماذا يجب أن تفضل أمريكا لتقليل المخاطر الناتجة إلى الحد الأدنى؟

3- ما هي الإستراتيجية المثلى حيال الصين؟

([1]) زبيجنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 47 - 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أي التحالفات والائتلافات لأوراسيا جديدة تكون ممكنة، وأي منها يمكن أن تكون الأكثر خطورة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وماذا يلزم لمنع قيامها؟ [1]

تدفع المسائل السابقة بالفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى مقاربة هذه التحديات برسم إستراتيجية شاملة تستند إلى مفهوم الاحتواء المتعدد للمنافسين المحتملين- ليست بصيغة الحرب الباردة -وإنما تطوير سياسات وآليات تستوعب مجمل التحديات والتهديدات، وقد ثارت نقاشات فكرية حادة حول أسلوب التعامل مع الصين وروسيا والهند.

وقد طرحت مسألة الاحتواء باعتبارها إستراتيجية ناجحة أدت إلى هزيمة الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، ولكن مع تعديلات تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الجديدة . وتتوخى إستراتيجية الاحتواء المتعدد"**Multi-containment**" المزج بين عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية مع محفزات ومغريات مختلفة تجاه كل دولة، بالإضافة إلى تقوية الروابط التحالفية التقليدية في المناطق المستهدفة بالاحتواء، خاصة في آسيا الشرقية وشرق أوروبا .فعلى الولايات المتحدة أن تظل عقبة أمام الطموحات الصينية في شرق آسيا كما عليها منع روسيا من إعادة نفوذها في المجال السوفيتي السابق، وكذلك الحضور الفعلي في جنوب آسيا حيث الهند المنافس الإقليمي الاستراتيجي .وتبقى الأولوية الإستراتيجية الملحة هي منع قيام المثلث الإستراتيجي المناوئ في شكل تحالف بين القوى الإقليمية الثلاث الصين، روسيا وايران[2]

[1] زبيجنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 50 – 58.
[2] أناتولي أوتكين، نفس مرجع سبق ذكره، ص ص، 93 – 106.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :المسار التطوري للسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

المطلب الأول :الدور الأمريكي في آسيا الوسطى بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية

خضع الدور الأمريكي في آسيا الوسطى منذ عهد الاستقلال إلى غاية وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 - لقرابة عقد من الزمن -إلى المقاربة النيوليبرالية التي تحكمت في صياغة سلوك واتجاه الدبلوماسية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة والتي اعتمدت على براديغم" التوسع **Enlargement**" الذي طوره" أنطوني ليك "في مقابل الاحتواء"**Containment**". وتستند إلى الأسس النظرية للنيوليبرالية المتمثلة في نشر الديمقراطية، توسيع التجارة الحرة، تطبيق اقتصاد السوق الحر واحترام حقوق الإنسان .وعزل الدول المناوئة للديمقراطية والسوق الحرة ومحاصرتها اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وحتى عسكريا .كما تضمنت هذه المقاربة على المستوى الخارجي البحث عن التوافق بين القوى الفاعلة على المسرح العالمي، الاستناد إلى معايير القانون الدولي والتدخل الإنساني لحماية الأقليات المهددة بالإبادة الجماعية...إلخ [1]

بهذه الخلفية النظرية التي مثلت المقاربة النيوليبرالية حجر الزاوية فيها.،كان التوجه الأمريكي نحو آسيا الوسطى مباشرة بعد استقلالها .وقد مثلت لها المنطقة ساحة هامة من الفرص والمخاطر ومن المزايا والتهديدات، خاصة بعد الفراغ الجيوسياسي الذي تركه اختفاء الاتحاد السوفيتي من المنطقة، وانطوت الفرص التي تتيحها آسيا الوسطى على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية .أما المخاطر فتمثلت في المخاوف من أن تتحول المنطقة إلى ساحة للإرهاب خاصة في ظل النموذج الأفغاني المجاور، أو أن تتحول نحو النموذج الإسلامي في ظل الجوار الإيراني .ويمكن التعبير عن الدور الأمريكي في المنطقة في العناصر الأساسية التالية:

أولا: المستوى السياسي-الأمني

بمجرد أن أعلنت جمهوريات آسيا الوسطى انفصالها عن الاتحاد السوفيتي في ديسمبر1991 حتى سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتسجيل حضورها الدبلوماسي

[1] السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص، 32 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجمهوريات الإسلامية بإرسالها لعشرات البعثات إلى تلك الدول وجمع المعلومات عنها، وتحديد مصالح الولايات المتحدة بها.

وكانت بعثة مؤسسة راند وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، ثم زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك للمنطقة سنة 1992 ورغم أن تلك البعثات، جاءت بتقارير تفيد أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة متواضعة وهامشية، إلا أنها في الوقت ذاته اتفقت على أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية في آسيا الوسطى ينبغي أن تعمل على تطوريها .فالتقرير الذي كتبته بعثة" معهد الولايات المتحدة للسلام "التي زارت آسيا الوسطى في سنة 1992 حدد أن المصالح الأمريكية في المنطقة هي :فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية الكازاخستانية، ومنع الانتشار النووي أو وصول الخبرات النووية إلى دول مارقة من منظور السياسة الأمريكية، أيضا الاستثمار في الموارد الطبيعية والطاقوية الهائلة في المنطقة، تعزيزا للاستقرار والتحول الهادئ نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية[1]

أما بعثة مؤسسة " راند **RAND**" بقيادة" براهام فولر **Braham Foler**" فرغم إشارتها إلى تواضع المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى وسلبيتها، إلا أنها حددت أن للولايات المتحدة أربعة مصالح جوهرية، هي:

1- تشجيع إنشاء علاقات ودية بين دول آسيا الوسطى وروسيا، لأن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عدم قيام سياسات عدائية من لدن الجمهوريات الإسلامية تجاه روسيا . بشكل يدفعها إلى محاولة إعادة بناء الإمبراطورية القديمة في آسيا الوسطى .ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع عودة الهيمنة الروسية على المنطقة وهكذا وافقت واشنطن على حماية روسيا لحدود طاجاكستان مع أفغانستان مع عدم إطلاق اليد الروسية في المنطقة .وفي هذا الإطار قامت" روز ماري فورست **Rose Mary Forsth**" الخبيرة بمجلس الأمن القومي الأمريكي بزيارة طاجاكستان في ديسمبر1993 . و التقت قائد القوات الروسية لخطط السلام بها الجنرال" بوريس

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 325 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيانكوف **Boris Biankov** " لكي تقف على طبيعة العمليات الروسية في المنطقة[1] هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذلك كان جزءا من النقاشات التي دارت في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية بشأن أمثل السبل للتعامل مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وكانت وجهة النظر الرسمية ضمن المقاربة النيوليبرالية تدعم التوجه نحو استيعاب روسيا ضمن مشروع الشراكة الشاملة التي أعلنت عنها الإدارة الديمقراطية في عهد الرئيس بيل كلينتون **Bill Clinton**.

2-منع الانتشار النووي في آسيا الوسطى، وفي هذا الصدد لا تكفي خطط نقل الأسلحة النووية إلى روسيا ولكن يجب الانتباه إلى الخبرة النووية والتكنولوجية المتوافرة لدى علماء تلك الدول وآثارها على الدول المجاورة .فعلى هذا الصعيد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضغوط كبيرة لدفع كازاخستان لتسليم معداتها النووية التي ورثتها عن البرنامج النووي السوفياتي .وتوج ذلك بتوقيع رئيس كازاخستان" نازار بابيف "في واشنطن في ماي 1992 على بروتوكول تعهد بموجبه على توقيع اتفاقية ستارت 1 start 1 واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية .وهو ما تم بالفعل، في مقابل ذلك استفادت كازاخستان من مساعدات عسكرية ودفاعية أمريكية.

3- العمل على تحجيم والحد من الدور والتأثير الإيراني في آسيا الوسطى ودعم الدور التركي في مقابل الطموح الإيراني .ولأجل ذلك، دعت الولايات المتحدة دول آسيا الوسطى إلى إتباع النموذج التركي العلماني الرأسمالي، وهو النموذج الأنسب لها لتحقيق الاستقرار السياسي والإقلاع الاقتصادي.

وقد أكد وزير الخارجية الأسبق" جيمس بيكر **Jams Baker**" على أن الهدف من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الجمهوريات هو إنقاذها من إمكانية تحولها إلى النموذج الإيراني في الحكم .

4- مراقبة الحركات الإسلامية الأصولية، وحماية هذه الجمهورية من حركة طالبان ومراقبة نشاطاتها وتحركاتها .من أجل ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية أمنية عن طريق تقديم المساعدات العسكرية والأمنية للجمهوريات الإسلامية .

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره ، ص، 327 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون" مادلين أولبرايت **Madeline Albrite**" أثناء زيارتها للمنطقة في أفريل 2000 وبموجبها أعلنت عن مساعدات بقيمة 3 مليون دولار لكل دولة موجهة لمحاربة الإرهاب والحركات المتطرفة، وعلى صعيد الاستقرار السياسي الداخلي، أكد" ألفين روبينشتاين **Alvine Robershtein**"، أحد كبار الباحثين الأمريكيين في قضايا آسيا الوسطى وروسيا عقب زيارته لآسيا الوسطى، أن المصلحة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية هناك تتمثل في استمرار استقلال آسيا الوسطى عن طريق دعم الانتقال السياسي الديمقراطي .وعلى هذا الأساس، قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر 1992 في إطار قانون دعم الديمقراطية" **Freedom Support Act**"

بتبني مجموعة من المبادئ لنشر الديمقراطية وتعزيزها في آسيا الوسطى كالتكوين القضائي وتطوير الأحزاب السياسية وتنظيم الانتخابات الحرة.

كما لجأت الولايات المتحدة إلى نوع من الدبلوماسية الهادئة لإقامة تعددية سياسية في المنطقة مع بعض الانتقادات الخفيفة للأنظمة السياسية لحملها على التسريع من وتيرة الإصلاحات السياسية والديمقراطية. ولعل أشهر هذه الانتقادات كانت موجهة إلى حكومة "إسلام كريموف **Islam Karimov**" في أوزباكستان، وترجم ذلك في تقليص المساعدات الإنسانية الأمريكية المخصصة لأوزباكستان، حيث بلغت 17 مليون دولار من أصل 379مليون دولار رصدتها الولايات المتحدة للأغراض الإنسانية والسياسية .بينما حظيت جمهورية قيرغيزيا بأكبر حصة من المساعدات تبلغ 124 مليون دولار نظرا لسرعة التحول الديمقراطي بها[1]

ثانيا: المستوى الاقتصادي -التجاري

شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد استقلالها أهم العوامل التي صاغت التوجه الدبلوماسي الأمريكي نحو المنطقة .فجميع البعثات الأمريكية إلى المنطقة أكدت على حيوية المنطقة كمجال استثماري واعد أمام الشركات الأمريكية خاصة في مجال النفط والغاز والمعادن الطبيعية .فعلى هذا المستوى، سعت

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره ، ص،328 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة إلى تعزيز ودفع عمليات الإصلاح والانتقال الاقتصادي في المنطقة . ففي سنة 1993 ، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 379 مليون دولار لآسيا الوسطى في شكل معونات إنسانية، هذا عدا 64 مليون دولار مقدمة للإسراع في برنامج التحول الاقتصادي .بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع بعض دول آسيا الوسطى لتوفير الحماية القانونية للمستثمرين الأمريكيين، كما وقّعت اتفاقات مع بعض المؤسسات الأمريكية الخاصة مثل :شركة الاستثمار الخاص لما رواء البحار **"Private Overseas Investment Corporation"**، وإكسيم بنك ، **"EximBank"** لتقديم القروض التي تضمنها الحكومة للشركات الأمريكية لتنشيط دورها في آسيا الوسطى .الأمر الذي دفع بالشركات الأمريكية إلى الاستثمار في المنطقة مثلما فعلت شركة شيفرون للنفط التي التزمت باستثمار 10 مليارات دولار لاستغلال نفط كازاخستان .كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات لتشجيع عملية التحول الليبرالي في إطار الانتقال .حيث بلغت حتى نهاية عام 1993 حوالي 64مليون دولار، منها 32 :مليون لكازاخستان، 13 مليون لأوزباكستان 12 مليون لجمهورية قيرغيويا، 4 مليون لطاجاكستان و 2 مليون لتركمانيستان .كما وضعت صندوق المشروعات الأمريكي الآسيوي بمبلغ وصل إلى 150مليون دولار .وقد وزع الصندوق 73 مليون دولار كتعويض لحوالي 400 مشروع خاص وصغير ومتوسط[1]

ومن هنا، فإن ملخص الدور الأمريكي في آسيا الوسطى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، يعكس صدقية التوصيف الذي طبع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، والتي اعتمدت على سياسة الدبلوماسية الهادئة في إطار المقاربة النيوليبرالية التي صاغت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين . كما أبانت عن فجوة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي لم يستطع صياغة عقيدة إستراتيجية جديدة تستوعب متغيرات البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة .الأمر الذي أدى بالعديد من المراقبين إلى وسم السياسة الخارجية الأمريكية بعدم اليقين وعدم التأكد وخضوعها لمنطق" رد الفعل "أكثر من كونها سياسة خارجية متماسكة تعضدها

[1] عبير ياسين،" الوجود العسكري والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة :مطابع الأهرام، العدد 152 ، أفريل 2003 ، ص،230 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رؤية إستراتيجية محددة .بخلاف ما كان عليه الأمر سائدا إبان الحرب الباردة، أين تحكمت عقيدة" الردع-الاحتواء

"Deterrence -Containment في توجيه وبناء السياسة الخارجية الأمريكية ورسم المجالات الحيوية لمصالحها الإستراتيجية[1]

أما بشأن الدور الأمريكي في آسيا الوسطى في الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فإنه خضع أيضا لنمط التصورات النيوليبرالية، حيث شاب هذا الدور نوع من عدم التأكد حيال الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها المنطقة، كما أنها أغفلت الأبعاد الإستراتيجية للتوجه الأمريكي نحو المنطقة، مما أدى إلى فشل السياسة الأمريكية في تحقيق الانتقال بأبعاده الثلاثة السابقة الإشارة إليها .فلا الديمقراطية تحققت ولا التنمية الاقتصادية تحققت أيضا وتعزى أسباب ذلك حسب الكاتبة" فيونة هيل**Fiona Hill"** في مقالها المنشور في مجلة السياسة الخارجية" إستراتيجية مريبة :السياسة الأمريكية في القوقاز وآسيا الوسطى منذ 1991"إلى جملة من العوامل، من بينها؛ تواضع المعرفة الأمريكية بالمنطقة وتاريخها وجغرافيتها وبتعقيداتها السياسية والإثنية، فضلا عن قلة الوعي بالأدوار الإقليمية المتضاربة والمتشابكة في المنطقة من لدن دول الجوار الإقليمي روسيا والصين وإيران وتركيا والهند وباكستان...إلخ .كما أن الاضطراب الحاصل في الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة أغفل أهمية وأولوية تثبيت الاستقرار السياسي الداخلي والوعي بديناميكيات الحراك الداخلي لصالح الأولويات الاقتصادية وعلى رأسها الاهتمام بالاستثمارات النفطية .وتذكر كذلك الكاتبة هيل أن السياسة الأمريكية وقعت رهينة للتجاذبات الحاصلة على مستوى العلاقات الثنائية بين واشنطن وكل من موسكو وطهران التي انعكست بصورة سلبية على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى وعدم مقدرته على وضع تصور إستراتيجي للمصالح الأمريكية في المنطقة[2]

---

(1) أنظر بشأن السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة :تشارلز وليام ماينز، مرجع سبق ذكره، ص، 3 وما بعدها، وأيضا :السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره.

(2) Fiona Hill, une stratégie incertaine: la politique des Etats unis dans le coucase et en Asie centrale depuis 1991, traduire par: Mercedes Meal, politique étrangère, janvier 2001, p-p, 96-105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدور الأمريكي الجديد في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

أولا: معالم العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر

يتفق عديد من المراقبين والأكاديميين المتابعين لتطور السياسة الخارجية الأمريكية على أنه منذ وصول الإدارة الجمهورية إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض في نوفمبر2000 ، بدأت معالم عقيدة إستراتيجية جديدة في التشكل على الصعيدين الأكاديمي النظري والعملي التطبيقي .وتوصف هذه الإستراتيجية بأنها مفارقة في أسسها ودعائمها وأدواتها لاستراتيجيات الحرب الباردة وما بعد نهاية الحرب الباردة، ومرد ذلك حسب هؤلاء الأكاديميين إلى أمرين أساسيين.

الأمر الأول :يتمثل في وصول جماعة المحافظين الجدد"**New Conservators**" إلى سدة الرئاسة مع الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن وخلفياتهم الفكرية وتصوراتهم الإستراتيجية بشأن الدور الأمريكي في العالم.

الأمر الثاني :يتعلق بطبيعة التأثيرات التي أفضت إليها أحداث 11 سبتمبر 2001 كنقطة فاصلة في العلاقات الدولية.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول عميقة وخطيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، جعلت المبادئ الإستراتيجية الجديدة تبتعد كثيرا عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على الردع والاحتواء .فهذه الإستراتيجية ستبتعد عن مبدأين عمرهما أكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الأمريكيتين وهما الاحتواء والردع، وتقترب من نظرية" التدخل الدفاعي أو الهجوم الوقائي"[1]

وتستند الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى المبادئ التالية بوصفها دليلا لصياغة إستراتيجية وطنية جديدة[2]

المبدأ الأول :يجب أن تجد الإستراتيجية والسياسة جذورهما في المصلحة القومية .وهذه الأخيرة تحمل أبعادا سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية .ويحدد الباحثون الإستراتيجيون

---

[1] صالح ياسين،" بعض ملامح التحولات في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001" **الحوار المتمدن**، العدد2036 ، 12سبتمبر2007 ، ص ص،8 - 9،في الموقع الالكتروني: www.hiwar.org

[2] المرجع نسه، ص ص، 10- 11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أمثال" ستيفن كازياك" و"أندرو كربيمفتش "و"مايكل فيكرز "المصلحة القومية في هذا العصر الجديد على مستويات ثلاثة:

- مصلحة البقاء، التي من دونها تتوقف أمريكا- كما نعرفها -عن الوجود.
- المصالح الحرجة والتي هي أبعد بخطوة عن مصلحة البقاء.
- المصالح المهمة التي تؤثر على العالم حيث مجال عمل الولايات المتحدة.

المبدأ الثاني :الحفاظ على قوة أمريكا التزام طويل المدى ولا يمكن تأمينه دون القيام بجهود واعية وصادقة يمنع أي محاور وتحالفات للقوة يمكن أن تكون قيدا على قيادة أمريكا للعالم.

المبدأ الثالث :تواجه الولايات المتحدة فرصا غير مسبوقة ومخاطر غير مسبوقة كذلك في العصر الجديد .إن العمل من أجل علاقات بناءة بين القوى الأساسية والحفاظ على دينامية المصالح الأمريكية ومشاركة المسؤوليات مع الآخرين في التعاطي مع المشكلات العالمية أمر مطلوب ومرغوب فيه.

المبدأ الرابع :يجب أقلمة التحالفات الأمريكية والآليات الإقليمية مع العصر الجديد .يجب أن يكون حجر الأساس في السياسة الأمريكية هو الحفاظ على التحالفات والصداقات القائمة وتقويتها، وتحديد المجالات الحيوية للمصالح الأمريكية كالخليج العربي وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية .ومن هذا المنظور، تكون الأولوية القصوى هي منع أي قوة أو تحالف محاور قوة من السيطرة على هذه المناطق.

المبدأ الخامس :يجب على أمريكا أن لا تنسى أنها تدافع عن مبادئ أهمها الحرية تحت سقف القانون.

ثانيا: تأثير استراتيجية الحرب ضد الإرهاب على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى

"غالبا ما تكون للحروب أشياء نافعة ولكن الأشياء الجيدة غالبا ما تأتي من الحروب"تنطبق هذه المقولة- إلى حد بعيد - على الإستراتيجية الأمريكية وتطورها التاريخي .فمثلا :لقد كان الهجوم المفاجئ على ميناء بيرل هاربر في عام 1941 صدمة عظيمة للولايات المتحدة وكارثة كبيرة للجيش والأسطول البحري الأمريكي في المحيط الهادئ، لكنه عجل بدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية وتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النصر الذي منحها الفرصة لإعادة صياغة أوضاع شمال شرق آسيا وأغلب دول أوربا وخلقت لنفسها وجودا لم يسبق له مثيل، كذلك الأمر بالنسبة لأحداث 11 سبتمبر 2001.لقد كانت الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك صبيحة يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 صدمة عظيمة الشأن تماثل الهجوم على ميناء بيرل هاربر، ومثل الهجمة السابقة كانت الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة جورج بوش الابن عقب هجمات 11أيلول/سبتمبر قد منحت للولايات المتحدة الفرصة للتحسين من وضع مصالحها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والتخلص من مناوئيها وتوسيع نطاق نفوذها وسلطتها وتسجيل حضورها المباشر في كثير من المفاصل الجغرافية الإستراتيجية والجيوإستراتيجية .وتعتبر آسيا الوسطى واحدة من أهم المجالات الجيوبوليتيكية التي سجلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حضورا عسكريا مباشرا بعد هجمات 11 سبتمبر.**2001** متخذة من الحرب على الإرهاب ذريعة مباشرة لتدخلها العسكري في أفغانستان ومن ثم في آسيا الوسطى والقوقاز، ويقدم هذا التحليل الدليل على أن الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة جورج بوش بعد أحداث 11سبتمبر و تحولت بعد ذلك إلى الحرب على أفغانستان في 12 أكتوبر 2001 وسعت- إلى حد كبير جدا - من النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز .وهذا بدوره منح الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق والفكر الإستراتيجي الأمريكي الجديد، لما له من دلالات عميقة على وجود مصالح إستراتيجية وحلفاء ومناوئين وتهديدات ومخاطر .هذه هي نقمة ونعمة الهجمات على واشنطن ونيويورك فالأشياء السيئة تصنعها الحرب، وكذلك الأشياء الجيدة تأتي غالبا بعد الحرب.[1]

تجمع أغلب التحليلات السياسية والأكاديمية على أن الإستراتيجية الجديدة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية انطلقت مختلف مجالاتها من التداعيات التي ترتبت على أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001 ووظفتها لتحقيق أهداف ومشاريع لابتلاع العالم وترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على صعيد كوني، كما تجمع أيضا على أن اجتياح أفغانستان كان أول تمرين إستراتيجي ينفذ بالذخيرة الحية، وأثيرت التساؤلات حول الأهداف الحقيقية

[1] برادلي أ. تاير، مرجع سبق ذكره، ص، 8 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حرب أمريكا على أفغانستان وانتظمت حول ثنائية :هل مثل اجتياح أفغانستان ردة فعل أم خيار إستراتيجي؟[1]

ومحاولة الإجابة اليقينية على هذا السؤال تقتضي منا البحث عن الأهداف الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة من وراء اختيارها لدولة أفغانستان المنهارة والضعيفة والمتفككة على وقع الحرب الأهلية الطويلة التي تعيشها من تسعينيات القرن العشرين، عندما نتذكر ما تحدث به الرئيس الأمريكي جورج وولكر بوش عند تسلمه الرئاسة وهو يحدد أولويات السياسة الخارجية للإدارة الجديدة، فقد أشار في حينه إلى أن الأولوية رقم واحد للسياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الحالية وخياراتها الإستراتيجية هي المحيط الهادئ ووسط وجنوب آسيا وعند قراءة الهجوم على أفغانستان بحجة وجود بن لادن وتنظيم القاعدة فلا بد هنا من تأشير أمرين مهمين يفيدان في تدقيق الإجابة وإكسابها المزيد من الملموسية .ويتعلق الأول بالظروف المناسبة وتوفير الغطاء واستثمار الأحداث، أما الثاني فيتعلق بالأبعاد الإستراتيجية لهذا الخيار[2]

إن استنطاق الإجراءات ودفعها إلى نهايتها المنطقية يتيح القول بأن هذا الخيار اجتياح أفغانستان- يتعلق بإرساء ترتيبات جديدة في كل من وسط وجنوب آسيا والمحيط الهادي والمحيط الهندي .وهو أشبه ما يكون بذلك المسعى الذي كان يهدف إلى إرساء ترتيبات جديدة من خلال حرب الخليج الثانية في الشرق الأوسط، ومن ثم ضرورة الوعي بالإشكاليات المرتبطة بهذه المنطقة وقيمتها الإستراتيجية المتنامية باستمرار.

إن الفحص العميق من الزاوية الإستراتيجية للحملة الأمريكية على الإرهاب من حيث الصلة بآسيا الوسطى وفي قلبها أفغانستان التي كانت محور رحى الحرب في المرحلة الأولى، تثير التساؤل :هل أن الأهمية السياسية والاقتصادية والجيوسياسية هي من دفعت المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى قلب الأحداث العالمية؟ .فكل القوى العملاقة لهذه الفترة يتوزعون جغرافيا هناك بصورة مباشرة وغير مباشرة .فبالإضافة إلى الولايات المتحدة العملاق الأكبر هناك الصين في الشرق والهند في الجنوب وروسيا في الشمال، ومعهم دول ذات أهمية في مسألة الصراع أو التفاهم الدولي كإيران

[1] صالح ياسين، مرجع سبق ذكره، ص، 23 .
[2] المرجع نفسه، ص، 24 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباكستان وتركيا وهي محاور نشطة جيوسياسيا.[1]، بداية، لابد من التأكيد على ملاحظة مهمة، وهي أن التشخيص الحقيقي للكشف عن الدوافع الحقيقية للحملة الأمريكية على أفغانستان وأبعادها العالمية والإقليمية وتحديدا على آسيا الوسطى، يستلزم الإشارة إلى أن ثمة مداخل تأسيسية تساعد على إجلاء الخفي من الدوافع الأمريكية من وراء حربها على أفغانستان، وهي:

1-هناك ما يسمى بالهلال المتوتر من الناحية الجيوإستراتيجية، الذي يمتد من آسيا الوسطى إلى شمال إفريقيا، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترتيبه وفقا لمصالحها، لأن حرب الخليج الثانية في 1991 لم تحسم الكثير من الأمور من هذا الهلال من جهة باكستان، إيران، جمهوريات آسيا الوسطى...إلخ .لهذا فالمطلوب إعادة ترتيب المنطقة بما يتلاءم مع النفوذ والمصالح الأمريكية، وبما ينسجم مع إعادة ترتيب النظام العالمي برمته بتأكيد قيادة الولايات المتحدة له[2]

2- إن نظرية القطب الواحد لم تكن راسخة ومؤكدة في العقد الأخير من القرن العشرين ولهذا يراد لها إعادة التأكيد والتجديد ولو من باب" التحالف لمكافحة الإرهاب ".من هنا تظهر آسيا الوسطى في قلب الرهانات كمنطقة مهمة من الناحية الإستراتيجية لتكون مسرحا للحرب على الإرهاب ومن ثم إخفاء الأهداف الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في اتخاذ منطقة آسيا الوسطى نقطة انطلاق لإرساء الترتيبات اللازمة لتحقيق السيطرة على آسيا كلها، ومن ثم تحقيق عهد الإمبراطورية الأمريكية بالسيطرة على قلب العالم– أوراسيا - الذي يمنحها السيطرة على العالم [3].هذا، وقد مثل التساؤل حول الوجود الأمريكي العسكري في دول آسيا الوسطى إحدى القضايا الهامة المثارة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة في ظل التصريحات التي أدلى بها قائد القوات الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى الجنرال" تومي فرانكس "في أوت 2002 وأكد فيها أن القوات الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في أفغانتسان وآسيا الوسطى

---

[1] زبيجينيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره، ص، 35 .
[2] صالح ياسين، مرجع سبق ذكره، ص، 24 .
[3] المرجع نفسه ، ص، 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيزداد وسوف يبقى لفترة أطول مما يتوقع.[1]، فآسيا الوسطى باعتبارها الجوار الأفغاني القريب والقاعدة الخلفية الأمريكية للحرب على الإرهاب اكتسبت اهتماما من نوع آخر تجاوز النظرة التقليدية إليها باعتبارها بحرا من النفط والموارد وساحة لخطوط الأنابيب، إلى الاهتمام بالبعد الإستراتيجي العسكري للمنطقة ليصبح الوجود العسكري الأمريكي بها الأضخم في آسيا بعد حرب الفيتنام، كما أنه التمركز الأول للقوات الأمريكية في الحديقة الخلفية لروسيا وبالتماس المباشرة مع الحدود الغربية للصين وفي مناطق واسعة حول طريق الحرير القديم وطريق الحرير الجديد .وهذا البعد الجديد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لم يكن فقط لضمان نجاح الحملة الأمريكية على أفغانستان ولكنه طرح في إطار منظور أوسع لضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، كما أن هذا البعد لم يكسب اهتمام واشنطن فقط، ولكنه اكتسب اهتمام وقلق الأطراف الأخرى المجاورة خاصة روسيا والصين وإيران الدول التي تنظر بقلق شديد إلى الوجود الأمريكي ودوافعه الحقيقية والفترة التي ينوي البقاء خلالها .في مؤشر على انطلاق لعبة كبرى جديدة **The New Great Game** في آسيا الوسطى ولكن بوسائل أخرى[2]

وملخص القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على أفغانستان شكلا منفذا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية لتعبيد طريقها الإستراتيجي نحو آسيا الوسطى من أجل استكمال نفوذها النسبي على الحزام الأوسط للكرة الأرضية وتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية الكبرى في إطار العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

ثالثا :التفسير النظري :تقاطع الواقعية والمحافظية الجديدة

لضرورات بحثية ومنهجية يأتي هذا العنصر ليعرض المضامين النظرية التي تفسر لنا الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية .ويرجع بنا إلى الجدل الأكاديمي بين المدارس والتيارات الفكرية والعلمية في الولايات المتحدة الأمريكية حول أي المقاربات النظرية التي من شأنها تقديم قراءة فاحصة للتحولات الإستراتيجية الأمريكية وناظمة لمجموعة المتغيرات المرجعية **"Object Referent"** الدلالية لقراءة

[1] عبير ياسين، مرجع سبق ذكره، ص،228 .
[2] المرجع نفسه، ص، 229 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، وقبل ذلك العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

قلنا فيما سبق، أن المقاربة النظرية التي صاغت وتحكمت في السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي(1991 - 2001) هي النيوليبرالية بلازمتيها الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية .وحسب رأي الكثير من الأكاديميين أن مجالات فشل المقاربة النظرية الجديدة أكبر من مجالات نجاحها .الأمر الذي أدى إلى عودة منظورات فكرية أخرى من قبيل الواقعية التقليدية والمحافظية الجديدة بمرجعيتها الويلسونية المثالية، خاصة مع تبوأ الجمهوريين لسدة الرئاسة والمعروف عنهم تاريخيا تفضيلهم للواقعية السياسية في السياسة العالمية .وهذا لا يعني أن الديمقراطيين يميلون إلى النظرة الليبرالية بشكل مطلق .فالواقعية السياسية- ورغم متغيراتها العديدة - تهتم أساسا بسلطة الدولة وكيف يتم استخدام هذه السلطة للتقدم بمصالح الدولة والدفاع عنها وصيانتها .فتعريف المصلحة الوطنية وتحديدها والسعي إلى تحقيقها عن طريق القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية تمثل حجر الأساس في أطروحات الواقعيين .والمصلحة الوطنية الأمريكية لا تخضع للثبات التعريفي، بل تتحول وفقا لمقتضيات وطبيعة وحدود المصالح الأمريكية في بيئة دولية ذات ديناميكية شديدة والموسومة بالفوضوية لغياب سلطة دولية أو حكومة مركزية عليا يترتب عنها تثبيت دعائم الاستقرار العالمي وفرضه بالقوة .وعلى الصعيد الإستراتيجي تدعو الواقعية إلى استعمال القوة لكن بتمهيد من الدبلوماسية في إطار بناء التحالفات الجيوبوليتيكية لتحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية[1]

الوجه الثاني للتفسير النظري يتقاطع مع دور ورؤية المحافظية الجديدة التي حملت رؤية نقدية لحقبتي الرئيسين بوش الأب وكلينتون، وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة .وأشارت إلى أن الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2001 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها ولموقعها نتيجة عدم إدراك حقيقي للفرص والمخاطر التي أفرزها انهيار الاتحاد

(1) برادلي .أ .تايلر، مرجع سبق ذكره، ص، 13 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية الإسراع في تطبيق سياسة خارجية مدركة لحقيقة هذه الفرص والمخاطر .في سياق بناء الإستراتيجية الجديدة، تنطلق رؤية المحافظين الجدد من مقارنة أوردتها دراسة مشروع القرن الأمريكي الجديد **"Pax Americana"** بين التحديات الإستراتيجية التي واجهت أمريكا إبان الحرب الباردة وبين تلك التي يفترض أن تواجهها في القرن الحادي والعشرين، وذلك كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم :(07) التحديات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر المحافظين الجدد

المجال الإستراتيجي	الحرب الباردة	القرن الحادي والعشرون
النظام الأمني	ثنائية القطب	أحادي القطب
الأهداف الأمريكية الإستراتيجية	احتواء الاتحاد السوفيتي	الحفاظ على السلاح الأمريكي (التفوق الأمريكي)
المهام العسكرية الأساسية	ردع الاتحاد السوفيتي	- حماية وتوسيع نطاق السلام الديمقراطي - منع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة - حماية الدول المفاتيح (المحاور الجيوبوليتيكية) - حيازة التطور العسكري
التهديدات العسكرية الأساسية	إمكانية حصول حرب عالمية متعددة المسارح	إمكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي
تركيز التنافس الإستراتيجي	أروبا	شرق آسيا

المصدر:

هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت : الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008 ، ص ص31 - 32

هذا التصور الإستراتيجي للمحافظين الجدد كان بحاجة إلى نقطة ارتكاز أو محفز ما لتطبيقه .وهو الأمر الذي منحته أحداث 11 سبتمبر 2001 لبدء التطبيق العملي له من أفغانستان وآسيا الوسطى والعراق في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

([1]) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت :الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008 ، ص ص،31 - 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعرض لأطروحات كل من الواقعيين والمحافظين الجدد يمنحنا إمكانية اكتشاف ذلك التماثل المعرفي بين المدرستين بشأن العقيدة الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية فالصنف الذي يشيد به المحافظون الجدد في جدالهم يدور حول وجوب نشر الأفكار الأمريكية، مثل نظرتهم للواقعيين،إذ يدرك الواقعيون أهمية وجود أفكار متماثلة ونظم سياسية ديمقراطية ومستقرة .فهذا مفيد على وجه الحضور للدول المسيطرة على الدول الأخرى، إذ يؤدي إلى زيادة تأثيرها مع تعاظم المصالح وبالتالي تصبح مقاومة المصالح المتشابهة أقل .ولهذا يرغب الواقعيون بنشر الثقافة وقيم النظام الأمريكي سياسيا واقتصاديا .لكن مع فارق أساسي، مفاده أن المصالح القومية الإستراتيجية كنقاط قوة وليس كقيم مثلما يتصور المحافظون الجدد .فالواقعيون يرغبون بالعمل مع أية دولة أو حكومة بهدف تقديم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في المقام الأول .وحالما يتحقق هذا الجانب، يصبح من الممكن التوجه نحو أهداف هامة ومطلوبة كنشر نظام السوق الحرة وإنشاء حكومات ديمقراطية .ولن ينشأ هناك أي توتر بين أهداف أمريكا الإستراتيجية ونشر أفكارها وعقيدتها .ولكن إذا كان من شأن الديمقراطية تفويض الأهداف الإستراتيجية للبلاد، فسوف يكون الواقعيون في حل من الالتزام الأخلاقي في نشرها[1] .وهو ما تدعو إليه مدرسة المحافظين الجدد في أطروحاتها حول ضرورة الموافقة بين الديمقراطية والمصالح الأمريكية المباشرة أو حتى نشر الديمقراطية بالقوة إن اقتضت المصالح الإستراتيجية ذلك[2] .وتقدم لنا أوضاع الديمقراطية في آسيا الوسطى مثالا صارخا على أولوية المصالح الأمريكية على نشر الديمقراطية.

[1] برادلي .أ .تايلر، مرجع سبق ذكره، ص، 14 .
[2] هادي قبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 52- 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :الإطار الجيواستراتيجي للمصالح الأمريكية في آسيا الوسطى.

المطلب الأول :التحكم الجيواستراتيجي في أوراسيا

تعتبر منطقة آسيا الوسطى لوحة المفاتيح في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على أوراسيا .حيث تبدأ السيطرة الأمريكية على ديناميكية التفاعلات الإقليمية والسياسية الموارة بالأحداث في قارة آسيا انطلاقا من إرساء ترتيبات عسكرية واقتصادية وأمنية في آسيا الوسطى .ففي نظر الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر المنطقة لوحة مفاتيح للسيطرة على أوراسيا من خلال السيطرة على آسيا الوسطى كما يشير إلى ذلك الباحث والمفكر الإستراتيجي الفرنسي" آلان جوكس **Alin Jox**" الذي يعتقد أن الولايات المتحدة ستصر من خلال وجودها في آسيا الوسطى أن تنجح حيث فشل البريطانيون والأوربيون والروس .ليس بغرض الاحتلال السياسي إنما بهدف التحكم الإستراتيجي وملء الفراغ الإستراتيجي الكلي على غرار ما حدث في البوسنة وكذلك كوسوفو الذي يتخفى وراء عبارة محاربة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى لتنفيذ الأجندة الإستراتيجية في مشروع الهيمنة الإمبراطورية من خلال التحكم في المفاصل الجيوسياسية الحيوية للصراع العالمي .وينقل" ألان جوآس "على لسان الأميرال الأمريكي "جوزيف لوبيز "القائد العام للمنطقة الجنوبية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي ما كان ضروريا أن يفهم على أنه مهام جديدة للحملات الأمريكية في آسيا الوسطى قوله :"إذا أردتم التأثير على الأحداث والمحافظة على الاستقرار في العالم أوفي منطقة أو بلد، لابد أن تتواجدوا هناك .إن البقاء في أمريكا أوفي ألمانيا فحسب لا يمنحكم القدرة على التأثير على الاستقرار في ترانسقوقازيا، وجورجيا وأذربيجان والشيشان (حرفيا) أو أي منطقة أخرى ينبغي عليكم الذهاب إلى هناك"[1]

أما الإستراتيجي الأمريكي الشهير"زبيجنيو بريجينسكي **Zbigniew Brzezinski** "فتمثل لديه هذه المنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الآسيوية أي أنها منطقة النفاذ للمناطق الآسيوية المهمة وحاجب الموارد عن اللاعبين الاستراتيجيين[2] .بمعنى أنها

---

[1] ألان، جوكس، إمبراطورية الفوضى :الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة : غازي برو، بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى،2005 ، ص، 222 .

[2] زبيجنيو بريجينسكي،رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 58 – 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفتاح التدخل والتحكم وإدارة الصراع سواء على المستوى الآسيوي أو العالمي .ونقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية حسب بريجينسكي أو مشروع الهيمنة الإمبراطورية حسب جوكس في آسيا الوسطى والتي هي- بشكل عام -مصدر القلق الأمريكي الرئيس في القرن الحادي والعشرين، وهي القارة التي من الممكن أن ينشأ فيها تحالف إستراتيجي بين مجموعة من القوى العظمى الآسيوية، يكون له تأثيرات شديدة على المشروع الأمريكي العالمي .ويدل على ذلك سيل الكتابات الغربية والدراسات الأمريكية حول آسيا وتحدياتها وأساليب التفاعل معها .وهي كتابات تعكس القلق المتنامي لدى المفكرين الأمريكيين، ونجد ذلك في كتابات هنري كيسنجر في مؤلفه" هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية " **Does America need a foreign policy** " وبريجينسكي في مؤلفيه" الاختيار قيادة العالم أم الهيمنة على العالم "و"رقعة الشطرنج العظمى "، فهنري كيسنجر يذهب إلى أن قارة آسيا مهمة ومعقدة ويلمح إلى أنها تشبه في علاقاتها مع الولايات المتحدة علاقة هذه الأخيرة مع أوربا في القرن العشرين ...وقد خاضت الولايات المتحدة حربين عالميتين كان هدفهما منع قوة معادية من السيطرة على أوربا، وهذا هو قوس الهيمنة الأول.

والولايات المتحدة الأمريكية الخارجة من أقواسها الغربية الآن والعازمة على فرض هيمنتها العالمية قد تكون ملزمة بخوض حرب مشابهة في اتساعها وحجم ضحاياها من أجل منع قوة معادية من السيطرة على آسيا .يقول هنري كيسنجر" :لا يمكن لتكتل آسيوي عدائي يضم أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وموارد هائلة مع بعض أكبر الشعوب الصناعية أن يتفق مع المصالح القومية الأمريكية .ولهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة الإبقاء على وجود لها في آسيا ويتعين أن يكون هدفها الجيوسياسي منع تحول اندماج آسيا إلى تكتل غير صديق، وهو المرجح حدوثه في ظل وصاية إحدى القوى الرئيسة (يقصد الصين)"[1]

ومن هنا، فإن الأهمية الحيوية لآسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية تنبع من كونها تشكل قوس الهيمنة الأوراسي ولوحة المفاتيح لإدارة الصراع والتحكم في اللاعبين

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص، 123 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستراتيجيين (روسيا، الصين، الهند، إيران...إلخ) لتحقيق المصالح الإستراتيجية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني :استرتيجية الاحتواء الشامل :نحو المنطقة العازلة في المثلث الاستراتيجي

ذكرنا فيما سبق أن الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى مر بعدة مراحل بدءا من مرحلة الدبلوماسية الهادئة والتغلغل الإستراتيجي والاقتصادي الحذر إلى التواجد العسكري المباشر بعد أحداث 11سبتمبر 2001 بعدما انتهى التقييم الإستراتيجي للفرص والمزايا والمخاطر والتهديدات التي تنطوي عليها المنطقة والذي دفعها إلى قمة أولويات الانتشار الأمريكي بوصفها منطقة جيواستراتيجية مهمة في لعبة الصراع العالمي على مناطق النفوذ وموارد الطاقة .وتتلخص الأهداف الموسومة بالإستراتيجية لأمريكا في المنطقة تميزا لها عن الأهداف الظرفية والتكتيكية (نشر الديمقراطية، محاربة الإرهاب وتثبيت دعائم الاستقرار، منع تصدير النزاعات والحروب الإثنية وتطبيق حقوق الإنسان...) في العناصر الثلاثة التالية:

أولا :احتواء الصين :الضلع الأول من مثلث الاحتواء الشامل

يعتبر الصعود الصيني المطرد والمتنامي اقتصاديا وعسكريا وثقافيا هاجس التفكير الإستراتيجي الأمريكي، ومبعث القلق الشديد في الأوساط الأكاديمية ودوائر التخطيط الأمريكية لفترة ما بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي عن مسرح العلاقات الدولية والسياسية العالمية .إذ لم تعد الصين ذلك العملاق النائم كما درجت الأدبيات السياسية وصفه، بل أضحى ذلك التنين الأصفر ذو الرؤوس الاقتصادية والمالية والعسكرية المخيفة، والذي استحق به لقب زعيم آسيا بدون منازع .فبعد قرون من السبات تهب الصين لتقف على قدميها لتحتل المرتبة الأولى في العالم كأسرع معدل للنمو، والمرتبة الثانية كثاني أكبر أوسع اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكثاني أكبر مستورد ومستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر دولة في الإنفاق العسكري السنوي...إلخ[1]

[1] أناتولي أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص، 172 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الحقائق جعلت من الصين العائق الإستراتيجي الأكبر أمام مشروع الهيمنة الكونية للولايات المتحدة من وجهة نظر أغلب المفكرين والسياسيين الأمريكيين .ففي كتابيهما الموسوم بـ" الصراع القادم مع الصين "يصنف كل من" ر .برنشتاين "و"ر .مانرو " المتخصصين في الشؤون الصينية باعتبار "التحدي الأصعب "لأن الصين- خلافا للاتحاد السوفيتي -ليست دولة عسكرية جبارة تقوم على اقتصاد ضعيف، وإنما لها اقتصاد قوي يبني قوة عسكرية مؤثرة[1] .هذه التحولات الجيوبوليتيكية الهائلة التي بعثها الصعود الصيني في آسيا الوسطى، أثارت قلقا عميقا لدى الحكومات الأمريكية مما دفع إلى تشكيل مفاهيم ثلاثة تنتظم بين :التشدد، الحل الوسط واللين في مقاربة العلاقات الصينية-الأمريكية .وتبرز إلى السطح في خضم النقاشات الدائرة ضرورة احتواء الصين ليس بمفهوم الاحتواء السائد في الحرب الباردة ولكن بالعمل على كبح جماح النفوذ الصيني في المجالات الجيوسياسية في آسيا الوسطى عن طريق توسيع التحالفات القديمة في الشرق الأقصى مع اليابان وتطوير العلاقات مع دول آسيا وزيادة الوجود العسكري في مناطق مثل آسيا الوسطى .حسب آراء المدرسة الواقعية في مقاربتها للعلاقات الأمريكية-الصينية.

وتأتي آسيا الوسطى على رأس المجالات الجيوسياسية المهمة وإحدى مناطق الضغط المهمة في حالة الصراع مع الصين .فهي تشكل قاعدة مهمة وقريبة من أقاليم التوتر الصيني مثل التبت ، وهو إقليم قد يعد أحد مفاتيح التدخل ضد الصين في المستقبل . وتدخل هذه الإستراتيجية في حسابات سياسة التطويق الأمريكي للصين من الغرب لمنع التمدد الإستراتيجي الصيني في آسيا الوسطى كمنطقة مهمة في حسابات أمن الطاقة للصين التي باعتبارها واحدة من أهم موارد الطاقة للاقتصاد الصيني .فالتواجد الأمريكي عسكريا في المنطقة بغرض التحكم في خطوط نقل إمدادات الطاقة نحو الصين[2] .

وتتلخص الأهداف الإستراتيجية الأمريكية من احتوائها للصين في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى :استغلال التماس الجغرافي بين الصين وآسيا الوسطى لتشكيل نوع من العزل الإستراتيجي لمنع التمدد الصيني نحو الغرب بعدما أحكمت التطويق من

(1) أناتولي أوتكين، مرجع سبق ذكره ، ص، 173 .
(2) إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص، 142 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرق وجنوب شرق حيث اليابان وكوريا الجنوبية .وبالتالي منع الصين من الاتجاه غربا إلى ما وراء آسيا الوسطى حيث روسيا المتحفزة والمتوثبة لتشكيل تحالف إستراتيجي مع الصين لمجابهة أمريكا الخطر المشترك.

النقطة الثانية :باعتبار آسيا الوسطى حسب النظرية الأوراسية-الأمريكية محورا جيوبوليتيكيا حاجبا للموارد ومعيقا للتمدد الإستراتيجي للاعبين الإستراتيجيين، فإن الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى تسعى إلى حجب موارد المنطقة عن الصين خاصة النفط والغاز واليورانيوم المفاتيح الأساسية للاقتصاد الصيني .فالتحكم في النفط والغاز القادم من آسيا الوسطى عامل أساسي في استكمال حلقات احتواء الصين من الغرب عن طريق الانتشار العسكري وتعزيز التحالفات مع الدول المحيطة بالصين[1]

ثانيا: حصار روسيا :الثقب الأسود في استراتيجية الاحتواء الشامل

تشكل روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي المصدر الثاني للقلق الإستراتيجي الأمريكي على مستقبل مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، إذ لا تزال روسيا بمثابة الثقب الأسود واللغز المحير في المشروع الإستراتيجي الأمريكي للهيمنة الشاملة على عالم ما بعد الحرب الباردة .وبالرغم من تراجع الدور الروسي في العقد الأخير من القرن العشرين على الساحة العالمية، إلا أن التطورات الداخلية التي حدثت في روسيا، ومنها وصول فلاديمير بوتن إلى سدة الرئاسة سنة 1999 ، حفزت روسيا على النظر إلى ما وراء أفقها الداخلي والتطلع إلى استعادة دورها العالمي الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي و قد أثبتت السياسة الروسية في السنوات الأخيرة وفي علاقاتها الخارجية على عودة نشطة للسياسة الخارجية الروسية إلى لعبة الصراع الدولي بعدما انقضت فترة السلام الساخن التي أعقبت نهاية الحرب الباردة .وقد استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه التوجهات فسارعت إلى تبني إستراتيجية لعزل روسيا جيو سياسيا عن طريق منعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابق في أوربا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى كشرط أساسي لأية علاقات أمريكية- روسية .الأمر الذي دعا إليه "هنري كيسنجر "بضرورة احتضان روسيا كجزء من النظام العالمي الجديد بشرط أن تفهم عملية مشاركتها المتعبة .

---

[1] محمد سعد أبو عامود،" العلاقات الأمريكية الصينية، **مجلة السياسة الدولية**"، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 145 ، جويلية 2001 ، ص ص،96 - 97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليها أن تعي أنها ليست مخولة بأن يتم تسليمها مناطق النفوذ التي طمع بها القياصرة والمسؤولين في الحزب الشيوعي على طول حدود روسيا الشاسعة لمدة 300 عام .فإذا أزمعت روسيا أن تكون شريكا جادا في تشييد نظام عالمي جديد، فعليها أن تستعد للامتثال لضوابط الاستقرار .ومن ضوابط الاستقرار تسليم مناطق نفوذها وعدم العودة إلى سياسة الأخ الأكبر والتخلي عن حديقتها الخلفية.[1]

وتنطوي إستراتيجية عزل روسيا من خلال التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى على اعتبار هذه الأخيرة تشكل قاعدة مثالية لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الجنوبية وإحاطتها بكماشة تستكمل حلقة النفوذ الأمريكي من جهة أوكرانيا، فإذا عزمت روسيا تحدي الدور الأمريكي السياسي والعسكري، فإن هذه المنطقة هي الأصلح لإيذاء روسيا لتوفر مجموعة من الذرائع والتبريرات للتدخل في هذه المنطقة وشؤونها فقد خلقت الإمبراطورية السوفياتية المنهارة عددا كبيرا من المشكلات الإقليمية التي تصلح للاستغلال .فهناك النزاعات الحدودية والقومية وتصاعد دعاوى الاستقلال والانفصال القومي والديني، وهي عوامل لها امتدادات واسعة داخل العمق الروسي نفسه . وجيوسياسيا، مهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال آسيا الوسطى إلى بناء عائق إستراتيجي نحو التوجهات الروسية في آسيا حيث الهند والصين .وينم ذلك عن مخاوف أمريكية عميقة من تشكل حلف إستراتيجي أو مثلث إستراتيجي بين روسيا والصين والهند، وهو الذي دعا إليه فلاديمير بوتين عند زيارته إلى كل من الصين والهند في عام 2004 . فهكذا تحالف لا شك أنه يشكل أكبر قيد على التحرك الأمريكي لعزل روسيا على ثلاثة أعمدة رئيسة:

الأول :هو إقامة تحالفات وعلاقات سياسية مع دول الجوار الروسي خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوربا الشرقية.

الثاني :توسيع المظلة الأمنية لحلف الناتو إلى حدود روسيا الجنوبية والغربية، بضم دول النفوذ السوفيتي إلى عضوية المنطقة.

---

(1) هنري، كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، ترجمة :مالك فاضل البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1995 ، ص، 544 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا :عسكرة المنطقة وتحييد ورقة الطاقة بمنع روسيا من التحكم في خطوط نقل النفط وعبر الممرات السوفيتية السابقة.

وتتلخص عمليه عزل روسيا ضمن إستراتيجية الاحتواء العالمي أو الاحتواء الشامل، أنه بالمزج بين الوسائل الاقتصادية والوجود العسكري المباشر على حدود روسيا سوف يزيح كل أوهام روسيا بشأن احتمالية قيام نوع من الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية يتيح لها أن تضم دول الجوار إلى دائرة نفوذها أو تشارك في أي شكل من أشكال التحالفات المضادة" المشكلة للحد من التفوق الأمريكي في أوراسيا ".فحسب" بريجينسكي "ليس من خيار آخر أمام روسيا يمكن أن يحقق لها المكاسب التي تتحقق لها من علاقاتها مع أوربا المعاصرة والقريبة والديمقراطية .والتي هي مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية .لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع سياسة تقديم معضلة البديل الوحيد أمام روسيا، على أن تعمل- في الوقت ذاته -على الحيلولة دون قيام أي تحالف محتمل مع الصين وإيران ضد هيمنتها[1] .وقد ساعد ذلك على جعل روسيا تبعد اهتمامها وتركيزها عن جمهوريات آسيا الوسطى من جهة ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ لإستراتيجيات في أوراسيا دون أي عقبات تذكر وذلك فيما يمكن اعتباره أساسا إستراتيجيا في الاحتواء العالمي من جهة أخرى[2] .وقد كشفت أزمة شبه جزيرة القرم الأخيرة (2014)و قبلها أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا(2008)على صحة التحليلات التي ترى في الأزمة الأخيرة بوادر حقيقية على عودة الحرب الباردة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، قاعدة انطلاقها هي السيطرة على آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما دفع بوسائل الإعلام والتحليلات السياسية الدولية إلى الحديث عن حرب باردة جديدة " **The New Cold War** " بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[3]

([1]) بريجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 118 – 120.

([2]) عمرو ثابت، مرجع سبق ذكره، ص، 47 .

[3] Zoubir Zemzoum, le retour de la guerre froide, **le cap**, Alger, №: 8, août/septembre 2008, pp. 22-23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا :استكمال حلقات حصار إيران :ما بعد الاحتواء المزدوج

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال حضورها العسكري المباشر في آسيا الوسطى والذي أتاحته ترتيبات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب العالمية على الإرهاب -إلى استكمال حلقات الاحتواء المزدوج(السياسة التي كانت بدأتها إدارة بيل كلينتون لاحتواء إيران والعراق) لمحاصرة إيران من الجهة الشرقية بعدما أنهت احتواءها للعراق واحتلاله وإيجاد موطئ قدم للقوات الأمريكية على حدود إيران الغربية حيث القوات الأمريكية في العراق والخليج العربي .وفي الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دمج مصالحها في الشرق الأوسط بمصالحها في آسيا الوسطى وأوراسيا من خلال إستراتيجية الاحتواء الشامل ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد على مساحة جغرافية من المحيط الأطلسي إلى شرق أفغانستان، تظل إيران الدولة الوحيدة المنتمية إلى المنطقة والتي تنهج سلوكا في سياستها الخارجية وأدوارها الإقليمية مغايرا للمعايير الأمريكية .فحسب بريجينسكي، فإن إيران هي دولة مشاغبة جيوسياسيا ومصدر تشويش إستراتيجي، وهي بمثابة القاسم المشترك لكل مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بالرغم من كونها دولة محورية جيوسياسيا في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية .ويستدل المسؤولون الأمريكيون على مدى تهديد إيران للإستراتيجية الأمريكية من سيل الاتهامات الموجهة ضد إيران، والمتمثلة في رعاية الإرهاب ومعارضة العملية السلمية وتخريب الجهود الدولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، علاوة على سعيها لامتلاك السلاح النووي وتطويرها لأسلحة الدمار الشامل[1] ووفقا للتصور الإستراتيجي الأمريكي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعميق عزلة إيران الخارجية من خلال تحجيم الصلات الاقتصادية بينها وبين دول العالم عن طريق فرض عقوبات اقتصادية ومالية على الأطراف المتعاملة مع النظام الإسلامي في إيران .وقد سنت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض قانون داماتو في 1996 والذي مدده الكونغرس في عهد إدارة بوش الابن لمدة 5 سنوات أخرى ويقضي بفرض عقوبات على أية شركات تستثمر أو تتعامل مع إيران، وهو ما يمليه التواجد الأمريكي في آسيا

[1] عمرو ثابت، مرجع سبق ذكره، ص، 37 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسطى .فقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية كل مشاريع النفط والغاز التي تمر عبر الأراضي الإيرانية والقادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين .كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشغال إيران بنفسها وبمشكلاتها الداخلية من جراء سياسة التطويق والحصار من الشرق والغرب، حتى لا تكون مصدر أذى في الخارج .وعندما نترجم ذلك إلى مصطلحات السياسة، فإن ذلك يعني- ضمنا - إنشاء أطراف شريرة مستقلة وهذا من مصطلحات الحرب الباردة، تتعاون معها الولايات المتحدة لاحتواء الخصوم الأكثر تهديدا.

وفي حالة إيران، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحاطة إيران بخصوم من ذات المصفوفة الحضارية، وهي الدول الإسلامية للجوار الإيراني من الجهات الثلاث : تركيا في الشمال الغربي والعراق في الغرب وباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى في الشرق والشمال الشرقي، وهي كلها دول إسلامية سنية المذهب مقاومة لإيران وهي دولة شيعية المذهب، فالغاية هي أن تكون إيران محاطة بأطراف شريرة سنية من أجل إثارة الانقسامات وإثارة حرب أهلية إسلامية[1] .وذات الأمر تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي عن طريق التهويل من الخطر الإيراني وبرنامجه النووي والهلال الشيعي المتشكل في الشرق الأوسط .وقد أفضى ذلك إلى تشكل ما تسميه السياسة الأمريكية محور الاعتدال العربي في مواجهة محور التطرف الإيراني.

وتتلخص الأهداف الأمريكية من احتوائها لإيران عبر آسيا الوسطى في النقاط التالية:

1- تحجيم الصلات الاقتصادية والتجارية بين الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2- استكمال حلقات الطوق الأمريكي على إيران ومحاصرتها من الشرق بعد ما تم لها ذلك من جهة الغرب والخليج العربي.

3- مراقبة التوجهات الإيرانية نحو آسيا وأوراسيا من خلال التحرك الإيراني النشط على المحور الصيني-الروسي.

[1] عمرو ثابت، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 40 – 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- نزع ورقة الطاقة ونقل الإمدادات النفطية والغازية من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر إيران باعتبارها تمثل الممر الجغرافي الأكثر أمانا والأقرب والأقل تكلفة.

5- الاحتواء الفكري لإيران.

المطلب الثالث :البعد الجيواقتصادي و أمن الطاقة في استراتيجية آسيا الوسطى الأمريكية

لقد عرضنا- فيما سبق -الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة والتركيبة الديمغرافية لها .وبصرف النظر عن إمكانياتها المتنوعة النفطية والمعدنية والصناعية والزراعية التي تجعلها إحدى مناطق العالم المهمة من حيث كونها سوقا واعدة للاستثمار، فإن أهميتها الاستثمارية تكمن في أنها إحدى مناطق الاحتياطات الهائلة للنفط والغاز، مما جعلها منطقة جاذبة للاعبين الإقليمين والدوليين للسيطرة واستغلال منابع الذهب الأسود والذهب الرمادي في هذه المنطقة، حيث تدور اللعبة الكبرى الجديدة كلها بين هؤلاء اللاعبين على طريق الحرير الجديد "The New Silk Road"حيث النفط والغاز وطرق نقلهما إلى الأسواق العالمية .هناك تقاطع كبير بين الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين .ففي الوقت الذي تسعى فيه للحصول على فرص استثمارية لشركاتها النفطية لتدعيم وضعها الاقتصادي فإنها- وذلك هو الأهم -تسعى إلى غلق الطريق على هذه المنطقة أمام القوى الاقتصادية الأخرى، وتوظيف ذلك في مشروع الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة للهيمنة العالمية.[1]

وتتجلى الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على النفط والغاز في آسيا الوسطى في المحاور التالية:

أولا :تعزيز معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي

إن تطورات الاقتصاد العالمي ومكانة الولايات المتحدة الاقتصادية تمدها برؤية متبصرة عن الدور الاقتصادي في رسم الإستراتيجيات وتنفيذ السياسات وبناء التحالفات . فالإحصائيات والأرقام التي تنشرها المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية تشير إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي على مستوى مؤشرات المنافسة الاقتصادية والإنتاجية العالمية

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره، ص، 134 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لصالح الأقطاب الاقتصادية البارزة مثل :الصين والاتحاد الأوروبي واليابان، بسبب الأزمات المالية والهيكلية الداخلية والتباطؤ والانكماش اللذين أصبحا السمتين المميزتين للاقتصاد الأمريكي في مطلع القرن الواحد والعشرين، فضلا عن تراجع سعر صرف الدولار وارتفاع مستوى الدين القومي والعجز في الموازنة العامة الأمريكية[1] .هذا الأمر أثار نقاشا أمريكيا داخليا حول ما إذا كانت هذه الصورة تنبئ عن بداية تراجع القوة العظمى الأمريكية، و سقوط أحد الأضلاع الأربعة للقوة الشاملة الأمريكية والمتمثل في ضلع القوة الاقتصادية (أضلاع القوة الشاملة الأربعة، وهي :الاقتصاد، السياسة، الثقافة والقوة العسكرية) .في صورة شبيهة بما حدث للاتحاد السوفيتي السابق، عندما انهار اقتصاديا عجل بوضع القدم الأولى على طريق الانهيار الشامل .وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع إستراتيجية لإبقائها كقوة عظمى تتلخص في ثلاث نقاط:

- إحداث صدمة عالمية للنظام الدولي لإيقاف حركة المنافسة العالمية .
- تحويل اللعبة الدولية من الميدان الاقتصادي إلى الميدان العسكري والأمني بمعنى تغيير اللعبة العالمية من نقطة الضعف الأمريكية (الميدان الاقتصادي) إلى نقطة القوة الأمريكية(الميدان العسكري).
- اختيار الشرق الأوسط الكبير لكونه أكبر مصدر للطاقة في العالم لاستغلاله والسيطرة على مصادر الطاقة في الألعاب الخفية للولايات المتحدة مع منافسيها الرئيسيين، وهم الاتحاد الأوروبي والصين واليابان[2]

ثانيا: التحكم الجيوسياسي في مصادر و مسارات نقل الطاقة

يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن العالم يشهد منذ فتره عملية إعادة تركيب للخريطة الجيوإستراتيجية وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. وفقا لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة" التحكم في تدفق إمدادات النفط والغاز"، فالمناطق ذات الحيوية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هي المناطق

---

(1) للوقوف على طبيعة المشاكل الهيكلية والمالية للاقتصاد الأمريكي راجع :ضياء مجيد الموسوي، اهتزازات في أسس العولمة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ، ص 23 وما بعدها.

(2) محمود دهقاني،" أمريكا تشعل حربا عالمية من أجل البقاء كقوة عالمية"، **مجلة إطلاعات**، طهران :مؤسسة إطلاعات الصحفية، العدد 185 ، مارس 2003 ، ص،63 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغنية بمصادر الطاقة كالخليج العربي ووسط آسيا .فالتواجد الأمريكي في هذه المناطق يهدف إلى التحكم في هذه الثروات النفطية وتوظيفها كوسائل ضمن اللعبة الإستراتيجية العالمية في السيطرة والتحكم في المنافسين المحتملين واللاعبين الذين يشكلون تحديا للهيمنة الأمريكية .في هذا الإطار، ينظر العديد من الخبراء والمحللين إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي بدأت من أفغانستان لكونها تحمل أجندة اقتصادية تتعلق بالسيطرة على منابع ومصادر الطاقة والتحكم في خطوط النقل .والمثير للانتباه أن خريطة الإرهاب والدول المارقة- حسب الرؤية الأمريكية - هي ذاتها الخريطة العالمية لمنابع النفط والغاز ضمن منطقة الشرق الأوسط الكبير من شمال إفريقيا حتى شرق أفغانستان .فغزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على أحداث 11 سبتمبر 2001 إنما حدث بالنظر لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وفيما يتصل بالهدف الأساسي من التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى[1]

وعلى صعيد الأهداف الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى حجب الموارد الطاقوية للمنطقة عن اللاعبين الإستراتيجيين العالميين خاصة الصين، مع استكمال إستراتيجية السيطرة على الموارد النفطية العالمية التي بدأتها في الخليج العربي والشرق الأوسط .فهذه المنطقة -كما سبق وأن أشرنا -ذات أهمية جيوسياسية وتشكل محورا جيوسياسيا مهما حسب بريجينسكي.والمحور الجيوسياسي يستمد أهميته من موقعه الجغرافي الذي يمنحه إمكانية حجب موارد مهمة عن أطراف إستراتيجية .وقد تمثلت هذه الهيمنة الأمريكية ضمن أوجه أربع هي:

1-الهيمنة عن طريق شركاتها وسياستها النفطية.

2-الهيمنة على شركات تصدير النفط والغاز.

3-الهيمنة على حقول النفط والغاز.

4-الهيمنة على خطوط النقل والموصلات.

[1] محمود دهقاني،مرجع سبق ذكره، ص ص،50 - 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر احتياطات الشركات الأمريكية من أكبر الاحتياطيات في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

فحسب الولايات المتحدة، فإن السيطرة على مصادر الطاقة يشكل عامل ضغط اقتصادي على اقتصاديات الدول الكبرى وربما هذا يدفع- في الوقت ذاته -منافسي أمريكا في أوروبا واليابان وروسيا والصين إلى قبول هذا الوضع الجديد من جانب والعمل في إطار السعي لإحداث نوع من التحالف الإستراتيجي بين مصالحهم والمصالح الأمريكية وفقا للقاعدة الأمريكية" زبائن لا شركاء ."وستستمر عملية الخنق الأمريكي للأقطاب العالمية من خلال التحكم في نفط آسيا الوسطى بعدما سيطرت على نفط الخليج والشرق الأوسط .وآل ذلك من خلال الدلالة المفهومة لمصطلح" أمن الطاقة "ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقة"**National Strategy for Energy**" التي أبدعها نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني "في ماي 2001 [1]

والخلاصة أننا في هذا المبحث تناولنا الأهداف ذات الطابع الإستراتيجي المتصلة بمشروع الهيمنة على أوراسيا حيث تمثل آسيا الوسطى بمثابة المركز منها، وأغفلنا ذكر الأهداف التكتيكية المحتواة ضمنا داخل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية مثل نشر الديمقراطية وتعزيز الاستقرار السياسي ومحاربة التطرف والإرهاب .وهو ما أشرنا إليه عند عرضنا للدور الأمريكي وتطور السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى .وتكتمل صورة الأهداف الأمريكية في المنطقة من خلال المزج بين عناصر إستراتيجية الاحتواء الشامل في أبعادها الجيوسياسية وعناصر إستراتيجية أمن الطاقة في أبعادها الجيواقتصادية وهو ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية وضعية الدولة المهيمنة على مجمل منطقة آسيا الوسطى[2].

---

[1] عصام إسماعيل،" هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 109 ، شتاء 2003 ، ص ص،109 - 110.

[2] Saida Bedar, "la nouvelle donne géostratégique en Asie centrale", **le débat stratégique**, №: 58, septembre 2001,www.chesse.fr.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كخلاصة لهذا الفصل و الذي تعرضنا فيه إلى تفكيك عناصر المقاربة الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد التغلغل الأمريكي في المنطقة الناتج عن فراغ القوة الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، هذه الاستراتيجية التي تحكمت فيها الاعتبارات الجيواستراتيجية النابعة من تصورات التحكم الأمريكي في المناطق المهمة جيوسياسيا خاصة في أوراسيا الجديدة، بعد عودة النقاشات حول الجيوبوليتيكا الجديدة و اعتلائها قمة الأجندة لدى دوائر التفكير الاستراتيجي الأمريكية،و على هذا الأساس اعتبرت منطقة آسيا الوسطى - بحر قزوين- منطقة محورية في إستراتيجية التحكم الأمريكي من أجل السيطرة الجيوبوليتيكية و الجيواقتصادية على تفاعلات القوة العالمية التي يمكن أن تشكل تهديدا للإستراتيجية الأمريكية ، و التي تأتي من أنماط تحالفية ذات طبيعة جيوبوليتيكية من لدن قوى إقليمية كبرى مثل : الصين ،روسيا، الهند و ايران، و هي القوى التي دأبت هذه الدوائر الفكرية على التحذير من نزوعها المستمر إلى عقد تحالفات موجهة ضد السياسة الأمريكية للهيمنة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثالـــث

التوجه الصيني نحو آسيا الوسطى: الزاوية الجيواقتصادية من المثلث الاستراتيجي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دخول الصين في إطار اللعبة الكبرى الثلاثية الجديدة في آسيا الوسطى تكمن وراءه رغبة صينية في الحفاظ على مصالحها السياسية و الأمنية و الاقتصادية في المنطقة بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، فضلا عن وجود توجهات جيوبوليتيكية و جيواقتصادية تتعلق بالاستراتيجيات المتنافسة حول السيطرة على النفط و الغاز بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تهدف الصين من خلال التوجه إلى آسيا الوسطى إلى تحقيق تأمين طويل المدى لإمداداتها الطاقوية، ضمن استراتيجياتها لأمن الطاقة بالإضافة إلى مجابهة التهديدات ذات الصفة الجيوأمنية المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية التي تعرفها منطقة آسيا الو سطى بعد نهاية الحرب الباردة و اشتداد حالة الإستقطاب الإقليمي و الدولي للمنطقة من لدن فاعلين و لاعبين جيواستراتيجيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الإتحاد الأوروبي ، و لا ينفصل هذا التوجه الصيني عن الإطار العام لانخراط الصين في الشؤون الدولية في سياق مخرجات الصعود الصيني و الاضطلاع بدور أكثر حضورا و نشاطا بشأن قضايا السياسة العالمية ، و في هذا الفصل نحاول استكشاف أبعاد التوجه الصيني إلى المنطقة التي تتبوأ الاهتمامات الجيواقتصادية صدارة هذه الأبعاد و ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول : السياسة الصينية في آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الثاني : التوجه الجيواقتصادي للصين نحو آسيا الوسطى : مركزية أمن الطاقة

المبحث الثالث :التأثير الصيني الروسي في استراتيجية الولايات المتحدة عبر منظمة شنغهاي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : السياسة الصينية في آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول:مقاربة تفسيرية للصعود الصيني:منظورات مختلفة

أولا: اتجاهات القوة الصينية

لقد أصبح في عداد المسلمات تقريبا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، و هو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولي، وتفاعلات بنية النظام العالمي السياسة و الاقتصادية و الاستراتيجية و اتجاهاتها و مسارها و مشكلاتها في ظل الصعود الصيني المتواصل نحو قمة هرم النظام الدولي. و ما الذي سيحدثه هذا الصعود في بنية السياسة العالمية و فواعلها و انعكاس ذلك على الزعيم العالمي الحالي الولايات المتحدة الأمريكية و رؤيتها لعالم أحادي القطبية - الذي حسب كثير من الدراسات و التوقعات النظرية في العلاقات الدولية - هذه الرؤية تواجه تحديات حقيقية لاستمرارها و مستقبلها في ظل الصعود الصيني و ديناميكاته التي تدفع نحو تحويل و تغيير لبنية النظام الدولي من أحادية قطبية إلى ثنائية قطبية أو قطبية متعددة.

ترجع الكثير من الأدبيات المهتمة بذلك إلى تنامي قوة الصين الاقتصادية و العسكرية ، بالرغم من الاختلافات العميقة بين هذه الأدبيات نفسها حول مدى و كيفية تقييم هذه القوة الصينية و قياسها، و بوجه عام توجد طريقتان لتمييز الأعمال التي تناقش القوة بطريقة نسبية و ليس مطلقة ، تتعلق الطريقة الأولى في قياس القوة عن طريق المقارنة الداخلية بين قدرات الدولة حاليا و ماضيا ، أما الطريقة الثانية التي تتم بالقياس عبر الوطن أي الدولي، الذي يقوم فيه المحلل بمقارنة قدرات الدولة قياسا إلى قدرات الدول الأخرى ، و هو ذلك النوع من قصة" اللعبة الكبرى **Great game**"التي تروى بشكل غالب في الأدبيات الدولية ، كذلك ثمة تمييز واسع آخر يمكن أن يجرى في مجال التقييمات الدولية، فتلك التقييمات إما تستلزم مقارنة متزامنة **Synchronic** للقدرات الحالية نسبة للدول الأخرى أو مقارنة تاريخية Diachronic تتعقب التغيرات في هذه العلاقات على مر الزمن (تصور صعود و إنهيار القوى العظمى)،إستدعت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقارنات الإعتماد على نوعين من مؤشرات القوة التي تصف قدرات الصين المتنامية أطلق على النوع الأول من هذه المؤشرات، القوة المحسوبة **Estimateds power** على النظر إلى المؤشرات التي يرى الكثيرون أنها تمثل وحدات البناء للتأثير الدولي و أهمها الإحصائيات الإقتصادية و العسكرية، أما النوع الثاني فأطلق عليه اسم القوة المدركة[1].

1- القوة المحسوبة " Estimated Power "

تشير الإحصائيات الإقتصادية و العسكرية للقدرات الصينية عن الارتفاع المتواصل و المذهل في مؤشرات النمو الاقتصادي، و الإنفاق العسكري و معدلات الناتج المحلي المرتفع عاما بعد آخر للصين منذ 1978 تاريخ البدء برنامج التحديثات الأربعة التي باشرتها الصين بقيادة " دينج سياوبنج" ، فكل الإحصائيات تشير إلى زيادة مثيرة في مقدار مشاركة الصين في التجارة الدولية و تغيير لا يقل إثارة في نوعية هذه المشاركة، حيث تحولت الدولة من فاعل اقتصادي دولي خامل و ضيق النطاق إلى مشارك أوسع نطاقا و يلعب دور الرئيس في المبادلات التجارية و الاقتصادية العالمية.

أما المؤشرات المتعلقة بالقدرات و القوة العسكرية الصينية فهي تكشف عن تطور مذهل في نوع و حجم و بنية و عقيدة القوات المسلحة الصينية البرية و البحرية و الجوية و الاستراتيجية، و يقدم لنا مؤشر حجم الإنفاق العام العسكري للصين و الذي بلغ حوالي 145 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات 2013. دليلا قاطعا حول حجم الموارد المالية المخصصة لتحديث و تطوير القدرات العسكرية الصينية إذ تأتي في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكبر إنفاقا على القوات العسكرية[2]

---

[1] أفيري جولد شتاين، مستقبل باهر: تفسير وصول الصين ، في: مايكل. أي. براون و آخرون، صعود الصين ترجمة: مصطفى قاسم ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ، 2010، ص- ص، 56 ، 57.

[2] المرجع نفسه، ص - ص ، 58 – 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مؤشرات القوة المدركة perception power:

ثمة أربعة عوامل ساعدت في خلق الإدراك بأن الصين في طريق الصعود السريع إلى مكانة القوة العظمى هي : السياق التاريخي و النظام الإقتصادي العالمي الحالي، و التحديث العسكري، و البيئة الدولية المساعدة ، أما فيما يخص السياق التاريخي، فإن الاسترشاد بأحداث التاريخ تدلل على أن الصين تستحق أن تكون في مصاف القوى العظمى الدولية، و هذا التوقع يعود إلى دور الصين التاريخي الذي ما فتئت تؤديه كقوة مهيمنة إقليمية و إمبراطورية تاريخية بحيث أن الدول العظمى بقيت تتعامل مع الصين بوصفها قوة عظمى متوقعة بالرغم من حالات الضعف و التردي التي مرت بها الصين منذ القرن التاسع عشر و حتى ثمانينات القرن العشرين في إطار المفهوم غير المتحقق " **An unfilled Concept** " للقوة بالنظر إلى الوضع الواقعي للقدرات الصينية و القدرات الكامنة لها.

أما المستوى الثاني من مؤشرات القوة المدركة، فيتمثل في المستوى المنخفض الذي بدأ منه نمو الصين الاقتصادي و العسكري، فتوسع الصين الاقتصادي وتطورها المذهل ، عزز من التوقعات بشأن مكانة الصين العالمية القادمة، خاصة مع تواصل الإصلاحات وتحقيق معدلات النمو القياسية برقمين منذ أكثر من عشرين عاما على أحداث تيانانمين في سنة 1989، بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تحديث القوات العسكرية الصينية مستفيدة من النمو الإقتصادي الهائل يجعل الصين مقبلة على ثورة حقيقية على مستوى بنى و هياكل و قواتها المسلحة و بخلاف الإتحاد السوفياتي السابق الذي اقتطع نسبة ضخمة من ناتجه الإقتصادي لصالح الإنفاق العسكري و الذي أدى إلى انهياره بفعل فجوة النمو الإقتصادي و الإنفاق العسكري الكبيرة الناتجة عن سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية ،و بخلاف ذلك خصص جزء صغير من الناتج القومي الصيني لقواتها المسلحة بعيدا عن الوقوع في مصيدة فجوة الإنفاق العسكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي التي تؤدي كلما اتسعت إلى نتائج غير مرجوة على صعيد الاقتصاد القومي الصيني [1]

أما العامل الثالث الذي يؤثر على المدركات حول قوة الصين فهو مدى تركيز التحديث العسكري على تطوير القدرات التي تمكن الصين من لعب دور دولي أكثر نشاطا فجهود بكين لتحديث الصواريخ الباليستية و الرؤوس الحربية النووية الإستراتيجية و لتصميم إمكانية إظهار قوتها القابلة للإستخدام بإعادة تنظيم و إعادة تجهيز قواتها الجوية و البحرية تكشف أن الصين لا تريد امتلاك قوات ردع دفاعية فحسب بل قوات ردع هجومية تمكنها من أداء دورا أكثر نشاطا في المستقبل و يمكنها من البروز كقوة عظمى حقيقية .

أما العامل الرابع المتصل بالبنية الدولية و تحولاتها، فإن سلسلة الأحداث النزاعية ساعدت الإدراك الصيني في ضرورة التحول نحو القوى العظمى ، فتجدد الصراع في تايوان سنة 1996، و أقدم الصين على نشر قوات بحرية و جوية. قدمت إشارة واضحة على احتلال تفجر النزاعات التي تشارك فيها الصين و النابعة من عدم اليقين حول تفاعلات البيئة الدولية ما بعد الإتحاد السوفياتي.

ثانيا:تفسير الصعود الصيني:منظورات مختلفة

أثارت القوة المتنامية للصين جدلا حادا في الأوساط النظرية للعلاقات الدولية حول المسارات التي يمكن أن ترتادها الصين في المستقبل و انعكاساتها على متغيرات النظام الدولي و علاقات القوة بين مختلف الوحدات الفاعلة و المؤثرة في نسق هذه المتغيرات.

و على المستوى النظري يمكن فحص أربع منظورات اهتمت بمحاولة تفسير إتجاهات القوة الصينية و إفرازاتها على مستوى العلاقات الدولية و السياسة العالمية .

---

[1] أفري جولد شتاين، مرجع سبق ذكره ، ص، 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- منظورات القـــوة

عن النظريات التي تركز بشكل صريح على دينامية علاقات القوة المتغيرة في النظام الدولي تقدم بعضا من أكثر التنبؤات إزعاجا.ثمة نظريتان حول هذا المعنى نظرية زعزعة الهيمنة **theory of Hegemonic instability** ، ونظرية توازن القوة **balance of power theory** تؤكدان على الصعوبة التي تنشأ عن صعود و انهيار الدول المهيمنة على النظام.تذهب نظرية زعزعة الهيمنة إلى أن التعارض بين القدرات المتنامية للقوة الصاعدة و مكانتها التابعة المتواصلة في نظام سياسي دولي تسيطر عليه القوة المهيمنة السابقة يؤدي إلى صراعات لا يسويها في العادة إلا خوض حروب كبرى. [1]

و تشير اتجاهات العلاقات الصينية – الأمريكية إلى صدقية الإقتراض التي تقدمه هذه النظرية . في إحدى الزوايا المتصلة باستعمال حدة التنافس الصيني الأمريكي و الإضطراب و التشنج في العلاقات الثنائية على خلفية تنافر القوتين حول مسائل كثيرة في السياسة الدولية. أما نظرية توازن القوى؛ فهي تقدم تفسيرا قويا لاتجاهات القوة الصينية و تأثيراتها المحتملة على الدول الإقليمية و العالمية الأخرى، فإذ ما استمر تطوير الصين لقدراتها الشاملة فإن ذلك سيكون دافعا للقوى الأخرى إلى محاولة موازنة القوة الصينية عن طريق تحالفات للقوة تعيد نقطة اللاتوازن في القوة إلى حالة التوازن كما يؤكد ستيفن والت **STEPHEN Walt** فإن القوة العظمى لا تمثل تهديدا يتطلب ردا في حد ذاتها لكن الجغرافيا و التاريخ يذكران أن فجوة القوة بين الدول في منطقة ما تؤدي إلى خلق نزعة الهيمنة و السيطرة على كل المنطقة من لدن القوة العظمى فائقة القوة. و بالنسبة لحالة الصين ، فإن صعود الصين قد يثير مخاطر من طرف اللاتوازن الذي يحدث في ظل الاستقطاب الثنائي فبعد نهاية الحرب الباردة مباشرة اتضح أن الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما ركز كل منهما على الآخر باعتبارهما اللاعبين الأساسيين في اللعبة، مع إمكانية تهديد كل منهما للطرف الآخر . [2]

---

[1] أفري جولد شتاين، مرجع سبق ذكره ، ص، 81.
[2] المرجع نفسه ، ص، 84.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تكشف المناقشة النظرية للمعضلة الأمنية من منظور نظرية توازن القوى أيضا؛ أن قوة الصين المتنامية تتسبب في زيادة الصراع الدولي، نتيجة عدم اليقين المتعذر تجنبه حول قدرات و نوايا الآخرين موازاة مع صعوبة إرساء التزامات و ترتيبات ملزمة في ظل فوضوية النظام الدولي.

أما نظرية الواقعية الهجومية **offensivi realism**، فهي تقدم رؤى مهمة لتفسير الصعود الصيني، حيث يقدم جون مير شايمر تحليلا جيدا على ذلك مؤداه " إذا استمر الإقتصاد الصيني في النمو، فإنها ستسعى للسيطرة على آسيا بالطريقة نفسها التي تسيطر بها الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي و بالطبع، ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل لمنع الصين من تحقيق تلك الهيمنة الإقليمية بالتعاون مع معظم جيران بكين من الهند و اليابان وكوريا الجنوبية و سنغافورة و غيرهم، و ذلك من اجل احتواء القوة الصينية .

و ستكون النتيجة متمثلة في منافسة أمنية مكثفة قد تفضي إلى نشوء صراعات كبرى و حروب بينهما [1]

2- منظورات النظام:

ثمة مساران من مسارات نظرية العلاقات الدولية يقترحان أن الصراع سوف يزداد ليس بسبب قدرات الصين المتنامية و إنما بالأحرى لأن الصين نظام مختلف.

يتعلق المسار الأول بنظرية السلام الديمقراطي التي تجادل بأن المؤسسات المحلية والقيم السياسية التي تميز الديمقراطيات الليبرالية يضمنان السلام بينهما، لكن ليس بين الديمقراطيات الليبرالية و النظم غير الديمقراطية و هذا ما سيقع بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها بوصفها قائدة الدول الديمقراطية و جمهورية الصين غير

---

[1] جون مير شايمر، الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي، ترجمة: باسم راشد، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 195، جانفي 2014، في الموقع الإلكتروني: www.siyassa.org.eg.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية بسبب تبني المجموعة الأولى لقيم وسياسات قائمة على المواجهة ضد القيم المختلفة عنها و ضد الصين التي ترفض تبني القيم الديمقراطية الغربية.

أما المدخل الثاني فيتعلق بنظرية التحول الديمقراطي، و التي تبدي الصين حيالها ممانعة كبرى و تبقى متشبثة بالنظام الشمولي الذي تغذيه المشاعر القومية أكثر. وهو ما سيفضي إلى زيادة الصراع بين النظامين الديمقراطي و الشمولي.

3- المنظور المؤسسي:

ترى هذه النظريات بأن الدور الصيني الأكبر في النظام الدولي قد يفضي إلى زيادة مستويات الصراع . بسبب غياب المؤسسة الخارجية عن النظام الصيني ، هذه الأخيرة التي تلعب دورا في تلطيف خيارات النظام الخارجي، مثلما فعلت المؤسسات في أوربا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و التي أدت إلى اختفاء حالات الصراع و النزاع و الحروب بين الدول الأوروبية. و غيابها في الحالة الصينية سيتولد عنه خيارات صراعية أو نزاعية في حالة تصادم المصالح بين الصين و القوى الأخرى. وربما كان الأكثر إثارة للقلق هو تفضيل الصين للمداخل الثنائية عوض المداخل متعددة الأطراف لحل صراعاتها الدولية، و هو ما يقلل فرص قيام مؤسسات إقليمية فعالة . و هذا ما يدفع بالدول الأخرى إلى إتباع السبل السياسية الواقعية لتتغلب على عدم الأمان مع الصين عن طريق السعي المتواصل لاكتساب القوة و تعزيز القدرات.

4- منظور الإعتماد المتبادل: تقدم نظرية الإعتماد الاقتصادي المتبادل منظورا متفائلا نسبيا حول نتائج قدرات الصين المتنامية. و هي تميز الحوافز التي تدفع لاحتواء صراعاتها الدولية عندما تكون تكلفة الصراع كبيرة لأن الدولة تصطف إلى جانب شركائها الاقتصاديين المهمين، و قوة الصين الصاعدة تقوم على التنمية الاقتصادية السريعة المعتمدة في الأساس على التجارة و الاستثمار الدوليين ، و أن أي قيود أو عقوبات خارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها قد تؤدي إلى تخفيف هذه القدرة المتنامية و بالتالي التحكم في نزوع الصين المفرط إلى استثمار الموارد في تعزيز القدرات و القوات العسكرية، و هو الأمر الذي يؤدي إلى انخراط الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سياسات تهدئة لحل الصراعات الدولية، و الدفع في اتجاه التعاون بدل الصراع الدولي. [1]

المطلب الثاني : دبلوماسية الصين التعاونية تجاه آسيا بعد الحرب الباردة

لقد كانت أحداث " ميدان السلم السماوي" التي وقعت في يونيو عام 1989 نقطة التحول الكبرى في علاقات الصين بإقليمها الآسيوي حيث ملأت المظاهرات الطلابية أكبر ميادين الصين مطالبة بالديمقراطية ومزيد من الاحترام للحقوق السياسية، وقد حظيت هذه المظاهرات بتأييد ومساندة كبيرين، ليس فقط من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بل كذلك من الاتحاد السوفياتي السابق بزعامة " ميخائيل غورباتشوف" الذي رفع شعار الانفتاح السياسي **(Glasnost)***. غير أن القيادة الصينية سارعت إلى قمع المتمردين إلى أن تم سحق الحركة وإعدام عدد من قياداتها والزج بالباقي في السجون، لقد أدت هذه الأحداث إلى ردود الفعل لدى دول المحيط الإقليمي للصين، والتي اعتبرت هذه الأحداث شأنا صينيا داخليا، وحتى اليابان التي انتقدت السلطات الصينية مع بداية الأحداث إلا أنها تراجعت في النهاية وأعلنت في قمة السبعة الكبار في هيوستن عام 1990 أنها لن تشارك في عمليات المقاطعة التي كان الغرب قد بدأها ضد الصين[2] .

وفي تطور لافت واستجابة منها لموقف جيرانها، انتهجت بكين طريق الانفتاح على محيطها الآسيوي وعزمت على تعميق علاقاتهم، ومن بين المحطات التي اعتمدت عليها الصين لتعميق الثقة بينها وبين محيطها الآسيوي المساعدات الصينية لجيرانها فيما يخص تداعيات الأزمة المالية عام 1997 أين قدمت مجموعة من المساعدات والقروض ذات الفوائد المنخفضة في خطوة جاءت على النقيض تماما من الموقف المتعنت الذي اتخذته المؤسسات المالية العالمية، والمقرضون الدوليون اتجاه الاقتصاديات الآسيوية المتضررة من الأزمة، وكرد فعل على السلوك الصيني، قامت دول منظمة الآسيان إلى

---

[1] أفري جولد شتاين، مرجع سبق ذكره ، ص، 86.

* - وهي السياسة التي عرف بها آخر رؤساء الإتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف والتي تميزت بنوع من الانفتاح وهي الأفكار التي عجلت بسقوط الإتحاد السوفياتي.

[2] حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، **السياسة الدولية**،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 183، يناير 2011، ص، 55 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضم الصين إلى المنظمة في العام نفسه في إطار ما عرف آنذاك بآسيان + 3 : الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ولم يمض وقت طويل، حتى توجت علاقات الصين بالمنظمة بتوقيع اتفاق الصين-آسيان الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المنظمة وذلك عام 2002 ،ومن بين مظاهر التعاون الصيني في إقليمها الآسيوي نجد ما يلي :

أ- الصين والمنظمات الإقليمية الآسيوية:

ما ميز العقدان الأخيران نشأة عدة منظمات تعكس تعاون الصين مع دول إقليمها وكان من أهم هذه المنظمات آسيان + 1 (آسيان +الصين) ، آسيان +3 (الصين واليابان وكوريا الجنوبية)، منظمة شنغهاي للتعاون SCO ، والمجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ؛ نشطت الصين نشاطا كبيرا في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي كانت القيادة الصينية من وراء تأسيسها في عام 2001 مع كل من روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى[1] ،وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسي لإنشاء تلك المنظمة كان مواجهة الأخطار الأمنية غير التقليدية كالإرهاب، فإن مجال نشاطها ما لبث أن امتد ليشمل أبعاد اقتصادية مهمة، ففي عام 2003 مثلا وفي أثناء المؤتمر السنوي للمنظمة، أعلن رئيس الوزراء الصيني عن تخفيض التعريفة الجمركية على عدد كبير من السلع المتبادلة بين دول المنظمة، بحيث يمهد ذلك لإنشاء منطقة تجارة حرة بينها.

ب- العلاقات الصينية الروسية :

لقد كانت العلاقات الروسية الصينية متوترة لفترة طويلة، ذلك لم يمنع الزيارات الرسمية المتبادلة خاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أن تهيأت الأوضاع لعقد اتفاقين مهمين مع روسيا في عام 2001 أما أولهما: فكان معاهدة صداقة أعدت أساسا لحلف استراتيجي بين البلدين، أما ثانيهما : فهو ما تجسد في منظمة شنغهاي للتعاون[2] والتي وقعتها كل من الصين وروسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى، وقد نظر المحللون

---

[1] حنان قنديل، مرجع سبق ذكره، ص، 56.

[2] محمود عبد الفضيل وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصر ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2002، ص، 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الاتفاق الأخير على أنه محاولة من جانب الصين وروسيا لبسط النفوذ في هذه المنطقة مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عنها.

ج- العلاقات الصينية-اليابانية :

لقد أجمع جل الدارسين للعلاقات الصينية اليابانية على اعتبار علاقات الصين بعداوتها التقليدية بمثابة قنبلة تحتمل الانفجار، وساقوا لذلك عدة أسبابا فهناك مثلا إدعاءاتهما بخصوص الأراضي التي تحوي احتياطات بترولية مهمة لكليهما، منذ عام 2005 تكرر تحليق طائرات المراقبة الصينية في أجواء مناطق متنازع عليها، إضافة على المواجهات التي وقعت بين الدولتين، مرة بسبب وقوف الصين عام 2005 ضد الرغبة اليابانية في الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، ومرة أخرى بسبب إصرار كبار المسؤولين اليابانيين على زيارة النصب التذكاري لمجرمي الحرب اليابانيين في طوكيو في تحد واضح للمشاعر الصينية.[1]

المطلب الثالث : الخريطة الإثنوأمنية في تركستان الشرقية (الأقاليم الغربية للصين)

طوال قرون عديدة كان الصينيون ينظرون إلى السياسة التوسعية التي انتهجها القياصرة ومن بعدهم السوفيات على أنها تهديد حقيقي لاستقرار الصين، لذلك لم يدم التقارب الروسي الصيني إلا سنوات قليلة ليدخل بعدها الطرفان في نزاع حدودي خطير أراد الصينيون أن يعطوه طابعا إيديولوجيا، لكن استقلال جمهوريات الإتحاد السوفياتي الآسيوية عن روسيا أنتج وضعا جيوسياسيا جديد، يراه بعض المراقبين في صالح الصين الشعبية التي تقلصت حدودها مع روسيا، ولكن رغم ذلك لم تتخلص الصين من كل مخاوفها الأمنية[2]، فاستقلال دول آسيا الوسطى أعاد الاعتبار للصراعات العرقية ووضع الأقليات في الصين وتتجلى هذه المخاوف بصورة جلية في إقليم تركستان الشرقية أو سينكيانغ **xingiang** ، فإقليم تركستان الشرقية تعرض للاحتلال الصيني عام 1760 ومنذ ذلك التاريخ انتهجت القيادة الصينية سياسة استيطانية تعرف ـ " تصيين تركستان الشرقية" ، وقد قامت حروب تحريرية عديدة أدت إلى استقال هذا الإقليم عام 1865م لكن

---

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، **السياسة الدولية**،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد، 183 يناير 2011، ص - ص، 75 - 76.

(2) Pierre Gallois, a l'est : du nouveau, **Géopolitique**, n77, janvier - mars 2002 P.6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات الصينية أعادت احتلاله عام 1875، واستمرت الحروب التحريرية حتى عام 1933 تاريخ إعلان استقلال تركستان الشرقية، ولكن سرعان ما أسقطت روسيا هذه الجمهورية الإسلامية عام 1934 [1] ، ونتيجة تقدم الألمان في الأراضي السوفيتية وتركيز الروس على حماية الأقاليم الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية استغل الصينيون هذا الوضع ليحتلوا هذا الإقليم مرة أخرى، ثم قامت ثورة تحرير أخرى بقيادة الشيخ علي خان عام 1944 والذي أعلن استقلال تركستان الشرقية، ولكن الروس والصينيون تعاونوا هذه المرة على إحباط هذا الاستقلال، ثم اجتاحت الصين إقليم سينكيانغ عام 1949 [2] وبقي هذا الإقليم تابعا للجمهورية الصينية إلى غاية انتهاء الحرب الباردة واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى المجاورة لهذه الإقليم ،مما أحيا من جديد المخاوف الأمنية والسياسية الصينية خاصة وأن جمهوريات آسيا الوسطى تبنت منظومات سياسية قائمة على القومية العرقية "**Ethno-nationalisme**" سدا للفراغ وتعويضا للإيديولوجية الشيوعية السابقة، وهو ما عمق مخاوف الصين من رؤية شعوب إقليم تركستان الشرقية تحذو حذو شعوب آسيا وتطالب باستقلالها عن الصين خاصة شعب لويجور **Ouigours** وهم السكان الأصليون الذين يقطنون هذا الإقليم، ويشتركون مع شعوب آسيا الوسطى في روابط عرقية ودينية ولغوية، كما أن هذا الإقليم هو الإقليم الصيني الأكثر اتصالا بجمهوريات آسيا الوسطى إذ تبلغ مساحته 1.600.000 كلم ^{2} ، ويشترك في حدود طويلة مع ثماني دول هي : منغوليا، كازخستان، كيرخيزستان، أفغانستان، باكستان والهند في إقليم كشمير وروسيا[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر إقليم تركستان الشرقية أكثر الأقاليم الصينية تصادما مع القيادة المركزية في بكين على خلفية جملة من العوامل الموضوعية والتي نوضحها فيما يلي :

---

[1] محمد عوض، جذور الاضطهاد الصيني لمسلمي تركستان الشرقية،الكويت:**مجلة المجتمع**، العدد 1239، فيفري 1997، ص، 25.

[2] - Thierry, Kellner, La chine et la nouvelle Asie centrale, Rapport du GRIP, janvier 2002, P.07.

[3] توخي، آحنين أركين، حملات القمع الصيني ضد مسلمي تركستان الشرقية ،الكويت: **المجتمع**، العدد 1239 فيفري، 1997 م،ص، 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تجاهل القيادة الصينية لمطالب قومية الويجور والتي تتمثل في الحقوق المدنية، كحرية التقيد وتعميم استعمال اللغة التركية، إضافة إلى مطلب الاستقلال إقتداء بشعوب جمهوريات آسيا الوسطى.

2- لم تراع السلطات الصينية مخاوف هذه القومية التركية، ولم تكترث تماما للأخطار الناجمة عن تلويث بيئة هذا الإقليم، حيث حولته إلى منطقة للتجارب النووية، ولا يزال مركز التجارب النووية في منطقة **LOBNOR** شاهدا على خطورة هذه التجارب وتهديدها للتوازن البيئي.

3- ضعف وتيرة التنمية في تركستان الشرقية مقارنة بالأقاليم الصينية الأخرى، فهذا الإقليم يعتبر الأفقر في الصين مما يعمق التفاوت الحاصل بين أفراد قومية الهان وقومية الويجور.

4- تزييف الحقائق التاريخية وذلك يجعل قومية الويجور قومية دخيلة ونازحة من مناطق بعيدة استقرت في أرض صينية، في حين أن ترجمة كلمة سينكيانغ إلى لغات أجنبية عديدة تسمح لنا بكشف هذا التزييف في تعني حسب "**Gladney**" الأقاليم الجديدة أو الحدود الجديدة " **New bord or new dominion**" وهنا نلمس التشابه الكبير بين خصائص الظاهرة العرقية في الصين وخصائصها في جمهوريات آسيا الوسطى [1] ، فجل هذه العوامل تفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق القومية للصين، ففي حال وقوع اضطرابات في جمهوريات آسيا الوسطى من الصعب جدا أن لا تتأثر الصين بهذه الاضطرابات، ومن ناحية أخرى نجد القوى القومية الداعية إلى استقلال تركستان الشرقية المهددة للأمن القومي الصيني والمتواطئة مع التنظيمات الأصولية المتطرفة، خاصة في جمهورية أوزباكستان تسعى جاهدة إلى استغلال الأوضاع وذلك بجعل جمهوريات آسيا الوسطى عمق استراتجي لجميع أنشطتها المسلحة ضد الجمهورية الصينية لفرض خيار الاستغلال عليها بقوة السلاح.

---

[1]-Dru, Glaney. Chinese nationalism and its subaltern subjects, in: http.www.cemoti.revues.org/document,51html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: أبعاد السياسة الصينية اتجاه آسيا الوسطى

لقد أدركت السلطات الصينية أن استقلال جمهوريات آسيا الوسطى ، إضافة إلى العوامل السالفة الذكر في المطلب الثاني، سيعطي مجالا أوسع للحركات الاستقلالية الداخلية لبلورة مطالب سياسية ترفضها الصين وتمس بوحدتها الترابية، لذلك قامت بمنح الاستقلال الذاتي لإقليم تركستان الشرقية عام 1992 إضافة إلى صياغة سياسة وطنية تجاه دول آسيا الوسطى المجاورة وفق عدة مستويات نذكر منها ما يلي :

- **المستوى الأول:** وهو مستوى بسيط يرتبط بالأمن الصيني الداخلي، فحسب العقيدة العسكرية الصينية، فهناك تأكيد على فرضية النزاعات المحدودة في المناطق الحدودية داخل أو خارج البلد، ويعتقد الخبراء في الشؤون الأمنية الصينية أن عدد الجنود الصينيين في تركستان الشرقية يتعدى 200.000 جندي يضاف إليهم خمس فرق عسكرية بعد أحداث غولجا عام 1997م، يتجاوز تعدادها 60.000 جندي، لقد عقدت الصين مع الدول المجاورة خاصة كل من: روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجكستان سلسلة من الاتفاقيات لضمان الأمن على طول حدود تركستان الشرقية كان أهمها الاتفاقية المبرمة في 24 أفريل 1996م حول تقليص عدد القوات في المناطق الحدودية، وأرفقت بتدابير لتحقيق الثقة **"Mesures de confiance".**

وذلك على شريط حدودي يصل عرضه إلى 100 كلم[1] على أطراف الحدود المشتركة مع هذه الدول، ففي سنة 1992 وقعت كل من كازخستان والصين على تصريح مشترك، يقضي بدراسة ملف الحدود ليتوج بالتوقيع عام 1994 على اتفاقية إطار لترسيم قسط كبير من حدودهما، وليتم فعلا الاتفاق سنة 1998م على الترسيم النهائي للحدود بينهما، ولئن كانت المفاوضات مع كازخستان يسيرة نسبيا، إلا أنها كانت مع جمهورية قيرغيزستان صعبة نوعا ما، لأن البرلمان القيرغزي رفض المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود الموقعة من طرف حكومتي البلدين سنة 1999 لأنه يعتبرها مجحفة، وغن بقي الحال على ما هو عليه إلى غاية اليوم فذلك يرجع بالدرجة الأولى، لتخوف قيرغيزستان من مطالبة دول أخرى ببعض الأراضي القيزغيزية اقتداء بالصين، أما المفاوضات بين

---

(1) ibid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين وطاجكستان فتبقى معقدة جدا بالنظر إلى مطالبة الصين بأراضي شاسعة تقدر بـ 20.000 كلم^2 في جبل باميز التي تعتبر منطقة إستراتيجية جدا بالنسبة للصين لوقوعها على علو 6000م وتطل على دول كثيرة من بينها الهند، وإن لم تجد كلك هذه المشاكل حلولا نهائي، غير أن الأمر الإيجابي بالنسبة للصين هو الثقة المتبادلة بين الطرفين والتأكيد على التفاوض أكثر فأكثر تصفية مقبولة لحل القضايا الحدودية بدل اللجوء إلى القوة كخيار .

- **المستوى الثاني:** في هذا المستوى تنظر فيه إلى السياسة الأمنية الصينية بنظرة أكثر اتساعا، تأخذ بعين الاعتبار مكان ودور الصين في المنطقة على غار الدول الكبرى كروسيا والويلات المتحدة الأمريكية. لذلك طور الصينيون بداية من عقد التسعينيات سياسة خارجية واسعة تشمل جميع المناطق الواقعة على حدود الصين البرية والبحرية ويطلق عليها الصينيون اسم " **ZHOUBIAN ZHENGCE**" والتي تعني باللغة العربية "السياسة المحيطية"[1] .

والتي تهدف إلى ضمان محيط آمن ومستقر حتى تتفرغ الصين على تحديث وعصرنة اقتصادها، ولكي تضاعف في الوقت نفسه نفوذها، ولا تترك الفرصة لدول أجنبية كتهديدها من خلال استغلال خلافات الصين مع دول الجوار، وعليه يمكننا أن نعتبر السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول آسيا الوسطى جزءا من هذه السياسة.

ولكي تؤكد الصين على حسن نواياها وعدم رغبتها في تهديد أمن منطقة آسيا الوسطى وتفنيدها للمزاعم الغربية طرح الزعيم الصيني لبينغ **Li peng** إثر زيارته لطشقند المبادئ الخمسة التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية نحو الجمهوريات الخمس وهي : [2]

أ- الحفاظ على علاقات حسن الجوار والتعاون السلمي .

ب- ترقية التعاون على أساس المساواة والمصلحة والرخاء المشترك.

ج- احترام استقلالية وخيارات هذه الشعوب.

د- عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

---

(1) ibid

(2) Thierry, Kellner, La chine et la nouvelle Asie centrale,op.cit,p,8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـه احترام سيادة واستقلال هذه الدول والمساهمة في استقرار هذه المنطقة.

ويصرح في الأخير بما يلي : " **أن الصين ليست لديها أية مشاريع توسعية أو نوايا للهيمنة أو استعمال القوة وإن كل ما تريده الصين هو تطوير ورخاء هذه المنطقة**" لكن التواجد العسكري الأمريكي في قارة آسيا يهدد استقرارها ولا يسمح حسب التصور الصيني، بتشكيل نظام متعدد الأقطاب، تستطيع من خلاله الصين تحقيق أهدافها ومصالحها، ولهذا فالصين كما يرى **(Eric Costel)** " لا يريد أن تحول التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى على الأداة المثلى لسد الفراغ الإستراتيجي وتحقيق الاستقرار ولهذا فالصين ترى في تمتين واستغلال علاقاتها مع روسيا الحل الوحيد لكسر الهيمنة الأمريكية"،و مجمل القول فإن السياسة الصينية في آسيا الوسطى، تعتبر حلقة أساسية وجزءا من منظومة أمنية أكثر اتساعا تشمل مجمل قارة آسيا، تحاول الصين من خلالها مقاومة السياسة الأمريكية التي تحسن انتهاز الفرص واستغلال نقاط ضعف خصومها، فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت توظف التوتر الحاصل في علاقات الصين مع بعض جيرانها كالفيتنام والفيليبين وتحولها إلى أوراق ضغط ومساومة، وجعلت من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا **(A.S.E.A.N)** الإطار الذي تنتظم فيه المصالح الأمريكية ولهذا السبب، بادرت الصين على تثمين علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى وإضفائها طابعا تعاونيا منظما من خلال منتدى شنجغهاي، الذي تحول إلى منظمة مهيكلة تسعى إلى توحيد التوجهات والسياسات الأمنية في المنطقة، كما أن منظمة شنجغهاي أصبحت القناة التي تتجمع فيها المطالب الروسية والصينية المتطابقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

الاحتباس الاستراتيجي لجمهوريات آسيا الوسطى وفق العوامل التالية :

1- اتساع نطاق التهديدات وزيادة كثافتها بحيث تتصف بالتنوع فلا تكون كلها عسكرية بل تتراوح ما بين تهديدات منظورة ومتوقعة وأخرى كامنة ومفاجئة.

2- هشاشة البنية التحتية للأمن حيث لا تتاح الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيقه، خاصة وان جمهوريات آسيا الوسطى لا تزال تمر بمرحلة بناء الدولة وينقصها كثير من مقوماتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الاسترساب أو الإتحام "**Intrusivnrs**" بمعنى تشابك الداخل بالخارج فتصبح القوى الخارجية، أو بعضا منها، عوامل داخلية في الصراعات الأمنية وغير التقليدية في المنطقة [1]

المقاربة الأمنية الجديدة (الفرصة الإستراتيجية):

كما أسلفنا سابقا وتبعا لنصيحة دينغ وردا على التحديات الأمنية على الجبهتين المحلية والإقليمية، تلاحمت الدبلوماسية الأمنية لبيجنغ في نوع من "**TIFA**" أو الصيغ السلطوية المنبثقة من طبقة الموظفين والإستراتيجيين الصينيين [2] فقد طوروا مجموعة من الصيغ والمفاهيم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: "مفهوم أمني جديد" والتصرف لـ "قوة عظمى مسؤولة"، "والنهوض السلمي للصين"، وهي كلها أفكار تعكس نوعا من " الفكر الجدي" الذي تبنته القيادة الصينية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، ويتجلى ذلك من خلال خطاب الزعيم الصيني جيانغ زيمين **Jiang Zemin** في مارس1999 الذي قدم من خلاله جوهر مفهوم الأمن الجديدة وفق التصور الصيني إضافة إلى ما يسمى بالورقة البيضاء عام 2002 التي عبرت عن نظرة مفادها أن "منطقة آسيا – المحيط الهادي المنطقة الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية، والقدرات الأكبر بالنسبة للنمو في العالم" ولذلك يجب تقوية الحوار والتعاون والحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز النمو المشترك [3] .

المعادلات الإستراتيجية الجديدة في آسيا :

1- الكتلة الإستراتيجية الجديدة المسماة "بلدان الآسيان + 3" ويقصد بالرقم هنا البلدان الكبرى الأقوى اقتصاديا: وهي اليابان والصين وكوريا الجنوبية.

2- تكتل شنغهاي الذي يضم كلا من روسيا والصين إضافة إلى بعض جمهوريات آسيا الوسطى - قازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان، أين تلعب الصين دورا رئيسيا ومحركا

---

[1] السيد صدقي عابدين، هدى ميتكس، قضايا الأمن في آسيا ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة الطبعة الأولى، 2004، ص، 223.

[2] بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين: دبلوماسية أمنية جديدة ، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت: دار الكتاب العربي الطبعة الأولى، 2009، ص، 18.

[3] بايتس غيل، مرجع سبق ذكره، ص، 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا التجمع الذي لا يقتصر على قضايا الاقتصاد والثقافة بل يعطي أولوية متقدمة لموضوعي الأمن والدفاع.

1- بداية الحوار الإستراتيجي الهندي-الإيراني (أكتوبر 2001) ومن بين موضوعات هذا الحوار القضايا التالية:

- منظور كلتا الدولتين للأمن الإقليمي والدولي.
- السياسات الدفاعية والأمنية لكلتا الدولتين.
- القضايا المتعلقة بجدول أعمال نزع الأسلحة[1]

[1]- محمود عبد الفضيل وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص ، 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التوجه الجيواقتصادي للصين نحو آسيا الوسطى : مركزية أمن الطاقة

المطلب الأول : طبيعة المشهد الطاقوي في الصين

يعتبر قطاع الطاقة في الصين أحد المجالات الأساسية في سياسة أمن الطاقة الصينية الخارجية، حيث يمكن أن يكون التغير الجدي في الإمدادات و طرق النقل خلال السنوات القادمة أكبر تحد يمكن أن تجابهه الصين في ظل التنافس العالمي المحموم على الطاقة و ممراتها إذ ستكون مصادر الطاقة المتوفرة والرخيصة في وضع حرج بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي في الصين، تماما كما شوهد خلال مرحلة التصنيع والتطور في الغرب، والآن يترافق التوسع الاقتصادي في الصين مع زيادة قوية في الطلب على النفط و موارد الطاقة[1] .

ورغم تنوع مصادر الطاقة كالفحم والبترول والغاز إلا أن وتيرة النمو الاقتصادي ستطرح إشكالية الموارد الطاقوية مما يجعل القيادة الصينية نتيجة إلى الاستيراد لسد النقص في هذا المجال فمثلا بالنسبة للنفط فإن التوقعات المستقبلية بشأن تطور الإنتاج الصين بحلول عام 2020[2] دراسات لمؤسسات وشركات ومعاهد متخصصة صينية وأجنبية تتراوح ما بين 3 و 4 ملاين برميل يوما، وقد ذهب مدير قسم التخطيط في الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) في حديث له عام 2006، إلى القول بأن الإنتاج الصيني من النفط المقدر بـ 3.6 مليون برميل يوميا سنة 2005، مرشح للارتفاع ما بين 2006 - 2020 إلى 4 ملايين برميل فقط، على أن يبدأ الإنتاج بالتناقض بداية من عام 2001 .

---

(1) جان هـ . كاليكي، ديفيد ل .غولودن، الأمن والطاقة، نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،الطبعة الأولى، 2010، ص، 414.

(2) خديجة عرفة :"الصين وامن الطاقة" رؤية مستقبلية ،**السياسة الدولية**،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 164، أفريل 2006، ص،57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (08):توقعات تطور حجم الإنتاج النفطي والصيني لسنة 2020 م

مصدر الدراسة	تاريخ الصدور	حجم التوقعات 2020 (مليون برميل يوميا)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	3.8
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	2006	4.0
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	3.8
وكالة الطاقة الدولية	2005	3.0
معهد أبحاث الطاقة الصيني	2005	4.0

Source: Erica S.Doiuns.Energy security series: china.the Brookings foreign policy studies. Brookings institution, Décembre, 2006.p,10.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد عرف إنتاجه ارتفاعا كبيرا في الستينيات والسبعينيات بفضل اكتشاف حقول كبيرة في مقاطعة "سيشوان" ولكنه يظل مصدر هامشي للطاقة ضمن نظام الطاقة الواسع في الصين ولا يمثل سوى 2% من الاستهلاك العام للطاقة أي أقل من المعدل العالمي القدر بـ 23.6% ويقدر الاحتياطي الصيني المؤكد من الغاز الطبيعي بحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2001 بـ 1.5 تريليون متر مكعب[1] ،غير أن تقديرات وكالة الطاقة الدولية لسنة 2006 تضع الاحتياطات الصينية في حدود 3720 مليار متر مكعب، وهو يمثل 2% من الاحتياطات الغازية العالمية وتتركز هذه الاحتياطات في خمسة أحواض أسياسية هي: "أوردوس" (27%) "سيشوان" 23% ، "ناديم" 19%، خليج بوهاي 08%، "سونغ لياو" 7% وأل 16% المتبقية تتوزع على مخزونات صغيرة في حوالي 10 أحواض [2]

[1] جان هـ . كاليكي، ديفيد . ل، غولودن، مرجع سبق ذكره، ص، 416.

[2] - « China Energy Data, statistics and analysis-oil, Gas, Electricity, oil. », Energy information administration, country analysis brief, Inly, 2009 http://www.205,254,135,24/emeu/cabs/china/pdf/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الاحتياطات الموجودة في الحقول البحرية فتمثل حوالي 20% من الاحتياطات الإجمالية المؤكدة، وتتركز أغلبها ف خليج "بوهاي"، وفي بحر الصين الشرقي وفي شمال بحر الصين الجنوبي[1]، أما من ناحية الإنتاج فقد أنتجت الصين ما مقدراه 51 مليار متر مكعب عام 2005، ليرتفع الإنتاج سنة 2006 بنسبة 17% وتوفر 370 حقلا أرضيا ما تبقى من الإنتاج، أما الحقول البحرية التي بدأت الإنتاج منذ التسعينات فقط ساهمت بـ 15% من الإنتاج الإجمالي [2]

وكما أسفلنا وفي ظل المساهمة القليلة للغاز في الاستهلاك العام لمختلف مصادر الطاقة في الصين، إضافة إلى قلة المنشآت الخاصة بمعالجة وتمييع الغاز، تهدف الحكومة الصينية لرفع نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد لماله من فوائد في خفض التلوث ولتقليل حدة الطلب ولو نسبيا على الفحم الملوث للبيئة، وعلى النفط الذي يشكل الحصول عليه أحد أكبر التحديات، وقد تضاعف الإنتاج الصيني من هذه المادة ما بين 1995 – 2005 من 17.4 مليار متر مكعب إلى 50 مليار متر مكعب، وتشير توقعات مختلفة المؤسسات المتخصصة إلى تراوح الارتفاع في الإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 ما بين 98 و 120 مليار متر مكعب.

الجدول رقم (09) :توقعات تطور حجم الإنتاج الصيني من الغاز لسنة 2020

مصدر الدراسة	تاريخ الإصدار	حجم التوقعات 2020 (مليار متر مكعب)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	98
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	2006	80
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	15
وكالة الطاقة الدولية	2005	138
معهد أبحاث الطاقة الصيني	2005	120

Source : Erica S.Doiuns.Energy security series : chima,op.cit.p.11

(1). Erica S.Doiuns. , Energy security series china: **the Brookings foreign policy studies**. Brookings institution, December, 2006.p,9 .
(2). Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى مصادر أخرى للطاقة والمتمثلة في الطاقة النووية والكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى، أين تبنت القيادة الصينية لما يعرف بالمخططات المتوسطة وطويلة المدى لتطوير الطاقات المتجددة والذي أقره مجلس الشعب عام 2008 تحت مسمى "قانون الطاقات المتجددة" ويهدف هذا المخطط إلى التوجه بالبلاد نحو الطاقات المتجددة من اجل خفض استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاث الكربونية، وتأمل هذه السياسة الجديدة في توليد 10% من الطاقة المعروضة في الصين من الطاقات المتجددة بحلول عام 2002، ويعكس هذا الهدف رغبة الصين في التعامل بجدية مع تحديات التغيرات المناخية.

المطلب الثاني : الإستراتيجية النفطية الصينية في آسيا الوسطى

إن الأهمية الجواقتصادية لدول آسيا الوسطى تكمن في امتلاكها لثروات طبيعية ولكونها أسواقا إقليمية، فإن الاحتياطات التي تحويها آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية يجعل منها منطقة حيوية بالنسبة للصين لكونها الثانية بعد الخليج من حيث الموارد النفطية، اين يتركز احتياطات نفطية أغلبها في كازاخستان وتركمنستان مع كمية اقل في أوزباكستان .

الجدول رقم (10) يبين إحتياطات الغاز لدول آسيا الوسطى ضمن منظمة شنغهاي

الدولة	الاحتياطات المؤكدة من النفط (مليار برميل)	الإنتاج 1000 برميل يوميا	التصدير 1000 برميل يوميا	الاحتياطات المؤكدة من الغاز (تريليون قدم مكعب)	الانتاج (مليار قدم مكعب يوميا)	التصدير (مليار قدم مكعب)
كازاخستان	9 – 40	1426	1114	105	2.3	268
تركمنستان	0.55 – 1.7	163	/	100	6	1596
أوزبكستان	0.3 – 0.59	125	/	66	5.4	405

Source : Gene Germavich. « the shanghai cooperation organization : A thereat to American interest in central Asia, china and Eurasia forum quarterly : V6, N° 1. 2008. P 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الخبراء الصينيون يدركون جيدا أن الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى آخذة في التزايد، وأن المنطقة سيكون لها نفوذ معتبر في القرن الواحد والعشرون، خصوصا وأن المنطقة وما جاورها من مناطق أخرى ستلعب دورا مهما في إمداد العالم بمصادر الطاقة.

وآسيا الوسطى نتيجة بسرعة نحو تحولها إلى حجر الزاوية في سياسة أمن الطاقة الصينية، وفق المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية والدبلوماسية الصينية والتي تتلخص فيما يلي :

1- للصين أهداف إستراتيجية ودبلوماسية في آسيا الوسطى تندرج ضمن أهداف السياسة الخارجية لها ككل.

2- الصين تبحث عن حفظ أمن واستقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

3- تركز الصين على منع أي نفوذ وتدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم "كيسينجيانغ" .

4- المصالح التجارية والاقتصادية في المنطقة، وخاصة تطور الموارد الطاقوية أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية.[1]

وتتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الإستراتيجية للصين، فهي محاذية لها ولثلاث من دولها حدود مباشرة معها (كازخستان، قرغستان طاجكستان) وهذا ما يمكن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني، ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكا للطاقة والمرتكزة خصوصا في الساحل الشرقي، ويمكن لكن تجنب مرور إمدادها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي والهندي والمضايق البحرية الخطيرة التي تميزها وعلى رأسها مضيق "ملقا"، ولهذا السبب اعتمدت الصين على إستراتيجية تقوم على ما يلي [2]

---

[1] sascha Muller-Kraluner.China’s and india’s emerging energy foreigne policy. Discussion paper of the german devalopment institute, Born, 2008, p.08.

[2]- Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الاستثمار في استغلال وتطوير الحقول النفطية والغازية.

ثانيا: الاستثمار في بناء وتطور أنابيب وطرق نقل الإمدادات الطاقوية.

أولا: استغلال وتطوير الحقول النفطية والقارية

لقد سعت الصين في إطار إستراتيجيتها الرامية لتوسيع استثماراتها الطاقوية خارج حدودها، للتمركز في آسيا الوسطى أين يتجه تركيزها نحو كازاخستان بالأساس لكونها الدولة الأغنى في المنطقة بالاحتياطات النفطية مع احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، وكانت فاتحة الاستثمارات الصينية في كازاخستان عام 1994 م بالتوازي مع زيارة رئيس الوزراء الصين آنذاك "لي بانغ" **(Li peng)** ودعا فيها إلى ختم "طريق حرير جديد" **"New Silk Road"** ، وبالتوازي مع تطوير القيادة الصينية خلال المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 2002 بما عرف بـ "إستراتيجية التوجه غربا" **" Go west strategy"** للحصول على الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى، عرفت النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية الصينية في كازاخستان توسعا كبيرا[1] وتطبيقا لتلك الإستراتيجية استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على 100% من حصص شركة "تيكساكو- نورث يوزاكي" **"texaco-north Buzaki"** التي كانت تشرف على أعمال تطوير حقل " نورث يوزاكي" الكازاخي في أكتوبر 2003، كما نجحت في شراء شركة نفط دولية مسجلة في كندا "بتروكازاخستان" والتي كانت منافسا إقليميا لها بمبلغ 4.8 مليار دولار عام 2005، لتباشر عملها في حقول "كومكل" النفطية في حوض "تورغاي" ذو القدرة الإنتاجية البالغة 150 ألف برميل يوميا، وسمح هذا الامتلاك أيضا للشركة الصينية باكتساب الحق في 50% من حقل "كازغيرموتاي" الذي ينتج 40 ألف برميل يوميا، وتعد هذه الصفقة الأكبر التي تحققها في استثماراتها الخارجية [2] ، وفي أوت 2005 وقعت الشركة البحرية الوطنية الصينية على اتفاقية ثنائية لاستغلال حقل "دارخان" في بحر قزوين مع شركة "كازموناي غاز" ولكن أيضا في 2005 فشلت شركتا **(CNPC)** و **(Sinopec)** في الحصول على حصة

---

[1]- Xuanli liao, central Asia and china’s energy security. The china and Eurasia forum quarterly : V4 .N° 4.nouvember 2006.P.60.

[2]- Ibid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة " بريتش غاز " "**british Gaz**" المقدرة بـ 16.6 5 في التحالف الدولي لعدد من الشركات العالمية (شال، إيكسون موبيل، توتال، كونوكو فيليبس، وأجيب) بسبب رفض الشركات المشكلة للتحالف مشاركة الشركات الصينية، ففي 2006 تمكنت مجموعة سيتيك "**CITIC group**" الصينية من شراء حقوق استقلال حقل كارازاتياس التي كانت ملكا لشركة طاقة أندونيسية، وتعتبر كازاخستان المصدر الأول للنفط الصيني القادم من آسيا الوسطى ولكن الكميات المصدرة تبقى قليلة مقارنة بالاحتياطات الصينية من جهة والقدرات الكازاخية من جهة أخرى[1] .

جدول (11):الواردات الصينية من نفط كازاخستان (1999 - 2004) (ألف طن)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الاستيراد	49.08	72.42	64.96	100.36	119.82	128.56
النسبة من الواردات الإجمالية	%0.013	%0.010	%0.010	%0.014	%0.013	%0.013

Source: zha Daojtong, china's energy security and its international relations. The china and Eurasia forum quarterly: V3, N° 3 , November 2005. P. 52.

أما فيما يخص أوزباكستان و إن كانت ثروتها النفطية و الغازية اقل مما تملكه كازاخستان وتركمتستان إلا أنها لم تخرج عن نطاق الاهتمام الصيني، فقد حققت الصين صفقات واتفاقيات مهمة لتطوير النفط والغاز وتوطين استثمارات أخرى في ازباكستان. فأثناء زيارة الرئيس الصيني" هوجنتاو" لأوزبكستان في جوان 2004، تم تمهيد الطريق لحصول شركة النفط الوطنية الصينية على عدة عقود نفط وغاز مع شركة"اوزبك نفط غاز" [2].

---

[1]- Valérie niquet, china and central Asia. **China perspectives** : N° 67 ; septembre - octobre, 2006 , p.5.

[2] نورهان الشيخ، روسيا: الشريك الطبيعي للصين، **السياسية الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية عدد 183، يناير 2011، ص، 64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في جوان 2006 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع اوزبكستان لاستثمار 210 مليون دولار في استغلال النفط و الغاز حتى 2011، ليتواصل التعاون بين نفس الشركتين من خلال الاتفاق على تطوير استغلال مشترك لحقل"مينغ يولاك" النفطي في أكتوبر 2008، في حين تم في 2010 التوقيع بين الشركتين الصينية والأزوباكية على اتفاق إطار عمل يقضي ببيع 10 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي سنويا للصين[1].

ثانيا: الاستثمار في بناء وتطوير أنابيب وطرق نقل الإمدادات الطاقوية.

تحتاج الموارد الطاقوية إلى طرق لنقلها من مناطق الإنتاج إلى أهم مناطق الاستهلاك لذلك لم تكتفي الصين بالاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب والتكرير في كازاخستان وتركمنستان واوزباكستان، بل عززت توجهها نحو توطيد علاقاتها مع دول المنطقة من خلال تبين مشاريع هادفة لبناء خطوط أنابيب(**Pipelines**) من الدول الثلاثة الأغنى من حيث الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى لنقل النفط والغاز للحدود الغربية للصين ومنه إلى المناطق الساحلية الصينية التي تعرف ديناميكية نمو اقتصادية كبيرة وتعود فكرة بناء أهم خط أنابيب لنقل النفط بربط بين كازاخستان والصين والمعروف بـ "أتاسو- ألاشانكو" إلى عام 1993م، وفي سبتمبر 1997 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية و "كازمو تاي غاز" الكازاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته 3.5 مليار دولار. أين تصل القدرة التصديرية للأنبوب الممتد على مسافة أكثر من 3000 كلم إلى ما بين 800 ألف ومليون برميل من النفط يوميا [2]، ويأمل الخبراء الصينيون تحقيق عدة أهداف رئيسية من وراء بناء خط أنابيب"اناسو- الاشاتكو" وتوسيع العلاقات الطاقوية مع كازاخستان وهي:

---

[1] نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص، 65.

(2) Rolliela, central Asia and its, asian neighbors : security and commerce at the crossroads, Rand profectair, 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تقليل من اعتماد الصين على النفط القادم من منطقة الخليج، ومنه تقليل المخاطر المحدقة بأمن الطاقة الصيني الناجمة عن الاضطرابات في الشرق الأوسط.

2- موقع الأنبوب في وسط أراضي اوراسيا بجعل من طريق نقل الإمدادات الصينية أكثر أمنا.

3- سيوفر للصين قاعدة إمدادات بالنفط مستقرة وبديلة مع المدى الطويل.

4- يمثل المشروع مكسبا استراتجيا للصين، لأنها ستكون المرة الأولى التي تحظى فيها الصين بمصدر مضمون لواردتها الطاقوية بعيدا عن تأثير القوة الفرق العسكرية لحاملات الطائرات الأمريكية مثلما هو الحال بالنسبة للواردات النفطية القادمة من الخليج والسودان[1].

كما تم التوقيع في 14 أكتوبر 2009 في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز باسم "خط أنابيب بيتو- شيمكانت " "Begneu-Shymkent pipeline" بضخ 10 مليار قدم مكعب من الغاز الكازاخي للصين سنويا، وبعد المصادقة على البروتوكول في كازاخستان في جوان 2010، تم في نفس التاريخ الاتفاق بين شركتي "كازموناي غاز" وشركة النفط الوطنية الصينية على تصميم وتميل وبناء هذا الخط[2] .

أما بالنسبة لتركمنستان فإن دورها الحالي هو تصدير الغاز للصين عبر خط أنابيب آسيا الوسطى للغاز الطبيعي، فإنشاء زيارة الرئيس التركماني السابق "صابر مراد نيازوف" لكن عام 2006 وقع رفضه نظيرة الصيني.

"هوجنتاو" على اتفاقية لبناء خط أنابيب غاز يربط البلدين ويسهل تدفق الغاز التركماني نحو الصين، وتم بالفعل تدشين أنبوب الغاز الرابط بين تركمنستان والصين يوم 14 ديسمبر 2009 على امتداد 4350 ميل ويكلفه 10 ملايير دولار، على أن يقل للصين ما بين 30 و 40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين سنة بداية من عام 2012[3]

---

(1). Xuanil liao. Op.cit.p.73.
(2) . Ibid
(3) . Rollie lal. Op. cit. p11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتأثر عملية مد أنابيب الغاز والنفط بعوامل اقتصادية تتعلق خصوصا بمسألة التمويل المادي للمشاريع والتي تتطلب أغلفة مالية كبيرة إضافة إلى عوامل جيوبوليتيكية مرتبطة بالاضطرابات التي تؤثر على أمن وسلامة الإمدادات الطاقوية عبر الأنابيب والتي قد تتعرض لعمليات التخريب لاسيما مع انتشار جماعات متطرفة مسلحة في مختلف مناطق آسيا الوسطى قد تشن عمليات إرهابية تعطل عمل تلك الأنابيب، إضافة إلى تعارض المصالح بين الدول التي تتنافس فيما بينها على مد خطوط أنابيب تتماشى مع مصالحها وترفض وجود خطوط منافسة لها[1]

(1) Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :التأثير الصيني الروسي في استراتيجية الولايات المتحدة عبر منظمة شنغهاي

تفرض الديناميكية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى مجموعة كبيرة من التحديات وتطرح العديد من المشكلات وتضع الكثير من العقبات أمام الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة .وتتراوح هذه التحديات بين إستراتيجيات إقليمية مضادة تبعثها المخاوف المتنامية للأطراف الإقليمية الفاعلة من الوجود الأمريكي في المنطقة، وبين عوامل داخلية ذات صلة بالحراك والاضطراب الداخليين في مجمل المنطقة الأوراسية . فحسب" بريجينسكي"، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات تنشأ من مصدرين رئيسيين :الأول يتمثل في إمكانية قيام تحالف أوراسي تكون الصين المحور الأساسي فيه ويعمل على مناهضة الهيمنة الأمريكية-**"Eurasia alliance anti American Hegemony"**، والثاني الاضطراب الداخلي الذي مصدره البلقان **"Eurasia Balkans"**الأوراسي في آسيا الوسطى .بيد أنه وحسب كثير من المراقبين فإن المصدر الثاني للتحديات لا يمكن أن يرقى إلى درجة التهديد الاستراتيجي للوجود الأمريكي بسبب التبريرات المقدمة والتي تتلخص في نقطتين، هما:

النقطة الأولى :وتعزى إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مثل هذه الاضطرابات لتبرير وجودها في المنطقة واعتبارها تهديدات للأمن القومي الأمريكي في حد ذاته وفقا لعقيدة الحرب الاستباقية، والتي تركز على التدخل في المناطق التي يمكن أن تشكل مصدرا للتهديد وإن كان بشكل احتمالي، هذا من جهة،ومن جهة ثانية؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل هذه الاضطرابات كأوراق ضغط على الدول الإقليمية مثل الصين وروسيا...الخ.

النقطة الثانية :توجهات النظم السياسية الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى استطاعت ضبط الأوضاع الداخلية والتحكم في الحراك الداخلي إلى حد كبير، واستطاعت احتواء التهديدات التي كان مبعثها حركات الإسلام السياسي في المنطقة مقابل غض الطرف من لدن أمريكا والغرب عن الانتهاكات السياسية التي تطال السكان والحركات المعارضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من طرف هذه الأنظمة التي تمارس الحكم وفقا للقبضة الحديدية ولا تزال وفية للمبادئ الستالينية، لهذا فإن هذا المبحث يعرض فقط إلى التحديات ذات المنشأ الخارجي، وذات الصفة الإستراتيجية المتأتية من التضارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية في المنطقة مثل الصين وروسيا وإيران، وهي الدول المستهدفة بالاستراتيجية الأمريكية احتواء أو عزلا أو حصارا .وهي ذات الدول التي تكتلت تحت مظلة منظمة شنغهاي للتعاون والأمن في آسيا الوسطى وإن كانت إيران لا تحوز على صفة العضو الكامل بل على صفة العضو المراقب،وهذه المنظمة حسب المراقبين والمحللين هي التي بإمكانها تحدي السياسة الأمريكية والغربية في آسيا الوسطى وفي أوراسيا بصفة عامة، لذلك كان اهتمامنا منصبا عليها في بحثنا هذا بصفتها التحدي الاستراتيجي المضاد للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى.

المطلب الأول :تعريف ونشأة منظمة شنغهاي

حينما أنشأت منظمة شنغهاي للتعاون **"The Shanghai Corporation Organization"** تحت مظلة النواة الروسية الصينية في سنة 2001 وقبل ذلك في سنة 1996حينما أعلن عن ميلاد خماسي شنغهاي **"The Shanghai Five"** بعضوية كل من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى ما عدا تركمانستان .كانت هناك شكوك كثيرة تحوم حول مدى قدرتها على الاستمرارية؛ فضلا عن التأثير في مجريات الأحداث في منطقة آسيا الوسطى، لكن بالنظر إلى التطورات الهيكلية والسياسية والأمنية والعسكرية التي عرفتها المنطقة، ثمة قناعة متزايدة بين الخبراء وصانعي السياسات بأن هذه المنظمة الوليدة في طريقها إلى إعادة بناء خارطة العلاقات الدولية وليس مجرد تشكيل الوضع الإقليمي في آسيا الوسطى فحسب[1] .تأسست المنظمة في 15 جوان سنة 2001 وكانت عبارة عن ناد فضفاض يضم كل من روسيا والصين وقيرغيزيا وكازاخستان

---

[1] رفقى عبد السلام،مرجع سبق ذكره،في الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطاجاكستان وأوزباكستان .وقد رسمت لنفسها مهمات عملية ومتواضعة من أجل تحقيق الأهداف التالية[1] :

1- حل مشكلة الحدود بين الدول الأعضاء.

2- التعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد أمن المنطقة، وتنبع من مصادر ثلاث هي : الإرهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية.

3- محاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، خاصة أن جميعها تقع قرب مناطق الزراعة والإنتاج.

4- السعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

5- تسهيل التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطاقة والنقل وحماية البيئة وباقي المجالات الأخرى.

6- السعي لتحقيق وصيانة الأمن الإقليمي وتأمين الاستقرار والسلام واعتبار أمن أوراسيا ينبع من أمن آسيا الوسطى.

ولكن ما فتئت الأدوار السياسية والعسكرية لهذه المنظمة أن ترسخت بعامل الزمن بما يشبه التحالف السياسي والعسكري الجديد الذي يقف في وجه المشروع الأمريكي الزاحف على المنطقة .فبعد مرور أربع سنوات فقط من إنشائها، تمكنت منظمة شنغهاي من طرد الأمريكيين من قواعدهم العسكرية في أوزباكستان .كما ضمت إليها - بعضوية مراقب كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا، فضلا عن ترسيخ التعاون العسكري بين البلدان الأعضاء بما في ذلك محاربة الإرهاب وعصابات تهريب المخدرات، تجنبا لإثارة الانتباه أو الإيحاء بالعودة إلى سياسة المحاور العسكرية التي حكمت حقبة الحرب الباردة[2] .وتعد روسيا والصين اللاعبين الرئيسيين في تشكيل المنظمة وفي رسم

---

(1) جمال مظلوم، التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية**، القاهرة :مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006 ، ص،62

(2) رفقي عبد السلام .مرجع سبق ذكره .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساراتها المستقبلية، خاصة في ظل الاستقرار الداخلي الذي تعيشه روسيا واستمرار الصين في بناء قواها الاقتصادية والعسكرية والعلمية بمنهجية محكمة .وبالرغم من أن منظمة شنغهاي لم ترتق إلى مستوى الحلف المعلن، إلا أنها تتجه واقعا إلى إقامة رافعات الحلف العسكري بصورة هادئة وتراكمية .من ذلك أنها دخلت في تنظيم مناورات عسكرية مشتركة في سنة 2006 في طاجاكستان وإجراء تدريبات على مهمات قتالية في جبال الأورال الروسية، ومن المنتظر أن يتعزز دورها ووزنها الاستراتيجي أكثر في حال انضمام إيران إليها، هذه الأخيرة التي تقدمت بطلب العضوية الكاملة .كما أنه في إطار مسعى استكمال البناء المؤسسي لهذه المنظمة قد تم استحداث منصب أمين عام للمنظمة ترأسه" بولات نور جاليف "من كازاخستان ابتداء من عام2007 .كما تم إقامة مجلس مشترك للأعمال وهيئة للبنوك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء[1]

وعلى صعيد الوزن الإقليمي والدولي للمنظمة، فإنه- مما لا شك فيه -أن هذه المنظمة لها تأثير ملموس في أوضاع آسيا الوسطى وما حولها كما أنها ستترك بصماتها على الوضع الدولي برمته .هذا- إذا ما علمنا -أن هذه المنظمة، تستأثر بما يعادل ربع مخزون الطاقة العالمي، وتضم على ما يربو عن ربع سكان المعمورة، ومرشحة لضم أكثر من نصف سكان البشرية في حال ما إذا انضمت إليها كل من الهند وإيران وباكستان ومنغوليا، فضلا عن كونها تتمتع بقدرات نووية عالية .ولعل هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى وصفها بأنها عبارة عن أوبيك نووي واجتماعها يؤذن بميلاد حلف وارسو جديد، ليس في أوروبا الشرقية ولكن في آسيا الوسطى[2]

ويقدر الإنفاق الدفاعي لروسيا والصين في حدود 48 مليار دولار ويصل إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول المنظمة إلى 120 مليار دولار، ويقدر إجمالي القوات المسلحة لدول المنظمة بنحو 6 ملايين مقاتل كما تضم أربع دول نووية منها اثنتان من الخمس النووية

---

(1) رفقي عبد السلام .مرجع سبق ذكره.
(2) المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبرى في العالم، وهما روسيا والصين كما انضمت كل من الهند وباكستان إلى النادي النووي فأصبحت المنظمة تضم أربع دول من أصل سبع دول نووية على مستوى العالم هذا بخلاف موقف إيران الغامض حتى الآن وما يتردد عن احتمال امتلاكها أسلحة نووية طبقا للاتهامات الأمريكية .وهناك مصالح متبادلة بين روسيا أحد أكبر مصدري السلاح في العالم وبقية دول المنظمة خاصة الصين التي يتزايد إنفاقها العسكري بينما تواصل أوربا والولايات المتحدة فرض حظر بيع السلاح لها.

ونستطيع القول أن كافة مقومات التعاون والتكامل متوافرة في هذا التجمع سكانيا واقتصاديا وفي مجال الطاقة وفي المجال العسكري .وهذا ما يرشحها لتصبح أحد المحاور الاقتصادية والسياسية والأمنية المهمة على المستوى العالمي[1]

المطلب الثاني :تأثير منظمة شنغهاي على الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى

على صعيد العلاقة باتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة والتي أشرنا إليها في المباحث السابقة، أدت إلى تغذية الشعور بالمخاوف الروسية-الصينية المشتركة من تنامي التهديدات الأمريكية لمصالحهما الإستراتيجية المشتركة في المنطقة مما ولد اتجاها مشتركا عبر منظمة شنغهاي، يهدف إلى كبح جماح النفوذ الأمريكي المتنامي في آسيا الوسطى والجنوبية والشرقية على حد سواء .وبالرغم من أن إعلان تأسيس اتفاقية شنغهاي في 1996 احتوى على بيان يشدد على أن هذه الأخيرة" ليست تحالفا موجها ضد الدول أو مناطق أخرى وأنه يلتزم بمبادئ الانفتاح"...، إلا أن معظم المحللين يعتقدون أن أحد أهداف هذا التجمع هو العمل كموازن للقوة الأمريكية وإرساء الترتيبات التي لا تسمح للولايات المتحدة بالتدخل في مناطق قريبة من حدود الصين وروسيا . وتمثل قمة المنظمة التي عقدت في العاصمة القيرغيزية" بتشيك "في عام 2006 ، نقطة تحول أساسية في إستراتيجية المنظمة إذ خطت أول خطوة على طريق تحولها من تكتل إقليمي محدد الأهداف إلى ما يحتمل أن يتطور في المستقبل إلى حلف عسكري .وكان ذلك واضحا من خلال أمرين أساسيين:

[1] جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره ، ص، 62

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول؛ تعهد قادة المنظمة بتعزيز الأمن الإقليمي وإقامة" ناد للطاقة"، والثاني؛ إجراء مناورات عسكرية مشتركة شارك فيها نحو 6500 جندي معظمهم من روسيا والصين . وقبل ذلك كانت قرارات قمة أستان عاصمة جمهورية أوزباكستان في 5 جويلية 2005 الشهيرة، قد أدت إلى طرد القوات الأمريكية من قاعدة" كارشي خان أباد "الجوية المهمة، والعمل الروسي- الصيني جار الآن لإغلاق آخر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى، وهي قاعدة مناس في مطار بيتشكيك العاصمة القيرغيزية[1]

لتلك الاعتبارات فإن منظمة شنغهاي تؤسس لميلاد مثلث إستراتيجي مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، يضم كلا من روسيا والصين وبدرجة أقل إيران، وهو ما حذر منه "بريجينسكي "في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى"، والذي أشار إلى أن قيام أي تحالف أوراسي سيكون محوره روسيا-الصين من شأنه أن يكون قيدا على الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية .والسؤال المطروح :هل تكون منظمة شنغهاي- التي تضم ربع سكان العالم -حجر الأساس في نظام عالمي تعددي؟.

هناك فريقان- على الأقل - يذهبان إلى صدقية وواقعية هذا الطرح .الفريق الأول ويمثله "أرييل كوهين" الباحث البارز في دائرة الدراسات الروسية الأوراسية في **"Héritage Fondation"** ، يقول: " إن عودة الصين إلى حديقتها الخلفية في آسيا الوسطى بعد غياب دام ألف عام، وعودة روسيا إلى ممتلكاتها القديمة في الاتحاد السوفيتي السابق يجب أن تدُق أجراس الإنذار في واشنطن، ليس فقط حيال وجودها في هذه المنطقة الغنية بالطاقة بل أيضا إزاء مستقبلها العالمي" . الفريق الثاني، وتمثله جريدة الغارديان البريطانية" **The Gardian** " التي أعادت إلى الأذهان أن منظمة شنغهاي حددت في وقت مبكر من عام 1999 هدفها بإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فيما شدد كل من الرئيس الصيني جيانغ زيمن كنذاك والروسي بوريس يلتسين على إيمانهما بضرورة إقامة نظام عالمي تعددي يحل مكان النظام الحالي الأمريكي[2]

---

(1) سعد محيو،" قمة معاهدة شنغهاي :نحو نظام عالمي جديد"، **مجلة أخبار سويسرا في عالم اليوم الإلكترونية**، بيروت: 22جويلية 2007 ،في الموقع الالكتروني: www.swissinfo.org.

(2) المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جانب آخر، يرى الكاتب" مهدي داريوس ناظم رؤية "في مقال بعنوان" الفشل الكبير :التحالف الصيني-الروسي كتحدي للأطماع الأمريكية في أوراسيا"، أن التحالف الروسي-الصيني-الإيراني يهدف إلى قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في آسيا الوسطى كرد فعل على الجهود الأنجلوساكسونية لاحتواء الصين وعزل روسيا ومحاصرة إيران كذلك من أهدافها" منظمة شنغهاي" الاقتصادية هو تحقيق اندماج الاقتصاديات الأوراسية لمواجهة اختراق الثالوث الاقتصادي الولايات المتحدة–أوروبا الغربية-اليابان لأوراسيا، والأهداف المعلن عنها من قبل الصين وروسيا تشدد على أهمية استمرارية عالم متعدد الأقطاب"**Monde Multipolaire**" [1]

وخلاصة القول، أن منظمة شنغهاي التي بدأت بأهداف متواضعة، وبالرغم من مرور سبع سنوات على إنشائها لم تتحول إلى حلف عسكري أمني .إلا أن أغلب الملاحظين يرون أن التطور الهائل الذي حدث في المنظمة هو تحولها إلى منتدى لمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل التوافق في الرؤى بين قطبيها الرئيسيين الصين وروسيا حول مصالحهما المشتركة في آسيا الوسطى وستصبح أكثر مناهضة في حالة انضمام إيران إلى المنظمة وقيام ذلك التحالف الذي حذر منه "بريجينسكي "في كتابه رقعة الشطرنج العظمى .كما تشير أوساط مراقبة أخرى أن منظمة شنغهاي والحلف الثلاثي الروسي-الصيني-الإيراني يديران لعبة كبرى جديدة في آسيا الوسطى " **New Great Game in Central Asia** " ضد الوجود الأمريكي وحلف شمال الأطلسي[2]

---

[1] Mahdi Darius NAZEMROAYA, le grand échiquier : l'alliance sino-russe, un défi aux ambitions des Etats-Unis en Eurasie, 10 octobre 2007, dans le site : www.voltairenet.org/article152019.html.

[2] Alec. Rasizad, "The new great game in central Asia after Afghanistan", alternatives: Turkish journal of international relations, vol 1, №: 2, summer 2002, pp 134-140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكخلاصة لهذا الفصل، فإننا تعرضنا فيه إلى بيان السياسة الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى في اتجاهاتها وأدوارها وتطوراتها حيث عرضنا إلى تطور الدور الصيني في آسيا الوسطى منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991،موازاة مع الجدل المثار حول الصعود الصيني العالمي الذي حاولنا تقديم مقاربة تفسيرية تساعدنا على فهم التوجه الصيني العالمي بصفة عامة و نحو آسيا الوسطى بصفة خاصة.

أما المبحث الثاني فتعرض إلى المصالح الجيواقتصادية للصين في المنطقة وانتظمت بدورها في ثنائيتي الدواعي الأمنية والتحكم في أمن الطاقة، في حين كان المبحث الثالث مخصصا لعرض التحدي ذو التوصيف الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في المنطقة المنبثق عن التحالف الصيني الروسي عبر منظمة شنغهاي التي تعتبر بمثابة معادل استراتيجي لحلف شمال الأطلسي،والموجه إلى الحد من الهيمنة والوجود الأمريكي في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الرابـــع

الإستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيوسياسية من المثلث الاستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتل روسيا مكانة خاصة في النظام الدولي المعاصر لكونها الوريثة الشرعية و القانونية للإتحاد السوفيتي السابق،و بالرغم من التركة الثقيلة التي خلفها هذا الأخير و تأثيراته السلبية على مجمل الأوضاع الداخلية و الخارجية و على النواحي الاقتصادية و السياسية و الأمنية في روسيا، الأمر الذي أدى بها إلى التراجع و الانكفاء عن مباشرة سياسة خارجية نشطة في مسائل السياسة الدولية، إلا أن روسيا لا زالت تتمتع بوضع الدولة الكبرى و القوة العظمى خاصة لجهة احتفاظها بقدراتها العسكرية التقليدية منها و الإستراتيجية كما تنطوي على إمكانات اقتصادية ضخمة تجعل منها فاعلا مؤثرا في توجهات السياسة العالمية و ترتيبات معادلة الأمن العالمي ، و بعد دخولها حقبة من النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي بدأت السياسة الخارجية الروسية ترسم مسارا جديدا لها متأثرا أكثر بمصالحها الوطنية ومناطق نفوذها الحيوية في سياق السعي الروسي إلى إعادة رسم مناطق النفوذ وفقا لترتيبات الجيوسياسية جديدة ترتبط برؤية روسيا للنظام العالمي التي تحاول تغيير بنيته الحالية، و لهذه الإعتبارات الجيوسياسية تقف آسيا الوسطى في مقدمة هذه الترتيبات لاستعادة دورها و مكانتها العالمية انطلاقا من إعادة فحص سياستها الخارجية و استراتيجيتها في آسيا الوسطى، و هو ما يتعرض له هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:تحولات الإستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني:أبعاد و توجهات السياسة الروسية في آسيا الوسطى

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الروسية في آسيا الوسطى على علاقات التفاعل الإقليمية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تحولات الإستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية لروسيا ما بعد الحقبة السوفيتية

تعد روسيا الإتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي، ليس فقط لأنها تعتبر الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفيتي السابق، بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا وفي المستقبل، فإذ ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجدها تتوفر على موارد هائلة لم تستغل بعد وستكون إذا ما استغلت دافعا رئيسيا لجعل روسيا الإتحادية واحدة من أغنى دول العالم أما من الناحية الجيوبوليتيكية، فروسيا الاتحادية في حقيقة أمرها هي قلب أوراسيا وجناحاها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية - التي تعد واحدة من النظريات الجيوبوليتيكية ذات المصداقية العالية- إذ هي تشكل القلب وتقترب جدا من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد، وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي المتحقق لروسيا نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فإن ذلك كله سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسية على المسرح الدولي.

فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وظهور روسيا الاتحادية في إثر ذلك بوصفها " وارثته الشرعية" من الناحية السياسية والقانونية. وكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، وروسيا تسعى إلى الحفاظ على مركزها كقوة عظمى، ولاسيما مع خسارتها الكبيرة في أفغانستان فالكريملين الذي فقد سلطته على دول البلطيق وضاعت منه ثروات آسيا الوسطى بعد أن استغلها عقودا طويلة، يحاول اليوم إعادة بعث صورته ليؤكد أنه موجود، وأن لديه القوة لإثبات ذلك [1].

لقد كان من غير الممكن تفادي مرحلة من الاضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية، إذ أن صدمة تفكك الاتحاد السوفيتي، قد قادت إلى تصاعد موجة هائلة من التحليل الذاتي لروسيا والجدل الواسع حول ما ينبغي أن يكون عليه إعادة

---

[1] لمى مضر الأمارة،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية،سلسلة أطروحات الدكتوراه(73)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2009، ص، 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الذاتي لدور روسيا في المرحلة التاريخية الراهنة، وكانت هذه النقاشات المكثفة على الصعيدين الداخلي والخارجي متأثرة إلى حد كبير بالموروث الأيديولوجي للحقبة السوفيتية، هذه الخلافات حول مسارات السياسة الخارجية الروسية للفترة الجديدة كانت عاملا من عوامل الشلل التي أعاقت حسم التوجه الخارجي لروسيا وخياراتها الإستراتيجية، لكنها بالمقابل أفضت إلى ظهور معسكرين أو تيارين سياسيين انتظمت حول أفكارهما المراحل الثلاثة الأساسية التي تحكمت في تطور السياسة الخارجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

1- المرحلة الأولى 1990 – 1993: تحددت في الأعوام الأولى من حكم الرئيس الأسبق "بوريس يلتسين" وكان مثار الجدل في هذه المرحلة بين القوى السياسية وصانعي القرار الجدد وبقايا القوى الشيوعية التي كانت لازالت تؤمن بإمكانية إصلاح أوضاع الإتحاد السوفيتي وإعادته، وكانت أولوياتها ضمن اتجاهين :

الاتجاه الأول: يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية، وإيجاد حلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية، ويرى أيضا على روسيا تطبيق مبدأ العزلة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة كي تتفرغ لعملية إعادة البناء في الداخل، وقد مثل هذا الاتجاه عدد من الكتاب ذوي النزعة القومية الرومانسية[1].

الاتجاه الثاني: يرى ضرورة إتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا والاسترشاد بالإرث التاريخي والدولي للحقبة السوفيتية، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها، فالبعض يرى ضرورة إعطاء روسيا أكبر دعم في إطار الدور الإقليمي مع دول الكومنولث "رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي" بوصفها تمثل الحدود الجيوسياسية للأمن القومي الروسي، وبوصفها كذلك المجال الحيوي والنطاق الجغرافي الطبيعي للنفوذ الروسي ومن أشد الداعين لهذا الرأي نائب الرئيس الروسي آنذاك "ألكسندر روتسكي" ، في حين ثمة اتجاه آخر يدعو إلى الدفع بروسيا نحو ممارسة دورا أكثر حضورا ونشاطا على الصعيد الدولي وذلك من بوابة إبرام تحالف روسيا مع الدول الغربية وعلى رأسها

---

[1] لمى مضر الأمارة،مرجع سبق ذكره، ص، 96.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي دول الاتحاد السوفيتي السابق في الأولوية الثانية مع تأكيد إتباع سياسة غير توسعية تجاهها، وكان الرئيس الروسي لتلك الفترة "بوريس يلتسين" ووزير خارجيته آنذاك "اندريه كوزيريف"، من أبرز الداعمين لهذا الاتجاه،وقد أفضى هذا الجدل حول ترتيب الأولويات الإستراتيجية لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي إلى صعود القوى السياسية والاقتصادية والليبرالية التي تطالب بالتوجه نحو الغرب وهيمنتها على مفاصل الدولة الروسية ومراكز صنع القرار فيها، وكان لهم تأثير كبير في صياغة الإستراتيجية الروسية لتلك الفترة.

وعلى هذا الأساس صاغت روسيا سياستها الخارجية على أساس التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وهو ما جعل العامل الأمريكي ذا حضور لافت في محددات التوجه الروسي الخارجي، ترجم ذلك بالدخول في مرحلة التحول الديمقراطي والانتقال إلى السياسات الليبرالية في الاقتصاد ،هذا ما أكده الرئيس يلتسين في خطاب له أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة في جانفي 1992 بقوله : " إن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، وبحقوق الإنسان، والحرية والشرعية، وإن القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين"[1] ، وأفضى ذلك كله إلى انكفاء روسيا عن لعب أي دور مؤثر في ديناميات السياسة الدولية، بل أكثر من ذلك بدت وكأنها تابع للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ولم يعد لها أي تأثير في مشكلات دول العالم الثالث أو دول الجنوب، وأصبحت المصالح الروسية لا تنفصل عن المصالح الغربية، في إطار سياسية برغماتية بحتة اتبعها القادة الروس بسبب عوامل الضعف الهيكلية على كل المستويات للدولة الروسية، إن في هذا الطرح التكتيكي خيار استراتيجي هو التحالف مع الغرب من أجل تأمين عبور آمن للدولة الروسية المنهكة من تبعات الصراع مع الغرب الناجم عن الفترة السوفيتية، وذلك بالقيام بمحاولة بيع المواقف الروسية في المشكلات الدولية وقبض الثمن المتمثل في مساعدة الغرب لروسيا للوقوف على قدميها من جديد، أي الحصول على

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره، ص، 98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثمن مقابل إعادة روسيا بناء سياستها الخارجية لتتواءم مع السياسات الغربية والأمريكية[1].

ب- المرحلة الثانية 1993 – 1999: في هذه المرحلة وبفضل الانتقادات الحادة التي وجهت للسياسة الروسية من لدن أطياف واسعة من القوميين والشيوعيين والقادة العسكريين، الذين رأو في انجرار روسيا وراء الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أفقدها الدور الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي، ولم تستطع روسيا الحفاظ على النزر اليسير من هذا الدور، فبعد عام 1993 سعت روسيا إلى انتهاج سياسة أكثر إثبات للذات وذات صبغة روسية تستند على إعادة تعريف واضح للمصالح الروسية في العالم، وكان وراء هذا التحول مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتضافرة التي دفعت بالقادة الروس إلى إعادة النظر في توجهات السياسة الروسية وإعادة التوازن الاستراتيجي لها، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بالنقاشات الداخلية للسياسة الروسية نفسها ولتغيير موازين القوة وصعود التيارات القومية والشيوعية وتراجع التيار الليبرالي وفشل الإصلاحات على الطريقة الغربية، وازدياد الضغوط على الحكومة الروسية والرئيس يلتسين من أجل إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو المصالح الروسية وأهدافها كدولة يعتد بها على مسرح العلاقات الدولية. وتجلى هذا التذمر من السياسات الغربية في تصريح قوي للرئيس الروسي نفسه، الذي قال فيه " إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار، وإنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط... فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية"[2].

أما أهم الأعمال التي قام بها الرئيس يلتسين لتغيير التوجهات الإستراتيجية من موالاة الغرب والانجرار وراء سياساتهم إلى سياسة أكثر استقلالية هو الإقدام على عزل وزير الخارجية الموالي للغرب أندريه كوزيريف، وتعيين "يفغيني بريما كوف **Primakov**" خلفا له في جانفي 1996، بدأت روسيا على إثره انعطافها نحو تنويع البدائل من خلال سياسة التوجه شرقا ،ودعم الدور الروسي في القارة الآسيوية، خاصة

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره ، ص، 100.
[2] المرجع نفسه ، ص، 102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفضاء السوفيتي السابق الذي كان بمثابة منطقة النفوذ الأولى لروسيا الاتحادية، وفي محاولة تقييم هذه المرحلة، يمكن القول بأنه بالرغم من الصلاحيات الواسعة التي حظي بها الرئيس الروسي "يلتسين" خاصة بعد انتصاره في صراعه مع البرلمان، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الرخاء المنشود، وتعثرت كل خططه الإصلاحية فتعمقت الأزمة الاقتصادية في روسيا، وازداد الوضع الأمني ترديا بفعل تنامي الجريمة المنظمة وضعف الهياكل الأمنية الروسية، فضلا عن فشل الحرب العسكرية في الشيشان، واستمر الوضع على هذا السوء حتى وصول فلادمير بوتين **V.Potin** إلى رئاسة الوزراء سنة 1999، مؤذنا بدخول روسيا مرحلة جديدة أخرى[1].

ج- المرحلة الثالثة : 1999- 2014

بدأت هذه المرحلة بتعيين الرئيس يلتسين لفلادمير بوتين في منصب رئيس الوزراء في صيف1999 بعد سلسلة من الانهيارات الأمنية والاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، واعتبر هذا الأمر بمثابة انعطافة حقيقية في سياسية روسيا وإستراتيجيتها داخليا وخارجيا عرفت فيم بعد "بالبوتينية **la potunisme**"، حيث استطاع بوتين إحكام السيطرة على مفاصل الدولة الروسية والعمل المكثف على إعادة تأهيلها بإتباع سياسة داخلية أكثر حزما، وإعادة إنعاش الاقتصاد ومحاربة الفساد وخارجيا العمل على إعادة التوهج والحضور للدور الروسي في العالم والدفع بالسياسة الخارجية قدما نحو المكانة العالمية لروسيا. وقد استطاع بوتين بالنظر إلى مكونات شخصيته وكاريزميته وتكوينه العسكري والإداري أن يضع الإقلاع الاستراتيجي لروسيا على أرضية صلبة خاصة بعد اعتلائه لسدة الرئاسة في شهر جانفي عام 2000، واستحوذ على صلاحيات كبيرة داخل دواليب الحكم الروسي، وبادر بخطوات أكثر صرامة لاستعادة هيبة الدولة بتركيز كل القرارات السياسية في سلطة الكريملين الذي استعاد مكانته كمقر لصناعة السياسة الروسية داخليا وخارجيا، والعمل على استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى، دون

---

[1] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20 2008، ص، 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنكر للماضي السوفيتي الذي كان من أشد المدافعين عنه، لكونه مَثّلَ مجدا عظيما للأمة الروسية، وهذا ما عزز من موقفه وتصاعد شعبيته بين الجماهير الروسية[1].

وكانت أهم الإنجازات في هذه المرحلة : هو وقف التدهور الاقتصادي والانتصار في حرب الشيشان وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الفرد الروسي، وإحياء الصناعات السوفيتية الثقيلة وخاصة صناعة السلاح. وزادت الصادرات الروسية من المواد الخام كالنفط والغاز والفحم وكذلك من صادرات السلاح إلى العالم التي بلغت أكثر من 40 مليار دولار عام 2013.الأمر الذي أعاد إلى روسيا مظاهر الصلابة والهيبة لقوتها العسكرية.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية طورت روسيا سياسة خارجية نشطة ومتعددة العلاقات، وباشرت تدخلا نشطا في عديد أزمات العالم السياسية، مستندة على مبادئ واضحة تحكمها، مثل: العمل على تأييد وتحكيم القانون الدولي، ومعارضة الهيمنة الأمريكية، وتوسيع قاعدة التعاون والشراكة مع كثير من الأقطاب الإقليمية في أوروبا وآسيا، وإعادة رسم دوائر جديدة جيوسياسية للأمن القومي الروسي في عودة صريحة إلى حدود الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية سابقا، ومعارضة كل الترتيبات الأمنية الأطلسية التي لا تكون روسيا شريكا في إقرارها، خاصة توسع حلف شمال الأطلسي إلى حدود الأمن القومي الروسي في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى[2].

وفي تقييم موضوعي للسياسة الروسية الخارجية منذ تسلم بوتين للحكم في جانفي 2000 يمكن القول أن الاتجاه الغالب عليها هو العمل على تعميق التوجه الأوراسي الجديد **new eurasien** في السياسة الخارجية، حيث قامت على عدة مرتكزات عرفت "بمبدأ بوتين"، وفي مقدمة تلك الأسس التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، لكن ليس على حساب السياسة الخارجية، وكذلك التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب بحيث لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وعدم السماح للغرب بتهميش دور

---

(1) marléne La Ruelle, Le retour de la Russie**, politique international**, revue N=°115, 2007.P.64.

(2) وليم نصار: مرجع سبق ذكره، ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روسيا في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاث عناصر أساسية إلى السياسة الخارجية الروسية:

أولها: معارضة توسع حلف الناتو إلى الشرق وإحباط روابطه الدفاعية مع دول الإتحاد السوفيتي السابق.

ثانيا: معارضة الأحادية القطبية، والدفع إلى عالم متعدد الأقطاب يستند إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا: العمل على دعم البيئة الأمنية الروسية في الشرق والجنوب عن طريق تعزيز علاقاتها الإقليمية مع كل من الصين وإيران واليابان وكازاخستان والهند ومنغوليا[1].

المطلب الثاني: مبادئ ومرتكزات الإستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

بعد مرور مدة من الشكوك والتردد لدى القيادة الروسية بشأن بوصلة التوجهات الروسية في فترة ما بعد الإتحاد السوفيتي، والتي تجاذبتها الرؤى الثلاثة السابق الإشارة إليها عبر ثلاثة مراحل أساسية، التوجه الغربي والتوجه الأوراسي والتوجه القومي، والتي حسمت فيما بعد ومنذ تولي بوتين سدة الحكم إلى إعادة بعث الدور الأوراسي الروسي الذي ما فتئت تعتليه عبر التاريخ في إطار المبدأ العام للسياسة الخارجية لروسيا الجيوبوليتيكا الجديدة **the new geopolitics**، والذي من خلاله يمكن تحديد أهم ثلاثة مرتكزات للإستراتيجية الروسية ومبادئها لفترة ما بعد الحرب الباردة:

أولا: الإدراك الجيد لمتغيرات البيئة الأمنية الجديدة وعوامل التهديد الجيوسياسية.

ثانيا: العودة إلى التأثير في المناطق الرخوة أمنيا بالنسبة إلى روسيا.

ثالثا: احتمال التورط في نزاعات إقليمية كبرى بسبب متغيرات البيئة الأمنية.

لقد عانت روسيا بعد بروزها كدولة وريثة للإتحاد السوفيتي مأزقا استراتيجيا خطيرا، تمخض عنه تضارب الرؤى الداخلية حيال وجهة السياسة الروسية نحو النظام العالمي الجديد، ونشوء أنماط جديدة من التفكير تركز على أولوية الدائرة الأمنية القومية والتهديدات الجديدة ذات الطبيعة الجيوبولتيكية، التي باتت تهدد الكيان الروسي نفسه، بفعل

---

[1] أيمن خلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000 – 2008، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد : 358، جانفي 2008، ص،ص ، 81 – 83 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفجر العوامل الإثنية والدينية واللغوية في الفضاء السوفيتي مشكلة حدودا جديدة تهدد بتفكيك الدولة الروسية لكونها تحمل في حد ذاتها فسيفساء إثنية ولغوية ودينية أكثر تعقيدا من كثير من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. هذا الأمر دفع بدوائر التفكير الاستراتيجي الروسي إلى أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار أثناء رسم الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية، مراعاة للتحولات الجديدة في البيئة الجيوسياسية والجيواقتصادية للنظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار محاولة استيعاب روسيا أو دمجها في هيكلته أمرا بالغ الصعوبة، وهذا ما يطرح أمام هذه الدوائر أهم السبل للخروج من هذا المأزق الاستراتيجي، وعموما تجاذبت وجهتي نظر من الناحية الإستراتيجية هذا الأمر :

الأولى: التيار المحافظ الذي يدعو إلى تعديل الإستراتيجية الروسية بما يتفق مع التحولات الجارية، ولكن دون التخلي تماما عن المبادئ العامة الرئيسية للتفكير الاستراتيجي التاريخي الروسي لاسيما الحفاظ على المكانة الدولية لروسيا في محيطها الإقليمي أولا والدولي ثانيا.

الثانية: التيار الواقعي والذي يدعو إلى التكيف الإيجابي والمرن مع المتغيرات الأمنية والجيوسياسية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة بواقعية وبرغماتية مصلحية تستجيب بالدرجة الأولى إلى متطلبات المصالح الروسية والنظر بواقعية إلى عوامل وإمكانات القوة الروسية الحقيقية في السياسة العالمية[1].

1- مدركات التهديد الأمني بين الثبات والتغيير:

بالرغم من الخلاف الداخلي بين الاستراتيجين والسياسيين الروس بشأن توصيف البيئة الأمنية الجديدة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي خاصة بشأن مدركات التهديد، هل هي جيوسياسية أم جيواستراتيجية، إلا أن الاتفاق الذي يكون قد حصل بين هذه الدوائر هو أن الغرب ما زال يمثل التهديد الاستراتيجي لروسيا، بفعل مجموعة من العوامل والمبررات. مثل:

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره ، ص- ص، 110 – 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استمرار حلف شمال الأطلسي بالرغم من نهاية الحرب الباردة، وتوسعه نحو حدود روسيا ومناطق أخرى كانت إبان الحقبة السوفيتية ضمن المجال الحيوي للاتحاد السوفيتي، وبشأن ذلك طرحت العديد من الأسئلة في الداخل الروسي حول الأسباب الحقيقية لاستمرار الناتو، وتكاد تجمع هذه الأوساط السياسية والأمنية في روسيا على أن حلف شمال الاطلسي أصبح أكبر تهديد جيواستراتيجي لروسيا. بفعل تبنيه لإستراتيجية حصار روسيا من الشرق والغرب والجنوب، مثل تدخله في الأزمة الجورجية والأوكرانية وقبل ذلك احتلال أفغانستان وتغلغله في آسيا الوسطى منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.
- التغلغل الغربي الأمريكي في المناطق الرخوة للأمن القومي الروسي كجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وبحر قزوين التي تعتبر بمثابة خطوط الدفاع الأولى عن الأمن القومي الروسي.
- استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية بناء الفجوة العسكرية، خاصة في جانب الدرع الصاروخي الباليستي ونشرها على أطراف الحدود الغربية لروسيا، بهدف تصفية السياسة الروسية الهادفة إلى ردم الفجوة بينها وبين حلف شمال الأطلسي.

2- التأثير في المناطق الرخوة أمنيا بالنسبة لروسيا :

أظهرت التقييمات الروسية للبيئة الأمنية الجديدة في محيطها الإقليمي نمطا جديدا من التهديدات يتجلى في التأثير المتزايد والمؤذي للولايات المتحدة الأمريكية و الغرب في المناطق الموصوفة بالرخوة إستراتيجيا في الحزام الجنوبي والجنوبي الشرقي لروسيا فضلا عن الحزام الغربي، في كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، إذ تعتبر هذه المناطق فاقدة للاستقرار ومعرضة للنزاعات نتيجة انتشار الحركات المتطرفة والنزاعات الانفصالية فيما وراء حدود روسيا الجغرافيا في منطقة البحر الأسود وشمال القوقاز ووسط آسيا[1].

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - المنافسة الإقليمية وإمكانيات تفجر الصراعات

يوجد مستوى ثالثا من مدركات التهديد الأمني لدى صناع الإستراتيجية الروسية هو إمكانية التورط الروسي في نزاعات كبرى مع لاعبين إقليميين مثل الصين واليابان والنرويج وألمانيا وتركيا، فعلى الرغم من اعتبار الصين شريكا استراتيجيا في رؤية روسيا للنظام العالمي المتعدد الأقطاب، فإن احتمال نشوب نزاع جدي مع الصين بشأن مسائل جيوسياسية و جيواقتصادية لازلت تطرحه الكثير من الدوائر الروسية بشكل جدي بسب الفجوة الديموغرافية والفجوة الطاقوية بين العملاقين الروسي والصيني، حيث تشير التحليلات الروسية إلى أن الموارد الطبيعية والمساحة الكبيرة لروسيا قد تشكل دافعا قويا للدول ذات الكثافة السكانية العالية، والقوة العسكرية المتنامية - في إشارة إلى الصين- إلى التوجه إلى هذه الأراضي استجابة لمتطلباتها الاقتصادية أو بفعل عوامل الهجرة الكثيفة فحسب رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال مانيلوف " فإن الصين في غضون عشرة أعوام قادمة ستجد نفسها على شفا أزمة ديموغرافية وأزمة طاقة جدية وهذا ما يدفع بالمشكلات الإقليمية للدولتين إلى التنازع وتصبح آيلة للتفجير ". كذلك الأمر بالنسبة للخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل، والخلاف الروسي الألماني حول إقليم بروسيا الشرقية أو كالينينغراد، وكذلك الخلاف الروسي التركي حول الممرات البحرية في البحر الأسود ومضيق البسفور[1].

4 - نظرية قلب الأرض الأوراسية وأولوية الجيوبوليتكا :

إذا كانت نهاية الشيوعية وسقوط الإيديولوجية لم تجعلا من روسيا والولايات المتحدة والغرب أصدقاء، فإن التفسير الثاني الذي طرحه المحللون الغربيون للسياسة الروسية هو مركزية الجيوبوليتيكا أو الجيوسياسية الجديدة في تحديد السلوك الاستراتيجي لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وخاصة بعد عام 2000 السنة التي تولى فيها فلادمير بوتين سدة الرئاسة في الكريملين، لقد قام اثنان من أبرع المختصين في الشؤون الروسية وهما " دانيال يرجن و تاين جوستافيسون " بتحديد المدخل الاستراتيجي الرئيسي لواشنطن بشكل واضح على النحو التالي : إذا ما استعادت روسيا قوتها الاقتصادية

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره.ص،118.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسية فسوف تصبح خصما ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية ولن تكون هذه المنافسة منافسة ايديولوجية وإنما منافسة بين دولتين عظميين "[1]،وعليه فإن الواقع الجيوبوليتيكي، وليس الإيدولوجي هو الذي أصبح يحدد قواعد السياسة العالمية.

المطلب الثالث: التفسير النظري : من الأيديولوجية إلى حتمية الجيوبولتيكا الجديدة

لا تزال المهمة الجيوبوليتكية لروسيا تمثل العقبة الكأداء في وجه الانتشار الشامل للنموذج اللبرالي الغربي في الكرة الأرضية، وإلى هذا فإن جدية المنافسة الجيوبولتيكية تستوجب تحول روسيا إلى قوة فاعلة في ديناميات السياسة العالمية، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سعى الغرب إلى فرض مهمة جيوبوليتيكية محددة على روسيا، تجعل منها دولة عاجزة عن الانخراط في مسارات السياسة العالمية وتفاعلاتها والبت في مصيرها ومستقبلها، ويؤكد هذا المعنى الكثير من الاستراتيجيين الغربيين خاصة الأمريكيون منهم من أمثال بريجينسكي وكيسنجر وكوندليزا رايس وغيرهم، حيث أكدوا على أن المهمة الإستراتيجية الوحيدة للولايات المتحدة الأمريكية هي الحيلولة دون أن يقوم على أراضي أوراسيا قطب أو كيان استراتيجي مستقل، من شأنه تحدي الإستراتيجية الأمريكية أو العمل بشكل مستقل عن الإدارة الأمريكية، وانطلاقا من هذا المطلب بالذات يذهب "ألكسندر دوغينن" إلى اعتبار جوهر المطلب الذي عرض على روسيا من لدن الغرب هو لعب دور الدولة الجهوية، التي يعرفها بأنها؛ دولة أكبر من الدولة الأمة واقل من الدولة العالمية، ومن الناحية الجيوبوليتيكية، توصف بأنها دولة كبيرة ذات الديناميكية الكبيرة بيد أن مصالحها السياسية لا تنحصر إلا في المناطق الجغرافيا التابعة لها، وليست لها يد طولى في رسم خريطة التفاعلات الجيواستراتيجية العالمية، وذلك بخضوعها على نحو مباشر للخطوط الاستراتيجية الأساسية لتوازن قوى الإمبراطوريات الأوفر قوة[2].

بالنسبة لخبراء الجيوبولتكيا الروسيون هذا التوصيف معناه الوقوع في مصيدة الدولة الجهوية، التي تتمتع بقدر من القوة الذي يسمح لها بممارسة نفوذ جزئي على جيرانها، ذو صبغة سياسية واقتصادية ولكن لا يمكن لهذه الضغوط ومستوى النفوذ أن

---

(1) أناتولي اوتكين،مرجع سبق ذكره، ص، 58.
(2) ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص، 242.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعارض مع مصالح الدول العظمى فوق الدول الجهوية،ويعتقد هؤلاء الخبراء الروسيون بأن موقع روسيا في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة يتحدد بمدى وعيها بالضرر الاستراتيجي لمصيدة الدولة الجهوية التي يحاول الغرب إجبار روسيا على التمثل بها، وهذا معناه؛ الدفع بالخطوط الجيوسياسية لروسيا عكسيا إلى الوراء نحو الانكفاء الجغرافي والاقتصادي والسياسي بفعل الضغوط الخارجية على مجالاتها الحيوية، وهي ذات الاستراتيجية التي يسعى الحلف الأمريكي الأطلسي إلى تنفيذها واستكمال حلقات الاحتواء الجديدة والحصار الاستراتيجي للدولة الروسية .وفي سبيل الرؤى الكفيلة بتجاوز مصيدة الدولة الجهوية، وإعادة بعث الدور العالمي لروسيا انتظمت نقاشات عميقة بين التيارات الروسية ومختلف الخبراء الجيوبوليتكين، أماطت اللثام عن تقارب في مستوى الوعي بالخطورة الإستراتيجية للأحداث العالمية المتحولة وموقع روسيا من هذا التحول، ونقطة البدء في إستراتيجية الوعي هذه هي ضرورة نقد الآليات الجيوبوليتيكية التي أفضت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، واستخلاص الدروس والعبر درءا للوقوع في خطأ تكرارها على الواقع المتحول في روسيا الجديدة، وصياغة دليل إرشادي للانبعاث الجيوبوليتكي ينطلق من الوعي بالعوامل التي أدت إلى تلاشي الإمبراطورية الروسية وتحلل عالم الثنائية القطبية من خلال تحليل موضوعي لهذه الأسباب التي أدت إلى ذلك الانهيار الشامل، و يلخص ألكسندر دوغين، تلك العوامل في الآتي: [1].

أولا: على المستوى الأيديولوجي، أدى التصلب الأيديولوجي الشيوعي حيال مسائل الهويات والعرقيات والاثنيات والقيم والروحية والدينية للشعوب السوفيتية إلى مسائل معيقة للتطور العضوي والاندماج الفعلي لهذه الشعوب على أساس الانتماء إلى الإمبراطورية السوفيتية، وليس الإخضاع القسري تحت وطأة الشيوعية.

ثانيا: على المستويين الجيوبوليتيكي والاستراتيجي، كان الاتحاد السوفيتي عاجزا عن المنافسة على مناطق النفوذ البعيدة مع المعسكر الأطلسي الغربي من منظور نظرية السيطرة الجيوبوليتكية، فالانكشاف الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي ظهر في عجزه عن

---

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره ، ص – ص ، 246 – 247

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيطرة على المنافذ والطرق البحرية الحيوية العالمية وبقائه إمبراطورية برية، محاصرة بـ **Rimland** الأطلسي الغربي، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على جميع المناطق الشاطئية (الساحلية) جنوب الأوراسيا وغربها، مستجيبة للأطروحات النظرية البعيدة المدى للجيوبوليتكين الغربيين من أمثال ماهان ونظريته حول القوة البحرية " **Sea Power**" وسبيكمان ونظريته حول مركزية الـ **Rimland** والذي يعد مهندس النصر الأمريكي الجيواستراتيجي على الاتحاد السوفيتي.

ثالثا: فشل الاندماج الإقليمي بين مختلف الجمهوريات والقوميات المشكلة للاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان للمبدأ الإقليمي تحت مسمى الجمهوريات القومية ذات الحكم الذاتي فعالية كبرى في تشكل الاتحاد السوفيتي ذاته، بيد أن المركزية الخانقة والتقسيم الوظيفي الكمي والنظرة الاقتصادية الصرفة ومبدأ المساواة في الإنتاج، كلها عوامل ساهمت في فشل الاندماج الإقليمي داخل جمهوريات الاتحاد السوفييتي، بل ساهمت في تأجيج المشاعر القومية والدينية المتضاربة داخل الهيكل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي داخل هذا الأخير، لأن المركزية المتطرفة والصهر والتوحيد القسري صار في نهاية المطاف مبعثا على الاحتجاج والانفصال والتفكك الذي طال كل الجمهوريات السوفيتية والمعسكر الاشتراكي برمته، الذي آذن بانهيار مدوي واختفاء نظام القطبية الثنائية من السياسة العالمية.

في سبيل استعادة روسيا لدورها الديناميكي العالمي يجب عليها التركيز على أولوية الجيوبوليتكا، والوعي بمركزية النظريات الجيوسياسية من اجل استعادة التوازن الاستراتيجي مع الغرب الذي تم خرقه لصالح الأطلسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحسب "دوغين" فإن تطبيق النظرة الجيوبوليتيكية والإيمان بها مصيرا، ستفضي إلى استعادة روسيا لمكانتها العالمية، ومن ثم التأثير على مسارات التفاعل في البيئة السياسية العالمية التي تؤدي إلى قيام نظام التعددية القطبية بديلا لنظام الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية .

وبناءا على هذه الرؤية الجيوبوليتيكية، يعمل القادة الروس على إعادة إحياء أراء ماكندر حول المحور الجغرافي للتاريخ **The geographical pivot of history** الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون فيه روسيا هي قلب الأرض الجديدة "**the new heart land**" وتتجه للهيمنة والسيطرة على الأرض المحورية في الكتلة القارية الأوراسية، وإدخال مبدأ" العدو المشترك " كعنصر أساسي في البيئة الجيوبوليتكية الجديدة لروسيا، ويمثل رفض الهيمنة الأطلسية والسيطرة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومناهضة العولمة اللبرالية وقيم السوق المكونات الرئيسية التي تمثل مبدأ "العدو المشترك " الذي يفتح الطريق إلى خلق التحالفات الإستراتيجية بين القوى الإقليمية والعالمية التي تتقاسم ذات النظرة حيال العدو المشترك، كالصين ،الهند وإيران ، وتطلعها المشترك إلى التخلص من عبء القيادة الأمريكية الأحادية للسياسة الدولية[1].

وتنطوي الدعوة إلى تحالف أوراسي بين هذه القوى تكون روسيا هي نواته المحركة من الناحية الإستراتيجية إلى بناء رابط جيوبوليتيكي موازن للحلف الأطلسي ومواجه له على كافة الصعد الإستراتيجية ،الاقتصادية والعسكرية، ويتم تشكيل هذا الحلف الأوراسي من خلال تجميع المحاور الجيوسياسية المهمة في إطار التحالف بين القوى الأوراسية في الأنماط الثلاثة التالية :

المحور الأول: روسيا – الصين

المحور الثاني: روسيا – الهند

المحور الثالث: روسيا – إيران

ومن خلال الجمع بن هذه المحاور في إطار البناء الاستراتيجي يمكننا الحصول على بناء مثلثات إستراتيجية قوية، تكون روسيا النواة الفاعلة والمحركة لهذه المثلثات الإستراتيجية (الصين- روسيا - إيران)، (الهند- روسيا- إيران)، (الصين - روسيا - الهند)

(1) ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:أبعاد و توجهات السياسة الروسية في آسيا الوسطى

المطلب الأول:تطور السياسة الروسية تجاه دول آسيا الوسطى

أولا: الحوار الاستراتيجي - الاوراسيون الجدد في مواجهة الأورواطلسيون-

عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، وخلال حقبة التسعينيات، شهدت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تراجعا واضحا لروسيا في مواجهة نمو متزايد في النفوذ الأمريكي، فقد مثلت الجمهوريات الإسلامية آنذاك عبئا اقتصاديا وسياسيا ثقيلا على روسيا المنهكة بفعل تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار مقومات الدولة القوية باعتبارها وريثة التركة السوفيتية الثقيلة، في هذه المرحلة سيطرت التوجهات الغربية على السياسة الروسية، الأمر الذي انعكس على علاقاتها بالجمهوريات الإسلامية الوليدة في آسيا الوسطى، والتي مرت بمرحلة فراغ استراتيجي نتيجة التنصل الروسي من هذه العلاقات، وكانت روسيا في المقابل تراهن على أن يكون الكومنولث للدول المستقلة تجمعا يضم الدول الحليفة الثلاثة: روسيا ، أوكرانيا وبيلاروسيا، ويتجه غربا لضم دول شرق ووسط أوروبا وبالفعل اجتمع قادة الدول الثلاثة وأعلنوا قيام "كومنولث الدول المستقلة" في 8 سبتمبر 1991 وجعلوا من "مينسك" عاصمة بيلاروسيا المقر الرسمي له، إلا أن الكومنولث لم يتجه غربا، وإنما اتجه شرقا، واتسع ليضم جمهوريات آسيا الوسطى بسبب إصرار هذه الأخيرة على الانضمام إليه، ومن ثمة كان الاجتماع التأسيسي للكومنولث في "آلماتا" عاصمة كازاخستان في 21 ديسمبر 1991 [1].

ورغم هذا استمر تراجع حضور دول آسيا الوسطى والقوقاز في أولويات السياسة الخارجية الروسية، كما تخلفت روسيا عن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع هذه الدول، مباشرة بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، ويرجع هذا بالأساس إلى سيطرة المنظور الأوروبي-الأطلسي على توجهات السياسة الخارجية لروسيا، وهو الأمر الذي انعكس على الدور

---

[1] محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم على العالم، **الحوار المتمدن**: العدد 4245، بتاريخ 14-10-2013، في الموقع الإلكتروني : www.ahewar.org/dibat/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروسي حيال الجمهوريات الإسلامية وجعله يتقهقر لصالح الدول الإقليمية المندفعة إلى إقامة الروابط السياسة والدبلوماسية مع الجمهوريات الناشئة .

ومنذ سنة 1992 بدأت روسيا تتحول في رؤيتها نحو آسيا الوسطى بمقاربة تدخلية أكثر نشاطا، بسبب صعود التوجه الأوراسي الجديد في السياسة الخارجية الروسية الذي يركز على استعادة النفوذ الروسي في مناطق الاتحاد السوفيتي السابقة، والتوجه النشط نحو الشرق والجنوب الشرقي حيث مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، وكان هذا التحول ناشئا عن عدة اعتبارات أهمها:[1].

1- تصاعد المد الإسلامي السياسي في المناطق الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وإدراك روسيا إمكانية انتقاله إلى الداخل الروسي في ظل ضعف الهياكل الأمنية في جمهوريات آسيا الوسطى، وعجزها على مواجهة هذه التيارات والحركات الإسلامية.

2- الأوضاع الصعبة التي يعيشها السكان من الأصل الروسي الذي يقارب عددهم 15 مليون في الجمهوريات الإسلامية ، واشتداد عملية الهجرة والتهجير الذي طالهم بسبب استيقاظ عنف القوميات والعرقيات في تلك الجمهوريات .

3- التنافس الإقليمي والدولي على آسيا الوسطى، ودخول اللاعبين الاستراتيجيين والجيواستراتيجين إلى ساحة اللعبة في آسيا الوسطى وما يمثله من تهديد للمصالح الروسية التقليدية في المنطقة.

4- خيبة الأمل الروسية من جراء عدم استعداد الغرب إدماج روسيا في فلكه، وشعورها بالعزلة من جراء نأي الغرب عن أية خطط جادة لإقامة شراكة مع روسيا، خاصة بعد الانتقادات الحادة للتوجهات الأوروأطلسية التي صاغت اتجاهات روسيا الخارجية بعد الاتحاد السوفيتي من لدن النخب السياسية والأكاديمية والعسكرية الروسية.

5- رغبة دول آسيا الوسطى في الاندماج الأمني والاقتصادي مع روسيا باعتبارها الضامن الوحيد للأمن الرخو في هذه المنطقة، وفي مواجهة الدول الإقليمية الجديدة.

ففي لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي، قلما أعارت موسكو اهتماما لحدودها الجنوبية، وأول مشروع تكاملي بين الدول المتبقية عن الاتحاد السيوفياتي السابق لم يكن يهتم إلا

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره،ص، 322.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالجمهوريات السلافية، ونعني به رابطة كومنولث الدول المستقلة "CIS" ، مما يبين بالتالي تفضيل الحكام الجدد لروسيا للاتحاد مع دول اعتبروها قريبة تاريخيا وأثنيا بفضل شدة وطأة التيار الأوروأطلسي الذي كان يوجه مسارات السياسة الخارجية الروسية في تلك الفترة .

كان النظر إلى آسيا الوسطى بكونها عبئا وعائقا أمام الرسو الأوراسي لروسيا واندماجها في الفضاء الأطلسي الغربي مما ولد عدم اهتمام وإهمال السياسة الخارجية لروسيا لمناطق آسيا الوسطى، التي تبدو فضاءا يعتبره القادة الروس حكما متأخرا بصورة أسياسية وغريبا من الناحية الثقافية والدينية، وبالرغم من هذا التنصل الروسي، إلا أن الجمهوريات الإسلامية سعت بحماس إلى الإبقاء على الروابط مع العاصمة القديمة موسكو، بسب الميراث التاريخي والاقتصادي والسياسي الطويل الذي خلفه الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ولقد وعي الرئيس "نزاربابيف" تعقد علاقات روسيا والجمهوريات الإسلامية فكان من أشد المدافعين عن الإبقاء على الاتحاد والاندماج داخل مجموعة الدول المستقلة فيما بعد[1].

في مرحلة تالية على فقدان روسيا لبوصلة موجهة لسياستها الوسط آسياوية تعالت النقاشات في روسيا، تنادي سريعا بإعادة تقويم السياسة الخارجية تجاه المناطق القديمة وارتبط ذلك بالجدل الذي تمت الإشارة إليه سابقا، بين تيارين أساسيين في السياسة الخارجية لروسيا، الأوراسيون الجدد في مقابل الأروأطلسيون، وذكرت هذه النقاشات بمجادلات روسيا في القرن التاسع عشر بين المحبين للسلافية والمحبين للغرب، تطور هذا النقاش منذ شهر أفريل 1992 ورجحت وجهة نظر الأوراسيون الجدد أو أصحاب الاتجاه الأوراسي منذ ذلك الحين[2]، اضطلع أصحاب هذا الأخير، بمهمة استعادة روسيا لمكانتها وهيمنتها على المنطقة، وإعادة تأسيس نمط من العلاقات المتوازية مع الجمهوريات الإسلامية مع أفضلية جيوبوليتكية وإستراتيجية لروسيا، أمنيا من خلال اهتمام العسكريين الروس بالحفاظ على فضاء دفاعي مستقر، واقتصاديا بإعادة ربط

---

(1) محمد رضا جليلي، تيري كولنر، جيوسياسة آسيا الوسطى، ترجمة : على مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2004، ص،ص، 98-99.

(2) المرجع نفسه، ص، 100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاد دول آسيا الوسطى بالاقتصاد الروسي ، وإستراتيجيا بالحد من الاستقطاب الحاد الذي تتعرض له هذه الجمهوريات من قبل القوى الخارجية المتنافسة على المنطقة، أما بالنسبة لقادة الجمهوريات الإسلامية وبالرغم من حماسهم للإبقاء على أولوية العلاقات مع روسيا، إلى أن ذلك لا يعني عدم التوازن في هذه العلاقات لجهة عدم التخلي عن سيادتهم السياسية من أجل التحول إلى عملية وصاية جديدة، شبيهة بسياسة الأخ الأكبر التي تلقى رفضا كبيرا داخل الجمهوريات الإسلامية، إن البحث عن هذا التوازن هو الذي يفسر تلك التموجات في العلاقة بين روسيا والجمهوريات الإسلامية الجديدة في السنوات التي أعقبت الاستقلال والتي تأرجحت بين التقارب تارة، والتباعد طورا آخر.

هناك رؤية أخرى، تميل إلى أن من أهم الدوافع وراء إعادة تنشيط سياسة روسيا نحو آسيا الوسطى، داخل النخب الحاكمة، هي بروز دول أخرى تسعى إلى الهيمنة على المنطقة ، وما في ذلك من تهديد لمصالح روسيا القومية، وعدم اليقين لدى هذه الدوائر من السياسات الغربية التي تسعى إلى تحجيم القوة الروسية وحصارها، الأمر الذي قاد إلى انعطافة حقيقية في توجه روسيا نحو المنطقة منذ 1995، أساسه اعتبار المنطقة مندرجة ضمن المجال الحيوي للمصالح القومية الروسية، وتحت مسمى "الغريب القريب" أعيد بناء الإستراتيجية الروسية في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها آسيا الوسطى.

وقد بدأ هذا التحول تدريجيا في عهد كوزيريف الذي بدأ يتحدث عن أهمية إقامة الروابط مع دول الكومنولث وحماية الأقليات الروسية فيها، وسرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام 1994، فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى والقوقاز، ففي خطوة مهمة، قررت روسيا أن تجمد من طرف واحد "معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا" ، والتي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا وتحديدا في القوقاز، وآسيا الوسطى[1] ،و عند وصول بوتين إلى السلطة في جانفي سنة 2000 ، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، أكثر فأكثر، وعمل على تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى

---

[1] محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 164، أفريل 2006، ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالب الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية من المنطقة ، وإعادة تثبيت العلاقات الثنائية مع الجمهوريات الإسلامية، وبعث الديناميكية في دول الكومنولث من خلال مبدأ "الدبلوماسية النشطة " ، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياساتها الخارجية وترجم ذلك عمليا في سلسلة من الزيارات التي قام بها الرجل القوي في الكريملين، ففي نوفمبر / ديسمبر من عام 1999، زار بوتين كل من تركمانستان وأوزباكستان، ثم قام بإعادة زيارة أوزباكستان وتركمانستان في ماي 2000، في إطار أولوية دول الكومنولث في مبدأ بوتين للسياسة الخارجية، التي تتضمن خطة عمل بالنسبة لدول آسيا الوسطى قوامها تقديم الحماية العسكرية والدعم الاقتصادي مقابل التحالف الجيوسياسي، الذي مؤداه أن روسيا تريد على الأقل الاحتفاظ لنفسها بمنطقة نفوذ في آسيا الوسطى، حيث تتحكم بحلفاء أمنيين موثوقين وأحد أهدافها إقامة حزام من الدول الصديقة وتشكيل منطقة عازلة جيوسياسيا محتواة في المصالح القومية والأمنية لروسيا[1].

ثانيا:السياسة الاقتصادية لروسيا في آسيا الوسطى ما بعد الحرب الباردة

على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية نجد أن روسيا تسعى إلى المضي قدما في الاندماج مع دول آسيا الوسطى، لتتحول إلى مركز إقتصادي إقليمي وحتى عالمي، إذ يلاحظ بأن تحديد مجال النفوذ الروسي كان واحدا من النقاط الخمسة للرئيس الروسي ميدفيدف، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز العلاقات مع حكومات آسيا الوسطى، منذ ذلك الحين، وروسيا تؤكد على أولوية العلاقات الاقتصادية لروسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى، خاصة في بعدها التكاملي لمجابهة تعقيدات الأزمة العالمية الاقتصادية وتوفير الشروط المثلى لاندماج الاقتصاديات المحلية للجمهوريات الإسلامية في فضاء الاقتصاد المتعافي لروسيا[2].

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، دعت روسيا حكومات آسيا الوسطى إلى تنسيق سياساتها من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية، وقبل ذلك؛ الاستعداد للانخراط في حزمة العولمة الاقتصادية والحد من الآثار السلبية لها وانعكاساتها على البيئة الداخلية

---

(1) محمد رضا جليلي، تيري كولنر، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

(2) ستيفن بلاك، السياسة الاقتصادية في آسيا الوسطى، ترجمة: دياري صالح مجيد، **الحوار المتمدن**، العدد : 3244، جوان 2011، في الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاقتصاديات الوطنية التي تمر بحالة انتقال، ولأجل ذلك، تم في لقاء القمة للدول الأوراسية الذي جمع دول آسيا الوسطى، وقعت الدول الحاضرة على مسودة استراتيجية خاصة بالتنمية الاقتصادية في دول آسيا الوسطى خلال عام 2020، إذ تستعمل هذه الوثيقة للتأكيد على تطوير عمليات الاندماج الاقتصادي خلال العقد القادم، كما قامت روسيا بتنظيم لقاء على مستوى وزراء المالية من أجل إيجاد الصيغ الكفيلة للتعامل مع الأزمة المالية متخذة منها محفزا رئيسيا لعملية الاندماج، كما عملت روسيا على صياغة اتفاقيات ومشاريع تكامل جديدة مع دول آسيا الوسطى، كما هو الحال مع اتفاقية الاتحاد الجمركي مع كازاخستان، وتسعى روسيا من وراء هذه المشاريع والاتفاقيات الاقتصادية إلى تعزيز حضورها في المبادلات التجارية والاقتصادية والاستثمار في دول آسيا الوسطى، ومواجهة التمدد المالي والأمريكي في حديقتها الخلفية، الأمر الذي قد يقود إلى جذب دول آسيا الوسطى التي تعاني من مشكلات اقتصادية خانقة، بعيدا عن الفلك الروسي، ولجأت عبر ذلك إلى مناقشة فكرة الاتحاد المالي والنقدي مع هذه الدول على شاكلة الاتحاد النقدي الأوروبي تكون العملة الروسية الروبل حجر الزاوية في هذا الاتحاد ولإغراء دول آسيا الوسطى بالقبول بالفكرة اقترحت روسيا على الصين إنشاء منطقة تعامل مالي بينهما على أساس الدفع بالعملتين الروبل الروسي واليوان الصيني ، وذلك عن طريق إنشاء صندوق مدفوعات مالية خاصة بالطاقة وبالعملة الوطنية للدولتين . الأمر الذي يحفز أكثر جمهوريات آسيا الوسطى إلى الانضمام إلى فكرة الاتحاد النقدي والمالي مع روسيا . وفرض مثل هذا النوع من المبادلات مع جمهوريات آسيا الوسطى بالروبل على الأقل في مجال مدفوعات الطاقة، و قد قامت طاجكيستان بالمبادرة إلى الإعلان عن تطلعاتها إلى هذه الآلية من أجل مساعدتها من قبل روسيا للتخلص من ضائقتها المالية وأزماتها الاقتصادية الخانقة.[1]

إن تخطيط روسيا إلى خلق فضاء إقليمي من المدفوعات عن طريق الروبل، كان الهدف منه جعله عملة احتياط إقليمية خاصة بالمدفوعات الطاقوية التي تعتبر من أقوى أدوات السياسة الاقتصادية لروسيا في جمهوريات آسيا الوسطى، نظرا لكون هذه الأخيرة

---

[1] ستيفن بلاك، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أكبر الأسواق استهلاكا للطاقة الروسية أو عبورا لها، ويبدو في ظل هذا المشهد أن روسيا تستنسخ التجربة الألمانية مع دول أوروبا الوسطى والشرقية المجاورة لها في عام 1933 – 1939[*] عن طريق تعزيز دور الروبل كأداة ربط أساسية لاقتصاديات آسيا الوسطى بالاقتصاد الروسي.

كما يعتقد كثير من القادة الروس، أن ثمة منطقا اقتصاديا سوف يقود دول آسيا الوسطى إلى العودة إلى الإرتباط مجددا بروسيا، ولابد أن يثبت ذلك لدول الجوار أن روسيا وليست أمريكا هي من يملك مفاتيح الاستقرار في المنطقة ، ويبدو أن روسيا على وعي مهم بالبيئة الاقتصادية الهشة المضطربة لدول آسيا الوسطى، والمخاطر الأمنية التي يمكن أن تنجم عن الانهيار الاقتصادي، التي يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الروسي فهناك حالة من الربط بين التنمية الاقتصادية والأمن، والبديل الأساسي للجمهوريات الإسلامية لتحقيق معادلة التنمية الاقتصادية والأمن السياسي يكمن في التوجه نحو روسيا لإنقاذها وطلب المساعدات المالية، الوضع الذي يتيح لروسيا تعميق نفوذها في جوارها الجنوبي القريب واستكمال إطار الهيمنة على مقدرات وثروات وموارد الجمهوريات الإسلامية، في إطار السياسة الروسية متعددة الأبعاد أمنيا واقتصاديا وجيوسياسيا للحد من تأثيرات السياسة الأمريكية في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية المتنامية في البيئة الدولية[1].

من مظاهر النفوذ الروسي في المنطقة نجاح روسيا في استخدام المجال التجاري لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، واتضح هذا بشكل خاص في كازاخستان التي تقيم معها روسيا علاقات تجارية مباشرة، فقد توغلت روسيا بداية في النظام المصرفي الكازاخي من خلال البنوك المملوكة للدولة، عبر الاستحواذ المباشر وغير المباشر على حصص تلك البنوك ومن الناحية النظرية ستسمح هذه السياسة لموسكو بممارسة نفوذها على

---

* قامت ألمانيا في تلك الفترة وبعد أزمة الكساد الكبير التي ضربت اقتصاديات العالم في عام 1929، بتنظيم برنامج يجبر دول أوروبا الوسطى والشرقية آنذاك على الدفع بالعملة الألمانية مقابلة المبادلات والبضائع التي تستوردها تلك الدول من ألمانيا، وهو ما أجبرهم على تصدير منتجاتهم بشكل رسمي لألمانيا من أجل الحصول على العملة الألمانية طالما أن ألمانيا كانت بالنسبة لهم السوق الرئيسية، وترتب عن ذلك بسط ألمانيا هيمنتها المالية والاقتصادية وجعل تلك الدول تابعة ومرتبطة بها أشد الارتباط.

[1] ستيفن بلاك، مرجع سبق ذكره، ص، 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاد كازاخستان من خلال التحكم بالنشاط الإقراضي والسيطرة على القرارات المتعلقة بالديون التجارية، فمثلا: قامت روسيا بمنح قرض بقيمة 3.5 مليار دولار إلى بنك التنمية الاقتصادية الكازاخي" أستانا **ASTANA**" لكي يمول به مدفوعات بشراء المنتوجات الروسية فقط، ومن المحتمل أيضا أن تعاد هيكلة بنك بي تي أي **B T A** مع إمكانية بيعه إلى سبيربانك **Sberbank** الروسي[1] ، موازاة مع التركيز على احتكار السوق المالية عززت روسيا نفوذها في قطاعي الطاقة والثروة المعدنية، فقد وسعت شركات روسية مثل "بوليروس **Polyrus**" لاستخراج الذهب ، وبوليمتال **Polymetal** نطاق سيطرتهما على مخزونات كازاخستان من الذهب والنحاس، كما أن شركة "لوك أويل **Lukoil**" الروسية تواصل توسيع حضورها في كازاخستان، وقدمت موسكو قرضا ضخما لهذه الأخيرة لضمان تمكين " لوك أويل "من شراء حصة برتش بتروليوم BP البريطانية في مشروع خط أنابيب قزوين، وقبل ذلك كان الرئيس الكازخستاني "نور سلطان نزار بابيف **NUR Sultan NAZAR Bayev**" دعا لوك أويل للانضمام إلى مجلس كازاخستان للاستثمارات الأجنبية[2].

وبالرغم من أن هذه السياسة الاقتصادية المتوخاة من قبل روسيا تعزز من مكانتها ودورها في آسيا الوسطى، إلا أن ثمة مخاطر جدية نابعة بالأساس من هذه الاندفاعية الاقتصادية غير المدروسة، والتي لم تضع في الحسبان التهديدات التي يمكن أن تنشأ عن الانهيار الاقتصادي الشامل، بسبب غياب المشروطية السياسية للتعاون الاقتصادي الروسي، مع جمهوريات آسيا الوسطى، وتتمثل هذه المخاطر في إمكانية انهيار البيئة التجارية والمالية والاقتصادية الهشة بفعل انتشار الفساد وغياب الشفافية وإحباط الشعوب وغياب التنمية ومستويات الرفاه الذي لا يزال مقتصرا على النخب الحاكمة وذوي النفوذ السياسي ، واستشراء الجريمة العابرة للحدود، ولطالما استمرت روسيا في دعم هكذا بيئة اقتصادية دون مشروطية سياسية حقيقية للإصلاح الاقتصادي مع محاربة الفساد وغياب

---

(1) تامارا مكارينكو، آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، **مجلة الناتو** العدد 5 ، 2009، في الموقع الإلكتروني:
www.NATO.int/docu/review/2009

(2) المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشفافية فإنه بالإمكان التساؤل عن مدى استثمار شبه الاستقرار في هذا المنطقة وعواقب ذلك على دور الروس بين القوى الثلاث روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية[1].

فالنماذج التسلطية لأنظمة الحكم الوطنية في دول آسيا الوسطى، وغياب الانفتاح الاقتصادي والشفافية في المعاملات والصفقات، وضعف الروابط الأفقية والتبادلات التجارية بين دول آسيا الوسطى، وكذلك التدخل المفرط للمجموعات الضاغطة السلطوية التي عادة تتبع أنظمة الحكم الاستبدادية في آسيا الوسطى، وهيمنتها على النشاط الاقتصادي، واحتكارها للاستثمارات وعرقلتها للاستثمارات الأجنبية الوافدة، وصرف روسيا للنظر حول كل هذه المشكلات من شأن ذلك تقويض السيطرة الروسية مع الانهيار المحتمل لهذه الاقتصاديات، كما تنظر عديد الدوائر الغربية إلى التوجه الروسي الاقتصادي نحو آسيا الوسطى باعتباره توجه نيوإمبريالي لروسيا في القرن الواحد والعشرين، وتأتي الاتفاقية الأخيرة بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان و التي أطلق عليها اسم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي **(U. E. A)** لتبين بجلاء المسعى الروسي لاستعادة دول الفضاء السوفييتي السابق، ومنها جمهوريات آسيا الوسطى إلى فلك روسيا وإعادة دمجها في الدائرة الاقتصادية الروسية، بالرغم من كونه يفتقد إلى نظرة واقعية فضلا عن هيمنة التوجهات الجيوسياسية على مسعى التكامل الإقتصادي دون استناده على دراسات اقتصادية حقيقية و الهدف منها إعادة السيطرة السوفيتية " **re- soviétisation** " على جمهوريات آسيا الوسطى التي ترنو إلى الانفكاك من أية مقاربة جديدة بصيغة "الأخ الأكبر" من أية جهة كانت[2].

---

(1) تامارا مكارينكو، مرجع سبق ذكره.

(2) : Georgy. Valashin ,l'union Economique Eurasienne, features, november.11.2013.en www.globalBRief.ca

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الإدراك الروسي لمتغيرات البيئة الأمنية في آسيا الوسطى: من الأمن الجماعي - إلى العسكرة الإستراتيجية

أولا: ترتيبات الأمن الجماعي

تمثل التفاعلات الجوسياسية المحددات الرئيسية لأمن آسيا الوسطى، لأن الأطراف الخارجية تستخدم هذه المنطقة للصراع على النفوذ السياسي ونظرا إلى الأهمية المتزايدة للمنطقة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، طرأ تغير في حقائق المنطقة على المستوى الأمني نتيجة تضافر عوامل البيئة الأمنية الداخلية الموصوفة بالهشة مع عوامل البيئة الخارجية الناجمة عن حالة الاستقطاب الجيوسياسي الشديدة بين مختلف القوى الراغبة في التغلغل إلى المنطقة، فضلا عن بروز التفاعلات الجيواقتصادية والصراع على الموارد لتشكل إضافة إلى العوامل الجيوسياسية جوهر البيئة الأمنية لآسيا الوسطى.

شكلت هذه الاعتبارات الرؤية الأمنية الروسية لهذه البيئة و أدت إلى بلورة إستراتيجية أمنية متماسكة كان في صلب اهتمامها إبقاء آسيا الوسطى مركزا متقدما للأمن القومي لروسيا، فشكلت روسيا مع جمهوريات آسيا الوسطى كومنولث الدول المستقلة، وتعتبر آسيا الوسطى بمثابة العمق الاستراتيجي والحديقة الخلفية لروسيا ، وهي تشكل حدود روسيا الجنوبية التي تمثل لها أهمية قسوى ، خاصة أن البيئة الأمنية لهذه الدول أكثر هشاشة وتعد بمثابة المصدر الأساس للتهديدات الحقيقية جيوسياسيا وجيواستراتيجيا للأمن القومي الروسي، وباعتراف وزير الأمن الروسي نفسه، فإن حراسة تلك الحدود تعني حماية المداخل الإستراتيجية للعمود الفقري للأمن الروسي، وأن أية اختراقات أمنية لتلك الحدود تجعل العمق الروسي في حالة انكشاف أمني خطير، وما يترتب عن ذلك من تزايد احتمال تدخل القوى الخارجية في تلك المنطقة، وزرع أسباب عدم الاستقرار في هذه البيئة الأمنية شديدة الاضطراب والتعقيد، بوصفها حاضنة أساسية للحركات الجهادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأصولية الدينية المتطرفة، وموئلا للنزاعات الإثنية والعرقية، وشبكات التهريب والجريمة المافيوزية العابرة للحدود[1].

وعلى صعيد آخر، فإن روسيا تنظر بريبة شديدة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية التي تنشط بقوة داخل جمهوريات آسيا الوسطى، من منطق البعد الجيواستراتيجي و الجيواقتصادي النفطي، فالقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في عدد من دول آسيا الوسطى، تشكل أكبر عوامل عدم الاستقرار بالنسبة لروسيا ولأنظمة الحكم السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى الدائرة في الفلك الروسي، حيث تشير بعض الاستراتيجيات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل هذه القواعد في تدريب جماعات معارضة لأنظمة الحكم السياسي في هذه الجمهوريات ، كما تشير هذه المعلومات الاستخباراتية إلى أن العديد من المنظمات أو المجموعات الأصولية المناهضة لروسيا والصين في إقليمها الشرقي المسلم يجري تدريبها وتنظيمها في عدد من هذه القواعد كوسيلة للضغط السياسي والأمني على كل من روسيا والصين، لهذه الأسباب وفي إطار لعبة الشد الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، عملت روسيا على إقناع قيرغيزستان بإغلاق القاعدة الأمريكية في ماناس رغم المعارضة الأمريكية، وفي طاجكستان أعلنت الحكومة أنها لن تمدد لاستمرار القاعدة الأمريكية في بلادها، وفي كازاخستان تم التوقيع على اتفاقية الشراكة النووية مع روسيا، وهذا يعني أن أكبر دول آسيا الوسطى والدولة النووية الوحيدة فيها، ستكون في مدار المراقبة الروسية المستديمة بعيدا عن المحاولات الأمريكية لاستدراج هذه الجمهوريات إلى صفها[2].

لقد أصبحت السياسات الأمنية والعسكرية عنصرا مهما في إستراتيجية روسيا إزاء منطقة آسيا الوسطى الموصوفة بالمنطقة الرخوة أمنيا، نتيجة افتقار الجمهوريات الإسلامية الجديدة لهياكل الأمن القوية، فضلا عن احتواء البيئة الأمنية الداخلية على عدد كبير من عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار، والتي ظهرت غداة استقلال هذه الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتي السابق، ومن الناحية الإستراتيجية، أدى فراغ القوة

---

(1) فرح صابر، أفغانستان في البيئة الإقليمية، **شؤون الأوسط**: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 173. 2011، 192.

(2) المرجع نفسه، ص، 193.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي وقع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى دخول المنطقة في ساحة التجاذبات الإقليمية والدولية، الأمر الذي قاد إلى سباق إقليمي ودولي نحو عسكرة المنطقة لأهميتها الجيوبوليتيكية في استراتيجيات الصراع الدولي في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي وبالنظر إلى الإدراكات الأمنية الروسية لعوامل التنسيق الداخلية والخارجية في الجمهوريات الإسلامية، وما تمثلانه من مصادر تهديد حقيقية للأمن القومي الروسي عكفت روسيا على بلورة سياسة أمنية-عسكرية متقدمة في حزامها الجنوبي الممتد من آسيا الوسطى حتى جنوب القوقاز، بجعلها النقطة الأساسية في اللعبة الجيوبوليتيكية الجديدة هناك، إذ أكد قادة الكريملين والإستراتيجيون الروس أن خطوط الدفاع الأولى إن الأمن القومي الروسي تبدأ بخط الدفاع المتقدم في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

إن العامل المهم المؤثر في المقاربة الأمنية الروسية إزاء دول المنطقة يتمثل بخاصة في تأثير التنافس الدولي على المنطقة على الأمن الروسي، فالمخاوف الأمنية تمثل مشكلة إضافية في الرؤية الروسية، إذ توجد تأكيدات روسية، أن أغلب التهديدات الخارجية الجديدة التي تواجه روسيا تتمثل في خط الصراع الدائر في منطقة آسيا الوسطى الكبرى والذي يمكن له أن ينتشر ويهدد التكامل الهش للإقليم الروسي، أو أن يجر روسيا إلى حروب خارجية إقليمية مدمرة[1]، لذا فإن روسيا تسعى من خلال رغبتها بنشر قوة عسكرية، وإيجاد قواعد لها في آسيا الوسطى لمجابهة الأخطار الأمنية النابعة من ديناميات عناصر البيئتين الداخلية والخارجية في آسيا الوسطى، وفي تحليله لهذه البيئة الأمنية يرى "فريدريك ستار **Fredirik Star**" أن أكثر القضايا الأمنية تداولا في المنطقة اليوم، نابعة من زاوية جيوبوليتيكية، وهي الخوف من أن تسعى واحدة أو أكثر من القوى الخارجية العديدة إلى فرض سيطرتها على حقول النفط والموارد النفطية و طرق نقلها وهو ما يدفع المنطقة إلى أتون صراعات عنيفة بين هذه القوى، كما أن هناك مخاطر تتعلق بتفاعل عوامل البيئة الداخلية التي تشكل مصدرا مؤكدا لعدم الاستقرار الداخلي في الجمهوريات الإسلامية والسيناريو الأكثر احتمالا وهو إمكانية تعرض المنطقة برمتها إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، حيث من المنتظر أن تتسبب نتائجه العاجلة في خلق

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فراغ سياسي خطير ، يدفع القوى المتنافسة إلى محاولة سد هذا الفراغ وفرض هيمنتها على مفترق الطرق التاريخي الذي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب في قارة أوراسيا[1] وهذا هو التهديد الاستراتيجي الأكبر الذي تنظر له روسيا بكثير من القلق والتوجس، وهو ما ساهم في سعي روسيا المضني إلى ربط منطقة آسيا الوسطى أمنيا بهياكل أمنية روسية إقليمية، تؤدي فيها روسيا الدور الديناميكي على غرار منظمة رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون و الأمن.

وبدأت الترتيبات الأمنية الروسية في دول آسيا الوسطى مباشرة بعد إعلان استقلالها عام 1992، وكانت أولى تلك الترتيبات الإعلان عن معاهدة الأمن الجماعي بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة والتي وقعت في طشقند عام 1992، وانضمت إليها دول المنطقة ماعدا تركمانستان التي اختارت المنهج السويسري القائم على الحياد وعدم المشاركة في ترتيبات الأمن الجماعي وهو السبيل الأفضل لحفظ مصالحها الأمنية[2].

غير أن هذه المعاهدة لم تحقق الأهداف المرغوبة منها، بل على العكس من ذلك عدت بناءا أمنيا هشا ولم تكن إلا وسيلة لفك الارتباط الحقيقي بين مركز الإمبراطورية السوفيتية المنحلة وتوابعها في المنطقة على نحو هادئ ومتدرج وهو ما تحقق بالفعل خلال الأعوام التالية على توقيع المعاهدة ، حيث انسحبت أوزباكستان من المعاهدة عام 1999، كما بدأت الترتيبات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي، فضلا عن ضعف الترتيبات التي تم إنشاؤها ضمن آلية الأمن الجماعي عن الاستجابة للتهديدات الخطيرة التي تواجهها المنطقة، فالتهديدات كانت أكبر من الترتيبات، حتى أن قوة الانتشار السريع التي تم تشكيلها في شهر ماي 2001، لتصبح آلية الكومنولث في الحرب ضد الإرهاب لا تزيد عن 1500 جندي تؤلفهم أربعة دول هي: روسيا وكازاخستان وفيزغيرستان وطاجكستان. وزاد من ضعفها، أنه لم تمض سوى أربعة أشهر على إنشائها حتى شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها العسكرية على أفغانستان في تحول جديد أجبر المشروع الأمني الجديد للكومنولث على التواري والاختفاء.

---

(1) فريدريك ستار، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 4-7.

(2) إبراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة، حالة آسيا الوسطى، في : قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية، 2004، ص، 232.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينطبق الأمر ذاته على مركز مكافحة الإرهاب الذي اتفق في ديسمبر 2000 في العاصمة الفرغيزية "بتشكيك" على بدء العمل به في جوان 2001، ولكن لم يبدأ العمل به بسبب إخلال الدول الثلاثة المنطوية فيه بالتزاماتها المالية، ويتعلق الأمر بكل من: أوزباكستان، وفيزغزستان، وطاجيكستان[1].

وبسبب ضعف المظلة الأمنية التي توفرها معاهدة الأمن الجماعي لدول الكومنولث سعت روسيا إلى بناء ترتيبات أمنية إقليمية موسعة وذات ديناميكية أكبر في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي ولدت في 1996 باسم مجموعة "شنغهاي- خمسة"، نتيجة لمبادرة صينية استهدفت التنسيق مع روسيا ودول آسيا الوسطى بشأن ترسيم الحدود، وإطلاق عملية لبناء الثقة تساعد على نجاح لتلك المهمة ، وضمت المجموعة عند ظهورها كل من الصين، روسيا، وكازاخستان، و طاجيكستان، قرغيزستان، ثم انضمت إليها أوزباكستان في يوليو 2001، بسبب الخطوات التي قادتها روسيا حيال التنبيه إلى المخاطر الأمنية و أعلن نهائيا عن إنشائها في 15 جوان 2001 في مدينة شنغهاي الصينية، إضطلعت في جوهر أهدافها بالتصدي للتهديدات المختلفة وتوسيع إجراءات بناء الثقة وترتيبات الأمن المشترك لمجابهتها، وقد مثل إنشاء هذه المنظمة هيكلا جيدا لروسيا لتنفيذ إستراتيجيتها في آسيا الوسطى- بالرغم من وجود ملامح لمنافسة روسية-صينية هادئة[2].

ونظرا إلى الانخراط الروسي في منطقة شنغهاي على أنه انتصار للتيار المنادي بالتوجه الأوراسي أو نحو الشرق على تيار التوجه الأطلسي في روسيا ما بعد الحرب الباردة، وهذا يدعم الدور الروسي في قارة آسيا عموما وفي منطقة آسيا الوسطى على وجه الخصوص، وتسعى روسيا من وراء ذلك أيضا إلى الحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى من ناحية و مجابهة التوسع الأطلسي الذي يسعى لضم دول جديدة في القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى واستثمار العمق الأسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية- الأطلسية من خلال ائتلاف موسع لا يخضع للنفوذ الأمريكي، من ناحية ثانية ويعزز ارتباط دول آسيا الوسطى مع روسيا والصين في إطار منظمة شنغهاي[*] على أن

---

(1) إبراهيم عرفات، مرجع سبق ذكره، 233.

(2) زينب عبد العظيم ـ الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية" ، في : قضايا الأمن في آسيا، مرجع سبق ذكره،ص، 99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيطرة على المنطقة قد حسمت لصالح محور موسكو-بكين، والتأكيد على الدور الخاص لروسيا منذ مجيء بوتين إلى السلطة وسعيه الدؤوب على استرجاع مكانة روسيا العالمية كسر الطوق الاستراتيجي المضروب عليها من الغرب والشرق والجنوب، الذي يسعى حلف شمال الأطلسي إلى تنفيذه بإحكام.

وفي محاولة تفسير اتجاه روسيا نحو الابتعاد عن الهيمنة الأحادية على آسيا الوسطى وتفضيلها لترتيبات أمنية إقليمية وجماعية وثنائية من خلال هياكل أمن متعددة وهنا بناء الثقة مع الجمهوريات الإسلامية التي تنظر بعين الريبة إلى كل محولات الهيمنة الجديدة حيث تذكرها سياسات الأخ الأكبر التي جثمت فوقها لعقود طويلة إبان العصر القيصر-السوفيتي، وفي محاولة لتجسيد إجراءات بناء الثقة في الواقع الأمني مع دول آسيا الوسطى، تم إنشاء « المؤتمر الخاص بالتفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا » وقد وقع أعضاء المؤتمر معاهدة "ألماتي" في 4 جوان 2002، ويعتبر هذا المؤتمر المرادف الآسيوي لـ « مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» وبالرغم من بعض الصعوبات الهيكلية والسياسية التي تقف في طريق تحوله إلى مؤسسة حقيقية للأمن والتعاون، بيد أنه يعبر عن التعددية في المسارات الروسية لترتيب الأمن والقضايا ، في آسيا الوسطى[1].

ثانيا:القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى

تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقا استراتيجيا لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق أمني جنوبي لها، لذلك، وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض قزوين(أسيا الوسطى الكبرى) تحتفظ روسيا بثلاثين قاعدة عسكرية لها داخل هذه الدول، في إطار ترتيبات هيكلة الأمن ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وازدادت أهمية هذه القواعد العسكرية من الناحية الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي دخلت بموجبها آسيا الوسطى في لعبة

(*) ينظر الآن على نحو واسع في الأدبيات الإستراتيجية إلى منظمة شنغهاي على أنها تشكل حلفا عسكريا استراتيجيا مكافئا كحلف شمال الأطلسي، من حيث القدرات والإمكانيات، خاصة بعد طلب كل من الهند وإيران وباكستان لعضوية هذه المنظمة، والتي دعيت لها هذه الدول الأخيرة بصفة عضو مراقب، وإذا ما تمتعت بصفة العضو الكامل، فإن المنظمة تتفوق من الناحية العسكرية والاقتصادية على مجموعة حلف شمال الأطلسي

[1] أيان أنطوني، وآخرون، "النظام الأطلسي-أوروبي والأمن العالمي"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة: فادي حمود وآخرون، السويد: معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح الدولي، 2003، ص- ص، 169- 171.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقطاب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إطار عسكرة المنطقة بين القوتين، وأدى إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية-الأطلسية إلى مقربة من الحدود الروسية بروسيا إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية استجابة للمتغيرات الجديدة خاصة مع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي، شأنها شأن الضعف الذي أصاب كومنولث الدول المستقلة، وأخذت الترتيبات الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي[1].

أصبح لروسيا نحو 10 ألاف جندي من الفرقة 201 المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب 15 ألف جندي آخرين يعملون على تأمين الحدود الطاجيكية-الأفغانية، كما تم إنشاء قوات الانتشار السريع، التي تم تشكيلها في ماي 2001، لمواجهة الإرهاب قوامها 1500 عسكري من أربع دول هي : روسيا وكازاخستان وفيرغيزستان وطاجيكستان، وفي أواخر عام 2003 وقعت روسيا مع فيرغيزيا اتفاقية إنشاء قاعدة عسكرية روسية قرب العاصمة بتشكيك هي قاعدة "كنات"، حيث تحتوي على تواجد عسكري بري وجوي روسي مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود 1500 جندي في كازاخستان، هدفها تأمين الحدود الجنوبية لروسيا، أصبحت مناطق وسط آسيا بمثابة نقاط تماس وحيوية في حرب النفوذ الدائرة رحابها بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى تطور الأحداث الجيوسياسية في هذه المنطقة مع تصاعد الدور الروسي وتعافيها الاقتصادي منح ديناميكية جديدة لمسارات حرب النفوذ خاصة مع تراجع الدور الأمريكي بعد حربي العراق وأفغانستان، فبعد الانهيار السوفيتي ودخول العالم في مرحلة القطبية الأحادية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحجيم الدور الروسي والدفع به إلى خارج مناطق النفوذ التقليدية، وظلت تتقدم في ميراث الاتحاد السوفيتي السابق واستطاعت أن تنشئ لها عدة قواعد عسكرية في دولة، واستغلت أحداث 11 سبتمبر للدخول إلى آسيا الوسطى وأفغانستان وحوض قزوين لاستكمال حلقات حصار روسيا من كل المناطق والجهات، فقد كان من ضمن الأهداف السياسية لغزو العراق وأفغانستان هو السيطرة

---

[1] حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006، ص – ص ، 82 – 83 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مصادر الطاقة وطرق نقلها وعلى مسارات خطوط الأنابيب، في ظل هذه الأوضاع الجديدة جيوسياسيا، بدأت روسيا مسار الصعود الاستراتيجي بالتعامل الواقعي والبرغماتي مع هذه الأوضاع والاستفادة من التورط الاستراتيجي الأمريكي في العراق وأفغانستان و العمل لاستعادة زمام المبادرة والنفوذ في مناطق الاتحاد السوفيتي التقليدية واختراق إستراتيجية الأضواء الجديدة التي انخرطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وكانت إحدى أدوات إستراتيجية الاحتواء نشر القواعد العسكرية في المناطق الغربية من الحدود الروسية، وقد شكل التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى حجر الأساس في سياسة الحصار والاحتواء لروسيا من خلال القواعد العسكرية في كل من باغرام، قندهار،خوست ،لورا،نزارشريف،وقيرغيزيا، وطاجكستان وأهم هذه القواعد هي قاعدة "مناس" التي تقع في بتشكيك عاصمة قيرغيزستان[1].

المطلب الثالث : البعد الجيواقتصادي:أمن الطاقة في استراتيجية آسيا الوسطى الروسية

أولا: الأهداف الجيواقتصادية: صراع الممرات البديلة

تسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا، ففي مايو 2009 قام الرئيس بوتين **Putin** بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى، وتم توقيع اتفاقية مع الرئيس الكازاخي "نزاربابيف" لزيادة النفط الكازاخي المصدر عبر روسيا إلى أوروبا ،كما وقع بوتين مع الرئيس التركماني لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، وأكدت تركمانستان على مضيها قدما في توسيع علاقاتها مع روسيا على كل الصعد والمستويات،وخاصة في مجال الطاقة، كما عملت روسيا على تنسيق كل أشكال التعاون والاستثمار والإنتاج النفطي في بحر قزوين، واتفقت هذه الدول

---

[1] محمد سلمان الردادي، حرب القواعد والنفوذ الروسية-الأمريكية، المركز العربي للدراسات الإنشائية، 2011 في الموقع الالكتروني : www.ARAB-centr.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأربعة على تنسيق كل السياسات المتعلقة باستغلال موارد بحر قزوين الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج من حيث احتياطيات البترول والغاز في العالم[1].

وتهدف روسيا لضمان السيطرة على سوق الطاقة الأوروبي حيث تمثل الإمدادات روسيا الطاقوية من الغاز حوالي 25% من احتياجات أوروبا،وإحكام السيطرة على طرق الأنابيب البديلة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين نحو أوروبا بعيدا عن الأراضي الروسية، مثل خط "باكو-جيهان" الذي يهدف إلى نقل غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر تركيا، كبديل لورقة الطاقة الروسية، فالإستراتيجية الروسية هدفت إلى مواجهة الالتفاف الأوروبي عبر التعاون مع تركمانستان والسيطرة شبه الكاملة لشركة (غازبروم) الروسية على غاز كازاخستان وتركمانستان عبر خط الأنابيب المشترك، حيث تقوم روسيا بإعادة تصدير الغاز التركماني إلى أوروبا عبر أراضي روسيا، فمواجهة مشاريع الأنابيب الغربية لمشاريع مضادة هو جوهرة السياسة الروسية في إطار حرب الأنابيب المتفجرة على طريق الحرير الجديد في آسيا الوسطى وحوض قزوين،وتعتمد روسيا على شبكة متنوعة من خطوط الأنابيب لنقل الغاز نحو أوروبا من آسيا الوسطى وبحر قزوين أهمها:

1- **مشروع السيل الجنوبي** : الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى أوروبا الوسطى عبر البحر الأسود وبلغاريا، ويبدأ الخط من مدينة "نوفورسيك" الروسية على البحر الأسود، مارا ببلغاريا، ثم ينقسم إلى فرعين، أولهما سيمتد إلى ربيا والمجر والنمسا وسلوفانيا، وثانيهما سيتوجه عبر اليونان لجنوب إيطاليا، وتبلغ الطاقة الإجمالية للمشروع 63 مليار متر مكعب، وطوله 3600 كلم ويتكون المشروع من 4 خطوط طاقة كل منها : 1575 مليار متر مكعب، وانطلقت أعمال البناء في المشروع في ديسمبر 2012، على أن يتم تشغيل الخط الأول في ديسمبر 2015، ويكتمل في 2018.

2- مشروع السيل الشمالي : المتجه إلى ألمانيا عبر أوكرانيا بطاقة نقل تصل إلى 55مليار متر مكعب، والسيل الشمالي 3 و 4 نحو الأراضي المنخفضة وبريطانيا بطاقة 40 مليار متر مكعب، كل هذه المشاريع الهدف منها إحكام روسيا لسيطرتها على ورقة

---

[1] محمد النعماني، مرجع سبق ذكره، في الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة في إطار الصراع حول مشاريع نقل الغاز إلى أوروبا من أواسط آسيا وبحر قزوين، ويعد هذا إحدى الأوراق الجيوسياسية والجيواقتصادية المهمة التي توظفها روسيا في اللعبة الكبرى الجيوسياسية حول الطاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[1].

ثانيا:المشروع الروسي لنقل النفط من بحر قزوين :

في إطار الصراع المحتدم على مصادر البترول والغاز في آسيا الوسطى بين القوى المتنافسة، خاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما سمي حرب الأنابيب. وفي الوقت الذي طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الخاص بنقل النفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى . لم تقف روسيا مكتوفة الأيدي حول هذه المشاريع ذات الخلفيات الجيوسياسية والواضحة والمتمثلة في إنهاء دور روسيا كمزود رئيسي للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، بدأت هي الأخرى من تفعيل دورها هناك عبر مشروعها الخاص بأنابيب نقل النفط حيث تبذل روسيا جهودا حثيثة لتبقى المدر الأساسي لنقل الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى العالم بوصفها دولة عبور أساسية لمسار هذه الأنابيب، بحيث تكون النسبة الكبرى من الصادرات البترولية والغازية للدول وسط آسيا وبحر قزوين الثلاثة تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان تمر عبر شبكة الأنابيب الروسية وعبر أراضيها[2].

1- جغرافية خطوط الأنابيب الروسية :

تمتد خطوط الأنابيب الروسية الخاصة بنقل النفط من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود، ثم ينقل إلى أوروبا عبر مضيق البوسفور، ويتكون المشروع من شبكة أنابيب قائمة بالفعل تمر من خلال القوقاز عبر الأراضي الشيشانية، وكذلك أنبوب آخر لنقل النفط الكزخستاني شمال بحر قزوين إلى الميناء ذاته، ونظرا لقدم هذه الأنابيب ومحدودية طاقاتها التصديرية مقارنة مع طموحات روسيا في التحكم الكامل بمعظم النفط من آسيا الوسطى وبحر قزوين، قامت روسيا بطرح

---

(1) محمد بيومي، الصراع الأمريكي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز، الاختيار الاستراتيجي العدد1، جوان 2013، في الموقع الإلكتروني: www.ahrandigital.org.eg

(2) دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعات أخرى تكميلية في محاولة جادة لتحقيق هذه الطموحات ، وهنا تركز روسيا على خط أنابيب باكو- جيهان- تبليسي، لنقل النفط الأذربيجاني نحو أوروبا عبر تركيا .

2- الدوافع الجيوبوليتيكية لروسيا : تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة

قامت روسيا لاعتبارات تاريخية وثقافية وجغرافية بالهيمنة لعقود طويلة على منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز منذ العهد القيصري، واستمر الأمر على حاله طيلة فترة الحكم الشيوعي التي كانت دولها ضمن جمهوريات الإتحاد السوفيتي، وبعد التحولات الدراماتيكية عقب انهيار هذا الأخير في سنة 1991، برزت هذه المنطقة على الساحة الدولية، كمنطقة فراغ إستراتيجي ومنطقة جذب جيواستراتيجية لمختلف القوى الإقليمية والعالمية، خاصة بعد انكفاء وتراجع الدور والاهتمام الروسي بهذه الجمهوريات الأمر الذي دفع بروسيا منذ تولي الرئيس بوتين لمقاليد السلطة إلى إعادة التوجه نحو هذه المناطق بوصفها مناطق تدخل ضمن المجال الحيوي "**Vital EREA**" للمصالح والأمن القومي لروسيا، ومحاولة استعادة زمام المبادرة في إطار اللعبة الجيوسياسية الكبرى الدائرة رحاها في آسيا الوسطى والقوقاز، ولاعتبارات جوبوليتيكة وجيواقتصادية وجيوأمنية أعادتها روسيا لرسم سياستها الإستراتيجية هناك مستندة إلى الأفكار والرؤى الإستراتيجية الجديدة التي طرحها المفكرون والاستراتجيين الروس لمستقبل روسيا الجيوبوليتيكي المؤسس على أولوية الجيوبوليتكيا كإطار ناظم وتحدد التحركات الروسية في الخارج وخاصة في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق التي شكلت الدوائر الأولى للمصالح الجواستراتيجية "**The great central Asia**" التي تضم كل من آسيا الوسطى الكبرى جنوب القوقاز في مقدمة الأولويات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة للاعتبارات التالية: [1]

- أن هذه المنطقة تشكل منطقة عازلة بين روسيا والدول الإقليمية الكبرى في آسيا وأوروبا، خاصة مع تركيا والهند والصين وإيران، وهذه الدول كلها ذات طموحات جيوبوليتيكية وجيو اقتصادية في هذه المنطقة.

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعتبر هذه المنطقة الدائرة الرخوة في هيكل الأمن القومي الروسي نتيجة لانطوائها على تهديدات محتملة ذات طبيعة جيوثقافية وحضارية لكونها من الناحية الدينية والثقافية امتداد للعالم الإسلامي المختلف حضاريا عن العالم السلافي – الأرثوذوكس الروسي، خاصة في ظل تنامي المد الإسلامي والحركات الانفصالية العرقية في المنطقة.
- تِؤدي الاعتبارات الجيواقتصادية دورا بالغا في أهمية المنطقة لروسيا لجهة الصراع المستمر على مصادر ومسارات نقل الطاقة بين روسيا و الغرب الأطلسي فإحكام روسيا لقبضتها على المنطقة يعزز من فرصها في الانتصار في اللعبة الجيو اقتصادية والجيواستراتيجية حول الطاقة في العالم.
- من الناحية الجيواستراتيجية، يؤدي خروج هذه المنطقة من النفوذ الروسي إلى وقوعها في قبضة التحالف الأورو-أطلسي الذي يعمل على عزل واحتواء وحصار روسيا من الغرب والشرق والجنوب : الأمر الذي تعتبره روسيا أكبر تهديد جيواستراتيجي منذ نهاية الحرب الباردة خاصة التغلغل الأمريكي الأطلسي في المنطقة وفي أفغانستان.
- من الناحية الجيوبوليتيكية تعتبر هذه المنطقة واقعة في مركز الأطروحات النظرية الجيوسياسة الجديدة خاصة بعد عودة نظرية السيطرة على المحور التاريخي للجغرافيا في إطار نظرية قلب الأرض الجديد " **The New Heart Land Theary**" التي كانت السبب وراء سعي كل القوى العالمية إلى محاولة السيطرة على هذه المنطقة، وبالنسبة لروسيا فإن تنامي الوعي بأهمية هذه المنطقة جيوبوليتكيا يعود أساسا إلى حضور قوى لأنصار ودعاة الأوراسية الجديدة في المؤسسات السياسية والعسكرية الروسية وكان لهم الدور الأساسي في تحول سياسة روسيا الخارجية إزاء هذه المنطقة منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي وأصبحت في جوه قضايا التخطيط الاستراتيجي لروسيا بعد وصول بوتين إلى السلطة في الكريملن بالتأكيد على المصالح الحصرية لروسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين الذي يسمى في الأوساط والأدبيات الروسية السياسة بالخارج القريب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"The Near Abrood"[1]، لذا يرى دعاة الأوراسية الجديدة " The New Eurasian"[*] أن الخيار الأوروبي يطرح نفسه بصيغة سوفياتية جديدة معدلة جغرافيا ومنقحة أيدولوجيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، ولعله الخيار الوحيد الذي يسمح بإعادة الحضور الروسي إلى مسرح التفاعلات الدولية كلاعب محوري في أية ترتيبات جيوبوليتيكية تطال هيكل النظام الدولي ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية .

ثالثا:رد فعل روسيا على مشاريع الطاقة المضادة

هدفت روسيا من وراء إعادة تقرير نفوذها وحضورها في منطقة آسيا الوسطى الكبرى "The great Asia central" تنفيذ استراتيجياتها للتحكم في أمن الطاقة الأوراسية من خلال مجابهة ومعارضة الإستراتيجية الأمريكية-الأطلسية في المنطقة لأمن الطاقة التي تعتمد على عزل روسيا والتحكم والسيطرة على مصادر إنتاج البترول والغاز ومن ثم السيطرة على مسارات نقله نحو العالم وأوروبا الغربية تحديدا ، وكسر احتكار روسيا لموارد وثروات آسيا الوسطى، وهذه المشاريع من شأنها تقليص اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية،ولكن هيمنة روسيا السياسية والعسكرية و التجارية ووقوفها عائقا أمام تلك الاتحادات الأوروبية الأمريكية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات التي كانت تعتمد في البداية على البترول و الغاز القادمين من آسيا الوسطى وبحر قزوين. وأظهرت روسيا ممانعتها عن طريق تثبيت إستراتيجية إقليمية لأمن الطاقة بشكل دفاعي بثلاثة محاور قانونية واقتصادية وسياسية على النحو التالي:[2].

1- إثارة الخلاف القانوني حول آليات الاستغلال لموارد بحر قزوين:

اتبعت روسيا في تنفيذ إستراتجياتها محاور عدة، وبدأتها بمحور ذي مردود فوري وهو إثارة جدل قانوني حول مسار الأنبوب، وإمداداته من أجل الإيقاف الفوري أو على الأقل تعطيل مشروع خط نابوكو، الذي يعتمد على تصدير الغاز من رابع أكبر احتياطي

---

[1] دياري صالح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

* في كتاب "أسس الجيوبوليتكيا" مرافقة روسيا متماسكة حول فكرة الأوراسية الروسية ودورها في تثبيت القوة الروسية في الفضاء الاوراسي ، انظر ذلك في : ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره.

[2] راشد أبانمي، خط أنابيب «نابوكو» اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، **الاقتصادية**: 25 جويلية 2009، العدد 5766، في الموقع الالكتروني http://www.Aleqt.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غاز في العالم، تركمانستان، وبالتالي تحرير أوروبا من هيمنة روسيا على إمدادات الغاز إليها، هذا المحور الروسي الاستراتيجي ركز على موقع تركمانستان الجغرافي المغلق الآمن خلال المنفذ الوحيد لها عبر روسيا أو إطلالتها على بحر قزوين المغلق ووجود أكبر حقول الغاز التركمانستاني بالقرب من ساحل بحر قزوين، فعلى الرغم من سيطرة روسيا العسكرية على البحر بكامله، إلا أنها تدرك جيدا خطورة العمل بالتهديد العسكري وعواقبه الإقليمية والدولية، وفضلت اللجوء إلى القانون الدولي لإثارة المشكلات المتعلقة حول حقوق الملكية والاستقلال لموارد بحر قزوين بين الدول الخمس المشاطئة له وأثارت خلافا قانونيا، يستعصى على الحل بين الدول التي تقتسم الإطلالة على سواحل قزوين وإيران وروسيا وتركمانستان، كازاخستان وأذربيجان،هذا الخلاف الذي أثارته روسيا يتمحور على ماهية الصفة القانونية لبحر قزوين، فيما إذا كان بحرا أم بحيرة، وهو مبدأ معمول به في القانون الدولي، وتأسيسا على ذلك المبدأ أثارت روسيا موضوع الصفة القانونية لبحر قزوين، وتبنت تعريف حوض قزوين على أنه بحيرة متجددة بمياه أنهار الفولفا وبناءا على ذلك، فالقانون الدولي أعطاها الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي مع البلدان المحيطة به، في ظل هذا التعريف، يصبح من المستحيل في الإستراتيجية الروسية ليس فقط إنشاء خطوط الأنابيب عبر بحر قزوين بل منع تركمانستان وأذربيجان من تطوير واستغلال لأية حقول على سواحل حوض قزوين إلى أن يتم الاعتراف به كبحر وهذا الأمر يشكل عائقا جديا أمام تدفقات الغاز نحو أوروبا من دول المصدر في حوض قزوين تركمانستان وأذربيجان[1]، ويتصل النزاع القانوني بملكية الموارد في بحر قزوين بالنواحي الجيوسياسية العامة التي تختص وراء صراع جيواستراتجي كبير بين روسيا وكتلتها إيران وأرمينيا وتركمانستان وكازاخستان، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تركيا وجورجيا وأذربيجان، ويزداد التفاعل بين النواحي القانونية والجيوسياسية تعقيدا

---

[1] راشد ابانمي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

* أساس هذا الخلاف يتمحور حول مبدأ في القانون الدولي حول الصفة التعريفية للمسطح المائي، هل هو بحر أم بحيرة، ففي القانون الدولي هناك فرق بين البحر والبحيرة، فالأول يحدد حقوق معينة للدول المطلة عليه، فالبحر تحت القانون الدولي يتم تقاسم مياهه وثرواته حسب طول الشواطئ الدول المحيطة به، وصرفها القاري ...الخ، في حين، إذا كان المسطح المائي بحيرة أو حوضا فإن الوضع القانوني للملكية يختلف حيث يتم تقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفصل ديناميات التغيير والمصالح المتضاربة للأطراف المختلفة، فروسيا بصفتها الدولة المهيمنة في بحر قزوين تنازعتها الرغبة في إثارة الخلاف القانوني لتعزيز مصالحها السياسية في كومنولث الدولة المستقلة "Cis" والحاجة إلى المحافظة على احتكارها لخطوط أنابيب التصدير في مواجهة رغبة الشركات الروسية " الخاصة" مثل غازبروم Gazprom ولوك أويل Lukoil في استغلال الفرص التي ينتجها بحر قزوين لتوسيع دائرة مصالحها ومع تنامي قوة الشركات الروسية متعددة الجنسيات العاملة في مجال الطاقة أبدت روسيا استعدادا متزايدا للبحث عن حلول حقيقية للنظام القانوني في منطقة قزوين.

2- تعزيز القوة الاحتكارية للشركات النفطية الروسية :

تزامنا مع تنفيذ المحور الأول من إستراتيجياتها، قامت روسيا بتنفيذ العنصر الثاني بشقيه الإقليمي والدولي في خطوات استباقية ضد الإستراتيجية الأمريكية-الأطلسية وتمثل ذلك في بناء قوة روسيا الاحتكارية في شراء كامل الغاز المنتج في أواسط آسيا وبالتالي احتكاره وبيعه عبر أنابيبها العابرة للقارات، كما دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى من كل الحكومات المفترض منها ضخ الغاز في خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان الأمريكي-الإقليمي، كتركمانستان التي تتيح نحو 80 مليار، فقامت روسيا بشراء حوالي 50 مليار متر مكعب سنويا في عقود طويلة الأجل، كما قامت بشراء كامل الغاز الأوزباكستاني في عقود طويلة الأجل التي تمتد حتى 2018، وفي ضوء ذلك انسحبت تلك الدول من أي تعهد لإمداد الغاز عبر خط نابوكو، وأعلنت تركمانستان من جانبها عدم بيع الغاز لخط نابوكو حتى ولو كان ذلك فائضا عن تعهداتها للصين وروسيا،كما عمدت روسيا إلى توطيد علاقتها مع الدول المالكة لثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم وتمخض عن ذلك إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز من بينها إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي عالمي للغاز، وكذلك قطر ثالث أكبر منتج للغاز في العالم، إن خطوة إنشاء هذه المنظمة التي تضم أول وثاني وثالث (روسيا، إيران، قطر) أكبر احتياطي في العالم هي خطوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زادت من قوة روسيا وموقعها في معادلة الطاقة العالمية[1] و من جهة تعزيز دور الشركات النفطية الروسية في آسيا الوسطى وحوض قزوين عملت روسيا على استخدام الشركات الاقتصادية والنفطية الروسية كأدوات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها روسيا لاسيما بعد عمليات الاندماج الكبرى للشركات النفطية الروسية وحضورها القوي في أغلب مشروعات الطاقة في المنطقة كما هو الحال مع ائتلاف شركة خط أنابيب بحر قزوين المسؤول عن خط الأنابيب الذي يمتد من "تنجيز " إلى ميناء نوفورسيسك أما في إطار الصناعة النفطية تجدر الإشارة إلى الدور الصاعد الذي تقوم به شركة "**Gazprom**" غاز بروم وشركة ولوك أويل "**Lukoil**"، في هذا الإطار في كل من تركمانستان وأذربيجان[2].

جدول رقم (12) : يبين الحصص في ائتلاف شركة خط أنابيب بحر قزوين **caspien Pipeline consortium**

الدولـــة أو الشركـــة	الصحـة %
روسيا	% 24
كازاخستان	% 19
بتيفرون (الو.م.أ)	% 15
لوك أويل (روسيا)	% 12.5
موبيل (الو.م.أ)	% 7.5
روزنيفت (روسيا)	% 7.5
سلطنة عمان	% 7
أجيب إيطاليا	% 2
بريتش جاز (بريطانيا)	% 2
اورايكس (الو.م.أ)	% 1.75
مونياجاز (كازاخستان)	% 1.75

المصدر: دياري صالح مجيد، المرجع السابق الذكر، ص 74 .

[1] راشد أبانمي، مرجع سبق ذكره، ص 4.
[2] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الروسية في آسيا الوسطى على علاقات التفاعل الإقليمية والدولية

المطلب الأول :سياسة آسيا الوسطى الروسية في العلاقات الروسية-الصينية : نحو تحالف جيواستراتيجي

منذ الانهيار السوفيتي والعلاقات الصينية – الروسية تسجل تطورا لافتا في مختلف الميادين، حتى عدت الدوائر الغربية- هذه الدينامية في العلاقات الروسية-الصينية عنوانا على اتجاهها نحو شراكة إستراتيجية، وهو ما تم الإعلان عنه في ربيع 1996 في مؤتمر شنغهاي، والعنوان العريض لهذه الشراكة الإستراتيجية هو مجابهة الهيمنة الأمريكية العالمية والعمل معا لتحويل الأحادية القطبية التي أعلنتها الولايات المتحدة على النظام الدولي إلى قطبية متعددة تكون روسيا والصين من أكبر الفواعل الدولية في صياغة هذا التوجه في السياسة العالمية ،وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من تغلغل أمريكي في آسيا الوسطى تحت ذريعة الحرب العالمية على الإرهاب، استشعرت روسيا و الصين الخطوة الجواستراتيجية للتواجد الأمريكي في منطقة عازلة وذات أهمية إستراتيجية للمصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة بينهما[1].

الأمر الذي دفع بهما إلى تنسيق السياسات المشتركة في التوجه نحو هذه المنطقة في إطار التوازن للمصالح، معتمدة على التطابق المشترك في رؤية روسيا وكذلك الصين للأهداف الحقيقية من التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى، فضلا عن معارضتها للأحادية القطبية الأمريكية في العالم، كما عكست الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى تنامي المخاوف الروسية-الصينية تجاه هذه الإستراتيجية الأمريكية، القائمة على تفجير الصراعات الأثنية والعرقية في المنطقة والتي تخشى كل من روسيا والصين امتدادها إلى داخل أراضيهما، وتأكدت هذه المخاوف بعد ثورة التوليب **"Révolution des Tulipes"** التي اندلعت في قيرغيزستان الجمهورية الوسط آسياوية التي لها حدود مع كل من روسيا والصين المدعومة أمريكيا وغربيا، والتي رأت فيها روسيا استمرارا لحلقات الثورات

---

(1) Isabelle Façon, L'asie central comme enjeu dans le « partenariat stratégique sino-russe, **fondation pour la recherche stratégique**, recherches et documents N°6/2008.p.3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملونة " **Révolutions de coulure**" في الفضاء السوفيتي سابقا، هذه الثورات التي شكلت حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية في تغيير الأنظمة في جمهوريات آسيا الوسطى تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي رأت فيها كل من روسيا والصين سلسلة من التهديدات الجيوسياسية والجيواقتصادية للأمن القومي لكلتا الدولتين باعثا على عدم الاستقرار الإقليمي المؤدي إلى الاضطراب المتنقل عبر الحدود بفعل تداخل وتشابك العوامل الإثنية والدينية والعرقية في كل الفضاء الممتد بين القوقاز وروسيا والأقاليم الغربية للصين مرورا بطبيعة الحالة بآسيا الوسطى، وقد عبرت بكين عن أحداث تلك الثورات في قيرغيزستان في مارس 2005 وأذربيجان في ماي 2005 تحمل مخاطر الإنتقال إلى إقليم (تينكيانج "**Tinjiang**") الذي تسكنه الأقلية من الإيغور المسلمين في غرب الصين الذين يتلقون دعما من الأطراف الغربية، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا[1].

قامت كل من الصين وروسيا بدعم الأنظمة السياسية في تلك الجمهوريات وتدعيم كل المساعدات الاقتصادية والأمنية للحفاظ على الاستقرار و الحركات الانفصالية والثورات الملونة في المهد، كما غرزت هذه التحولات الأمنية والجيوسياسية في المنطقة رغبة كل من روسيا والصين في الحد من النفوذ المتنامي الأمريكي-الأطلسي في المنطقة الذي يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الروسية في مجالها الحيوي وعاملا أساسيا في حصار واحتواء الصين ومنعها من التمدد الإقليمي، وتجلى هذا التنسيق من خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في آستانا عاصمة كازاخستان في جويلية 2005، التي أكدت على متانة التعاون السياسي والاستراتيجي الروسي-الصيني تحت عنوان مناهضة كل أشكال التدخل الخارجي في آسيا الوسطى ورفض عسكرة المنطقة، ومطالبة القوات الأمريكية بالرحيل عن قواعدها في آسيا الوسطى، وتجلى ذلك بشكل مباشر في مطالبة فيرغيزيستان، الولايات المتحدة الأمريكية بالرحيل عن قاعدة مناس المعروفة بـ :"**K2**"[2].

---

(1) Isabelle façon, op.cit.p5
(2) Ibid.p.6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن حصر عوامل التعاون الروسي- الصيني في آسيا الوسطى من خلال العناصر التالية :

1- الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى كتصور مشترك في التعاون الاستراتيجي الروسي الصيني

تنظر روسيا في إطار تعاونها الاستراتيجي مع الصين إلى منطقة آسيا الوسطى كمنطقة محتملة لعدم الاستقرار واللأمن بفعل الاضطرابات والتحولات الجيوثقافية والعوامل الإثنية والعرقية والدينية التي تمر بها الأقاليم الجغرافيا لآسيا الوسطى والتقطيع الحدودي المتداخل العابر للإثنيات والقوميات التي تسكن جمهوريات آسيا الوسطى، لذلك يعتبر العمل المشترك على دعم الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى أهم العوامل المشتركة في التعاون الروسي-الصيني، كما مثلت التهديدات البيئية الأمنية لآسيا الوسطى رهانا مشتركا للدولتين في سعيهما إلى بلورة هيكلية أمنية إقليمية باعثة على الاستقرار في المنطقة[1]. وتتوزع عوامل التهديدات الأمنية على عناصر البيئة الداخلية الناتجة من هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية، وغياب التنمية وانتشار الفقر والتطرف الديني والإثني، وكذلك الصراعات الناجمة عن التداخل الحدودي والصراع على المياه، فضلا عن غياب الإصلاحات السياسية وانتشار الفساد عند النخب السياسية الحاكمة، كلها عوامل تنجرعنها نزاعات داخلية لها قابلية الانتشار الخارجي، كذلك تؤدي عناصر البيئة الخارجية دورا في زعزعة الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، خاصة التنافس حول موارد الغاز والنفط بين القوى الإقليمية وممراتها في إطار اللعبة الجيوسياسية حول نقل الطاقة من أوراسيا، وهذه التهديدات من شأنها التأثير في سياسات التكامل الإقليمي والتعاون الثنائي بين روسيا والصين[2].

---

(1) Ibid .P.10.

(2) فريديرك ستار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الإدراك المشترك لتحديات و تهديدات أمن الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين :

تتجلى متانة العلاقات الروسية-الصينية على مستوى أمن الطاقة، في الإدراك المتبادل للدولتين على أهمية التوافق على إستراتيجية شراكة في مجال تأمين مصادر ومسارات الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ولا ينفصل هذا التعاون بين القطبين عن معادلة الصراع الجيوسياسي العلمي على مصادر الطاقة، فروسيا بوصفها أكبر مصدر للطاقة في العالم تسعى لتطوير مكاسبها ومكانتها الدولية عن طريق التحكم في إنتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز وإدخال مناطق إنتاج ونقل النفط في آسيا الوسطى الكبرى ضمن عناصر معادلة الطاقة الروسية الأساسية، أما الصين، فهي من أكبر مستهلكي ومستوردي الطاقة في العالم وقد أدى تنامي احتياجاتها من الطاقة إلى استعمال التنافس العالمي في هذا المجال وقد باشرت سياسة تأمين الطاقة عن طريق تنويع البدائل والاعتماد على الخارج بالتحرك على أكثر من مسار للاستيراد من مختلف المناطق مع التركيز على نفط وغاز آسيا الوسطى بحكم الجوار الجغرافي بحيث تملك الصين حدود يصل إلى أكثر من 8 ألاف كلم، وكذلك تنشيط الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة وشراء أصول الشركات النفطية لدول آسيا الوسطى، مع زيادة الاستثمار المشترك بين الشركات الروسية والصينية في هذا المجال، ومنذ عام 2001 بدأ حدوث تعاون روسي-صيني في هذا الصدد حيث وقعت الشركة الروسية "يوكوس" عقدا مع الشركة الوطنية الصينية للنفط اتفاقا لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الروسي إلى الصين بطول يبلغ 2400 كلم وطاقة نقل تبلغ 20 مليون طن سنويا، بقيمة 15 مليار دولار وأحدث اتفاق في هذا الإطار؛ هو إعلان روسيا والصين أثناء زيارة الرئيس الروسي فلادمير بوتين إلى الصين في شهر ماي 2014 عن توقيع عقد تزويد الغاز الروسي إلى الصين عبر آسيا الوسطى بقيمة إجمالية تفوق 400 مليار دولار لمدة 40 عاما، وهو أكبر اتفاق من نوعه في العالم وأسهم في زيادة الشراكة الإستراتيجية المتنامية بين البلدين.

وعلى صعيد آخر تعكس التفاهمات الروسية-الصينية في مجال أمن الطاقة الإدراك المتطابق للبلدين حيال التهديدات الجيوسياسية لهذه المسألة، خاصة فيما يتعلق بالتواجد الأمريكي في أفغانستان وتغلغلها في آسيا الوسطى، لدواعي تتعلق بالجغرافيا السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنفط، في إستراتيجية واشنطن للسيطرة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين لمحاصرة الصين وروسيا في هذا المجال[1].

المطلب الثاني : سياسة آسيا الوسطى الروسية في العلاقات الروسية- الإيرانية- : نحو تحالف جيوسياسي

في التسعينيات وضعت روسيا وإيران بنجاح أسس التفاعل وتوسيع مجالات التعاون بينهما، وفي بداية القرن الحادي والعشرين تطورت علاقاتهما بشكل غير متكافئ وكانت هذه التقلبات تعتمد على مزيج من العوامل العالمية والإقليمية، وكذلك على الظروف الداخلية في كل بلد من البلدين، وبالرغم من ذلك التقلبات، فإن المؤسسات السياسية في البلدين تواصل إثبات وجود مصالح مشتركة في تطوير التعاون الثنائي وإعادة تأكيد المصالح الجوسياسية المشتركة بينهما،واستهلت روسيا وإيران القرن الجديد بشعور متبادل كونهما قد أحرزا تقدما في الاتصالات الثنائية، ففي التسعينيات، أرست الدولتان أسس التفاعل وتوسيع مجالات التعاون بينهما بشكل كبير، وقد سهلت التوافق المشترك حول عديد من قضايا السياسة الدولية والإقليمية والمشاكل العالمية والطريق إلى إدراك متبادل ورؤية متوافقة حيال هذه المسائل إلى بناء قاعدة تحالف استراتجي بين موسكو وطهران وبالرغم من التباين الذي يحصل بين فترة وأخرى بشأن بعض المسائل الإقليمية والدولية بين الدولتين، إلا أنهما استطاعا تطوير سياسات شراكة مهمة حول مجموعة واسعة أيضا من الأزمات والقضايا السياسية.

أظهر مسار العلاقات بين البلدين وتطورها أنه بالرغم من المخاوف التي عبرت عنها بعض الدوائر في روسيا بخصوص إيران، فقد واصلت طهران سياسة حذرة للغاية عن طريق لعب دور الحليف لروسيا حول معظم القضايا الإقليمية[2].

لم تختار إيران مسار "الصفر" في تصدير الثورة الإسلامية ودعم شركات الإسلام السياسي في الجنوب الروسي والقوقاز في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في سياساتها نحو روسيا ورابطة دول الكومنولث المستقلة "CIS"، ولكنها تصرفت بعقلانية

---

(1) جما مظلوم، التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد164، 2006، ص – ص ، 60 – 63.

(2) إيلينا دونيفيا، 13/ فيفري / 2013 في الموقع الالكتروني : www.Khayaralmoukawama.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعية تعزيز الأمن المتبادل من خلال المساعدة على كبح التطرف الإسلامي في القوقاز وبالتالي فإن القيادة الروسية لم تعتبر تطلعات إيران الإقليمية عائقا أمام علاقات ثنائية متميزة، بل نظرت إليها كعامل استقرار في المنطقة الجنوبية لحدودها، الأمر الذي قاد إلى تطابق الرؤية الروسية-الإيرانية في ترتيبات الهيكلة الأمنية الإقليمية في القوقاز وآسيا الوسطى، فالدولتان تنتهجان نهجا مشتركا تجاه توسع حلف الناتو شرقا والتغلغل الأمريكي الأطلسي العسكري والاقتصادي في آسيا الوسطى،وبعد التحولات العميقة التي أدخلت على وثيقة السياسة الخارجية الروسية سنة 2000 وتحديدها التهديدات الرئيسية التي تواجه روسيا، والقضايا المصيرية لسياستها الخارجية وتأسيس نهج جديد لها قائم على البرغماتية والفاعلية الاقتصادية والعودة المحورية للجيوبولتيكيا الجديدة في أي نمط تفاعلي في العلاقات الخارجية، كانت المهمة الأكثر حساسية هي إعادة بعث الدور الروسي في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق وفق الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية" القوة الموجهة المتعددة" التي تنطوي على تشجيع روسيا لتفاعل أعمق وأكثر مع العالم السوفيتي السابق وتعزيز مكانة روسيا في آسيا الوسطى وجنوب آسيا وهذا ما دفع بروسيا إلى إعادة تقييم دور إيران في سياسة روسيا تجاه آسيا الوسطى، نظرا لاحتفاظ إيران بالمكانة جيواستراتيجية خاصة تتيح لها ممارسة تأثير مباشر على مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى[1].

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حدث تعديل في مسار العلاقات الثنائية نتيجة تصدر الأولويات الأمنية والتحولات الجيوسياسية الجديدة المتمكنة في دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان وآسيا الوسطى الأمر الذي ولد قلقا متزايدا لدى كل من طهران وموسكو بشأن النوايا الحقيقية للتواجد الأمريكي ومعه الحلف الأطلسي في هذه المنطقة، فتوجه الاهتمام الروسي إلى المشاركة الدينامية أكثر في الترتيبات الأمنية الجيوسياسية في بلدان آسيا الوسطى بالتنسيق مع إيران والصين لمجابهة المحور الأمريكي-الأطلسي فكانت المقاربة الروسية متشابهة إلى حد كبير مع رؤية إيران

[1] إيلينا دو نييفا، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأوضاع الجديدة في المنطقة خاصة من جانب كبح جماح توسع حلف شمال الأطلسي إلى مناطق الأمن القومي الروسي التقليدية في القوقاز وآسيا الوسطى[1].

أما على صعيد أمن الطاقة، فنجد تطابق كبير في تصورات البلدين حول الطاقة ونقلها من آسيا الوسطى وبحر قزوين ومجابهة التهديدات المحتملة في المنطقة وتطوير موارد الطاقة وطرق نقلها كما تتقاسمان أرضية مشتركة حول مجموعتين من القضايا المتصلة، جيوسياسية الطاقة في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين.حيث تتفق روسيا وإيران بالرغم من المنافسة المحتملة بينهما بشأن هذه المسألة على ضرورة الحد من نفوذ القوى الخارجية في المنطقة وإنشاء نظام أمني قزويني بين الدول المتشاطئة على الحركة لمجابهة التهديدات والتحديات الماثلة والمحتملة، كما أن لروسيا وإيران موقف مشترك بشأن خطوط الأنابيب العابرة لبحر قزوين وآسيا الوسطى من خلال المشاركة في تأسيس ممر النقل الدولي الشمالي-الجنوبي، الذي يهدف إلى توفير طرق نقل البترول والغاز بين شمال أوروبا ودول الخليج القاري والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، ولكونهما أقوى دولتين في منطقة آسيا الوسطى- بحر قزوين- ويجمع بينهما الكثير من المصالح المشتركة، وترى كلتاهما أن حالة عدم الاستقرار المستمرة في هذه المنطقة تفسر بأمنهما المشترك، وقد عملتا بكل اهتمام للتأكد من أن الدول الأخرى في المنطقة ستبقى مستقرة أو ضمن نفوذهما، كما تنتظر الدولتان تحقيق مكاسب من مشروعات محتملة التنمية ثروة الطاقة الكامنة في بحر قزوين، وحول الصراع الجيوسياسي في المنطقة بشأن أمن الطاقة ومسارات الأنابيب، تتقاسم روسيا وإيران ذات النظرة إلى هذه التعقيدات الجيوبوليتيكة والمشكلات المتأتية من الإستراتيجية الأمريكية-الأطلسية المتعلقة بالطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، حيث أعلنت الدولتان معارفتهما للجهود الأمريكية للتحكم في عملية اختيار مسارات خط الأنابيب، وبخاصة مشروعها مد الأنابيب عبر محور "باكو- تبلسي- جيهان" عبر أذربيجان-جورجيا-تركيا العابر لمنطقة قزوين التي تتجنب عبور أراضي روسيا وإيران، وتجمع بين الدولتين أيضا تصور مشترك فحواه أن الولايات

---

[1] إيلينا دو نييفا، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة الأمريكية تحاول عزلهما عن منطقة تزداد أهميتها الإستراتيجية مع الأيام وتعتبر قطعة أساسية في رقعة الشطرنج العالمية للسيطرة على أوراسيا[1].

المطلب الثالث : سياسة آسيا الوسطى في علاقات روسيا مع الحلف الأطلسي :

عدم اليقين الجيوبوليتيكي

كانت القضايا المتعلقة بمستقبل حلف الناتو لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، محورا للسياسة الخارجية الروسية، خاصة حيال مسألة استمرار حلف شمال الأطلسي في التوسع بالرغم من تهاوي نظام الثنائية القطبية الذي أنشأه، ألقت هذه المسألة بضلالها على العلاقات الروسية-الأطلسية وأخضعتها لمد وجزر الشكوك وعدم اليقين المتبادل لجهة الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو وموقف روسيا من سياسة التوسيع المستمر للحلف تحت ذريعة الاستجابة للتهديدات الجديدة كلا من المركب في سياق البيئة الأمنية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وقد تأرجحت مواقف روسيا خلالها بين محاولات فاترة للتكيف من متطلبات البيئة الجديدة والانضمام إلى الحلف بناءا على شروط خاصة، وجهود حثيثة لمنع الحلف من الاقتراب والتغلغل على مجال المصالح الروسية الحيوية في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق في إطار سياسة التوسع نحو الشرق التي انخرط فيها الحلف الأطلسي،تحكمت ثلاثة تطورات أساسية في تحديد مسار العلاقات الروسية الأطلسية أولها حرب البوسنة والهرسك حيث أدت إلى لجوء حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل عسكريا في عام 1995 وتوقيع اتفاقية داثيون للسلام وما تلاها من عمليات حفظ السلام التي شاركت فيها روسيا تحت قيادة الحلف، ومثلث هذه الحادثة أول اختيار لمدى قدرة الطرفين على بناء علاقات ثقة منسجمة وشراكة أمنية إستراتيجية.

وكان التطور الثاني انخراط الناتو في عمليات التوسع ودعوته الأولى لدول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الحلف في عام 1997، ويتعلق الأمر بكل من التشيك وهنغاريا وبولندا وانضمامها الرسمي سنة 1999، وهو أمر لم تتقبله روسيا بالرغم من تأسيس المجلس المشترك الدائم، الذي كان بمثابة آلية التشاور بين روسيا والحلف.

---

[1] جيفري كيمب، إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصراع، في : مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2001، ص، 85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التطور الثالث فقد بدأ مع تجدد أزمة كوسوفو في عام 1999 التي بلغت ذروتها بقيام حلف الناتو بجملة عسكرية جوية دامت 78 يوما ضد يوغسلافيا على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها روسيا ضد العملية[1].

مع بداية فترة حكم الرئيس بوتين في مارس 2000، استمرت حالة المد والجزر في علاقة روسيا بحلف الناتو، كانت البداية بالعمل على بناء شركة أمنية متوازنة من ناحية أولى ثم العودة إلى مربع الخلافات بشأن عملية الزحف الهادئ نحو معاقل روسيا الحيوية و حدودها الغربية والجنوبية من ناحية أخرى، عكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من تنسيق أمني وتعاون استخباراتي روسي-أطلسي في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب أمالا عريضة لدى الطرفين بإمكانية تعميق التعاون العسكري والوصول إلى بناء شراكة إستراتيجية حقيقية بين الطرفين، حيث تم تأليف مجلس "الناتو-روسيا-الجديدة" الذي عزز من المحادثات الأمنية والسياسية بين أعضائه السبعة والعشرون، لكن هذه الآمال ما لبثت أن تبددت بعودة الجزر مرة أخرى إلى علاقة روسيا بالناتو التي فجرتها مسألة الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية وتغلغل حلف الشمال الأطلسي إلى آسيا الوسطى بعد احتلال أفغانستان ونشر القواعد العسكرية في الحديقة الخلفية لروسيا في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، أعاد إحياء المخاوف الروسية بشأن تنفيذ التحالف الأمريكي-الأطلسي لإستراتيجية احتواء وحصار جديدة ضد روسيا شبيهة بإستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي، التي أفضت في نهاية المطاف إلى انهياره وتفككه،وما يفيده ذلك من عزلة جديدة لروسيا، ومحاولة حادة لإخراجها من منظومة الأمن الأطلسي، وهو سبب كافي لانخراط روسيا في إستراتيجية مضادة من أجل خلق توازن استراتيجي وعسكري مع حلف الشمال الأطلسي[2].

إن اهتمام حلف الأطلسي بآسيا الوسطى والقوقاز ينطوي على أهداف إستراتيجية وجيواستراتيجية مهمة من أهمها حصار روسيا ومنع التمدد الإقليمي للصين وتطويق إيران وتلفيق أمن الطاقة الأوروبي-الأمريكي.

---

(1) ديمتري ترانين، حلف الناتو وروسيا: أفكار جديدة ومقترحات عملية، **مجلة حلف الناتو**، صيف 2007، في الموقع الالكتروني www.nato.int/docu/revieur/2007/

(2) اناتولي أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى ظهور مخاطر وتهديدات أمنية جديدة فرضت أجندتها على سياسات حلف شمال الأطلسي، ومن بين المناطق التي باتت تستقطب اهتمامات قيادات الحلف منطقة آسيا الوسطى، فمنذ نهاية عام 2001 وتحديدا بعد نهاية الحرب على أفغانستان برز دور الحلف بوصفه أحد اللاعبين الاستراتيجيين في آسيا الوسطى. ونتج عن هذا التطور تزايد مصالح الحلف وانخراطه النشط في مجالات الأمن في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم تكليف الحلف بمهمة قيادة قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان في أوت 2003.

ويمكننا رصد التوجهات الأولى لحلف شمال الأطلسي نحو آسيا الوسطى في محطتين رئيسيتين :

1- الزحف الهادئ لحلف شمال الأطلسي نحو آسيا الوسطى (1992-2001)

ترجع البدايات الأولى لتواجد حلف شمال الأطلسي في المنطقة إلى ما قبل هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث بدأت في منتصف التسعينيات جهود الحلف لإشراك حكومات هذه المنطقة في المسائل الدفاعية ضمن استراتيجية الزحف الهادئ نحو معاقل الاتحاد السوفيتي المنهار واحتواء روسيا. فقد شاركت جميع دول آسيا الوسطى في مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية التابع لحلف شمال الأطلسي وبرنامج الشراكة من أجل السلام (**Partneriat Program for Peace**)، وكان الاستثناء الوحيد هو جمهورية طاجاكستان التي تأخر انضمامها إلى هذا البرنامج إلى غاية 2002[1] .

وينطوي برنامج الشراكة من أجل السلام على عديد من الآليات التي تمكن حلف شمال الأطلسي وشركاءه من التعاون العلمي في المجالات الدفاعية والأمنية بشأن عدد من القضايا المختلفة، ويمثل تعزيز إصلاح المؤسسات الدفاعية وزيادة حجم العمل العسكري المشترك أبرز أهداف برنامج الشراكة من أجل السلام ، كما يضم هذا البرنامج مجالات أخرى للتعاون المشترك مثل الضبط والاستعداد للتعامل مع الكوارث الطبيعية، فعلى

(1) Richard wetiz, « le renouvellement des partenariats avec l'Asie centrale » **, revue de l'OTAN**, édition : Automne 2006, .www.nato.int/douc/review/2006/issue3/frenche/analysis.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبيل المثال فقد ساهم حلف شمال الأطلسي في تعزيز التواصل عبر الربط بشبكة الأنترنيت بين دول آسيا الوسطى والقوقاز في إطار مبادرته التي سميت طريق الحرير الافتراضي للمرور السريع "**Silk Virtual Highway**" [1].

2- تغلغل حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر:

منذ وقوع هجمات 11 سبتمبر 2001، هناك مستجدات ساهمت - بقدر كبير على توسيع مصالح الناتو في منطقة آسيا الوسطى من بينها ما يلي :

أولا: بعد أن أصبحت معظم دول أوربا الشرقية والوسطى أعضاء في حلف شمال الأطلسي، تحول تركيز برنامج الشراكة من أجل السلام نحو تعزيز الإصلاحات والتعاون العسكري مع آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وغربي البلقان.

ثانيا: أدى إطلاق عملية "الحرية الدائمة" ووجود قوات "إيساف" في أفغانستان إلى زيادة كبيرة في حجم الوجود العسكري لحلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى فعندما قام الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "اللورد روبن ستون **Robin Stone**" بزيارة إلى المنطقة، صرح قائلا: "إن أحداث 11 سبتمبر قد جعلت الحلف يدرك أن أمنها مرتبط بصورة وثيقة بالأمن في مناطق نائية، وسوف تصبح آسيا الوسطى منذ الآن بندا مهما يشغل معظم أجندة حلف الناتو"[2] ، من هنا؛ فإنه منذ 2003 أصبح حلف الناتو منخرطا في برنامج طويل المدى لتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. وفي قمة الحلف في اسطنبول في جوان 2004، أكد قادة الحلف على تزايد أهمية منطقة آسيا الوسطى حيث منحوها إلى جانب منطقة القوقاز صفة "تركيز خاص **Special concentration** " في بيانهم الختامي. كما قرروا تعيين ضابط ارتباط في المقر الإقليمي للحلف في "ألماتا" عاصمة كازاخستان. وعلاوة على ذلك، أنشأت القمة منصب الممثل الخاص للأمين العام لحلف الناتو لشؤون آسيا الوسطى وعهد به إلى "روبرت سايمونس **Robert Summons**" الذي قام بزيارات منتظمة إلى المنطقة عشية توليه المنصب. ومن الأجندة التي يسعى حلف الناتو إلى فرضها على حكومات ودول المنطقة في العلاقات

---

(1) Ibid.
(2) Idem.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطارية للتعاون والشراكة من أجل السلام، نجد العمل على إدخال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية، وتؤكد الوثيقة الإطارية لبرنامج الشراكة من أجل السلام التزام المشاركين "بالحفاظ على المجتمعات الديمقراطية وحماية حريتها من القهر والقمع والتمسك بمبادئ القانون الداخلي". الأمر الذي أنشأ مناخا من عدم الثقة بين الحلف والأنظمة الحاكمة المستبدة في المنطقة، وهو ما عرض العلاقات الثنائية إلى توترات شديدة مثلما حدث للعلاقات الأطلسية-الأوزباكية على خلفية أحداث أنديجان Andijan في ماي 2005.

وعموما، فإن الفحص الدقيق للعلاقات الأطلسية مع جمهوريات آسيا الوسطى يقودنا إلى التحليل الذي يرى فيها عبارة عن علاقات فرضتها التحولات الجيواستراتيجية في المنطقة، والتي جعلت منها منطقة استقطاب استراتيجي شديد بين عديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين. وفي السنوات القليلة القادمة كما تتنبأ الكثير من الدراسات فإن أهمية المنطقة ستزداد في الجيوبوليتيك الدولي، وتبعا لذلك ستزداد حدة الاستقطاب الدولي لها خاصة بين حلف شمال الأطلسي والحلف الروسي-الصيني المتشكل والذي تعد منظمة شنغهاي نواته الأساسية وهو ما يجعل حلف شمال الأطلسي كذراع للتغلغل الأوربي الأمريكي في المنطقة أمام فرص كبيرة للتعاون وللصراع على حد سواء[1].

إن توسع الناتو إلى خطوط الدفاع المتقدمة من إستراتيجية الأمن القومي الروسية وخاصة في حزامها الجنوبي، الممتد من القوقاز وبحر قزوين إلى حدود آسيا الوسطى الشرقية مع الصين، يعتبر من وجهة نظر روسيا من أكبر التهديدات الجيوسياسية خطرا عليها، بل تتجاوز حتى تهديدات الحرب الباردة ذاتها، فلقد أعلن الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" في مؤتمر ميونيخ حول الأمن في 27 فيفري 2007، أن حلف الأطلسي يستهدف الاتحاد الروسي، كما حذر الجنرال الروسي "يوري بالويفسك" رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الروسية والمساعد الأول لوزير الدفاع من التهديدات الناجمة عن تغلغل الحلف الأطلسي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وطالب الرئيس بوتين

---

(1) Ibid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوضع عقيدة عسكرية روسية جديدة للرد الأمثل على هذه التهديدات المتصاعدة والمتزايدة من لدن حلف شمال الأطلسي على الأمن القومي الروسي[1].

لقد شكل إعلان حلف الناتو خطته في حماية ممرات الأنابيب وتأمين مصادر الطاقة لحلفائه الأوربيين أكثر من إشارة على المنحى الجديد الذي يمكن أن تحمله هذه الخطوط من التورط في حروب عسكرية ضد روسيا في مناطق إنتاج ونقل الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وجاءت هذه التصريحات من أعلى المسؤولين في منظمة حلف الناتو التي تضمنت ضرورة إدخال عنصر جديد هو حماية ممرات الطاقة تحت الفصل الخامس الذي يتيح التدخل العسكري المباشر، وهو تهديد صريح موجه إلى روسيا تحديدا بوصفها الدولة الأكثر تحكما في مسارات وأنابيب نقل الطاقة في أوراسيا[2].

ثمة ثلاثة سيناريوهات أسياسية يمكن لروسيا اعتمادها لمجابهة التهديدات الجيوأمنية للتوسع حلف شمال الأطلسي نحو قواعدها ومجالها الحيوي في آسيا الوسطى والقوقاز .

01- سيناريو د اخلي: يتضمن هذا السيناريو إعادة روسيا تركيزها على القوة النووية لحماية مصالحها القومية، وتعزيز عسكرتها لآسيا الوسطى ومناطقها المستهدفة، ونشر قواتها النووية والباليستية لعرقلة انضمام أي دولة من دول آسيا الوسطى إلى عمليات الناتو التوسعية وفيه احتمال العودة إلى منطق حرب باردة جديدة " **The New Cold War**" بين روسيا والغرب.

02- سيناريو إقليمي: يتمثل هذا السيناريو في إقامة توازن قوى إقليمي يحمي مصالح روسيا في آسيا الوسطى ضمن مجالها الحيوي، ويوقف توسع الناتو عند حدوده المعلومة وذلك بتحويل رابطة الدول المستقلة "**CSI**" إلى حلف عسكري، خاصة وأن أغلب دول الرابطة أصيبت بخيبة أمل من مناورات حلف الناتو لضمها إليه، فضلا عن الحضور

---

(1) المهدي داريوش ناظم رعايا، الحلف الأطلسي: خطط سرية وعلنية لمحاصرة الصين وروسيا وإيران، بريطانيا، العرب الأسيوي، 18 ديسمبر 2010، ص 6-7، في الموقع الإلكتروني : www.globalresearch.com

(2) Mabldi Darius Nazem Toaya, The globalisation of military Power: Nato expansion global research. 17 may 2007.on cite web : www.lobalresrerch.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروسي القوي عسكريا وأمنيا في هذه الدول وارتباطها بروسيا من حيث التسليح والتدريب.

03- سيناريو عالمي: يتضمن هذا السيناريو العمل على خلق توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد تحالفات إستراتيجية مع قوى إقليمية ودولية تتوجس من هيمنة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي مثل إيران و الصين المستهدفتان بالحصار والتطويق من قبل عمليات توسع الناتو في آسيا الوسطى، ويمكن لهذا الحلف أن يضم دولا أخرى إقليمية مثل الهند وكوريا الشمالية؛ يحقق هذا السيناريو - وهو الجاري العمل عليه- مزايا إستراتيجية كبرى لروسيا، من أهمها خلق ثغرة في جدار الناتو و تشتيت اهتماماته ودفعه للتخلي عن التوسع في آسيا الوسطى والقوقاز[1].

[1] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص – ص ، 96 – 100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كخلاصة لهذا الفصل ، فإنه أمكننا الوقوف على مضامين الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى و التي تحكمت في صياغتها العوامل الجيوبوليتيكية والعوامل الجيوأمنية وبدرجة أقل العوامل الجيواقتصادية ، و مرد ذلك إلى الترتيبات الجيوسياسية التي حاولت الاستقطابات الدولية و الاقليمية فرضها في آسيا الوسطى بعد فراغ القوى الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة ، كما أن التهديدات الأمنية شديدة التعقيد التي تفجرت في منطقة آسيا الوسطى بعد استقلالها و إمكانية انتقالها عبر الحدود نحو العمق الروسي مثلت أكبر الرهانات و التحديات للحكومات و السياسات الروسية المختلفة ، كما أن موضوع أمن الطاقة وممراتها عبر آسيا الوسطى - بحر قزوين كانت من أكبر الدواعي الروسية للانخراط النشط في أية ترتيبات ذات صلة ، بالتحديات الجيواقتصادية حول مصادر النفط و الغاز في هذه المنطقة آسيا الوسطى لمجابهة الاستراتيجيات الأمريكية الأطلسية التي كانت ترى فيها روسيا أكبر تهديد جيوبوليتيكي لها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خـــاتمـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج المتعلقة بزوايا التحليل الثلاثة التي استهدفتها هذه الدراسة، الجيواستراتيجية و الجيواقتصادية و الجيوسياسية في إطار اللعبة الكبرى الجديدة "**the new great game** " بين الفاعلين في المثلث الإستراتيجي في آسيا الوسطى الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و روسيا، وكانت هذه النتائج كما يلي:

أ - بالنسبة للولايات المتحدة

1- إن المكسب الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تنفيذ إستراتيجيتها العالمية هو فرض سيطرتها على قلب أروسيا "**Eurasia**" حسب نظرية « **Makinder** » من خلال التواجد في آسيا الوسطى، وعن طريق نشر القواعد العسكرية في المنطقة استكمالا لخطط انتشارها العسكري العالمي في الخليج و الشرق الوسط و الشرق الأقصى لمراقبة أي تحالفات للقوة تهدف إلى تقويض الهيمنة الأمريكية على العالم. خاصة من لدن قوى تتقاسم ذات النظرة نحو أوراسيا كروسيا و الصين.

2- إن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، ومنطقة بحر قزوين و القوقاز هو العمل على تقليص النفوذ الروسي في هذه المنطقة بأي وسيلة كانت، و كذلك محاولة احتواء الصين، و استكمال حصار ايران من جهة الشرق، و كذلك السيطرة على خطوط نقل النفط و الغاز و مناطق إنتاجها، و تدعيم الشركات الكبرى النفطية الأمريكية في المنطقة.

3- في سعيها لتحقيق أهدافها الجيو استراتيجية و الجيو اقتصادية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها المستمر و تنويع بدائل سياستها في آسيا الوسطى، واتبعت في سبيل ذلك استراتيجية الربط لكسب ثقة شعوب و حكومات تلك البلدان، مثل إعلانها عن إنشاء "منتدى شراكة كبرى للتعاون والتنمية في آسيا الوسطى" **(G.C.A.P)**، وهو عبارة عن منتدى إقليمي للتخطيط والتنسيق، وتطبيق برامج أمريكية في آسيا الوسطى، والذي من خلاله تعتبر هذه المنطقة موحدة ومتكاملة، ومرتبطة بمصالح مشتركة، واعتبرت أن مفتاح التنمية في المنطقة يستوجب تنشيط و تكثيف المبادلات التجارية و العلاقات الإقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تشجيع الإستثمار في البنى التحتية و الدفع بمسارات الإصلاح السياسي و الإجتماعي لتجسيد قيم الديموقراطية و الحرية باعتبارها ضمن الأهداف الكونية للإستراتيجية الأمريكية.

4- من الناحية الجيواقتصادية، و في إطار إدارة الصراع من أجل الهيمنة على جيوسياسية أمن الطاقة في آسيا الوسطى، فإن حجر الزاوية لأمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين في القوقاز ومنطقة بحر قزوين و آسيا الوسطى هو إنشاء خط أنبوب باكو - تبليسي - جيهان "Baku-Tbilisi-ceyhen" ، على امتداد طوله 1.650كلم والذي يلعب دورا رئيسيا في إنهاء احتكار روسيا لمسارات الطاقة من آسيا الوسطى و بحر قزوين، كما أنه يقدم للغرب بديلا استراتيجيا للتحرر من تجاذبات معادلة أمن الطاقة مع روسيا، و يندرج كل ذلك في إطار الإستراتيجية الأمريكية الأطلسية للسيطرة و التحكم في مصادر إنتاج البترول و الغاز و ممرات نقلها في المنطقة و ضمها إلى منطقة الخليج و بالتالي التحكم في نصف احتياطيات العالم من البترول و الغاز و توظيف هذه السيطرة في الصراع الجيواستراتيجي مع القوى الصاعدة خاصة الصين.

5- تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في آسيا الوسطى إلى بناء ترتيبات جيوسياسية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، عبر دمج منطقة آسيا الوسطى في مجال المصالح الحيوية الأمريكية، ووصلها بالفضاء الإقليمي لجنوب آسيا عبر أفغانستان و بالخليج العربي عبر تركيا، و تحويلها إلى منطقة عازلة جيواستراتيجيا من شأنها تقويض أي تحالف مضاد للهيمنة الأمريكية في إطار المثلث الأوراسي البديل المتشكل من الصين، روسيا وإيران، وعموما تتوخى الإستراتجية الأمريكية- الأطلسية في آسيا الوسطى تحقيق الأهداف الإستراتجية الآتية:

* الحفاظ على تدفق النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الولايات المتحدة وأوروبا بشكل دائم وبدون عائق.

* بناء بنية تحتية من خطوط أنابيب للنفط والغاز دون أن تمر بأراضي روسيا وفتح احتياطات الطاقة في آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، والحد من إمكانية العرقلة والحصار على خطوط الأنابيب التي يمكن لروسيا أن تفرضها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الحد من النفوذ الروسي والصيني و إبقائه في مستوى أدنى و بعيدا عن تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة.

* تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء ترتيبات أمنية في إطار مشاريع الشراكة الأمنية مع دول آسيا الوسطى، بهدف مجابهة تحديات بيئتها الأمنية الهشة،من خلال مكافحة الإرهاب، محاربة الجريمة المنظمة، الحد من تجارة المخدرات و مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل، و هي الأهداف الجيوأمنية المعلنة، و التي تخفي في حقيقة الأمر الهدف الإستراتيجي المتمثل في توسيع حلف شمال الأطلسي نحو تخوم الأمن القومي الروسي في الجنوب و نحو الصين في حدودها الغربية و نحو إيران من جهتها الشرقية.

ب- بالنسبة لروسيا

1- من الناحية الجيوسياسية، تنظر روسيا إلى التواجد الأمريكي الأطلسي في آسيا الوسطى على أنه أكبر تهديد جيوسياسي تواجهه بعد نهاية الحرب الباردة، و لذلك لم تنتظر روسيا طويلا بعد الهجوم الجيوبوليتيكي الأمريكي في أفغانستان، حتى بدأت في سياسة التعزيز المستمر و إعادة مراجعة وضعها الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى لجهة تبني مقاربة في سياستها الخارجية تستند إلى إعادة إحياء الإتجاه الأوراسي و إعادة تعريف مصالحها القومية و إعادة رسم دوائر الأمن القومي من جهة الجنوب و الجنوب الشرقي تكون خطوطها المتقدمة هي دول آسيا الوسطى و القوقاز و بحر قزوين، و مناطق الإتحاد السوفيتي السابق.

2- من الناحية الجيواقتصادية، تسعى روسيا إلى تحقيق سيطرة طويل المدى على مصادر إنتاج البترول و الغاز، و إحكام سيطرتها على ممرات الطاقة عبر آسيا الوسطى و بحر قزوين في إطار معادلة الصراع على أمن الطاقة مع المجموعة الأطلسية، و ذلك عن طريق احتكارها شبه الكامل لصادرات الغاز و البترول من تركمنستان و كازاخستان و بحر قزوين، و إعادة بناء خطوط نقل جديدة و تأهيل خطوط النقل القديمة التي تتحكم في ممراتها في إطار حرب الأنابيب البديلة التي اندلعت مع الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأطلسية، خاصة بعد التأكيد على قوة الموقع الروسي في معادلة أمن الطاقة الأوراسية في بحر قزوين و آسيا الوسطى، كما سعت إلى إنشاء كارتل للغاز"**Gaz-Cartel**" الذي هو "منتدى للدول المصدرة للغاز" الذي يتألف من 16 دولة انظمت إليه كل من كازخستان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تركمانستان و يهدف عمليا إلى تثبيت موقع روسيا الإحتكاري للسيطرة على صادرات الغاز إلى أوروبا، حيث أن معظم دول وسط وجنوب شرق أوروبا تعتمد كليا أو جزئيا على غاز روسيا و توظيف، ذلك في إطار الصراع الجيوسياسي بين روسيا و الغرب. خاصة بعد تصاعد موجات عدم الثقة الإستراتيجية ذات الإعتبارات الجيوسياسية و الجيوأمنية و الجيو اقتصادية و الجيواستراتيجية بين الطرفين نتيجة تناقض الرؤى حول طبيعة النظام الدولي الذي تسعى روسيا إلى تغييره نحو عالم متعدد الأقطاب بدل الرؤية الأمريكية المتشبثة بعالم أحادي القطبية.

4- على صعيد العلاقات الثنائية و الترتيبات الأمنية بين دول آسيا الوسطى و روسيا، تمكنت هذه الأخيرة من إعادة دمج الجمهوريات الإسلامية في المظلة الأمنية الروسية لمجابهة تهديدات البيئتين الداخلية و الخارجية و ذلك عن طريق إحياء معاهدة الأمن الجماعي و العودة إلى ترتيبات الأمن التي كانت على عهد الإتحاد السوفيتي، كما تم الإتفاق على تحديد مصفوفة التهديدات الأمنية المشتركة مثل الحركات الأصولية المتطرفة و مشكلة الإثنيات و العرقيات التي باتت تهدد بتقويض كيانات دول المنطقة بفعل التداخل اللغوي و الديني و الإثني، كما كان التنسيق المشترك لمواجهة خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود و شبكات التهريب و الهجرة و تجارة المخدرات و الأسلحة شكل أحد عوامل التنسيق الأمني بين روسيا و دول آسيا الوسطى ، و على صعيد ترتيبات الأمن الخارجي نجحت روسيا في تقويض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة و الحصول على بعض المكاسب الإستراتيجية المتمثلة في إقناع دول آسيا الوسطى بإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في قيرغيزيا، و حرمان القوات الأمريكية وحلف الناتو من استخدام القاعدة العسكرية الجوية "**Manas**"، .بالإضافة إلى هذه المكاسب الجيوبوليتيكية، فإن روسيا تمكنت من تحقيق مزايا إستراتيجية فيما يسمى " دول الجوار القريبة" بين روسيا وستة بلدان أخرى هي أرمينيا بيلاروسيا، قيرغيزيا، طاجاكستان، أوزباكستان وكازاخستان، وهي دول أعضاء في منطقة منظمة معاهدة الأمن الجماعي (**csto**)، حيث قررت هذه الدول تأسيس قوة رد مشتركة تسمى قوات عمليات الإستجابة الجماعية (**cokp**) لتعزيز أمنها، و محاربة التهديدات الأمنية المشتركة،وهي تعتبر بمثابة قوة رد موازية لقوة الرد التابعة لحلف الناتو، و هناك أربعة دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشارك في هذه القوة هي من آسيا الوسطى، مما يشير إلى تزايد النفوذ الروسي في المنطقة و محاولة استبعاد النفوذ الأمريكي مستقبلا، و استبعاد الصين أيضا من هذه المبادرة الأمنية يبين أيضا أن التحالف الروسي، الصيني له حدود من حيث الحجم و الإطار الزمني و سوف يستمر فقط ما دام نفوذ الولايات المتحدة قوي بما فيه الكفاية ليشكل خطرا على كل من النفوذ الروسي و الصيني.

5- من الناحية الجيواستراتيجية ، تهدف روسيا إلى لجم التوسع الإمبراطوري الأمريكي في أوراسيا إنطلاقا من سيطرتها على آسيا الوسطى، و ذلك عن طريق تعزيز علاقاتها الإستراتيجية وتوسيع شراكتها مع الصين و إيران عبر آسيا الوسطى ، وذلك ببناء تحالفات إستراتيجية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون و الأمن، و هي المطالب التي مافتئت دوائر التفكير الروسية الجديدة تعمل على تقديمها إلى القيادة السياسية و العسكرية الروسية.

ج- <u>بالنسبة للصين</u>

1- إن دخول الصين لتي لها حدود مباشرة مع في آسيا الوسطى في اللعبة الكبرى بدأت مباشرة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، و هدفت إلى الحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية و الأمنية في المنطقة، و ذلك عن طريق مفاوضات مكثفة توصلت إلى العديد من الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف بشأن الحد من التسلح، و تسوية النزاعات الحدودية، و القضاء على التطرف الديني و مكافحة الإرهاب والحركات الإنفصالية العرقية و الهجرات غير الشرعية و الإتجار بالمخدرات و غيرها من المشكلات التي تهدد أمن المنطقة.

2- تعتبر الصين منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية لمصالحها الإقتصادية ومصادر موادها الخام الرخيصة، وسوقا كبيرة لمنتوجاتها، و لهذا السبب؛ بدأت بالمشاركة في سياسة الطاقة في هذه المنطقة عن طريق التطوير التدريجي لقطاعي النفط و الغاز في جمهوريات آسيا الوسطى خاصة كازاخستان،و نتيجة للاحتياجات المتنامية للطاقة للصين أدى ذلك إلى زيادة اهتمامها بشؤون الطاقة في المنطقة و على رأسها الدول المشاطئة لبحر قزوين كازاخستان وتركمانستان،و مرد ذلك إستراتيجية تنويع بدائل مصادر الطاقة و إعادة ترتيب المناطق ذات الأولوية الطاقوية التي تأتي آسيا الوسطى في مقدمتها بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاوفها من القطع المفاجئ لإمداداتها القادمة من الخليج العربي و الشرق الأوسط ،حيث تدرك الصين أن موارد الطاقة في الشرق الأوسط ليست موثوقة، لأنها معرضة للصراعات العسكرية و الإرهاب و غيرها من مصادر عدم الإستقرار، و التي قد تتسبب في القطع المفاجئ لإمدادات الطاقة نحو الصين، بالإضافة إلى أن 80 % من الواردات الصينية من الطاقة القادمة من الشرق الأوسط تمر من خلال مضيق ملقا " **Malacca** " الذي هو تحت تهديد القوات البحرية الأمريكية، فالصين تخشى أنه في حالة وجود أي نزاع سيكون من السهل بالنسبة للولايات المتحدة فرض حصار بحري على مضيق ملقا **Malacca** لتعطيل إمدادات الطاقة الصينية، و بسبب العوامل المذكورة آنفا فالصين تحاول تنويع موارد وواردات الطاقة وتقليل اعتمادها على الشرق الأوسط ، و ذلك بالتوجه نحو منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين الذي يقع على حدودها الغربية فهي أكثر ضمانا و أكثر أمانا.

3- إن تأمين إمدادات الطاقة ليست هي الشاغل الوحيد للصين في آسيا الوسطى ، فأمن حدودها الغربية هو واحد من العوامل الأساسية التي دفعت بها إلى هذه المنطقة ، فبعد انهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت الصين قلقة بشأن الإستقرار في المنطقة، نظرا لتقاسمها أكثر من 3300 كلم من الحدود الطويلة مع ثلاثة دول من آسيا الوسطى: أوزباكستان و قيرغيزيستان و طاجاكستان،و تقوم مدركات التهديد لدى الصين على مخاوفها من الحركات الإنفصالية في أقاليمها الغربية و التي تلقى دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، و لمجابهتها قامت الصين بتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون و الأمن كإطار أساسي لفرض تصوراتها لأمن و مصالح المنطقة بالتحالف مع روسيا و دول آسيا الوسطى ، و التي يمكن تلخيص رؤيتها في ثلاثة أهداف رئيسية:

* تهدئة مقاطعة سيكيانغ المضطربة التي تقطنها قوى انفصالية كبيرة والمتمثلة في مسلمي الإيغور.

* تنويع مصادر الطاقة من الشرق الأوسط و التحوط ضد أي خطر بحري أمريكي.

* تثبيت الهيمنة الروسية في أوراسيا و الإتحاد معها ضد الغرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تحجيم النفوذ الأمريكي المتزايد في آسيا الوسطى و بحر قزوين، باعتباره يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الأمنية و الاقتصادية الصينية في المنطقة،و بذلك فهي تستخدم كل السبل الممكنة لإحتواء انتشار نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى.

في الأخير فإن منطقة آسيا الوسطى في حاجة إلى دراسات إضافية في المستقبل في إطار دراسة المناطق و استخدام منهج التحليل الجيوسياسي، و بالنظر إلى الديناميات و المتغيرات سريعة التحول التي تشهدها العلاقات المتوترة بين قوى المثلث الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا و الصين حتى و قتنا الحاضر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر و المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا.المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتـــب :

01- أبو خزام، إبراهيم، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، 2005.

02- أنطوني، أيان ، وآخرون، "النظام الأطلسي-أوروبي والأمن العالمي"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، السويد: معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح الدولي، 2003.

03- أوتكين، أناتولي ، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2003 .

04- أوغلو، أحمد داود ،العمق الاستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى، 2010.

05- الجاسور، ناظم عبد الواحد ، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006

06- الحيالي، نزار إسماعيل ، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.

07- السيد الشيخ، لطفي ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى، 2006 .

08- السيد سليم، محمد ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في: آسيا الوسطى والتحولات العالمية القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1998 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

09- تـاير،أ. برادلـي ، الـسلام الأمريكـي والـشرق الأوسـط: المـصالح الإسـتراتيجية الكبـرى لأمريكـا فـي المنطقـة بعـد 11 أيلـول، ترجمـة: عمـاد فـوزي الـشعبي، بيـروت: الـدار العربيـة للعلوم ، الطبعة الأولى، 2004.

10- ثابت، عمرو ، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

11- جليلي، محمد رضا ، تيري كولنر، جيوسياسية آسيا الوسطى، ترجمة : على مقلد منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2004.

12- جوكس، ألان ، إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: غازي برو، بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2005.

13- جولد شتاين، أفيري ، مستقبل باهر: تفسير وصول الصين ، في: مايكل. أي. براون و آخرون، صعود الصين ترجمة: مصطفى قاسم ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ، 2010.

14- حسن حسين، فوزي ، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية و برنامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا ،القاهرة ،مكتبة مدبولي، دون طبعة ،2013.

15- خليل زاد، زالماي ، "الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها عليها وعلى العالم"، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية أبو ظبي، 2001 .

16- دوغين، الكسندر ، أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: الدكتور عماد حاتم، دمشق: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

17- دياب، محمد ، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، شؤون الأوسط: بيروت، العدد 105 ، شتاء 2002 .

18- ستار، فريديريك ، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات 38 ، الطبعة الأولى، 1996 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19- ستيفنز، آلان ، و بيكر نيكولا، ،فهم الحرب: إستراتيجية للقرن الواحد و العشرين ترجمة: أدهم مطر، دمشق: الشركة الجزائرية السورة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2013.

20- سليمان، أحمد داود ، نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1988.

21- شلبي، السيد أمين ، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتب الطبعة الأولى، 2001 .

22- عابدين، السيد صدقي ، هدى ميتكس، قضايا الأمن في آسيا ، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة الطبعة الأولى، 2004.

23- عبد العظيم، زينب، الإستراتيجية الأمريكية العالمية و استمرار الحرب ضد الإرهاب مركز الحضارة للدراسات السياسية،دون طبعة ، دون تاريخ.

24- عبد الحميد، عاطف ، "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 164 ، أفريل 2006 .

25- عبد الحي، وليد، وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق الطبعة الأولى، 2001 .

26- عرفات، إبراهيم ، الأمن في المناطق الرخوة، حالة آسيا الوسطى، في : قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية، 2004.

27- غيل، بايتس ، النجم الصاعد: الصين: دبلوماسية أمنية جديدة ، ترجمة: دلال أبو حيدر بيروت: دار الكتاب العربي الطبعة الأولى،2009.

28- قبيسي، هادي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29- كاليكي، هـ . جان ، ديفيد ل .غولودن، الأمن والطاقة، نحو إستراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،الطبعة الأولى 2010.

30- كريستول، ويليام ، كيغن، وروبرت، "مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية"، في: إيرون سيلزر، المحافظون الجدد،ترجمة : فاضل جيكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 2005 .

31- كيسنجر، هنري، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، ترجمة: مالك فاضل البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.

32- كيسنجر، هينري ، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية و دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: حازم طالب مشتاق، بغداد : دار واسط للدراسات و النشر و التوزيع،دون طبعة، 1987.

33- كلاوزفتز، كارل فون ، فن الحرب، ترجمة: أكرم ديري و الهيثم الأيوبي: القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ .

34- كيمب، جيفري ، إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصراع، في : مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2001.

35- ماينز، تشارلز ويليام ، الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية من أسفل إلى أعلى مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق: سلسلة مقالات معربة، العدد 20 ،1996

36- مجيد الموسوي، ضياء ، اهتزازات في أسس العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

37- مجيد صالح، دياري ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى، 2010 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38- محمود عبد الفضيل وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصر ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2002.

39- مضر الأمارة، لمى ،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية،سلسلة أطروحات الدكتوراه(73)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى،2009.

40- ميدايرل، إيدوارد ، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،الطبعة الأولى دون تاريخ .

41- ناي (الابن)، جوزيف مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى،2003.

42- هاشم نعمة، كاظم ، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد: شركة أياد للطباعة الفنية،دون طبعة، 1988.

43- هلال، علي الدين : الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول ، مجلة شؤون عربية العدد 35، 1984.

44- ولد أباه، السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية بيروت: الدار العربية للعلوم،الطبعة الأولى، 2004 .

45- وليرتشي، جارلس ، الحرب الباردة و ما بعدها،ترجمة: فاضل زكي محمد، بغداد: الحية للطباعة، 1988.

II- الدوريـــات والمجـــلات:

46- أبو عامود، محمد سعد ، "العلاقات الأمريكية-الصينية"، **مجلة السياسة الدولية** القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 145،جوان 2001 .

47- أبو عامود، محمد سعد ، "العلاقات الأمريكية الصينية، **مجلة السياسة الدولية**" القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 145 ، جويلية، 2001 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48- أركين، توخي آحنين ، حملات القمع الصيني ضد مسلمي تركستان الشرقية ،الكويت: المجتمع، العدد 1239 ، فيفري، 1997 .

49- إسماعيل، عصام ، "هيمنة الشركات الأمريكية في حوض قزوين"، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 109 ، شتاء، 2003 .

50- الشيخ، نورهان ، روسيا: الشريك الطبيعي للصين، **السياسية الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية عدد 183، يناير،2011.

51- جاردنر . ن. ريتشارد ، "الدبلوماسية الأمريكية وحل الواحد في المائة"، ترجمة: محمد على ثابت، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 105 ، مارس-أفريل، 2001.

52- حلمي، نادية، التنافس الإقليمي من منظور الصين، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد، 183 يناير،2011.

53- دهقاني، محمود ، "أمريكا تشعل حربا عالمية من أجل البقاء كقوة عالمية"، **مجلة إطلاعات**، طهران: مؤسسة إطلاعات الصحفية، العدد 185 ، مارس، 2003 .

54- زكريا، فريد ، "كراهية أمريكا"، ترجمة: عادل زقاغ، **علم السياسة والعلاقات الدولية**: قراءات عالمية، المجلد الأول، العدد الأول، باتنة، 2005 .

55- سليم، محمد السيد ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 164 أفريل، 2006.

56- سويلم، حسام ، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى،**السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، أفريل 2006.

57- صابر، فرح ، أفغانستان في البيئة الإقليمية، **شؤون الأوسط**: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 173. 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

58 - عرفة، خديجة :"الصين وامن الطاقة" رؤية مستقبلية ،**السياسة الدولية**،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 164، أفريل 2006.

59- عوض، محمد ، جذور الاضطهاد الصيني لمسلمي تركستان الشرقية،الكويت:**مجلة المجتمع**، العدد 1239، فيفري، 1997.

60- مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، **مجلة البيان**، في: عبد العزيز كامل المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، الرياض، الطبعة الأولى، 2004 .

61 - قنديل، حنان، الصين واستمرارية الصعود السلمي، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 183، يناير، 2011.

62- مظلوم، جمال ، التعاون الصيني -الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية** القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، أفريل 2006 .

63- نصار، وليم ، روسيا كقوة كبرى، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 20 2008.

64- ياسين، عبير ، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام، العدد 152 ، أفريل، 2003 .

65- يوسف، أيمن خلال ، روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000 – 2008، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، جانفي 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

III- المحاضرات باللغة العربية :

66- حسين بوقارة، مفهوم الإستراتيجية، محاضرة في مقياس : الفكر الإستراتيجي القديم والمعاصر،غير منشورة، ماجستير علوم سياسية، فرع. العلاقات الدولية، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006.

IV- مواقع الانترنت :

67- أسعد طه، "الصراع الدولي في آسيا الوسطى"، 31 جانفي 2002 ، في الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

68- تامارا مكارينكو، آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، مجلة الناتو ،العدد 5 ، 2009، في الموقع الإلكتروني:

http:// www.NATO.int/docu/review

69- جون مير شايمر، الواقعية الهجومية: مدخل تفسيري لصعود القوة الصينية في النظام الدولي، ترجمة: باسم راشد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 195، جانفي 2014، في الموقع الإلكتروني:

http://www.siyassa.org.eg

70- سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي استراتيجي، جامعة كربلاء، دون تاريخ،في الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/mag/issue-6-2.html

71- دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية بين الأصل العسكري و الضرورة السياسية و تأثيرها على توازن القوى الدولي، دون تاريخ، في الموقع الالكتروني:

http://www.iasj.net/iasj

72- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كلية العلوم السياسية، الدنمارك،دون تاريخ، ص، 9.في الموقع الالكتروني:

http://www.ao-academy.org/entranc

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

73- كريستوف فرنسيس، إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي و العشرين أم توازن قوى، ترجمة ، أديب يوسف شيش، ص، 27.في الموقع الالكتروني: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-

74- رفقى عبد السلام، قراءة في منظمة شنغهاي ومستقبل التحالف الروسي الصيني، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2006 ،في الموقع الالكتروني: http:// www.aljazeera.net

75- عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، الواقع والتحديات، بتاريخ 2010/12/08، في الموقع الاليكتروني: http://www.Asiaalwsta.om/countryIngopetails.asp?Iot.

76- عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، الواقع والتحديات، مرجع سبق ذكره، 2010/12/08 في الموقع الاليكتروني: **http://www.AsiaaLwsta.com**

77- **عبد المعطي زكي، مرجع سبق ذكره، في الموقع الاليكتروني:**

http:// **www.Alamatonline.net**

78- صالح ياسين، "بعض ملامح التحولات في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر "2001، الحوار المتمدن، العدد 2036، 12سبتمبر 2007، في الموقع الالكتروني: **http://www.hiwar.org**

79- رفقى عبد السلام،مرجع سبق ذكره،في الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net

80- سعد محيو، "قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد"، مجلة أخبار سويسرا في عالم اليوم الإلكترونية، بيروت: 22 جويلية 2007 ،في الموقع الالكتروني:

http://://ww.swissinfo.org

81- محمد النعماني، آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القادم على العالم، الحوار المتمدن: العدد 4245، بتاريخ 14-10-2013، في الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/dibat.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

82- ستيفن بلاك، السياسة الاقتصادية في آسيا الوسطى، ترجمة: دياري صالح مجيد، الحوار المتمدن، العدد : 3244، جوان 2011، في الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org

83- محمد سلمان الردادي، حرب القواعد والنفوذ الروسية-الأمريكية، المركز العربي للدراسات الإنشائية، 2011 ،في الموقع الالكتروني: http://www.ARAB-centr.org

84- محمد بيومي، الصراع الأمريكي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز، الاختيار الاستراتيجي، العدد1، جوان 2013، في الموقع الإلكتروني:

http:// www.ahrandigital.org.eg

85- راشد أبانمي، خط أنابيب «نابوكو» اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، الاقتصادية: 25 جويلية 2009، العدد 5766، في الموقع الالكتروني:

http://www.Aleqt.com

86- إيلينا دونيفيا، 13/ فيفري / 2013 في الموقع الالكتروني:

http:// www.Khayaralmoukawama.com

87- ديمتري ترانين، حلف الناتو وروسيا: أفكار جديدة ومقترحات عملية، مجلة حلف الناتو صيف 2007، في الموقع الالكتروني: http:// www.nato.int/docu/revieur/2007/

88- المهدي داريوش ناظم رعايا، الحلف الأطلسي: خطط سرية وعلنية لمحاصرة الصين وروسيا وإيران، بريطانيا، العرب الأسيوي، 18 ديسمبر 2010، ص 6-7، في الموقع الإلكتروني: http://www.globalresearch.com

89- زبيجينيو بريجينسكي، اللاعبون الجيواستراتيجيون و المحاور الجيوبوليتكية، جامعة جون هوبكنز، واشنطن،بتاريخ: 2011/05/29 ،في الموقع الاليكتروني:

http://www.politics.at.com

90- وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى،2010، في الموقع الاليكتروني: http:// www.mta.gov.fr

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا .المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

I – الكتـــــب:

91 - Fiona Hill, une stratégie incertaine: la politique des Etats unis dans le coucase et en Asie centrale depuis 1991, traduire par: Mercedes Meal, politique étrangère, janvier 2001.

92- Gerard, Segal, the Great Power Triangle, New York: St. Martin's Press, 1982.

93 - Henry Kissinger, white House Years, Boston: Little, Brown.

94 - Joseph Frankel, Contemporary international theory and the behaviors of states, oxford,1973.

95 - Joseph, Nye, S. Jr, understanding international conflicts: an introduction to theory and history, New York, Harper Collins college publishers, ferst edition, 1993.

96 - Michael Cox, from the cold War to the War on Terror, in: John Baylis and Steve Smith (Eds), The Globalisation of World Politics, Oxford University Press, Third Edition, 2004.

97- Mohammad Reza Djalali et Thierry Kellener, géopolitique de la nouvelle Asie centrale, de l'URSS à l'après 11septembre, Paris : PUF, 4ème édition, 2006.

98- Philippe Moreau, Defarges, Problèmes stratégiques contemporaines. Paris: editions Hachette, 2ème edition, 1994.

99- Robert S. Ross, ed., China, the United States, and the Soviet Union: Tri polarity and Policy Making in the Cold War ,Armonk, N.Y: M.E. Shape, 1993.

100- The Encyclopedia Britlannica.London: the Encyclopedia Britannica company, ltd,vol21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

101 -Thierry, Kellner, La chine et la nouvelle Asie centrale, Rapport du GRIP, janvier 2002.

102- Wu Yu-Shan, Exploring Dual Triangles: The Development of Taipei-Washington-Beijing Relations, Issues & Studies, October 1996.

II- الدوريات والمجلات باللغة الأجنبية:

103- Alec. Rasizad, "The new great game in central Asia after Afghanistan", alternatives: Turkish journal of international relations, vol 1, № 2, summer 2002.

104- Erica S.Doiuns. , Energy security series china: the Brookings foreign policy studies. Brookings institution, December, 2006.

105- Isabelle Façon, L'asie central comme enjeu dans le « partenariat stratégique sino-russe, fondation pour la recherche stratégique, recherches et documents, N°6/2008.

106- Lowell Dittmer, "The Strategic Triangle: An Elementary. Game Theoretical Analysis," World Politics, N°,33,vol4, July 1981.

107- marléne La Ruelle, Le retour de la Russie, politique internationale, revue, N°115, 2007.

108- Patrick. Lacroix, le Désenclavement de l'Asie Centrale : Perspective Sécuritaire et Energétique, Montréal: Institut d'études internationale, bulletin , N°14, février 2007.

109 - Pierre Gallois, a l'est : du nouveau, Géopolitique, N°77, janvier- mars 2002 .

110 - Regis. Genté, du coucas à l'Asie centrale. "Grand jeu" autour du pétrole et du gaz. Le monde diplomatique. Paris, juin 2007.

111- Richard wetiz, « le renouvellement des partenariats avec l'Asie centrale » , revue de l'OTAN, édition: Automne 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

112 - Rolliela, central Asia and its, asian neighbors : security and commerce at the crossroads, Rand profectair, 2006.

113 - Sascha Muller-Kraluner.China and India's emerging energy foreigne policy. Discussion paper of the german devalopment institute, Born, 2008.

114 - Valérie niquet, china and central Asia, China perspectives : N° 67 septembre - octobre, 2006 .

115 - Xuanli Liao, central Asia and china's energy security. The china and Eurasia forum quarterly : V4 .N° 4.nouvember 2006..

116- Zoubir Zemzoum, le retour de la guerre froide, Le Cap, Alger, №: 8, août/septembre 2008.

III- مواقع الانترنت باللغة الأجنبية:

117- China Energy Data, statistics and analysis-oil, Gas, Electricity, oil. », Energy information administration, country analysis brief, Inly, 2009 http://www.205,254,135,24/emeu/cabs/china/pdf/

118-Dru, Glaney. Chinese nationalism and its subaltern subjects, in: http.www.cemoti.revues.org/document,51html

119- Ferkhat. Tolipov, "l'intégration géopolitique de l'Asie centrale", 3ème congrès du réseau Asie-imasie, centre international de recherche, 26 septembre 2007, en : http://www.reseau-asie.com.

120- Georgy. Valashin, l'union Economique Eurasienne, features, november.11.2013.en : http:// www.globalBRief.ca

121- Huei-Ming Mao, The U.S.- china- Russia Strategic Triangle Relationship- Since the Beginning of the Buch Adminstration, Tamkang Journal of International affairs. http://www2.tku.edu.tw/~ti/Journal/8-3/834.pdf.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

122- Mahdi Darius NAZEMROAYA, le grand échiquier : l'alliance sino-russe, un défi aux ambitions des Etats-Unis en Eurasie, 10 octobre 2007, dans le site : http://www.voltairenet.org/article152019.html

123- Mabldi Darius Nazem Toaya, The globalisation of military Power: Nato expansion global research. 17 may 2007.on cite web:

http://www.nato.int/douc/review/2006/issue3/frenche/analysis.html.

124- Saida Bedar, "la nouvelle donne géostratégique en Asie centrale", le débat stratégique, № : 58, septembre 2001, http://www.chesse.fr.

125-Wikipedia, L'encyclopédie liber, "Stratégie

http://fr.wikipedia.org/wiki/Strat

126- Zibigniew Brzezinski, "A Geostrategy for Eurasia" foreign affairs, New York, N 5, vol: 76, Sep-Oct 1997, http://www.foreignaffairs.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول و الأشكال و الخرائط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنـــــــوان الجـــــداول	الصفحـــة
01	يبين الدول، المساحة، السكان في آسيا الوسطى حسب إحصائيات 2007	61
02	يبين التوزيع الإثني للسكان في آسيا الوسطى في عام 2006	63
03	يبين نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى(2000)	71
04	يبين متوسط الدخل الشهري في آسيا الوسطى (2000)	71
05	يبين احتياطيات تقديرية للنفط موزعة بنسب مئوية على دول المنطقة	83
06	يبين احتياطيات تقديرية للغاز الطبيعي موزعة بنسب مئوية على دول المنطقة	84
07	يبين مقارنة بالتحديات الإستراتيجية من وجهة نظر المحافظين الجدد	150
08	يبين توقعات تطور حجم الإنتاج النفطي والصيني لسنة 2020 م	186
09	يبين توقعات تطور حجم الإنتاج الصيني من الغاز لسنة 2020	187
10	يبين إحتياطات الغاز لدول آسيا ضمن منظمة شنغهاي	188
11	يبين الواردات الصينية من نفط كازاخستان (1999 - 2004)	191
12	يبين الحصص في ائتلاف شركة خط أنابيب بحر قزوين	243

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنـــــــوان الشكـــــــــل	الصفحـــة
01	رسم تخطيطي لعلاقات المثلث الاستراتيجي	42
02	مخطط توضيحي لأبعاد الجيوبوليتيكا	48
03	رسم تخطيطي لنظرية قلب الأرض	56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنـــــــــــوان الخريطـــــــــــة	الصفحة
01	خريطة توضح الموقع الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى	**60**
02	خريطة تبين توزيع حقول و أنابيب الغاز في آسيا الوسطى	**82**
03	خريطة تبين التوزيع الجغرافي لأنابيب نقل النفط و الغاز في آسيا الوسطى	**85**
04	خريطة تبين الصراع حول مسارات مرور الأنابيب البترولية في آسيا الوسطى	**86**
05	خريطة تبين مشروع خط الأنابيب الأمريكي - الأطلسي باكو -جيهان - تبليسي عبر آسيا الوسطى- بحر قزوين-	**87**
06	خريطة تبين الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة للجمهوريات الإسلامية و بحر قزوين	**97**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــرس المحـــتويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويـــــــــــات | الصفحـــة

إهـــــــــــــداء

شكـــــر و عرفـــان

خطـــة البحـــــث

مقدمـــــــــــة ..... 19 - 07

الفصـــل الأول: ديـنـاميات آسـيا الوسطـى الجيوبوليتيكية ما بعد الاتحاد السوفيتي ـ الإطار النظري ـ 105 - 20

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة..... 22

المطلب الأول: في مفهوم الاستراتيجية: من الجذور العسكرية إلى التخطيط الاستراتيجي..... 22

1 - المـدخل الإجرائي إلى تعريف الإستراتيجية..... 23

2- البنية الإستراتيجية ومضمونـها الوظيفي..... 28

3- البعد الإجرائي في تفرعـات الإستراتيجية ومخرجاتـهـا 31

المطلب الثاني :الإطار العام للإستراتيجية. 35

أولا: مستويات الإستراتيجية..... 37

ثانيا: نماذج الإستراتيجية..... 38

ثالثا: وسائل الإستراتيجية..... 39

المطلب الثالث: نظرية المثلث الاستراتيجي..... 41

المطلب الرابع : منـهجية التحليل الجيوبوليتيكية 46

1- التحليل عبر المنـهج الجيوبوليتيكي 47

2- القانون الأساسي للجيوبوليتكيا 48

3- أسيا الوسطى: تحليل جيوبوليتيكي "محاكاة تطبيقية للجيوبوليتيكا الجديدة..... 50

4- الأبعاد الخمسة للتحليل الجيوسياسي 51

المطلب الخامس : النظريات الجيوسياسية والاستراتيجيات العالمية..... 53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- نموذج نظرية المركز الأوراسية 53
2- مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي..... 57
المبحث الثاني :التعريف بآسيا الوسطى ما بعد الانهيار السوفيتي..... 58
المطلب الأول :الإطار الجغرافي والديموغرافي و التاريخي لآسيا الوسطى..... 58
01- الموقع الجغرافي..... 58
02- التركيبة السكانية..... 61
المطلب الثاني :المراحل التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى..... 64
أولا: الحقبة الإسلامية: 638 م - 1840 م. 64
ثانيا: الحقبة القيصرية: 1853 م - 1917 م. 65
ثالثا :الحقبة السوفياتية: 1917م - 1991م 65
المطلب الثالث :تحولات و أبعاد ما بعد الإستقلال. 67
أولا: البعد السياسي..... 68
ثانيا :البعد الاقتصادي..... 69
ثالثا: البعد الجيوسياسي. 74
المبحث الثالث :الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى في البيئة الدولية..... 77
المطلب الأول :الصعود الإستراتيجي لآسيا الوسطى. 77
المطلب الثاني :الجغرافيا السياسية للطاقة :طريق الحرير الجديد..... 80
أولا: القدرات النفطية لآسيا الوسطى. 80
ثانيا :الخريطة الطاقوية لآسيا الوسطى..... 81
ثالثا: الجغرافيا السياسية لأنابيب الطاقة في آسيا الوسطى- بحر قزوين- 84
المبحث الرابع : التفاعل الاستراتيجي على المستوى الإقليمي في آسيا الوسطى: نموذج
التنافس التركي الإيراني..... 89
المطلب الأول: سياسة آسيا الوسطى في إستراتيجية تركيا الجديدة : أولوية الجيوثقافي 89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى :أولوية الجغرافيا السياسية سياسة
إيران في المنافسة الدولية على الطاقة في أسيا الوسطى 96

الفصل الثاني: السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيواستراتيجية من المثلث الاستراتيجي 106 - 165

المبحث الأول:نهاية الحرب الباردة و تحولات التفكير الاستراتيجي الأمريكي..... 108

المطلب الأول: جدل الحوارات الاستراتيجية الجديدة:الهيمنة أم القيادة..... 108

أولا: البنية الجيوإستراتيجية للنظام الدولي الجديد..... 109

ثانيا: المنظور التعددي وإستراتيجية الشراكة العالمية..... 112

ثالثا: الأحاديون وإستراتيجية الهيمنة العالمية. 117

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات السياسة الأمريكية..... 120

أولا: تأثير أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية..... 120

ثانيا: تأثير المحافظون الجدد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية..... 123

ثالثا: اتجاه التحليل الجيوإستراتيجي: الاحتواء الشامل..... 131

المبحث الثاني :المسار التطوري للسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى..... 137

المطلب الأول: الدور الأمريكي في آسيا الوسطى بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية..... 137

أولا: المستوى السياسي-الأمني. 137

ثانيا: المستوى الاقتصادي- التجاري. 140

المطلب الثاني: الدور الأمريكي الجديد في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 143

أولا: معالم العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر..... 143

ثانيا: تأثير استراتيجية الحرب ضد الإرهاب على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى 144

ثالثا: التفسير النظري : تقاطع الواقعية والمحافظية الجديدة 148

المبحث الثالث: الإطار الجيواستراتيجي للمصالح الأمريكية في آسيا الوسطى..... 152

المطلب الأول: التحكم الجيواستراتيجي في أوراسيا..... 152

المطلب الثاني :استرتيجية الاحتواء الشامل :نحو المنطقة العازلة في المثلث الاستراتيجي 154

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: احتواء الصين: الضلع الأول من مثلث الاحتواء الشامل..... 154
ثانيا: حصار روسيا: الثقب الأسود في استراتيجية الاحتواء الشامل..... 156
ثالثا: استكمال حلقات حصار إيران: ما بعد الاحتواء المزدوج 159
المطلب الثالث: البعد الجيواقتصادي و أمن الطاقة في استراتيجية آسيا الوسطى الأمريكية..... 161
أولا: تعزيز معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي 161
ثانيا: التحكم الجيوسياسي في مصادر و مسارات الطاقة..... 162
الفصـــل الثالـــث : التوجه الصيني نحو آسيا الوسطى: الزاوية الجيواقتصادية من المثلث الاستراتيجي . 166 - 202
المبحث الأول : السياسة الصينية في آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة 168
المطلب الأول:مقاربة تفسيرية للصعود الصيني:منظورات مختلفة..... 168
أولا: اتجاهات القوة الصينية..... 168
ثانيا: منظورات تفسير الصعود الصيني 171
المطلب الثاني : دبلوماسية الصين التعاونية تجاه آسيا بعد الحرب الباردة..... 175
أ:الصين والمنظمات الإقليمية الآسيوية..... 176
ب: العلاقات الصينية الروسية..... 176
ج: العلاقات الصينية-اليابانية 177
المطلب الثالث : الخريطة الإثنوأمنية في تركستان الشرقية (الأقاليم الغربية للصين) 177
المطلب الرابع: أبعاد السياسة الصينية اتجاه آسيا الوسطى..... 180
أولا: المقاربة الأمنية الجديدة (الفرصة الإستراتيجية) 183
ثانيا: المعادلات الإستراتيجية الجديدة في آسيا 183
المبحث الثاني : التوجه الجيواقتصادي للصين نحو آسيا الوسطى : مركزية أمن الطاقة..... 185
المطلب الأول : طبيعة المشهد الطاقوي في الصين. 185
المطلب الثاني : الإستراتيجية النفطية الصينية في آسيا الوسطى 188
أولا: استغلال وتطوير الحقول النفطية والقارية 190

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الاستثمار في بناء وتطوير أنابيب وطرق نقل الإمدادات الطاقوية..... 192

المبحث الثالث: التأثير الصيني الروسي في استراتيجية الولايات المتحدة عبر منظمة شنغهاي..... 195

المطلب الأول: تعريف ونشأة منظمة شنغهاي. 196

المطلب الثاني: تأثير منظمة شنغهاي على الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى..... 199

الفصل الرابع: الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيوسياسية من المثلث الاستراتيجي 203 - 258

المبحث الأول:تحولات الاستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة..... 205

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية لروسيا ما بعد الحقبة السوفياتية..... 205

المطلب الثاني : مبادئ ومرتكزات الإستراتيجية الروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة 211

1- مدركات التهديد الأمني بين الثبات والتغير..... 212

2- التأثير في المناطق الرخوة أمنيا بالنسبة لروسيا 213

3- المنافسة الإقليمية وإمكانيات تفجر الصراعات..... 214

4- نظرية قلب الأرض الأوراسية وأولوية الجيوبوليتكا 214

المطلب الثالث: التفسير النظري : من الأيديولوجية إلى حتمية الجيوبولتيكا الجديدة 215

المبحث الثاني:أبعاد و توجهات السياسة الروسية في آسيا الوسطى..... 219

المطلب الأول:تطور السياسة الروسية تجاه دول آسيا الوسطى..... 219

أولا: الحوار الاستراتيجي - الاوراسيون الجدد في مواجهة الأورواطلسيون-..... 219

ثانيا:السياسة الاقتصادية لروسيا في آسيا الوسطى ما بعد الحرب الباردة..... 223

المطلب الثاني:الإدراك الروسي لمتغيرات البيئة الأمنية في آسيا الوسطى: من الأمن الجماعي - إلى العسكرة الإستراتيجية..... 228

أولا: ترتيبات الأمن الجماعي..... 228

ثانيا:القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى..... 233

المطلب الثالث : البعد الجيواقتصادي:أمن الطاقة في استراتيجية آسيا الوسطى الروسية..... 235

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الأهداف الجيواقتصادية: صراع الممرات البديلة..... 235
ثانيا:المشروع الروسي لنقل النفط من بحر قزوين 237
ثالثا:رد فعل روسيا على مشاريع الطاقة المضادة..... 240
المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الروسية في آسيا الوسطى على علاقات التفاعل الإقليمية والدولية..... . 244
المطلب الأول :سياسة آسيا الوسطى الروسية في العلاقات الروسية-الصينية : نحو تحالف جيواستراتيجي 244
أولا: الاستقرار والأمن في آسيا الوسطى كتصور مشترك في التعاون الاستراتيجي الروسي الصيني..... . 246
ثانيا: الإدراك المشترك لتحديات و تهديدات أمن الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين..... 247
المطلب الثاني : سياسة آسيا الوسطى الروسية في العلاقات الروسية- الإيرانية- :نحو تحالف جيوسياسي. 248
المطلب الثالث : سياسة آسيا الوسطى في علاقات روسيا مع الحلف الأطلسي : عدم اليقين الجيوبوليتيكي..... 251
أولا: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى : التوسع شرقا..... 253
1- الزحف الهادئ لحلف شمال الأطلسي نحو آسيا الوسطى (1992-2001) 253
2- أحداث 11 سبتمبر وتغلغل حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى..... 254
خاتمـــــــة..... 259 - 266
قائمة المصادر و المراجع. ..... 267 - 281
فهرس الجداول و الأشكال و الخرائط ..... 282 - 285
فهرس المحتويات. ..... 286 - 291
الملخص باللغة العربية..... 292 - 293
ملخص باللغة الأجنبية. ..... 294 - 294

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخـــص الدراســـة:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ: **التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى: دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، روسيا**، إلى استكشاف مصفوفة التفاعلات، الجيوسياسية و الجيواقتصادية و الجيواستراتيجية، التي تنطوي عليها منطقة آسيا الوسطى، في إطار الصراع بين القوى الثلاثة المكونة للمثلث الاستراتيجي للسيطرة و التحكم و الهيمنة على مناطق النفوذ الحيوية، التي أعيد رسم دوائرها بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك نظام القطبية الثنائية، والذي سمح بإعادة بعث حدة التنافس الجيوسياسي بين الوحدات الدولية على كثير من المناطق و المفاصل الجغرافية المهمة ، و في هذا السياق، فإن منطقة آسيا الوسطى، تعتبر في مقدمة هذه المناطق التي اشتد عليها و حولها الصراع، في إطار ما تطرحه أدبيات السياسة العالمية: باللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا " **The new great game**"، خاصة بعد إعادة طرح و إحياء الدراسات الجيوسياسية ، و اعتلائها لسدة النقاشات الأكاديمية بين الباحثين و المهتمين بتحولات و اتجاهات الأحداث لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: «إلى أي مدى تشكل منطقة آسيا الوسطى مجالا حيويا لإدارة التفاعلات الجيواستراتيجية بين أقطاب المثلث الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية – الصين و روسيا؟ »، إن محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية إستندت إلى افتراض رئيسي مفاده أن منطقة آسيا الوسطى تعتبر منطقة جيواستراتيجية بالنسبة لقوى المثلث الاستراتيجي من أجل التحكم و السيطرة على أوراسيا،و لفحص و اختبار مدى صدقية هذه الفرضية ،تطلبت الدراسة؛ بناءا هيكليا من أربعة فصول أساسية تناولت مختلف المحاور و الزوايا البحثية التي تعضد المقاربة التحليلية لمتغيرات هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عملية التحليل و الدراسة، أفضت إلى مجموعة من النتائج التي توصل إليها الباحث كإجابة على مجمل الأسئلة التي طرحت بشأن هذه الدراسة، ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها هي، أن أقطاب المثلث الاستراتيجي في آسيا الوسطى، تسعى إلى فرض سيطرتها وتحكمها في المنطقة كخطوة أولى للسيطرة على قارة أوراسيا، مثلما افترضت ذلك جل النظريات الجيوسياسية، كما كانت للمتغيرات الجيوسياسية و الجيواقتصادية، والجيوأمنية ، أهم محركات التفاعل الاستراتيجي بين القوى الثلاثة في آسيا الوسطى.

و في الأخير فإن مجال الدراسات الاستراتيجية ذو الطبيعة المتحركة و المتغيرة يقتضي على الباحثين التعمق و توسيع مجالات الدراسة في هذه المنطقة و غيرها من المناطق ذات الخصائص المتشابهة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Strategic Interactions In Central Asia : A Study Of the Strategic Triangle Relations Between U.S ,China and Russia

Abstract:

The study aims at exploring the chart of geopolitical/geoeconomic geostrategic interactions involved in the region of central Asia, in the context of the competition between the three parties of the strategic triangle to dominate and control the areas considered vital and influential after the end of cold war and the decline of bipolar system. Those are some of the factors that caused a re-emergence of tensions and rivalry between units of international society within many geopolitical areas. In this context, the region of Central Asia has considered as one of the most important and competitive areas to project power. The issue has been highlighted in academic analysis of global politics through "The New Great Game In Eurasia", however, it was not well addressed until the rise of geopolitical studies, as academic debates interested to transformations and trends of events in Post Cold war-era .

The central "problematic" of the study is : To what extent can the region of central Asia be considered as a vital erea for the management of geostrategic interactions among the parties of the strategic triangle: The United States, China and Russia" ? .

A basic hypothesis has been advanced: "The region of Central Asia is considered as a geostrategic area for the powers composing the triangle, as it is central to dominate and control Eurasia". To examine this hypothesis, the study has been divided into four chapters thorough analysis of the study variables has been done .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The main results of this research are about the way key powers of the strategic triangle are projecting their domination and control over the area, as a first step to control all the continent of Eurasia, this was scrutinized through the hypothesis testing using main "geopolitics" approaches. Also, the geo-political/economic and security variables are advanced as the main dynamic factors of strategic interactions between the three powers in the region.

To conclude, the field of strategic studies has a dynamic and changeable nature; it requires a kind of widening approach to lot of aspects of the research, either in this region or in other regions with similar characters.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو بدل

هذا لكان أحسن ولو ترك هذا لكان يستحسن

ولو غير هذا لكان أجمل ولو زيد هذا لكان أفضل

وفي هذا أكبر العبر وهو دليل على استيلاء النقص

على جملة البشر .

- العماد الأصفهاني -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com